


581
Asım



هذه فهرست للاظهار



* بسم الله الرحمن الرحيم *

الحمد لله الذى جعل الالفاظ قوالب المعانى * وفضلها على سائر الاصوات بنظم درر حروف المبانى * وبفضله رفع الخطأ عن الامة عامة * وبتكوينه كان الافعال تامة * ولا يسع ظروف الكتابات تعريف موصولات نعمائه * ولا يتأتى بالاشارة اظهار مضمرات آلائه * والصلوة والسلام على من اوتى جوامع الكلم من بين المرسلين * محمد الذى اعرب عن حجج الدين للعالمين * وعلى آله الجازمين العاملين بمرفوعات احكامه * والممتازين عن اهل الخفض بالاضافة الى منصوبات اعلامه * اللهم اجعل صدورنا مصادر صفات الكرام * واصرف جوارحنا عما منع فى الاسلام * وابدل مغفرتك عما جئنا به غلطا * واجعنا مع الموحدين لا القائلين شططا * اما بعد فيقول العبد الفقير * الى لطف ربه القدير * الشيخ مصطفى بن حمزة * اسكنهما الله بفضله فى الجنة * ان كتاب اظهار الاسرار * للفاضل صاحب امعان الانظار بديع الفضل فى الاعصار * ما رأت مثله الابصار * خلف السلف الاخيار * سند الخلف الاخيار * مولانا الشيخ محمد المحقق الحقانى والنحرير الحبر المدقق الربانى * الشهير المعروف بالبركى * الفائز بالنوال الوفى * اسكنه الله فى جنة مفتحة الازهار * واركنه فى كنة تجرى من تحتها الانهار * لما كان مشتملا على مسائل دقيقة * وتحقيقات

عميقة

عميقة * واعتبارات لطيفة * ورموز خفية * ومرتبا بالتراتيب البديعة ومنكبا فى الاساليب البريعة * ومقصورا على محض الفوائد ومحذوفا ماهو كاز وائد * مع غاية الاقتصار * ونهاية الاختصار ولهذا طار كالامطار فى الاقطار * وصار كالامثال فى الاعصار * ونال فى الآفاق حظا من الاشتهار * اشتهار الشمس فى نصف النهار وكان اظهار اسراره والتعمق فى الاغوار * قد اوقد فى افئدة الطالبين النار * سألنى بعض الاخوان * واخص الخلان * ان اكتب لهم شرحا يحل عقد الفاظه ومبانيه * ويوضح الغوامض والعويصات من معانيه * ويبين ماله وما عليه وما فيه * مشتملا على نكت دقيقة ورموز خفية * موجزا غاية الايجاز بلا اخلال * تسهيلا للضبط والحفظ بلا املال * فقلت لهم انى قد وهن العظم منى * ووهنت الطبيعة والقوى * وفاحت القطيعة والجوى * ولجبت ولازمنى عدة العلل ووجبت وقاربنى علدة الاجل مع انكدار اوانى * وانتشار جنانى من نائبات وحول * واين الصفاء هيهات ايقاع الامل وقد صدر منى الوعد بمنزلة العهد فى اثناء هذا الكلام * انى ان وهب لى ربى ولدا ذكرا اصرف عنان الهمة نحو هذا المرام * ثم لما وهب لى ربى ولدا سميا لفخر الانام * اعادوا الاقتراح على وجه الاهتمام فنظرت لوكرر الاعتذار والالتماس * لوصل الى ضرب اخماس باسداس * فلاح لى ان لبس فيه فلاح سوى اسعاف حاجتهم وانجاح فنظرت الى ما عندى من البضاعة فوجدتها مزجاة * وتأملت ضعف استطاعتى فوجدتها غير مزجاة * غيرانى الهمت بان الضرورات تبيح المحظورات * فشرعت فيه معترفا بان شروع مثلى فى مثل هذا من الفضاعة * كان كتابة الاشل من الضباعة * ولكن تضرعت الى من هو عليه هين يسير * وما من ممكن عليه بعسير * وتوكلت على الحى الذى لا يموت وكل حى غيره يموت * ومن يتوكل على الله فهو حسبه ومن يدعوه صدقا فهو يجيبه * ثم لما وهب لى شقيقه عبد الله لوعده الكريم بقوله تعالى لئن شكرتم لازيدنكم بفضله العظيم

لزم علينا الاقدام على وجه الاهتمام * فلما تيسر الاتمام
بعون الملك الغفار سميته بنتايج الافكار * سائلا منه تعالى ان ينفع به
هذان الولدان وسائر الطلاب * ويكون لنا ذخرا يوم يقوم الحساب
ثم اقتضى الحكمة الالهية انتقالهما الى دار الآخرة * انا لله وانا اليه
راجعون * لايسئل عما يفعل وهم يسئلون * جعل الله بفضله جنة المأوى
لهما مأوى * وجعل كلا منهما فرطا شافعا مشفعا وذخرا لنا
فى العقبى * والمرجو من اخوان الصفاء * ان لا ينسوهما من الدعاء
لانهما كالعلة الغائية لهذا * لعله يستجيب من وعد الاستجابة لمن دعا
لئن ادركت فى نظمى فتورا * و وهنا فى بيانى للمعانى فلا تنسب بنقصى
ان رقصى على مقدار تنشيط الزمان * ولما اراد الافتتاح بالبسملة
والحمدلة كما هو اسلوب الكتاب المجيد * وعليه الاجماع فى الدفتر العتيق
والجديد * صيانة لتأليفه عن الاقطعية والاجزمية * على ما نطقت به
المقالة القاسمية * على قائلها الصلوات الاحدية * والتسليمات الابدية
قال * بسم الله الرحمن الرحيم * الحمد له معنى لغوى وهو الوصف
بالجميل تعظيما على الجميل الاختيارى مطلقا وعرفى وهو فعل يشعر
بتعظيم المنعم قصدا لانعامه مطلقا وللشكر ايضا معنى لغوى وهو
فعل ينبئ عن تعظيم المنعم قصدا لانعامه على الشاكر وعرفى وهو
صرف العبد جميع ما انعم عليه الى ما خلق له * والمدح هو الوصف
بالجميل تعظيما على الجميل مطلقا * والثناء فعل يشعر بالتعظيم فهو
اعم مطلقا من الكل لانه يكون باللسان وغيره و بمقابلة الانعام وغيره
اختياريا وغيره * والحمد اللغوى اخص مطلقا من المدح ومن وجه
من الحمد العرفى * والشكر اللغوى اعم من وجه منهما ومباين للشكر
العرفى بحسب الحمل واعم مطلقا منه بحسب الوجود والحمد العرفى
اعم مطلقا من الشكر اللغوى والعرفى ومن وجه من المدح واخص
من وجه منه * والشكر العرفى مباين للمدح بحسب الحمل واخص
مطلقا منه بحسب الوجود * كذا فى الامعان شرح المصنف رح للمقصود
ولامه للجنس او الاستغراق وايا ما كان فتعريف المسند اليه لتخصيصه

بالمسند

٢ بها صريح العبارة مع ان العبارة
مطلقا قاصرة عن الاحاطة
فلا معنى لذكر الكنايات هنا لايهامه
ان القاصر عن الاحاطة بالتعريف
هو الكنايات وليس كذلك وبهذا
تعلم ان ما نقل عنه هنا من قوله
وعدم وسع ظروف الصريحات
بالطريق الاولى بديهى البطلان
غنى عن البيان حسن مصرى
وقوله بعموم المجاز هو عبارة عن
ان يستعمل اللفظ فى معنى كلى
شامل للمعنى الحقيقى والمعنى المجازى
وذلك كاطلاق لفظ اسد على
الجرى اى صاحب الجرأة والقوة
فان هذا المعنى يتناول الرجل
الشجاع الذى هو المعنى المجازى
والحيوان المفترس الذى هو المعنى
الحقيقى للفظ اسد وهنا يراد بالحمد
معنى كلى شامل للمعنى اللغوى
والعرف وتوضيحه ان الحمد
اذا استعمله اللغوى فى معناه اللغوى
كان حقيقة عنده وان استعمله فى ٢

بالمسند كما فى التوكل على الله والكرم فى العرب فيكون جميع افراده
متصفا بالمسند اما فى الاستغراق فظاهر واما فى الجنس فلان المسند اليه
هو الماهية فى نفسها لا فى ضمن الفرد فيكون المسند لازم الماهية
كما فى قولنا الاربعة زوج فلا يوجد فرد من الحمد بدون الاتصاف
بالكينونة لله تعالى كما لا يوجد فرد من الاربعة بدون الاتصاف
بالزوجية * وما وقع لغير الله تعالى ظاهرا فراجع الى الله تعالى فى الحقيقة
والمصنف رح اختار الثانى فى الامعان لظهوره فى اداء المرام ولان معنى
الاستغراق يدل على وجود المحامد وحصولها له تعالى بخلاف
معنى الجنس اذ لا وجود له فى الخارج فيكون فى الافادة اوفى * وبمقام
الثناء احرى * فان قلت فى اى معنيى الحمد اعتبر الجنس او الاستغراق
يكون بعض افراد الآخر خارجا عن التخصيص الذى يفيده تعريف
المسند اليه بلام الجنس او الاستغراق فلا يكون حمد المخصص على
وجه اكمل قلت فان اردت الاكمال فعليك بعموم المجاز ٩ * اعلم ان الحامد
فى بدأ تصنيفه اما حامد لغة فقط ان لم يقابل بل حمده بنعمة او حامد
لغة وعرفا وشاكر لغة ان قابله بها او حامد لغة وعرفا وشاكر كذلك
ان جعله جزأ من شكر عرفى بان صرف سائر ما انعم عليه الى ما انعم
له كما صرف لسانه وذلك اعلى مراتب الحامدين لله * اللام للاستحقاق
لا للاختصاص عند من يفرق بينهما بان يعتبر الاول بين الذات
والصفة نحو العزة لله والامر لله والثانى بين الذاتين نحو الجنة
للمؤمنين والنار للكافرين وللاختصاص عند من لم يفرق بينهما
وعمم الثانى للاول وهو اختيار ابن هشام لما فيه من تقليل الاشتراك ذكره
مولانا نور الدين صاحب الهوادى وهو المختار عند المصنف رح حيث قال
فى الامعان ان اللام للاختصاص * والله علم لذات واجب الوجود
واصله لاه من لاه يليه اى تستر ثم ادخل عليه الالف واللام فجعل
علما معهما وحذفت الف لاه فى الخط لئلا يكون على صورة النفى
فلما ادخل عليه اللام حذف همزة الوصل لئلا يلتبس بالنفى ولام لاه
لئلا يجتمع ثلاث لامات وكذا كل ما فى اوله لام ثم ادخل عليه الالف واللام

٢ معناه العرفى يكون مجازا واستعمال
اهل العرف بالعكس حقيقة
عندهم فى المعنى العرفى مجاز فى
المعنى اللغوى نظير ما قيل فى لفظ
صلوة اذا استعملها اللغوى فى
الدعاء حقيقة وفى الافعال
المخصوصة مجاز والشرعى بالعكس
فاذا قصد بلفظ الحمد كلا المعنيين
معا كل واحد بخصوصه فى اطلاق
واحد لزم الجمع بين الحقيقة والمجاز
فى لفظ واحد وهو ممنوع فيصار لعموم
المجاز بان يراد مطلق الثناء اعم من
ان يكون باللسان او غيره فى مقابلة
الاحسان او غيره ولا شك ان هذا
معنى كلى عام لجميع افراد المعنيين
واستعمال لفظ الحمد فى هذا المعنى
يرجع للمجاز المرسل الذى علاقته
الاطلاق عن التقييد فعموم المجاز
من قبيل المجاز المرسل لكنه اطلق
عليه هذا اللفظ لعموم مفاده
وتناوله للمعنى الحقيقى والمجازى
حسن مصرى

ثم اللام نحو للحم ذكره فى الامعان * رب العالمين * اى مالكهم ومبلغهم الى كمالهم شيئا فشيئا والعالم اسم لما يعلم به كالخاتم والقالب غلب فيما يعلم به الصانع وهو كل ماسواه من الجواهر والاعراض * انما جمع ليشمل ماتحته من الاجناس المختلفة وغلب العقلاء منهم فجمع بالياء والنون كسائر اوصافهم وقيل اسم وضع لذوى العلم من الملائكة والثقلين وتناوله لغيرهم على سبيل الاستتباع * والصلوة ٨ * هى فى اللغة الدعاء او التعظيم تتنوع بالاضافة الى محلها على ثلثة انواع تنوع الاجناس بالفصول فنه قيل الصلوة من الله الرحمة ومن الملائكة الاستغفار ومن المؤمنين الدعاء ثم نقلت فى عرف الشرع من احد المعنيين الى العبادة المخصوصة لتضمنها اياه والمراد هنا المعنى اللغوى المتنوع على الانواع الثلثة * ولامها كلام الحمد فى تحمل الجنسية والاستغراق وافادة التخصيص ذكره مولانا نور الدين صاحب الهوادى ومراده الله تعالى اعلم القصر الادعائى اوالاستغراق العرفى اذ جنس الصلوة اوجميعها غير مختص بنبينا عليه الصلوة والسلام ولذا قال فى الامعان لامها للجنس باعتبار وجوده فى ضمن بعض الافراد والظاهر ان مراده انه للعهد الذهنى ويحتمل ان يكون مراده ماراده مولانا المزبور فالمعنى جنس الدعاء اوجميعه اوجنس التعظيم اوجميعه وارد اونازل * على محمد * ودعاؤه تعالى ذاته العلية مغفرته تعالى له عليه الصلوة والسلام واحسانه تعالى اليه عم وكذا تعظيمه ودعاء الملائكة والمؤمنين وتعظيمهم طلب المغفرة والاحسان منه تعالى وبما ذكرنا ظهر انها مشتركة معنوية بين الانواع الثلثة لالفظية فلا يلزم عموم المشترك اذا اريد كل منها فى اطلاق واحد اذ لااشتراك لفظا فضلا عن العموم * فان قيل اذا استعمل الدعاء بعلى يكون للمضرة فكيف يصح استعمالها بعلى على تقدير كونها بمعنى الدعاء قلت هذا مختص بلفظ الدعاء قال الله تعالى ان الله وملائكته يصلون على النبى ياايها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليما * ومحمد فى الاصل يقال لمن كثر خصاله الحميدة ثم جعل علما لافضل الرسل لكثرة خصاله الممدوحة واخلاقه المحمودة قال الله تعالى فى حقه عليه الصلوة والسلام

انك

انك لعلى خلق عظيم وماارسلناك الا رحمة للعالمين * وآله * اى اتباعه صحابة اوغيرهم فلذا ترك عطفها اولتركه عليه السلام فى تعليم كيفية التصلية عليه حيث قالوا كيف نصلى عليك فقال قولوا اللهم صل على محمد وعلى آل محمد الحديث والجملة الصلوتية عطف على الحمدية بجامع ان الاولى ثناء على الله والثانية على رسوله وكل منهما خبر لفظا وانشاء معنى * اجمعين * تأكيد للآل لدفع احتمال ان يراد منه البعض بحمل الاضافة على الجنس والتنبيه على انها للاستغراق * وبعد * اى بعد الفراغ عن البسملة والحمدلة والتصلية والواو اما ابتدائية قائمة مقام اما اوعاطفة له مع ساقته على الجملة السابقة بطريق عطف القصة على القصة فهذه الفاء جواب اما المقدرة اوالموهومة اجراء لها مجرى المحققة رسالة وهى الوساطة بين المرسل والمرسل اليه فى ايصال الاخبار والاحكام ثم اطلقت فى العرف على العبارات المؤلفة المشتملة على القواعد العلمية على سبيل الاختصار وعلى المعانى المدونة كذلك كاطلاق القضية والقياس ونظائرهما على القبيلتين لما فيهما من ايصال كلام المؤلف ومراده الى المؤلف له فعلى الاول يكون هذه اشارة الى الالفاظ والعبارات التى تتلى بعد اوالتى بين الدفتين وعلى الثانى يكون اشارة الى المعانى المرتبة الموجودة فى الذهن اوفيه وفى الالفاظ اوفيهما وفى الكتابة ولوعكس لاحتيج الى حذف المضاف فى المبتدأ اوفى الخبر فافهم فى بيان احوال مايحتاج اليه كل معرب اوفى تحصيل ادراكاتها والتفصيل يطلب من الباب الاول اى كل من يريد معرفة اجراء الاعراب على الكلمة على قاعدة النحو اذ من عرفه بالفعل لايحتاج فضلا عن كونه اشد اشد الاحتياج وهو اى مايحتاج اليه كل معرب اشد الاحتياج ثلثة اشياء العامل والمعمول والعمل اذ مالم يعلم العامل وكيفية عمله وشرائطه وفى اى لفظ يعمل لايمكن اجراء الاعراب على الالفاظ المستعملة واما احتياجه الى معرفة الاصطلاحات النحوية ومعرفة المذكر والمؤنث والتثنية والجمع والمعرفة والنكرة وغير ذلك فليس بهذه المثابة ولذا لم يجعل لكل منها بابا على حدة بل ذكر بحث كل منها فى اثناء بحث هذه الثلثة على سبيل التبع كما لايخفى

على من تبع كلامه اى الاعراب انما فسره به للتنبيه على ان المراد به
الحاصل بالمصدر لا المعنى المصدرى الذى هو الحدث* وانما لم يقل
اولا الاعراب حتى لا يحتاج الى التفسير ليوافق الاولين فى الحروف الاصلية
واذا كان شدة الاحتياج اليها مقتضية لكمال الاعتناء بشانها المقتضى
لبيان كل منها فى باب على حدة فوجب ترتيبها اى جعل الرسالة
ثابتة على ثلثة ابواب فعلى يتعلق به بلا تضمين هذا اذا حمل على المعنى
اللغوى وهو جعل الشئ متصفا بالرتوب وهو الثبوت وان حمل على العرفى
وهو وضع الاشياء بتقديم بعضها وتأخير بعضها فلا بد له من معمول
متعدد فيعتبر اجزاء الرسالة فيتعلق على به باعتبار تضمين معنى القصر
او الاشتمال اى فوجب ترتيب اجزائها مقصورة او مشتملة على ثلثة ابواب
او قصرها او اشتمالها عليها مرتبة على اختلاف المذهبين* قال الفاضل
العصام اختلفوا فى حقيقته* فقيل انه حذف متعلق ما هو اجنبى عن العامل
المذكور واورد عليه انه حينئذ هو الحذف فلا معنى للتسمية بالتضمين
ودفع بانه لا بعد فى تسمية قسم منه شايع فى كلامهم باسم خاص* وقيل
هو كناية عن متعلق ذلك الاجنبى ورد بان المعنى المكنى به قد لا يقصد ثبوته
وفى التضمين لا بد من قصده فيتخالفان ودفع ايضا بانه لا اتجاه له اذ لا بعد
فى ان يلتزم فى بعض الكنايات شئ لا يجب فى جنسها ولكن التسمية باسم
خاص لهذا التميز* وقيل هو عبارة عن ان يقصد بالمذكور معناه
الحقيقى ويلاحظ معنى آخر معه من غير استعماله فيه ومن غير تقدير لفظ
آخر يدل عليه ويدل عليه بذكر متعلقه ورد بانه يلزم حينئذ جعل المتعلق
معمولا من غير تقدير عامل لمجرد فهم معناه فى ضمن عامل آخر ولا سيما
اذا كان المتعلق هو المفعول به او اعمال المذكور فيه من غير استعمال
فى معناه وهو بعيد انتهى كلامه* قوله قد لا يقصد ثبوته اى تحققه
فى نفس الامر هذا الرد انما يرد بناء على ما ذهب اليه بعض المحققين
من المتأخرين من ان امكان المعنى الموضوع له ليس بشرط فضلا
عن تحققه وعلى ما ذهب اليه صاحب الكشاف من ان امكانه شرط
لا تحققه* واما على ما اختاره فى شرح الفوائد وما يستفاد من شرحه

للتلخيص

للتلخيص من ان تحققه شرط فلا حتى يحتاج الى الدفع* ولكن يرد
ان الموضوع له فى الكناية لا يقصد لذاته بل للانتقال الى المكنى عنه
واما فى التضمين فمعنى المذكور والمعنى المضمن مقصودان لذاتهما
ولو فرض انهما مرادان باللفظ المذكور لزم ان يراد بلفظ واحد فى اطلاق
واحد معناه الموضوع له وغيره معا لذاتهما وهو غير صحيح كما صرح به
فى شرح الفرائد والعلامة التفتازانى فى التلويح فلا صحة لكونه كناية فافهم
قوله من غير استعماله فيه فلا يلزم ما لزم فى الكناية قوله ومن غير تقدير لفظ
آخر فلا يكون حذفا حتى يرد الايراد المذكور الباب الاول الذى عهد
جزأ من الرسالة لفظا او معنى كائن فى بيان احوال العامل ومسوق له
وجعل المعانى ظروفا للالفاظ بتقدير البيان توسع شايع باعتبار انه
كما يحصل بها يحصل بغيرها فكانه شئ يحيط بها احاطة الظرف
بمظروفه كجعل الالفاظ ظروفا لها حيث قالوا انها قوالب المعانى باعتبار
انها تؤخذ منها وتزيد بزيادتها وتنقص بنقصانها* وقيل يصح هذا
بلا تقديره ايضا فانهم يجعلون انفس المعانى محالا للالفاظ توسعا
حيث قالوا عند الاستدلال على امتناع الجمع بين الحقيقة والمجاز ان
الموضوع له بمنزلة المحل للفظ والشئ الواحد لا يكون مستقرا فى محله
ومتجاوزا عنه فى حالة واحدة او فى تحصيل ادراكاتها فلا يلزم ظرفية
الشئ لنفسه والتحصيل كما يحصل بهذه المعانى من حيث انها مدلولات
هذه الالفاظ يحصل بغيرها فكانه شئ يحيط بها* ويجوز ايراد اللام بدل فى
لوجود معناها هنا وهو الاختصاص على قاله السيد السند او التعليل
على ما قيل حتى قيل ان فى هنا ايضا للتعليل كما فى قوله تعالى فذلكن الذى
لمتننى فيه فيقدر متعلق يصلح ان يكون معلولا لما بعدها فلا حاجة حينئذ
الى ما ذكر من التوسع فى تصحيح الظرفية وهكذا سائر العبارات المعنون بها
المباحث كالمقاصد والمواقف والمقدمة* قدمه لتوقف صحة اكثر تعريفات
المعمول على بحثه كما سنبين وشرفه لكونه مؤثرا بخلاف المعمول فانه
متأثر* ولما كان البحث عن احوال العامل موقوفا على معرفته ومعرفة
اقسامه ومعرفتهما موقوفة على معرفة اقسام الكلمة الموقوفة

على معرفتها اذ بعضه فعل و بعضه اسم و بعضه حرف اراد ان يقسم
الكلمة اولا معرفالها و لكل قسم من اقسامها و يبين كون كل منها
عاملا كلا او بعضا فى اثنائه ويعرف العامل و يقسمه ثانيا فقال اعلم
بخطاب عام اولا اى قبل الشروع فى المقصود * فى الصحاح والقاموس
اذا جعلت اول صفة لم تصرفه تقول لقيته عاما اول واذا لم تجعله صفة
صرفته تقول لقيته عاما اولا ومعناه فى الاول اول من هذا العام وفى الثانى
قبل هذا العام ان الكلمة لامها للجنس من حيث وجوده فى ضمن
الكل اذ المقصود التقسيم وهو للافراد لا للماهية على ما هو رأى البعض
والتعريف تبعى فعلى هذا فى الضمير استخدام او من حيث هو هو
اذ التقسيم كالتعريف للماهية لا للافراد على ما حققه الفاضل العصام
فى اوائل شرحه للكافية * وتاؤها للوحدة الشخصية الكلية اللازمة لحقيقة
الكلمة * ولا تنافى بينها و بين الجنس لا من حيث هو هو ولا من حيث
وجوده فى ضمن الفرد وانما التنافى بينها وبين المركب او بين الوحدة
الشخصية الجزئية والجنس * ثم الكلمة والكلام مأخوذان من الكلم بسكون
اللام بمعنى الجرح للتأثير فى القلوب * وقال الشيخ الرضى وهو اشتقاق
بعيد وهى الواو اعتراضية اللفظ هو فى الاصل بمعنى الرمى وفى العرف
صوت من شانه ان يخرج من الفم معتمدا على المخرج * وتعريفه المشهور
وهو ما يتلفظ به الانسان حقيقة او حكما دورى لتوقف التلفظ على
اللفظ ولا مجال ههنا للجواب المشهور فى امثاله وهو كون المراد مما
فى التعريف لغويا لما عرفت انه الرمى فلا يصح تفسير الاصطلاحى به كما
لا يخفى كذا فى الامتحان * خرج به الدوال الاربع كالخطوط و العقود
والاشارات والنصب * عرفه باللام للتنصيص على الجنسية والماهية
ولذا عدل عن قولهم وضع الى قوله الموضوع ولان اسم المفعول
ادل على المقصود وهو البقاء فى الحال المتبادر منه بخلاف الماضى
فانه يفهم منه بالاستصحاب ولان الاصل فى الصفة الافراد * والوضع
المطلق تعيين شئ لشئ متى ادرك الاول فهم الثانى ولو بغيره للعالم
به * والوضع اللفظى نوعان شخصى هو تعيين لفظ معين بنفسه اى بمادته

وجوهره

٧ المشتق للظرفية منتف هنا لانه
لا تعبير للظروف ولا احتواء للظرف
ثم تلك النسبة الواقعة بين الدال
والمدلول يجوز اعتبارها من اى
طرف فيصح جعل كل واحد منهما
ظرفا ومظروفا بالاعتبارين فتارة
يجعلون الالفاظ مظروفة فى
المعانى وتارة يعكسون ولا يجرى فى شئ
من ذلك فراد الشارح رح بالتوسع
ما ذكرناه من التجوز حسن مصرى
قوله مأخوذان اى مشتقان منه
قال الامام الرازى الاشتقاق على
نوعين اصغر واكبر فالاصغر
كاشتقاق صيغ الماضى والمضارع
واسم الفاعل والمفعول وغير ذلك
من المصدر والاكبر تقليب اللفظ
المركب من الحروف الى انقلاباته
المحتملة مثلا اللفظ المركب من
الحرفين كالميم والنون يقبل
انقلابين كمن ونم والمركب من ثلثة
احرف يقبل ستة انقلابات مثل
المركب من الكاف واللام والميم كلم
كمل لكم ملك مكل لمك وغير ذلك
ثم المراد بالاشتقاق الواقع فى قولهم
هذا اللفظ مشتق من كذا هو
الاصغر قال التفتازانى
فى التلويح ٧

وجوهره لمعنى وجعله بازائه ونوعى هو تعيين هيئة افرادية او تركيبية لمعنى
والمتبادر عند الاطلاق هو الوضع الشخصى * والاستعمال ذكر اللفظ
الموضوع ليفهم معناه او مناسبه فهو فرع الوضع ذكره فى الامتحان * عدل
عن التخصيص لان استعمال الوضع باللام دون الباء يأباه وليشمل
التعريف وضع المشترك والمرادف بلا تكلف قوله للعالم به اى
بالتعيين زائد على المشهور ولا بد منه متعلق بفهم قوله هيئة افرادية
كما فى الافعال وسائر المشتقات والمصغر والمنسوب والمثنى
والمجموع قوله او تركيبية كما فى المركبات كلامية او غيرها وخرج بهذا القيد
المهملات كالديز والمز ومقتضيات الطبع كاح والمحرفات عن الوضع غلطا
كالمبشوم المحرف عن المشؤم فان المحرف الاول لم يقصد جعله لمعنى بل
قصده به يتوهم انه مجعول له * و بقى الحرف لان احتياجه الى متعلقه
فى الدلالة وفهم معناه لا فى التعيين والجعل المذكورين فيحتاج اليه المستعمل
لا الواضع * واما المجاز فلا وضع فيه لا شخصيا ولا نوعيا * نعم قد يقال
ان المجاز موضوع بالنوع بمعنى ان كل موضوع لمعنى يجوز استعماله فى غيره
اذا وجد علاقة من العلاقات المعتبرة لكن هذا استعمال لا وضع * ولو قيل
تسميه وضعا فلا مشاحة فى الاصطلاح فظهر ان الوضع يخص الحقيقة
والاستعمال يعمها والمجاز والكناية لمعنى هو فى الاصل مصدر ميمى
ثم نقل ابتداء او بعد جعله بمعنى المفعول الى ما يقصد بشئ او اسم زمان
او مكان ثم نقل اليه او اسم مفعول وفى الاصل معنى كمرمى ثم خفف ونقل
قال الفاضل العصام وهو اقرب الوجوه بحسب المعنى لكن لا نظير
لتخفيفه * خرج به حروف الهجاء الموضوعة لغرض التركيب لا بازاء
المعنى * ثم ان ذكره بعد الوضع مع كونه داخلا فى مفهومه تصريح بما علم
التزاما لان دلالة الالتزام مهجورة فى التعريف فعلى هذا يرد عليه انه يلزم
ان يذكر الدلالة ايضا لان دلالة الوضع عليها التزامية ايضا بل دلالة الوضع
على المعنى اوضح منها عليها الذكره فى مفهومه كما سبق * وللمصنف رح فى هذا
المقام تحقيق مذكور فى الامتحان ومن اراد التفصيل فليرجع اليه * لكن تبع
فى هذه الرسالة ابن الحاجب فى ترك الدلالة لانه لكل مقام مقال مفرد

٧ الاشتقاق يعتبر تارة باعتبار
فيقال هو ان تجد بين اللفظين
تناسبا فى اصل المعنى والتركيب فترد
احدهما الى الآخر فالمردود مشتق
والمردود اليه مشتق منه وتارة
باعتبار العمل فيقال هو ان تأخذ
من اللفظ ما يناسبه من الحروف
الاصلية وترتيبها فتجعله دالا على
معنى يناسب معناه فالمأخوذ المشتق
والمأخوذ منه هو المشتق منه فاوقع
فى عبارة بعض المحققين من ان
الاشتقاق هو رد كلمة الى اخرى
لتناسبهما فى اللفظ تفسير الاشتقاق
باعتبار العلم حسن مصرى
قوله وهو اشتقاق بعيد وذلك
لان التناسب ههنا بين المشتق
والمشتق منه ليس الا باعتبار التأثير
المخصوص الذى هو لازم معنى
الجرح اى التأثير الذى يصحبه الالم
وليس مدلولا مطابقيا للمشتق
ولا تضمنيا وذلك ظاهر ولا التزاميا
من حيث انه لم يفهم منه بل هو
يحصل فى بعض افراده بما يتبعه
والمشهور فى المناسبة المعنوية بين
المشتق والمشتق منه ان يدخل معنى
المشتق منه فى المشتق حسن مصرى

صفة لمعنى وهو مالايدل جزء لفظه على جزئه فان قيل هذا يوهم٨ ان
اللفظ موضوع للمعنى المتصف بالافراد وليس الامر كذلك فان اتصافه
به بل بالمعنوية انما هو بعد الوضع فيحتاج الى ان يرتكب فيه تجوز
كما يرتكب فى مثل من قتل قتيلا وذا مما لا يجوز فى التعريف قلت
لاتجوز فيه لان زمان وقوع نسبة الوضع واتصاف المعنى بالافراد بل
بالمعنوية واحد فيكون حقيقة وانما يكون مجازا لو كان حصول الافراد
بعد زمان الوضع وليس كذلك نعم للوضع تقدم ذاتى على الافراد بل
على المعنوية وذا غير معتبر فى المجازية كما ان زمان القتل والمقتولية واحد
لان القتل لايقع على الحى حين هو حى بل على المقتول بذلك القتل
فالقتل حقيقة كما حققه المصنف رح فيما علقه على الامتحان فى بحث
المعطوف وخرج بهذا المركبات كلامية اوغيرها ومثل قائمة وبصرى مما له
معنى يدل جزء لفظه على جزئه لكن لشدة امتزاجه يعد لفظا واحدا
فان قيل يخرج ايضا مثل ضرب وضارب ومضروب لان صيغة كل
منها كمادته تدل على معنى فلا يكون مفردا مع انه كلمة اتفاقا فينتقض
تعريفها جمعا قلت ان الصيغة ليست بلفظ عند المصنف رح كالحركات
لان المختار عنده مذهب من يجعل اللفظ نفس الصوت المكيف لا كيفية٩ له
كما هو مذهب الشيخ ابن سينا فيصدق عليه تعريف المفرد والكلمة
ولا يخرج مثل عبد الله علما لانه مما له معنى لايدل جزء لفظه على جزئه
وفى هذا المقام تحقيق وتفصيل يطلب من الامتحان ثلثة فعل سمى باسم
مدلوله التضمنى وهو الحدث * قدمه على الاسم على عكس ما فى الكافية
لان الكلام فى العامل وهو اصل فى العمل ولان كله عامل بخلاف
الاسم كما سيصرح به وهو اى الفعل * ولما كان فصله من الاسم
بالدلالة على احد الازمنة بالهيئة وكان ظاهر عبارة القوم وهى الاقتران
باحد الازمنة غير مفيد لذلك بل مفيد اقتران لفظه معه انه ليس كذلك ولذا
احتيج الى التأويلات التى ذكرت فى الامتحان اومفيدا اقتران المعنى فوجب
حينئذ ان يراد به المعنى التضمنى الذى هو الحدث وهو تكلف لا يشعر به
اللفظ عدل عنها فقال مادل وما عبارة عما كان الكلمة عبارة عنه

فتذكر

قوله فيما علقه على الامتحان قال
هناك مثل من قتل قتيلا فان القتل
لايقع على الحى حين هو حى بل على
المقتول بذلك القتل فزمان الوقوع
والمقتولية واحد فالقتيل حقيقة
بخلاف من قتل حيا فان الحى مجاز
باعتبار الكون فان لم تفهم هذا
لدقته فاجعل القتيل مجازا كما فعله
شراح الحديث وقس على هذا
فى بحث المعطوف اقول فى ظنى
ان ابن السبكى فى عروس الافراح
جعل الحديث حقيقة بنحو ما قيل
هنا فليس مما تفرد به الامتحان
حسن مصرى

٩ حيث قال انه كيفية تعرض
الصوت بها يتمايز عن مثله
فى الحدة والثقل تميزا فى
المسموع *

فتذكر الضمير فى دل باعتبار لفظه ومعناه كما حققه الفاضل العصام
لا عن لفظها حتى يكون التذكير باعتبار لفظه كما زعم الفاضل الجامى بهيئته
وضعا اى دلالة وضع اوزمانه اودلالة وضعية وحال كونه موضوعا اووضعيا
على احد الازمنة الثلثة اى الماضى والحال والاستقبال بان وضع هيئته
الافرادية له بوضع نوعى كما وضع مادته للحدث بوضع شخصى ولكن
لم يذكر دلالته عليه بنفسه بهذا الوضع كما ذكرها القوم لعدم الاحتياج
اليه لانه بما ذكره يخرج الحرف لعدم دلالته على الزمان اصلا ايضا
كما يخرج الاسم لان منه مالايدل على الزمان اصلا كرجل وضرب
ومنه مايدل عليه لكن بمادته لا بهيئته كامس وغدا والآن وكذا الصبوح
والغبوق وكذا يخرج اسماء الافعال واسماء الفاعل والمفعول لان هيئة
كل منها غير موضوعة للزمان حتى يدل عليه وضعا بل انما يدل كل
منها عليه عقلا او بغلبة الاستعمال وهذه غير معتبرة * فان قيل ان قولهم
ان كلا من اسمى الفاعل والمفعول حقيقة فى الحال ومجاز فى الاستقبال
بالاتفاق يشعر كون هيئته موضوعة للزمان فينتقض التعريف به
منعا قلت معنى قولهم انه حقيقة فى الحال انه حقيقة فى المعنى الكائن
فى الحال فلا يلزم كونه موضوعا للزمان ولا يخرج الافعال المنسلخة
عن الزمان بحسب الاستعمال لدلالة هيئة كل منها فى الاصل عليه
وضعا ويخرج نحو زيد علما لان واضع العلم لم يضع هيئته للزمان
كما لا يخفى على من له الاذعان * فان قيل ان المضارع لكونه دالا على
الزمانين يخرج بقوله على احد الازمنة فينتقض التعريف به جمعا
قلت ذلك ممنوع لانه لاحد الازمنة فى اصل الوضع والاشتراك
انما نشأ فى الاستعمال * ولو سلم الاشتراك فيه فالخروج ممنوع لان الدال
على الاثنين دال على الواحد ضمنا فالدلالة عليه اعم منه واما اذا لم يكن
مشتركا اصلا بل كان فى احدهما حقيقة وفى الآخر مجازا
فلا اشكال اصلا * ولما كان تمييز الافراد بالخاصة اوضح منه
بالحد وانتفاع المبتدئ بها اكثر منه بالحد وان كان الحد
اشرف لكونه من الذاتيات وانفع فى نفسه لافادته التمييز الذاتى

٨ قوله يوهم وذلك لانك اذا عبرت
عن شئ بما فيه معنى الوصفية
وعلقت به معنى مصدريا اما فى
صيغة فعل او غيرها فهم منه
عرف اللغة ان ذلك الشئ موصوف
بتلك الصفة حال تعلق ذلك المعنى
به لا لسببه مثلا اذا قلت جاءنى
رجل راكب يوهم ظاهر الكلام
بحسب اللغة ان اتصافه بالركوب
سابق على المجئ وانما قال يوهم مع
ان القاعدة تقتضيه اقتضاء بينا
لظهور المراد هنا فانا نعلم قطعا ان
اتصاف الكلمة بالافراد والتركيب
انما هو بعد الوضع لا قبله قال
العصام ولا يخفى عليك ان مثل هذا
الايهام لازم من تعليق الوضع
بالمعنى لانه يوجب ان يكون الوضع
للمتصف بالمقصودية بشئ مع ان
المقصود به بعد الوضع بل بعد
الاستعمال فيه حسن مصرى .

ولذا قدم قال ومن خواصه خبر مقدم على المبتدأ وهو دخول قد اى
بعض خواص الفعل لا كلها دخول مجموع هذه الاشياء الثمانية وهذا
مبنى على ان يكون الواو لعطف الجزء على الجزء فالعطف قبل
الحكم او على ان حق المبتدأ التقديم مع ما يتعلق به فيقدر معه مقدما
فيكون الخبر للمجموع كما اذا كان معه مقدما لفظا كزيد وعمرو وبكر
فى الدار وان من للتبعيض والا فلا دليل على بعضية المجموع التى
هى المقصودة بل على بعضية كل منه على تقدير كون من للتبعيض
وحده وهى ليست بمرادة لكونها من اوضح الواضحات وعلى تقدير
عدمه ايضا فلا دليل عليها ايضا فى اللفظ وان حصلت بالمشاهدة
وانما قلنا ان دخول المجموع بعض منها لان منها مالم يذكرهنا كتاء
التأنيث الساكنة والضمير المرفوع البارز المتصل ونون التأكيد وهى
جمع خاصة وخاصة الشئ ما يختص به ولا يوجد فى غيره وهى اما شاملة
لجميع افراده اوغير شاملة وما ذكرهنا من القسم الثانى والحد لا يكون
الا شاملا دخول قد الاولى حذف الدخول لعدم الاحتياج اليه
اذ يصدق تعريف الخاصة عليها كما يصدق عليه والايجاز مطلوب
والخاصة المنطقية لا تصدق عليهما لاشتراط الحمل فيها ذكره فى الامتحان
وجه الاختصاص كونها لتحقيق الحدث الفعلى اوتقليله اوتوقعه
اوتقريب الحدث الماضى الى الحال وشئ منها لا يتحقق الا فى الفعل
فان قيل ذلك معلوم من الاختصاص اذ لم يخبر به الواضع ولو عرف
الاختصاص به لزم الدور قلت ذلك معلوم بالاستقراء لا من الاختصاص
فلا دور فافهم والسين اى سين الاستقبال بقرينة سوف وسوف
ويسميان حرفى التنفيس لكنه فى الثانى زائد * وجه الاختصاص كونهما
لتخصيص الحدث الفعلى بالاستقبال المعلوم بالاستقراء وان لانه
لتعليق الشئ بالحدث الفعلى ولم ولما لانهما لنفى الحدث الفعلى ولام الامر
لانه لطلب الحدث الفعلى ولاء النهى لانه لطلب تركه ولا يتصور كل
منها الا فى الفعل ٩ ثم انه اما بالاضافة بتنكير المضاف والا يلزم تعريف
المعرفة لانه علم لنفسه او بتجويز نحو زيد الشجاعة كما هو رأى الرضى

قوله خبر مقدم على المبتدأ
للاهتمام به او للقصر كذا قال عبد
الغفور ورده العصام بقوله وليس
للحصر والا لغا ووجهه
التقديم ما يوجد فيه معنى
ان خاصية الشئ وهذا بعينه المذكور
ولا يوجد فى غيره الحكم بان
الحصر لانه اثبات وقد يجاب
ونفيه عما عداه الى ذات الشئ
التخصيص بالنسبة الى اعتقاد
بالنسبة والحصر فرجع كل منهما غير الآخر
المخاطب حسن مصرى
فلا لغو الخ كذا عرفها
قوله وخاصة الشئ عبد الغفور ولا يوجد
الجامى قال عبد الغفور يختص من
فى غيره تفسير لما يختص لان معنى يختص
جزئه السلبى وذلك ولا يوجد فى غيره
به انه يوجد فيه ولا يوجد اهتماما
فلم يكتف بقوله يختص به انه
بالجزء السلبى وقال العصام لان
تفسير لكل من جزئى يختص
فى قوله ولا يوجد فى غيره
النفى الى القيد وهو الغير كما هو
متوجه الى القيد اثبات الوجود ونفيه
القاعدة فالمراد اثبات الوجود فى
فى الغير ونفى الوجود فيكون معنى
لا يوجد فى غيره اى
يوجد فيه ٧

اوالوصف اوالبيان بتأويل الدال على النهى كذا فى الامتحان * قال
السيد السند فى حواشى الكشاف ان امثالها اذا اريد بها انفسها
قد يزاد فى آخرها الهمزة كما تزاد اذا جعلت اسماء وقد لا تزاد فاحفظه
وكله عامل على ما سيجئ فى بحث العامل القياسى واسم مأخوذ
من السمو وهو العلو * سمى به لاستعلائه على اخويه من جهة كونه مسندا اليه
وتركب الكلام منه وحده بخلافهما وهوما اى كلمة بقرينة جعله قسما
منها دل على معنى وضعا اذ المتبادر من الدلالة التى وصف بها
الكلمة مايكون الكلمة كلمة باعتبارها وهى الدلالة الوضعية او اكتفى
بما ذكره فى تعريف الفعل * ولما كان كون المعنى فى نفسه اوفى نفس الكلمة
راجعا الى كونه مستقلا بالمفهومية وكان هذا غير ظاهر من ظاهر قولهم
فى نفسه عدل عنه الى قوله مستقل بالفهم اى بالمفهومية تصريحا
بالمقصود وايضاحا للمراد يعنى يفهم ذلك المعنى من غير حاجة الى تعقل
متعلقه بخصوصه او يفهم من لفظه الدال عليه من غير حاجة الى
ذكر اللفظ الدال على المتعلق وخرج بهذا القيد الحرف فان معناه
غير مستقل كما سيجئ غير مقترن وضعا تركه اكتفاء بما ذكره فى تعريف
الفعل فيه اى فى الفهم عما دل عليه باحد الازمنة الثلثة والظاهر المناسب
لما سبق ان يقول غير دال بهيئته على احد الازمنة بل الاظهر الانسب
ان يقول ما دل بمادته على معنى مستقل بالفهم غير دال بهيئته على احد
الازمنة لكنه اراد التنبيه على انه يمكن اصلاح عبارة القوم فى الجملة
بذكر قيد اهملوه كما اصلح الفاضل الجامى عبارة ابن الحاجب به يعنى
ان المراد بعدم الاقتران عدم الاقتران عند فهم ذلك المعنى من لفظه
الدال عليه فلا يقدح فى عدم الاقتران كون المعنى مقارنا بالزمان فى الواقع
فلا يخرج مثل الضرب والضارب مع ان الضرب انما يقع فى احد
الازمنة فيقترن به فى الواقع لكونه غير مقترن فى الفهم ولا كونه مفهوما
قبل فهم الزمان من لفظ آخر او بعده فلا يخرج مثل ضارب فى قولنا
زيد ضارب امس او فى الماضى زيد ضارب وخرج بهذا القيد الفعل
ودخل به ما خرج عن حد الفعل مثل رجل وزمان وامس ود ويد

٦ ولا يوجد فى غيره هذا توضيح
٧ ولا يوجد فى غيره مشير للاعتراض
ذكره ثم قال بعده فمن قال قوله
على عبد الغفور تفسير لبعض معنى
لا يوجد فى غيره لم يتدبر او تدبر فلم يتدبر
الاختصاص عبد الغفور لانه
والحق مع ثبوت الشئ للشئ
والاختصاص امر مركب
الاختصاص عما عداه فهو
وانتفاؤه عما عداه وهما الثبوت والانتفاء
من الامرين وهما قيد الآخر حتى
وليس احدهما قيدا للآخر رجوع النفى للقيد
يخرج على قاعدة انما لم ينقل ما يوجد فى
دون القيد وانما فى غيره اشارة الى
شئ ولا يوجد فى غيره والعرفى
المناسبة بين المعنى اللغوى فى كل منهما
باخذه الاختصاص
حسن مصرى
وقوله ثم انه اى النهى قوله بتنكير
المضاف وهو لا وقوله والا اى على
تقدير عدم تنكيره يلزم تعريف
المعرفة لان لا علم لنفسه اذ
المقصود به لفظه والقاعدة ان
اللفظ متى قصد به نفسه صار علما
لنفسه حسن مصرى

ومن خواصه تذكرما ذكرفى الفعل دخول التنوين وهونون ساكنة تتبع حركة الآخر لاللتأكيد والمراد به ماسوى الترنم والغالى فانهما غير مختصين بالاسم لم يستثنهما كما استثنى البيضاوى لانهما لكونهما فى غاية الندرة لايراد ان عند الاطلاق صرح به فى الامتحان اما اختصاص تنوين التمكن فلانه لتمكن مدخوله اى لتقرره واصالته فى الاعراب الذى لايوجد فى الحرف اصلا ولا فى الفعل اصالة واما اختصاص تنوين التنكير فلانه لتنكير المعنى المطابقى المستقل وهو لايوجد الا فى الاسم وقد عرفت ان ذلك معلوم بالاستقراء واما اختصاص تنوين العوض عن المضاف اليه فلاختصاص الاضافة به وسيجئ وجهه واما اختصاص تنوين المقابلة فلانه لمقابلة نون الجمع المذكر السالم الذى لايوجد الا فى الاسم فانه لما وجد فيه حرف يسقط بالاضافة جعل فى مقابلته فى الجمع المؤنث السالم حرف يسقط بها ليكون الفرع على وتيرة الاصل فلا يوجد الا فى الجمع المؤنث السالم الذى لايوجد الا فى الاسم بشهادة الاستقراء هذا على رأى ابن الحاجب * وانكر الزمخشرى تنوين المقابلة * ومن اراد التفصيل فليرجع الى الامتحان وحرف الجر لانه لافضاء معنى الفعل اوشبهه الى الاسم اوالمأول به فلا يدخل الا اياهما * ورد بان هذا منقوض بالهمزة وتضعيف العين اللذين للتعدية فانهما مع كونهما للافضاء يدخلان الفعل فلا يصح جعل الافضاء وجها للاختصاص * وكونهما جزأ من حروف المبانى وحرف الجر كلمة لايدفع هذا كما لايخفى لوجود الافضاء فى كل منهما * ولوسلم ذلك فالافضاء انما يوجد فى البعض دون الكل كما يجئ * والمقصود بيان اختصاص الكل دون البعض فلا يتم التقريب * والمختار عند المصنف رح فى وجه الاختصاص فيه وفى امثاله الاستقراء ليس الا كما صرح فى الامتحان ولام التعريف وهذا اظهر من قولهم اللام لانهم ارادوا به لام التعريف واعتمدوا فى ذلك على الاشتهار وقد نبه فى الامتحان انه لايكون قرينة للمبتدى * ثم ان فى هذا اشارة الى ان المختار عنده ماذهب اليه سيبويه من ان حرف التعريف هو اللام وحده زيد عليه همزة الوصل لتعذر الابتداء بالساكن

لاما

قوله بان هذا منقوض اعلم ان تقرير الدليل هكذا حرف الجر لافضاء معنى الفعل اوشبهه الى الاسم وكل ما كان كذلك فهو مختص بالاسم النتيجة حرف الجر مختص بالاسم فاشار للصغرى بقوله لانه لافضاء وطوى الكبرى وذكر النتيجة وهى قوله فلا يدخل الا اياهما الخ لان قوله مختص بهما فكبرى الخ معناه هو بان يقال الدليل يتوجه عليها المنع لانا لانم ان كل ما كان لافضاء معنى الفعل الى الاسم مختص به بسند الفعل لم لايجوز ان يفضى معنى الفعل كالهمزة والتضعيف على ولايختص فهذا نقض تفصيلى لوروده على مقدمة معينة من الدليل مقترن بسند فقوله ورد بان هذا المشار اليه ذكر صغراه وطوى كبراه وقوله منقوض اى بمنع الكبرى الدليل الذى نقضا تفصيليا وقوله بالهمزة والتضعيف بيان لسند النقض حسن مصرى

لاماذهب اليه المبرد من انه الهمزة وحدها زيد عليها اللام للفرق بينها وبين همزة الاستفهام ولاماذهب اليه الخليل من انه كلاهما * وجه الاختصاص انه لتعيين المعنى المطابقى المستقل بالمفهومية بشهادة الاستقراء وهو لايوجد الا فى الاسم * ولما كان المراد بقولهم الاسناد اليه كونه مسندا اليه وهو معنى التزامى مجازى له والحقيقة اولى واظهر عدل عنه الى قوله وكونه مبتدأ اوفاعلا وانما لم يقل كونه مسندا اليه مع كونه اشمل واخصر تنبيها على ان الاصل فى المسند اليه المبتدأ والفاعل والبواقى فروع قدم الاول اشارة الى ان حقه التقديم وحق الثانى التأخير * ثم الظاهر ان الضمير راجع الى الاسم فيرد عليه ان الاختصاص حينئذ معلوم عقلا فلا يفيد الخبر بانه من خواصه وان معرفته بعد معرفة الاسم والغرض معرفة الاسم بالخاصة كما سبق الاشارة اليه فيلزم الدور * ويدفع بانه راجع الى الاسم باعتبار جنسه الاعم وهو الشئ فحينئذ لايلزم المحذوران وانما يلزمان لورجع اليه باعتبار خصوصه النوعى فالمعنى كون الشئ مبتدأ وفاعلا * وجه الاختصاص ان الفعل موضوع لاسناد مفهوم مصدره الى شئ والمسند اليه مبتدأ اوفاعلا لايكون الا ذاتا فلو كان مسندا اليه بان كان مبتدأ اوفاعلا يلزم الخروج عن وضعه اذ اللفظ الواحد لايراد منه الذات والمفهوم معا فى حالة واحدة * والحرف لايصلح ان يكون مسندا ولا مسندا اليه كما يجئ فثبت الاختصاص بالاسم ضرورة ومضافا اى كون الشئ مضافا * وجه الاختصاص كون الاضافة المعنوية مفيدة للتعريف او التخصيص اللذين يستدعيان استقلال المعنى ومطابقته بشهادة الاستقراء وهما لايوجدان معا الا فى الاسم * واللفظية فرع المعنوية فتختص بما تختص هى به وبعضه عامل كاسم الفاعل سيجئ فى بحث العامل القياسى وبعضه غير عامل كانا وانت والذى وحرف وهو فى اللغة بمعنى الطرف والجانب ثم نقل الى ما كان فى طرف الكلام غير جزء منه ولا مستقل بنفسه وفى الاصطلاح ما دل على معنى غير مستقل بالفهم ولا مقصود بالملاحظة بل آلة وتابع لفهم حال غيره وهو المتعلق حتى اذا قصد بالملاحظة صار معنى مستقلا ومعنى اسم

قوله معلوم لانه لايوجد فى غيره ضرورة فالحكم باختصاصه به لغو فلذلك قال فلا يفيد الخبر قوله وان يقبح الهمزة عطف على قوله ان الاختصاص اى وعلى تقدير عود الضمير للاسم يلزم ايضا الدور وقوله معرفته اى معرفة كونه مبتدأ اوفاعلا قوله بانه اى الضمير فى كونه قوله المحذوران اى عدم الافادة ولزوم الدور قوله خصوصه النوعى وهو الاسمية لان الاسم نوع من الكلمة واعلم ان اصل هذا الكلام ماذكره شراح الكافية عند قول ابن الحاجب والاسناد اليه فقال الجامى والمراد به كون الشئ مسندا اليه فقالوا فى توجيه جعل الضمير عائدا على شئ مع كون المتبادر من سوق عبارة المص رح ان ضمير اليه فى الاسناد اليه راجع الى الاسم اذ لم يذكر بوجه من الوجوه المعتبرة فى المرجع شئ سواه لانه لو رجع الى الاسم لخلا الحكم عن الفائدة وايضا لا يصح كون الاسم مسندا اليه علامة يعرف بها الاسم لان معرفته بعد معرفة الاسم فيلزم الدور وقال الفاضل الهندى فى شرحه

مثلا معنى من فى قولك سرت من البصرة ابتداء مخصوص ملحوظ من حيث هو حالة بين السير والبصرة وآلة لمعرفة حالهما ولذا لا يصلح ان يحكم عليه وبه واذا لوحظ ذلك الابتداء قصدا صار معنى مستقلا بالمفهومية قابلا للحكم عليه وبه ومعنى لفظ الابتداء تقول ابتداء سيرى من البصرة وقع فى يوم كذا فلما لزم كون معنى الحرف ملحوظا فى ضمن معنى الاسم والفعل من غير قصد لزم ذكر المتعلق ليلاحظ معناه قصدا ومعنى الحرف ضمنا فيحصل الدلالة * وهذا هو المراد بقولهم على معنى فى غيره لكن لما لم يكن هذا ظاهرا من ظاهره عدل عنه الى ماذكره ايضاحا واظهارا للمراد * وخرج به عن التعريف الاسم والفعل * فان قلت ان اريد بالدلالة المطابقية لزم دخول الفعل فى التعريف لدلالته على الحدث المستقل والنسبة الغير المستقلة فالمجموع غير مستقل لابد فى دلالته عليه من ذكر الفاعل كما بينه الشريف قدس سره وان اريد التضمنية زاد الفساد لعدم صدقه على الحرف لعدم دلالته على معنى تضمنى غير مستقل مع صدقه على الفعل لدلالته على معنى تضمنى غير مستقل وهو النسبة الى فاعل معين وان اريد الاعم لزم ما لزم فى المطابقية قلت المراد الاعم ولفظ فقط مقدر * ولكن لا قرينة ظاهرة تدل عليه كما صرح فى الامتحان وصرح فيما علقه عليه ان مجرد ورود الاعتراض لا يكون قرينة وبعضه عامل كحرف الجر وبعضه غير عامل كهل وقد ثم اعلم اى بعد ما علمت الكلمة واقسامها وما يتعلق بها ان مفهوم العامل الذى هو المقصود فثم للتراخى الزمانى اوالرتبى * اظهر مع ان الظاهر الاضمار لسبق المرجع لبعده لفظا وللتنبيه على المغايرة اذ المراد بالاول ما صدق عليه وبالثانى المفهوم * وما قيل ان المعرفة اذا اعيدت معرفة فهى عين الاولى فليس على الاطلاق بل اذا لم يوجد صارف وههنا وجد لما عرفت هو ما اى شئ لفظا اوغيره اوجب بواسطة بالتنوين زيادة على قول الجمهور * ولابد منها والا ينتقض التعريف بها لانها موجبة ايضا كما يظهر من كلامه لكن ايجابها ليس بسبب الواسطة كون بالنصب آخر الكلمة فعلا واسما حقيقيا اوحكميا معربة اومبنية

على وجه مخصوص من الاعراب بيان للوجه المخصوص وزيادة على قول بعضهم لئلا ينتقض بياء المتكلم فى مثل غلامى فانه يوجب بواسطة المجانسة والاتصال كون آخر الغلام مكسورا لكن الكسر ليس باعراب فيخرج به * فان قيل المراد بالواسطة المعانى الخفية او المشابهة التامة المقتضية للاعراب على ما سيبينه فيخرج ياء المتكلم بها فانه وان كان موجبا لكنه ليس بهذه الواسطة قلت كون المراد بها ماذكر انما فهم من الاعراب ولولاه لم يفهم فافهم * لكن لزم بذكره الدور لذكره العامل فى تعريفه فيما بعد الا ان يقال ان هذا تعريف لفظى يقصد به تعيين صورة حاصلة وتميزها عما عداها فيجوز فيه التعاكس نحو القصاص القود والقود القصاص فلا دور * وانما يلزم ان لو كان هذا تعريفا اسميا يقصد به تحصيل الصورة * ولا يخفى ان هذا لا يصلح له لان معرفة العامل لا تحصل الا بمعرفة جميع اقسامه وكيفية اعمالها وشرائطها كما صرح به فى الامتحان * وتفصيل الفرق بين الاسمى واللفظى مذكور فيه ايضا وفقك الله بمطالعته والمراد بالواسطة مقتضى بالكسر الاعراب فيخرج بها عن التعريف ما لا يعمل بالاصالة بل بالحمل على الاصلى من الحروف الجارة الزائدة ومثل رب والمضاف بالاضافة اللفظية وان وان الداخلتين على الماضى الواقع موقع المضارع فيكون تعريفا للعامل الاصلى فيلزم كون ذكرها فيما سيأتى استطرادا مع كونه من مقاصد الفن * ولو زاد بعد قوله من الاعراب اوحمل عليه لاصاب كذا اعترض فى الامتحان على تعريف البيضاوى لحرف الجر * ويمكن ان يقال انه اشار الى انحطاط رتبتها بان اخرجها عن التعريف وادخلها فى التقسيم كما يجئ * هذا مفهوم من كلامه ايضا فى بحث المجرورات فى الامتحان وهو اى مقتضى الاعراب فى الاسماء حال من المبتدأ * والعامل معنى الفعل المفهوم من نسبة الخبر اليه اوظرف له وهو اظهر توارد المعانى المختلفة عليها اى كل واحد من الفاعلية والمفعولية والاضافة حقيقة اوحكما وارد على اسم واحد من الاسماء بناء على ان الجمع اذا قوبل بالجمع يقتضى انقسام الآحاد الى الآحاد

فالمقتضى فى التحقيق هو المعانى كما يشعر به قوله فانهما الى آخره وقوله
وهى تقتضى الى آخره لا تواردها لكن اضافه اليها اشارة الى ان اقتضاءها
له بسبب تواردها عليها فانها اى المعانى المختلفة امور خفية تستدعى علائم
اى كل امر منها يستدعى علامة على حدة ظاهرة لكن قد يمنع من ظهورها
مانع فان كان حالا فى آخر الكلمة فتقديرية وان فى نفسها فمحلية
كما يجئ فى الباب الثالث لتعرف مثلا اذا قلنا ضرب زيد غلام عمرو فضرب
اوجب كون آخر زيد مضموما وآخر غلام مفتوحا بواسطة ورود
الفاعلية اى بواسطة الفاعلية الواردة على زيد وبواسطة ورود
المفعولية على غلام بسبب تعلق ضرب بهما تعلق القيام بالاول
وتعلق الوقوع بالثانى واوجب غلام ايضا كون آخر عمرو مكسورا
بواسطة ورود الاضافة عليه اى كونه منسوبا اليه لغلام بسبب تعلقه
به فالعامل يحصل المعانى الخفية فى الاسماء بسبب تعلقه بها وهى
اى المعانى الخفية تقتضى نصب علائم هى الاعراب فالعامل يحصل
الاعراب بالواسطة * وجعل العامل محصلا وموجبا للمعانى وعلائمها
انما هو اعتبار النحويين * واما فى التحقيق الفاعل المؤثر هو المتكلم
والعامل هو الآلة وجعلها النحويون كانها هى الموجدة على ما هو رأى
الرضى * وقال الفاضل العصام بل الآلة هو اللسان * وجعل العامل
آلة مبنى على التنزيل ايضا * اعلم ان للاعراب معنيين عام وهو ما
اقتضاه عروض معنى بتعلق العامل ليكون دليلا عليه وهو تابع لمقتضيه
فيوجد فى غير الحرف والماضى والامر بغير اللام والمراد به هنا هذا
المعنى وخاص بالاعراب اللفظى والتقديرى وهو ليس بمراد هنا
كما لا يخفى على من تتبع كلامه وفى الافعال اى مقتضى الاعراب فيها
المشابهة التامة للاسم اى اسم الفاعل كما سيجئ التصريح به وهى
فى المضارع فقط لا فى سائر الافعال * وانما لم يقل وفى المضارع اولا
حتى لا يحتاج الى البيان ثانيا ليحسن المقابلة بالاسماء * وانما اتى بصيغة
الجمع مع ان المناسب للمضارع الافراد للمشاكلة او للتنبيه على تنوع
المضارع كالمجرد المطلق والمستغرق الى غير ذلك او للنظر الى الافراد

فانه

فانه مشابه لاسم الفاعل ولو صورة كما فى صورة دخول اللام عليه
فانه حينئذ فعل معنى كما سيجئ لفظا ومعنى واستعمالا اما الشبه الاول
وهو الشبه لفظا فلموازنته اى المضارع له اى لاسم الفاعل فى الحركات
اى فى مطلقها واوافق فى نوعها ولا والسكنات فى عددهما وترتيبهما وصيغة
الجمع اما بالنظر الى الافراد او للمشاكلة * قال المصنف رح واما التفسير
بالمفرد لاضمحلال الجمعية باللام فليس بمفيد هنا اذ ليس معنى
الاضمحلال بطلان اعتبار التعدد اصلا حتى يجوز ان يقال جاء الرجال
اذا جاء واحد بل معناه بطلان معنى الجمع فيما نسب اليه وكونه بمعنى
الكل الافرادى اى ان يعتبر كل فرد منه كان ليس معه غيره نحو ضارب
ويضرب ومدحرج ويدحرج مثل بمثالين من الاصلين واما الثانى
وهو الشبه معنى فلقبول كل منهما اى المضارع واسم الفاعل
الشيوع والاشتراك بين المعانى والاحتمال لها على سبيل البدل * عدل
عن العموم الشائع فى كلامهم اليه اذ لا عموم حقيقة فى كل منهما * والحمل
على الشيوع بعيد * والتصريح به اولى والخصوص فان الاسم اى اسم
الفاعل عند تجرده عن اللام يفيد الشيوع بين الافراد وعند
دخول حرف التعريف عليه يتخصص * انما قال حرف التعريف
ولم يقل عند دخوله بالضمير الراجع الى اللام مع كونه اخصر وعلى
مقتضى الظاهر للتنبيه على ان اعتبار المشابهة لاسم الفاعل عند
دخوله عليه مبنى على اعتبار كون اللام حرف تعريف ولو صورة
المستلزم اعتبار كون المدخول عليه اسما ولو صورة والا فالمدخول عليه
ليس باسم فاعل فضلا عن المشابهة له بل فعل فى المعنى والتحقيق
على ما هو رأى الجمهور كما سيجئ * وانما لم يقل اولا حرف التعريف لعدم
الحاجة الى هذا التنبيه عند التجرد * ثم ان فى اختيار اللام اشارة الى
ان الاختلاف الجارى فى حرف التعريف انه الالف او اللام او كلاهما
جار فى الموصول ايضا كما صرح به الفاضل العصام وان المختار عنده
مذهب سيبويه كما فى حرف التعريف نحو ضارب فانه يحتمل زيدا وعمرا
وغيرهما والضارب فانه يختص بمعين سواء كان اللام حرف التعريف

او اسما موصولا فانه معرفة يجب ان يكون صلته معلومة عند المخاطب كذلك المضارع عند تجرده عن حرف الاستقبال والحال قدم الاول لاختصاصه به بخلاف الثانى فانه يوجد فى الاسم ايضا ولان الاحتياج الى الاول اشد لعدم تبادر الاستقبال عند التجرد عنهما بخلاف الحال فانه المتبادر فلا يشتد الحاجة الى حرف الحال يحتمل الحال والاستقبال قدم الاول لان الاحتمال اليه ارجح لتبادره بخلاف الثانى نحو يضرب وعند دخولهما اى دخول احدهما عليه يختص بالاستقبال او الحال نحو سيضرب ومايضرب ولمبادرة الفهم فيهما عند التجرد عن القرائن حالية اومقالية وهى حرف الاستقبال فى المضارع وامس فى الاسم وحرف الحال والآن وغدا فيهما الى الحال لاقتضاء مفهومهما الوقوع واما الثالث وهو الشبه استعمالا فلوقوع كل منهما صفة لنكرة بحسب الظاهر واما فى التحقيق فجزء اول منها نحو جاءنى رجل ضارب او يضرب فانها فى الاول مركبة وفى الثانى جملة فاطلاق الصفة عليهما مبنى على المسامحة لظهور المراد او على التجوز باطلاق اسم الكل على الجزء ولدخول لام الابتداء عليهما نحو ان زيدا لضارب اوليضرب فهذه المشابهة اى المشابهة لفظا ومعنى واستعمالا تقتضى تطفل المضارع اى تبعيته للاسم فيما اى فى شئ هو اى الاسم اصل فيه وهو اى ذلك الشئ الاعراب والمراد به هنا استعداد الآخر للحركات العاملية وعدم الامتناع عنها لفظا اوتقديرا ويقابله البناء لا اثر العامل كما لا يخفى كما يقتضى تطفل اسم الفاعل للمضارع فيما هو اصل فيه وهو العمل ولهذا اعتبر هذه المشابهة بينهما * والقوم اعتبروا الشبه الثانى بينه وبين اسم الجنس * ونظر المصنف رح ادق وبالقبول احق لانها لوكانت كما اعتبروا لم يكن مشابهة كل منهما تامة كما اعترفوا فى بيان وجه اشتراط احد الزمانين فى عمل اسم الفاعل حيث قالوا لوكان بمعنى الماضى لم يكن المشابهة لفظا ومعنى تامة بل سقطت قوتها وضعفت فى كلا الجانبين ولانه حينئذ لايظهر من هذا الشبه اثر

فى اسم الجنس بخلاف اسم الفاعل * والمقصود من هذا التشبيه الجمع بين الشيئين فى امر من غير قصد الى الحاق الناقص بالكامل فيجوز فى مثله التعاكس كما يظهر ذلك من تتبع كلامهم فاعرابه ليس بالاصالة فاذا قلنا لن يضرب فلن اوجب كون آخر يضرب مفتوحا بواسطة المشابهة لاسم الفاعل ثم اعلم اى بعد ما علمت مفهوم العامل وما يتعلق به ان العامل المراد به مايعم الاصلى وما يلحق به لذكره فى الاقسام ولذا اعاده مظهرا ولانه يراد به فيما سبق المفهوم وهنا الافراد على ضربين لفظى ومعنوى فاللفظى مايكون للسان فيه حظ ولا يكون معنى يعرف بالقلب وهو اى اللفظى على ضربين سماعى وقياسى فالسماعى فى الاصطلاح هو الذى يتوقف اعماله بخصوصه على السماع والمراد به اللغوى فلا دور ولا يمكن ان يذكر فى عمله قاعدة كلية موضوعها غير محصور * وليس المراد به ما يتبادر من ظاهره بحسب اللغة من سماعية صيغته اذ قد يكون ماصيغته سماعية قياسيا بذكر القاعدة الكلية فى عمله كالصفة المشبهة كما سيجئ * وانما قدمه على القياسى عكس ما فى المصباح لسهولة ضبط افراده المقصود معرفتها ليجرى الاحكام عليها لقلتها وانحصارها بخلاف افراد القياسى فانها اكثر من ان تحصى ولان من اقسام القياسى مايتوقف معرفته على معرفة بعض اقسامه وهو حرف الجر كالظرف المستقر وبعض اسماء الافعال والمضاف معنى والاسم التام بالاضافة ولان الفعل وشبهه ومعناه قد تحتاج فى العمل فى بعض المعمولات الى حرف الجر وهو من تمام العامل لا المعمول كما سيجئ فلا بد من معرفته قبلها ٧ فان قيل ان حرف الجر يحتاج اليها دائما اذ لابد له من متعلق على ما سيجئ كما تحتاج اليه فلابد من معرفتها قبله قلت ان الفعل من حيث الماهية معلوم مما سبق ومن حيث الصيغة من الصرف الذى يتعلم عادة قبل النحو وكذا شبهه بخلاف حرف الجر فانه غير معلوم قبله اصلا * ومعنى الفعل وان كان غير معلوم منهما الا انه اخر للاطراد * واما تقديم سائر السماعى فللاطراد لحرف الجر وهو اى السماعى ايضا

اى كاللفظى على نوعين عامل فى الاسم وعامل فى المضارع والعامل
فى الاسم ايضا كالسماعى على قسمين عامل فى اسم واحد وعامل
فى اسمين اعنى المبتدأ والخبر فى الاصل اى قبل دخول العامل ويسميان
بعد دخول العامل اسما وخبراله اى يسمى الاول اسما والثانى خبراله
والعامل فى اسم واحد قدمه لكون معموله واحدا ولكونه اكثر
استعمالا واوفر فائدة ولما مر من ان تقديم غيره على القياسى للاطراد له
حروف تجره اى اسما واحدا سماعا ليناسب عملها اللفظى عملها
المعنوى فى الاصلى وللحمل عليه فى غيره تسمى حروف الجر وحروف
الاضافة لوجودهما فى مفهومها وهو ما وضع لافضاء الفعل
اومعناه الى الاسم اوالمأول به اوحمل عليه وهى عشرون الباء هو
للالصاق اى لافادة لصوق امر الى مجروره وهو اما حقيقى نحوبه
داء وامسكت الحبل بيدى اومجازى نحو مررت بزيد اى التصق مرورى
بمكان يقرب منه زيد * ومنه القسم ولذا لم يذكر باءه وهو يستلزم المصاحبة
بلا عكس فاذا قلت اشتريت الفرس بسرجه لا يلزم ان يكون السرج
ملصقا به حال الشراء ذكره فى الامتحان * ولما كان الالصاق اصلا
وغالبا كما ذكره فيه ولذا اقتصر سيبويه عليه اكتفى به ولم يذكر سائر
معانيه ولان المقصود الاصلى بيان العامل لابيان معانيه * قدمه لبساطته
وكثرته فى الاستعمال وعدم خروجه عن كونه حرف الجر ولذا يكسر
دائما ليوافق عمله بخلاف اللام فانه يخرج عنه ويكون للابتداء
والامر ولذا لا يكسر فى المضمر الا فى ياء المتكلم ومن هى للابتداء
فى المكان بلا خلاف وفى الزمان ايضا عند الكوفية كقوله
تعالى من اول يوم * قيل علامته صحة ايراد الى اوما يفيد فائدتها
فى مقابلتها نحواعوذ بالله منه اى التجئ اليه منه * فيه انه لا يتمشى فى نحو
من التفضيلية ذكره فى الامتحان * واجاب عنه بعض الكمل بان عدم
التمشى ممنوع اذ مثل زيد افضل من عمرو فى تقدير ترقى الفضل منه
اليه * واقول المنع مكابرة والتقدير المذكور فاسد * ولما كان هذا المعنى
غالبا فيها حتى قال المحققون انه الاصل والبواقى راجعة اليه ذكره

ابن كمال الكامل فى الاصول اكتفى بذكره * وقد عرفت ان مقصوده بيان
العامل لا استيفاء المعانى * قدمها ليناسب معناها فى الجملة والى هى
للانتهاء فى المكان نحو خرجت الى السوق والزمان نحو اتموا الصيام
الى الليل بلا خلاف وفى غيرهما نحو قلبى اليك اى منته ميله وشوقه
اليك * لم يذكر كونها بمعنى مع كقوله تعالى ولا تأكلوا اموالهم الى اموالكم
لان ذلك ممنوع بل الحق كونها على معناها بتضمين معنى الضم كما
ذكره فى الامتحان * ولوسلم فلقلته * قدمها على عن لمقابلتها لمن * ولم يذكر
حتى معها مع كونها بمعناها لكثرة مجيئها بمعنى مع ولانها لا تدخل
الا على المظهر فلا تستحق التقديم على ما قدم عليها وعن هى
للبعد لم يذكر البصريون لها معنى سواه ذكره الدمامينى فى شرح
التسهيل والمجاوزة اى لتعدية شئ عن شئ الى شئ آخر * وهى
انما تكون حقيقة بزوال الاول عن الثانى ووصوله الى الثالث كرميت
السهم عن القوس الى الصيد والاول عام لها ولما كان بالوصول
بلا زوال كاخذت عنه العلم او بالزوال وحده كاديت عنه الدين
كما ذكره فى الامتحان فذكرها بعده للاظهار * وما ذكروا من عمومها
للاخيرين فانما هو بالتعميم لما هو بحسب التوهم لابحسب الحقيقة
كما صرح به الفاضل العصام * قدمها لمناسبتها لمن اذ قد يجوز استعمالها
فى محل ولو بالاعتبارين نحو سقاه عن الغيمة اى بعده عنها بالارواء
ويجوز بمن بمعنى سقاه من جهة الغيمة * قال مولانا السرورى يقال
خرجت عن البلد اذا اريد الرجوع اليه ومن البلد اذا لم يرد وعلى
هى للاستعلاء اى استعلاء شئ على شئ حقيقة كزيد على السطح
اومجازا كعليه دين كان ثقله يحمل عليه * قدمها على اللام مع كونها
من البسائط لمناسبتها لعن فى انهما قد يكونان اسمين نحو من عن يمينى
ومن عليه ومجيئها بمعنى عن كقوله * اذا رضيت على بنو قشير اى عنى
لعمر الله اعجبنى رضاها واللام هى للتعليل اى لبيان علة شئ ذهنا
كضربت للتأديب اوخارجا كخرجت لمخافتك * لم يذكر كونها للعاقبة
كقوله تعالى ليكون لهم عدوا وحزنا ومثل لدوا للموت وابنوا للخراب

لان المحققين على انهما للتعليل مجازا كما ذكره فى الامتحان او التخصيص
اى لبيان اختصاص شئ وارتباطه للمجرور اما باعتبار الملكية نحو
المال لزيد او التمليك نحو وهبت لزيد اوالاستحقاق نحو الجل للفرس
اوالنسب نحو الابن لزيد فلبس معنى الاختصاص الحصر كما ظن فقيل
الحمد لله مشتمل على حصر الحمد فيه تعالى بناء على لام الاختصاص
كما ذكره الفاضل العصام بل الحصر مبنى على تعريف المسند اليه
فانه يفيد اختصاصه بالمسند كما فى التوكل على الله فيلزم عليه اما التزام
التكرار او بيان الفرق * وفى تخصيص هذين المعنيين بالذكر تنبيه على
انهما الاصل والغالب فيها * قدمها على فى لبساطتها وفى هى
للظرف اى لظرفية مدخولها حقيقة كالماء فى الكوز او مجازا كالنجاة
فى الصدق ومنه قوله تعالى ولاصلبنكم فى جذوع النخل فان التحقيق
انها للظرفية فيه على ضرب من الاستعارة لتمكن المصلوب
فى الجذع تمكن المظروف فى الظرف وقيل انها فيه بمعنى على
قال بعض الكمل اعلم ان كل موضع فيه معنى الاشتمال
والاستعلاء يصلح لفى وعلى منه قوله تعالى حتى اذا كنتم فى الفلك
وقوله تعالى فاذا استويت انت ومن معك على الفلك * قدمها
على الكاف مع بساطته لانه لايدخل على المضمر الاعلى قلة
فى المرفوع نحو ما انا كانت ويكون اسما بمعنى المثل ولذا لم يكسر ابدا
بخلاف فى والكاف هى للتشبيه نحو زيد كالاسد * قدمه على حتى لبساطته
ولان حتى لايدخل على المضمر اصلا وحتى هو للغاية نحو اكلت السمكة
حتى رأسها ونحو نمت البارحة حتى الصباح ولكونه عاملا اصليا قدمه
على رب ورب هو للتقليل اى لانشائه نحو رب رجل كريم لقيته
ويستعمل غالبا للتكثير كما فى مقام المدح والذم نحو رب تال يلعنه القرآن
قدمه على واو القسم وتائه لان الواو بدل من الباء والتاء من الواو
ولوجوب انحطاط رتبة الفرع عن رتبة الاصل اختص الواو بالظاهر
والتاء بلفظة الله ولذا لم يكسر ابدا وواو القسم وتاؤه ولم يذكر باءه
لما عرفت من ان مقصوده بيان العامل لا المعنى وانه داخل فى الالصاق

قدمها

بدونه
٧ ففى الكلام حذف لايتم المعنى بدونه
الجاء البديعة ركاكة العبارة حسن
قوله اوبيان الفرق اى بين
الحصرين ان كان المستفاد من ال
اللام غير المستفاد الجارة تفيد
اللام هو ان اللام وتعريف
والفرق الحمد فى لله تعالى
حصر الحمد يفيد حصر الحمد فى
المسند اليه تع وبينا للاخر
اختصاصه به تع تأكيدا للكشاف
تلازم فنفع احدهما خطبة الكشاف
وفى شرح السيد اختصاص الحمد به تع
مايفيد ان اختصاص التعريف
مستفاد من مجموع لامى التعريف
والملك حيث قال بلامى الحمد به تع
والملك على اختصاص تطويل
وتحقيق هذا البحث يحتاج والخاطر
تركناه لكون الذهن كليلا وتفرج
عليلا اسأل الله ان يرد عن حولها الخ
سكر نى قوله اى ظرفية مدخولها
اشار الى ان المراد النسبة الجزئية
الحاصلة بين الظرف والمظروف
لان معانى الحروف نسبة جزئية

قدمهما على حاشا لانه قد يخرج من الجارية بخلافهما وحاشا هو
للاستثناء اى لاستثناء ما بعده عما قبله ومعناه تنزيه المستثنى عما نسب
الى المستثنى منه نحو ضرب القوم عمرا حاشا زيد اى هو منزه عن ضرب عمرو
وهو فعل فى الاقل كما يشير * قدمه على مذ ومنذ لانه وان شاركهما
فى الخروج عن الجارية لكنه لايخرج عن العاملية بخلافهما ومذ
قدمه مع انهم قالوا ان اصله منذ بدليل تصغيره بعد التسمية به على منيذ
وجمعه على امناذ لخفته ولانه لغة عامة العرب بخلاف منذ فانه مختص
بالحجازيين على ما صرح به الفاضل العصام على ان قولهم المذكور
غير موثوق به لما قال صاحب المغنى انه غير منقول عن العرب ومنذ
هما للابتداء اى لابتداء زمان الفعل حال كونهما فى الزمان الماضى
يعنى انه اذا اريد بما بعدهما الزمان الماضى فمعناهما ان مبدأ زمان الفعل
مثبتا او منفيا هو ذلك الزمان الماضى لاجميعه كما اذا قلت سافرت من البلد
اوما رأيته مذ سنة كذا ولم تكن فى تلك السنة يكون المعنى مبدأ مسافرتى
اوعدم رؤيتى كان هذه السنة وامتد الى الآن واما اذا اريد بما بعدهما
الزمان الحاضر ولو باعتبار البعض بان مضى البعض فمعناهما ظرفية
لفعلهما مع التساوى كما اذا قلت ما رأيته مذ شهرنا او يومنا وكنت
فى ذلك الشهر او اليوم يكون المعنى جميع زمان عدم رؤيتى هو هذا الشهر
او اليوم الحاضران لانهما لم ينقضيا بعد ولم يمتد زمان الفعل الى ماوراءهما
فلا يصح اعتبارهما مبدأ له وقد يكونان اسمين بمعنى اول المدة او جميعها
فيكون كل منهما مبتدأ وما بعدهما خبرا فهذا البيان استطرادى * قدمهما
على خلا وعدا لان خروجهما عن الجارية اقل بخلاف خلا وعدا
وخلا قدمه لتقدم الخاء وعدا هما للاستثناء ويكونان فعلين وهو
الاكثر يجئ التفصيل فى بحث المستثنى * قدمهما على لولا لان كونها
حرف جر مختلف فيه مع قلتها فى الاستعمال ولولا هى لامتناع شئ
لوجود غيره فانها يجر بها اذا اتصل بها ضمير كما ورد فى بعض اللغات
نحو لولاك لهلك عمرو * فسيبويه تصرف فى العامل لئلا يلزم التأويل
فى الفاظ كثيرة فجعل لولا حرف جر يعنى نزل منزلته لانه فى المآل واقع

٧ لالان الظرفية كون الشئ ظرفا او
مظروفا بناء على جعل الباء للمصدرية
قال فى المغنى والظرفية اما مكانية
اوزمانية وقد اجتمعتا فى قوله تعالى
الم غلبت الروم فى ادنى الارض
وهم من بعد غلبهم سيغلبون
فى بضع سنين قوله او مجازا ومنه
نظرت فى الكتاب لتنزيل احاطة
الكتاب بالنظر منزلة احاطة
الظرف بالمظروف قال العصام
وجب بان هذا التشبيه فى جميع
مواقع فى انكر الرضى مجئ فى لغير
الظرفية قوله ومنه اى من المعنى
المجازى قوله على ضرب من الاستعارة
بان يشبه او لاكون الشئ مستعلا عليه
لشئ بظرفية شئ لشئ
فى تمكنه فيه فيدخل فى جنسه
حتى كانه صار لفظ الظرفية
مستعار له فتبعية ذلك صار كونه
الشئ المخصوص وهو الجذوع
هنا مستعلا عليه للشئ
المخصوص وهو المطلوب كالظرفية
المخصوصة فاستعيرت منها
لذلك حسن مصرى

موقع لام التعليل فان المعنى لم يهلك عمرو لوجودك * والاخفش تصرف في الضمير لان الاشكال جاء من قبله فهو احق بالتأويل فجعله مستعارا للمرفوع كما في قولهم ما انا كانت والاكثر لولا انت بانفصال الضمير لكونه مبتدأ حذف خبره وجوبا ولكثرتها بالنسبة الى كي قدمها عليه لان كونهما حرف جر وان كان مشروطا باتصال الضمير بها لكن للضمير الفاظ كثيرة بخلاف ما الاستفهامية وكي فانه يجر به اذا دخل على ما الاستفهامية هو للتعليل نحو كيمه فعلت اى لاى غرض فعلت ويدل على كونه حرف جر حذف الف ما كما في لم وعم * قال الدماميني في شرح التسهيل ان فيه ثلثة اقوال احدها انه حرف نصب دائما وهو قول الكوفيين والثاني انه حرف جر دائما وهو قول الاخفش والثالث انه يكون حرف جر تارة وناصبا للفعل تارة وهو قول اكثر البصريين ولعل هو للترجي فانه يجر به في لغة عقيل ولذا اخره بضم العين مصغرا ذكره الدماميني كقوله * فقلت ادع اخرى وارفع الصوت مرة لعل ابي المغوار منك قريب ولابد اى لافراق حاصل لهذه الحروف اى لحروف الجر من متعلق بفتح اللام ولو محذوفا * والظاهر لابدا لظهور تعلق الجار به وكونه شبه مضاف * قال الرضي يجب صرف مثله عن الظاهر بجعل الظرف مستقرا متعلقا بمحذوف * وكل مصدر يتعدى بحرف من الحروف الجارة يجوز جعل هذا الجار مع مجروره خبرا عن ذلك المصدر لان فيه معنى المصدر لتضمنه ضميره كما في قوله تعالى لاتثريب عليكم اى حاصل عليكم * وحكى ابو علي عن البغداديين جواز تعلق الظرف بالمنفي المبني * وفيه نظر لوجوب اعراب المشابه بالمضاف بلا خلاف وذهب ابن مالك الى ان مثل هذا معرب لكنه انتزع تنوينه تشبيها بالمضاف هذا كلامه ملخصا هو فعل او شبهه وهو مادل على الحدث من الاسماء المتصلة بالفعل او معناه والمراد به ما سيذكره من انه كل لفظ يفهم منه معنى الفعل كاسماء الافعال والظرف وسيجيء تحقيقه الا الزائد بالجر او النصب استثناء من هذه الحروف منها نحو كفى بالله مثال للفاعل وبحسبك درهم مثال للمبتدأ والا رب وحاشا وخلا

وعدا ولولا ولعل فان لها بدا من المتعلق فانها اى هذه المستثنيات لاتتعلق اصلا بشيء من الفعل وشبهه ومعناه اى لاتوصل ذلك الشيء الى ما يليها بل يتعدى ذلك الشيء بنفسه اليه * ففائدة الزائد اما التأكيد او تحسين اللفظ او غير ذلك * وفائدة رب التقليل او التكثير لا تعدية العامل وحمل الزائد في العمل على غيره مما هو للافضاء للاشتراك في الصورة والحرفية وتصور معنى فيه بضرب من التأويل ورب اما على الزائد للاشتراك في عدم الافضاء او على غيره للاشتراك في افادة المعنى او على من الاستغراقية للاشتراك في افادة التأكيد * ذهب الى هذا الرماني وابن طاهر وتبعهما المصنف رح * وذهب الجمهور الى انها معدية لعاملها كسائر الحروف الجارة ورد بانه ان ارادوا به العامل المذكور فهو متعد بنفسه * وايضا قد يستوفي معموله كما في رب رجل صالح لقيته فلا حاجة الى التعدية وان ارادوا به المحذوف وهو حصل او مثله كما صرح به جماعة منهم فهو تقدير مايستغني عنه معنى الكلام ولم يلفظ به قط وايضا لو كان كما ذكروا لم يجز العطف على محل مجرورها رفعا ونصبا وقد جاز في الفصيح كما يقال رب رجل صالح واخاه اكرمت او واخوه اكرمتهما ولا يجوز بزيد واخاه مررت او واخوه مررت بهما فمجرور الزائد ورب باق على ما كان عليه قبل دخولهما من كونه فاعلا او مبتدأ كما مر او خبرا كما زيد بقائم او مفعولا كقوله تعالى ولاتلقوا بايديكم الى التهلكة ومثل رب رجل صالح لقيته اولقيت فمجرورها مفعول في الثاني ومبتدأ في الاول او مفعول كما في مثل زيدا ضربته لكن يقدر الناصب بعد المجرور لان لرب صدر الكلام ومجرور حروف الاستثناء وهي حاشا وخلا وعدا كالمستثنى بالا على ماسيجيء في بحث المستثنى في وجوب النصب ولو محلا في كلام موجب تام وفي جواز النصب واختيار البدل ولو محلا في كلام غير موجب والمستثنى منه مذكور وغير ذلك مما يذكر في بحثه * ذهب بعض النحاة الى انها غير متعلقة بشيء كرب وتبعه المص رح واستصوبه ابن هشام وقال لانها لاتوصل معناه الى الاسم بل تزيله كالا فحملت على الزائد في العمل للاشتراك في عدم التعدية وقال الدماميني

قوله وقد يسند الخ الاسناد يطلق ويراد به نسبة احد الشئ للآخر بحيث يفيد المخاطب فائدة تامة ويطلق ويراد به نسبة احدهما اليه مطلقا وهو المراد ههنا اذ نحو زيد ممرور به من قبيل اسناد المتعلق الى الجار والمجرور ولا يتناوله المعنى الاول ففى يسند تجريد والباعث عليه ان الشئ الاول والثانى ليس على اطلاقه بل على كونه متعلقا فى الاول وعلى كونه جارا ومجرورا فى الثانى فتامل فانه ادق وينفعك فى مواضع شتى كذا نقل عنه تأملناه فوجدناه ليس بشئ بل لا يكاد يستقيم وبيانه انه ذكر للاسناد معنيين اراد الثانى منهما بناء على عدم صحة ارادة الاول وهو ممنوع بل المراد الاول يصدق عليه الاول لتحقق الفائدة وتعليله بقوله اذ نحو زيد الخ لا ينتج تعين ارادة الثانى وقوله ولا يتناوله الاول ممنوع والقول بعدم ٢

كون معنى التعدية ماذكره ممنوع بل معناها جعل مجرورها مفعولا به ولايلزم اثبات ذلك المعنى للمجرور بل ايصاله اليه على الوجه الذى يقتضيه الحرف وهوهنا يفيد انتفاءه عنه *واقول المنع مكابرة والاينتقض تعريف حرف الجر منعا باداة الاستثناء لوجود التعدية والافضاء على هذا المعنى فيها* وذهب بعضهم الى انها متعلقة بشئ كسائر حروف الجر ومجرور لولا ولعل مبتدأ مرفوع المحل ومابعده لفظا كما فى الثانى اوتقديرا كما فى الاول خبره فهما غير متعلقين بشئ ومحمولان فى العمل اما على الزائد اوعلى غيره لما سبق نحو لولاك موجود لهلك زيد ولعل زيد قائم ومجرور ماعدا هذه السبعة منصوب المحل على انه مفعول فيه لمتعلقه اى ماعدا هذه ان كان الجار فى اوما كان بمعناه كالباء نحو صليت فى المسجد او بالمسجد هذا على رأى ابن الحاجب واما على رأى الجمهور فمفعول به غير صحيح اذ المفعول فيه عندهم مشروط بتقدير فى او على انه مفعول له لمتعلقه ان كان الجار لاما اوما بمعناه ككيه نحو ضربت زيدا للتأديب وكيه عصيت وهذا كالمفعول فيه فى الاختلاف او على انه مفعول به غير صريح ان كان الجار ماعداهما نحو مررت بزيد وقد يسند المتعلق الى الجار والمجرور اى يسند المتعلق الى المجرور بواسطة الجار ففى العبارة مسامحة اذ الجار آلة ووسيلة فى افضاء معنى المتعلق الى المجرور فيكون من جملة المتعلق الذى هو العامل فكيف يكون من جملة المسند اليه الذى هو من قبيل المعمول كما حققه فى الامتحان فيكون اى مجموع الجار والمجرور على ماهو المناسب للسباق فعلى هذا يكون فى قوله مرفوع المحل تسامح اوتجوز بتسمية الكل باسم الجزء اوالضمير راجع الى المجرور فقط لقربه فحينئذ لاتسامح ولاتجوز فيه على انه نائب الفاعل نحو مر بزيد ويجوز تقديم ماعداهذا اى مايكون نائب الفاعل من الجار والمجرور على متعلقه نحو بزيد مررت لانه معمول ضعيف يعمل فيه العامل انما وجد ولانه من قبيل الظرف وهو كالحميم له فيدخل فيما لايدخله الاجانب *واما نائب الفاعل فكالفاعل كما يجئ فى بحث المرفوع *وقال العلامة التفتازانى فى شرح

مختصر

مختصر عز الدين ظاهر كلام صاحب الكشاف ان النائب اذا كان جارا ومجرورا يجوز تقديمه على عامله فيقال زيد به ممرور لانه ذكر فى قوله تعالى اولئك كان عنه مسئولا ان عنه فاعل مسئولا قدم عليه وقد يحذف المتعلق فان كان المتعلق المحذوف فعلا اصطلاحيا فاكتفى به عما يشابهه اوالمراد به الدال على الحدث فيهما عاما لكل الموجودات كالكائن والحاصل والموجود والمستقر متضمنا فى الجار والمجرور اى مفهوما معناه منهما عرفا يسميان اى الجار والمجرور فى الاصطلاح ظرفا مستقرا قيد لاستقرار معنى العامل وعمله واعرابه وضميره فيهما اما الاول فظاهر واما البواقى فبانتقال كل منهما منه اليهما لقيامهما مقامه فقد يقع ركنا وقد لا نحو زيد فى الدار اى حصل اوحاصل وان لم يكن كذلك اى ان لم يكن المحذوف عاما متضمنا فيهما اولم يحذف متعلقه اى الجار ولو عاما يسميان ظرفا لغوا اى فضلة مستغنى عنه ابدا فى الكلام لعدم انفهام معنى العامل منهما وعدم انتقال شئ من الامور الثلثة منه اليهما ولا لهما اعراب فى انفسهما *واما الاعراب المحلى فللمجرور فقط لما سبق نحو زيد فى الدار اى اكل اوآكل بقرينة حالية اومقالية وما حذف بها فكالمذكور والظرف مع المذكور يكون فضلة ولغوا بلا شبهة فكذا مع الخاص المحذوف بها *هذا مسلك الجمهور* وقيل انه مع الخاص المحذوف بها يكون مستقرا ومررت بزيد ووجد زيد فى الدار وقد يحذف الجار وهو اى حذف الجار على نوعين قياسى اى مضبوط بضابط كلى بحيث اذا وجد فى جزئى من الجزئيات لم يحتج الى السماع فيه بخصوصه وسماعى اى غير مضبوط بضابط كلى بل يحتاج الى السماع فى كل جزء بخصوصه فالقياسى فى ثلثة مواضع الموضع الاول المفعول فيه فان حذف فى لا ما بمعناه اذ لايقدر الا الشايع لنادره وجوز الفاضل العصام تقديره ايضا منه قياس اى قياسى ان كان المفعول فيه ظرف زمان مبهما كان اومحدودا اذ الاول جزء مفهوم الفعل فيصح انتصابه به بلا واسطة كالمصدر واما انتصابه بشبهه اومعناه وان لم يكن ذلك جزأ من مفهومهما فالحمل عليه

لا التناول مكابرة وارتكاب التجريد لا داعى اليه اذ معنى قول المصنف رح وقد يسند المتعلق الى الجار والمجرور ينسب احدهما الى الآخر بحيث يتحقق باعتبار ربط واسناد لينتظم منه الفائدة وكون احد الشيئين هنا متعلقا والثانى جارا ومجرورا لا يستلزم التجريد فانه من افراد احد الشيئين والآخر فالحق ان المراد بالاسناد هنا المعنى الاول ولا تجريد فى قوله فتدبر ولا تكن من اسراء التقليد قوله كما حققه فى الامتحان قال فى مبحث الظروف واما النصب المحلى فى نحو مررت بزيد فللمجرور فقط اذ الجار آلة ووسيلة فى افضاء معنى العامل اليه فهو اذن من جملة العامل فكيف يكون من جملة المعمول فقول بعض المعربين الجار مع المجرور منصوب المحل مسامحة او تجوز بتسمية الكل باسم الجزء حسن مصرى

والثانى محمول على الاول لاشتراكهما فى الزمانية نحو سرت حينا اوزمانا وصمت شهرا اويوما الاول للاول والثانى للثانى او كان ظرف مكان مبهما للحمل على الزمان المبهم لاشتراكهما فى صفة الابهام وهواى مدلوله اواسم ماثبت له اسم بسبب امر غيرداخل فى مسماه بل خارج عنه فهو مبهم فى ذاته يتعين الاسم بذلك الخارج *ومنهم من فسره بالنكرة ورد بانه غير مانع لدخول نحو بيت ومسجد فيه مع انه من المحدود وقيل غير جامع ايضا لخروج نحو خلفك عنه ورد بان الجهات الست مثل غير ومثل فى عدم التعرف بالاضافة *ومنهم من فسره بما لم يعتبر له حد ونهاية ويخرج منه المقادير الممسوحة مع انها مما يحذف منه فى *ويجب ان يستثنى منه مثل جانب ولذا لم يسلك المصنف رح مسلكهم واختار ما هو المرضى عند ابن الحاجب٩ على ما ذكره الفاضل العصام ولقد اصاب فى استثناء ما استثنى وابن الحاجب سكت عنه مع انه لابد منه كما ذكره الرضى كالجهات الست وهى امام وقدام وخلف ويمين ويسار وشمال وفوق وتحت كجلست امامه فان تسمية المكان اماما مثلا بوقوعه ازاء وجه الانسان اوغيره واذا حول وجهه الى جانب آخر زال عنه اسم الامام والوجه غير داخل فى ذلك المكان وقس عليه غيره وكعند نحو جلست عندك فان تسمية المكان بعند بوقوعه حول المخاطب اومافى حمايته كداره ومملكته *اعاد الجار ليتعين العطف على الجهات ولايتوهم العطف على امام فانه ليس بصحيح اذيلزم حينئذ كونه من الجهات الست وليس كذلك ولدى بمعنى عند الا انه مختص بالحضرة عطف عليه وكذا غيره ووسط بسكون السين بمعنى بين قال فى مختار الصحاح كل موضع يصح فيه بين فهو وسط بالسكون تقول جلست وسط القوم كما تقول بين القوم وبين وازاء وحذاء وتلقاء والثلثة الاخيرة بمعنى الجهة وتطبيقها بالممثل ظاهر وكالمقادير الممسوحة اى المعلومة بالمساحة *اعاد الجار اشارة الى انها نوع آخر من المبهم حتى ظن البعض انها خارجة عنه حيث قال ان كان مبهما اومحدودا نحو فرسخ فانه مقدار من المسافة يعرف بالمساحة

وما ذكره فى الكافية فليس بمرضى عنده ولذا اسنده الى [illegible] وما ذكره فيها [illegible] قال فى [illegible] الى [illegible] الفاضل العصام

باثنى عشر الف خطوة وهى امر غير داخل فيه وميل فانه ايضا مقدار من المسافة يعرف بالمساحة باربعة آلاف خطوة فهو ثلث الفرسخ وبريد وهو ايضا مقدار من المسافة انما يطلق عليه البريد باعتبار كونه مقدرا باثنى عشر ميلا الاجانبا يعنى يحذف فى قياسا من المكان المبهم الاجانبا وجهة ووجها كلها بمعنى ووسطا بفتح السين وهو محدود على التفسير الثانى لانه اسم لمعين مما بين طرفى الشئ ومبهم على تفسير المصنف رح لكنه مخرج عن حكمه وخارج الدار وداخل الدار وجوف البيت والا كل اسم مكان هو فى العرف ظرف مشتق بزيادة الميم فى اوله لايكون ملتبسا بمعنى الاستقرار بان لايكون مشتقا من حدث بمعنى الاستقرار والكون فى مكان مع القرار ولو فى الجملة نحو المقتل والمضرب فان كلا من القتل والضرب اللذين اشتق منهما المقتل والمضرب عرض غير قار الذات فلا يظهر كونهما ظرفا لمضمونهما فضلا عن كونهما لعاملهما اذ معنى الظرفية كون الشئ مستقرا لآخر فلابد من فى للتنصيص على الظرفية وكذا اى كما يستثنى كل اسم مكان ان لم يكن بمعنى الاستقرار يستثنى ايضا ان كان بمعناه اى الاستقرار ولم يكن متعلقه بمعناه نحو مقام ومكان فانه وان ظهر كونهما ظرفا لمضمونهما لكن لم يظهر كونهما ظرفا لعاملهما مع انه المقصود لعدم كونه بمعنى الاستقرار فلابد من فى للتنصيص على ظرفيتهما له فان هذه المستثنيات لايجوز حذف فى منها٩ مع كون كل منها مبهما *اما مثل جانب فلانه مما ثبت له اسم بسبب الاضافة الى شئ خارج عن المسمى *واما اسم المكان فلانه انما ثبت مثل هذا الاسم للمكان بسبب اعتبار الحدث الواقع فيه الخارج عنه وذلك معلوم بالاستقراء *وقد عرفت سره فى اسم المكان *ولعل سره فى مثل جانب انه كمثل خارج ليس باصل فى الظرفية بل ظرفيته انما حصلت بالاضافة الى المحدود ويرشدك اليه قوله جانب الدار *ويؤيده قول بعض الكمل ويستثنى عن حكم المبهم ما اضيف الى محدود كجانب المصر وخارج الدار وجوف البيت وكذا وجه الدار وجهة الباب

والاستقرار انص عليه سيبويه مع كون كل منها ظرف مكان مبهما لصدق [illegible] عليه لانك اذا قلت [illegible] فى جانب زيد فهو خارج عنه [illegible] فى عدم جواز [illegible] حذف فى [illegible] الظرفية [illegible] فى المكان [illegible] على عدم [illegible] الظرفية على القرار [illegible] على الدلالة [illegible] الظرفية فلا يرد [illegible] القرار ضعيف وان ظهر الى فى ومايدل عليه منه بمعناه ظرفيته الا انه لم يكن متعلقه لم يظهر ظرفيته لعدم الاستقرار

هذا كلامه فيكون فى حكم المحدود * ولو سلم ان الاضافة الى المحدود ليست بلازمة فى مثل الجانب كما يدل عليه ذكره بلا اضافة بخلاف مثل الخارج فالسر فيه انه ليس باصل فى الظرفية بل يستعمل كثيرا فى غيرها فلابد من فى للتنصيص على الظرفية لايقال اكلت جانب الدار وجهة البيت ووجه الخان ووسط الدكان بالفتح كما نص عليه سيبويه او مضرب زيد او مقامه بل يقال اكلت فى جانب الدار اوفى مضرب زيد اوفى مقامه واما ان كان عامل القسم الاخير ٧ وهو مايكون بمعنى الاستقرار من اسم المكان بمعنى الاستقرار كما كان نفسه بمعناه سواء كان مشتقا من الحدث الواقع فيه اولا يجوز حذف فى منه لانه لكونه متضمنا لمصدر بمعناه يشعر بكونه ظرفا لحدث بمعناه فلا حاجة الى ذكر فى نحو قمت مقامه وقعدت مكانه الاول للاول والثانى للثانى وان كان ظرف مكان محدودا وهو ماثبت له اسم بسبب امر داخل فى مسماه غير خارج عنه نحو دار وبيت وبلد فانها اسماء لتلك المواضع بسبب اشياء داخلة فيها كالدار فى البلد والبيت فى الدار والجدار والسقف فى البيت فلا يجوز حذف فى منه اذ لا يحمل على الزمان المبهم لاختلافهما ذاتا وصفة ولا على المحدود ولا على المكان المبهم لعدم اصالتهما فلا يقال صليت دارا بل يقال صليت فى دار الا مما اى من مكان محدود وقع بعد دخل ونزل وسكن فانه يجوز حذف فى منه على الحذف والايصال بطريق التوسع لكثرة استعمالها اولكمال مشابهة مابعدها بالمفعول به لشدة اقتضائها اياه حتى ظن الجرمى انه مفعول به وليس كذلك لمجئ استعماله بفى * على ان مصدرها على فعول وهو فى الاغلب مصدر اللازم كالخروج * وما قيل ان الفعل لايطلب المفعول فيه الا بعد تمام معناه ومعنى الدخول مثلا لايتم الا بنحو الدار * فجوابه منع ان تمامه بالمحدود بل انما يتم عقلا بمدخل ما كما يتم جلست بمجلس ما عقلا ولا يعد بذلك متعديا عرفا نحو دخلت الدار ونزلت الخان وسكنت البلد و الموضع الثانى المفعول له فانه يحذف منه اللام قياسا اذا كان فعلا اى حدثا لاعينا كجئتك للسمن لفاعل الفعل المعلل به اى اتحد فاعلهما ومقارناله

٤ ثم ان فى فى قوله وفى هذين متعلق بالمذكور
بنتصب المقدر المفسر
اذا لتضمنه معنى الشرط مانع
لان معمول ما بعده عليه
لتقدم عند المحققين
واذا ظرف لحذف لشرطه
يقولون ان اذا منصوب بشرطه
ثم فيه قولان ان غير مضاف ومضاف
الى عامله نظيره من الشرطية الذى
عامله الشرط المعمول له اوليتصب
على ما عليه الجمهور من انه خافض
لشرطه منصوب بجوابه وان اعتبر
مجردها عن معنى الشرط فتعلقها
بتنصب المذكور والجملة الشرطية
او الجزائية مستانفة او معترضة
فتح الاسرار

٧ اعلم ان النحاة اختلفوا فى مثل
قوله تعالى فاما ان كان من المقربين
فروح وريحان فقال الرضى
وصاحب التسهيل وصاحب المغنى
جواب اما دخلت عليه الفاء
وجملة الشرط فاصلة بينهما فيكون
جواب الشرط محذوفا مدلولا عليه
والمعنى مهما يكن من شىء فان المتوفى
من المقربين فجزاؤه روح
الخ وقال ٧

اى للفعل المعلل فى الوجود بان يتحد زمان وجودهما كما فى مثال المتن او يكون زمان وجود احدهما بعضا من زمان وجود الآخر كقعدت عن الحرب جبنا * ثم ان المراد بالوجود اعم مما فى الواقع اوفى قصد الفاعل فلا يرد ان مثل شهدت الحرب ايقاعا للصلح صحيح وان لم يوقعه الشاهد فالمقارنة ليست مما لابد منه لوجودها فى قصده * وجه الاشتراط حصول المشابهة للمصدر بسببها فيتعلق العامل به بلا واسطة تعلق المصدر نحو ضربت زيدا تأديبا له اى ايقاعا للادب عليه فان زمان وجود الضرب والتأديب واحد لكن التأديب يحصل بالضرب ويترتب عليه ذاتا * قيل التأديب عين الضرب فكيف يحصل به * واجاب عنه الفاضل العصام بان هذا ممنوع بل هو احداث الادب ومايليق بالشخص والضرب سبب ووسيلة له كالشتم والنصيحة وغير ذلك بخلاف اكرمتك لاكرامك لعدم الاتحاد فى الفاعل وجئتك اليوم لوعدى بذلك امس لعدم المقارنة فى الوجود ؛ وفى هذين الموضعين ٤ اى المفعول فيه والمفعول له المذكورين اذا حذف الجار ينتصب المجرور ٩ ان لم يكن نائب الفاعل و يرفع ان كان نائبه يعنى لايبقى مجرورا الاقياسا ولاشذوذا بالاتفاق ثم ان الرفع على تقدير النيابة وقوعى فى الاول وفرضى فى الثانى لما تقرر عندهم انه لاينوب مناب الفاعل والثالث من المواضع الثلثة ان بالسكون وان بالتشديد وفتح الهمزة فيهما فالجار يحذف منهما قياسا لتخفيف الثقل الحاصل بالطول لكونهما مع الجملة التى بعدهما فى تقدير الاسم نحو قوله تعالى عبس وتولى ان جاءه الاعمى اى لان جاءه الاعمى و قوله تعالى وان المساجد لله فلا تدعوا اى لان المساجد لله والسماعى فيما عدا هذه الثلثة مما سمع من العرب فيحفظ ولايقاس عليه ثم اى بعد بيان مواضع حذف الجار القياس بعد الحذف قياسيا اوسماعيا فى غير الاولين من السماعى والثالث من القياسى اذ فى الاولين لايبقى مجرورا اصلا بالاتفاق كما مر ان توصل متعلقه الى المجرور فان تظهر الاعراب المحلى فيه لزوال كونه مدخول الجار وهو المانع من الوصول والظهور وان لم يظهر فى الثالث لمانع آخر منه * ثم ان كون القياس فيه ذلك ماذهب اليه

٧ آخرون ان الجواب جواب الشرط
والشرط مع جوابه جواب اما
والتقدير فاما المتوفى فان كان الاية
فلما حذف المتوفى حذف الفاء
لئلا يلزم اجتماع اداتى الشرط
والجزاء واذا عرفت هذا فقد عرفت
ان عبارة المصنف رح هذه تميل الى
القول الاخير لانه لم يثبت الفاء فى
الجواب والتقدير واما عامل القسم
فان كان الخ فلما حذف اظهر بعد
كان ويمكن ان يحمل على القول
الاول بان يقال ان الفاء محذوف مع
مدخوله اى فاقول يجوز حذف فى
فتح الاسرار

٩ وعلى انه مفعول فيه او مفعول له
لانهما كانا منصوبى المحل لعمل
الجار فى لفظه فلما حذف الجار اظهر
النصب الذى فى المحل يعم هذا
النصب اللفظى وغيره كما فى لدى
لانه معرب عند الرضى فنصبه
تقديرى وكذا اذا نصبهما محلى
لكن انتقل من المحل البعيد الى
المحل القريب لزوال الجر عنه
فتح الاسرار

سبويه لانه الغالب فى حذف الجار فينبغى ان يحمل عليه ما ابهم حاله
وذهب الخليل والكسائى الى ان القياس بعده الابقاء على ما كان
من الجر لان ما ابهم حاله ينبغى ان يبقى على ما كان بالاستصحاب وان كان
الابقاء فيما ظهر فيه شاذا قليلا * وقس عليه ما لم يظهر فيه لمانع آخر
من بعض السماعى وهو النصب على المفعولية او الرفع على النائبية
ويسمى اى ماذكر من حذف الجار وايصال متعلقه الى المجرور
واظهار الاعراب المحلى فيه حذفا وايصالا وجه التسمية ظاهر مثال
النصب من السماعى نحو قوله تعالى واختار موسى قومه اى من قومه و
مثال الرفع منه نحو قولهم مال مشترك وظرف مستقر اى مشترك فيه
ومستقر فيه حذف الجار ورفع المجرور وانيب مناب الفاعل واستتر
ومثال النصب من ثالث القياسى مر ومثال الرفع منه نحو اعجب ان ضربت ٣
او انك ضارب وقد يبقى المجرور بعد حذف الجار بلا عوض مجرورا
على الشذوذ وان كان الكثير الموافق للقياس النصب او الرفع * وهذا
مختص عند البصريين بلفظة الله قسما والكوفيون قاسوا عليها سائر
المقسم به * ومن اراد التحقيق والتفصيل فليرجع الى شرح التسهيل
نحو الله بالجر لافعلن اى والله ولا يجوز تعلق الجارين ملفوظين
او محذوفين حال كونهما ملتبسين بمعنى واحد بدون العطف والابدال
اذ بالتبعية يحصل نوع مغايرة * هذا من قبيل اكلت من ثمره من تفاحه
ولو قال بلا تبعية لكان اشمل واولى بفعل واحد اصطلاحى بقرينة
المثال فاكتفى به عن شبهه ومعناه او المراد به الدال على الحدث فيعمهما
لان مبنى العمل على الاقتضاء واذا تعلق احدهما به اشتغل بالعمل فى مجروره
عن غيره وقضى حاجته ولم يبق له اقتضاء لمثله حتى يعمل فيه بخلاف ما
اذا لم يكونا بمعنى واحد لان احدهما لا يغنى عن الآخر حينئذ فلا يقال
مررت بزيد بعمرو بل يقال وبعمرو ولو جعل بدلا لكان بدل الغلط
وهو لا يوجد فى كلام الفصحاء بخلاف نحو مررت بزيد باخيك ونحو
نظرت الى الفلك الى قمره ولا يقال ضربت يوم الجمعة يوم السبت بل يقال
ويوم السبت ولا يصح البدل لما مر الاول مثال لكون الجارين ملفوظين

ومدخولهما

ومدخولهما مفعولا به غير صريح والثانى لكونهما محذوفين ومدخولهما
مفعولا فيه على عكس ما يأتى من المثالين * قيل لانه يلزم فى الاول لصوق
مرور واحد فى حالة واحدة بشيئين وفى الثانى وجود ضرب واحد
فى حالة واحدة فى زمانين وهما ممتنعان * وفيه انه ان اريد بالواحد المرة
فهو ليس بمدلول الفعل وان اريد به الجنس الذى هو مدلوله فلا امتناع
كما لا يخفى بخلاف ضربت يوم الجمعة امام المسجد واكلت من ثمره
من تفاحه فان الجارين فى كل منهما وان كانا بمعنى واحد الا انهما
لم يتعلقا بفعل واحد بل الاول بالمطلق والثانى بالمقيد بالوقوع
فى مدخول الاول فى الاول وبكونه مبتدأ وناشئا من الاول فى الثانى فكان
الاول متعلق بفعل عام ٩ والثانى بخاص فلا اتحاد لمتعلقهما بخلاف
المثالين الاولين فان الثانى فيهما لو تعلق لتعلق بالمطلق كالاول
فيتحد متعلقهما وذا لا يجوز لما مر * هكذا استفيد من كلام صاحب
الكشاف والبيضاوى والعلامة التفتازانى ومن تبعهم فى تفسير قوله
تعالى كلما رزقوا منها من ثمرة الآية * وقول الشارح الاول ان الجواز لعدم
اتحاد معنى الجارين لان معنى الاول فى الاول ظرفية الزمان ومعنى
الثانى ظرفية المكان ومعنى الاول فى الثانى عام وهو ابتداء الثمر ومعنى
الثانى خاص وهو ابتداء التفاح مع عدم موافقته لكلام هؤلاء الفحول
العظام قاصر عن افادة هذا المرام فى هذا المقام لان المفهوم من هذا
الكلام كفاية مجرد المغايرة على تقدير التمام ٤ مع انه لا يكفى لانه لا يجوز
اكلت من تفاحه من ثمره مع وجود المغايرة المذكورة اذ لا يمكن
التخصيص بالثانى بعد التخصيص بالاول بخلاف العكس ولان معنى
الحرف لا يصلح للعموم والخصوص ولم يسمع التوصيف بهما من غير
هذا القائل بل هو وسيلة لتقييد معنى العامل بمدخوله وتخصيصه به
كما حققنا والعامل فى اسمين يعنى المبتدأ والخبر فى الاصل على قسمين
ايضا اى كالعامل فى اسم قسم منهما منصوبه قبل مرفوعه
وقسم على العكس اى مرفوعه قبل منصوبه القسم الاول ثمانية
احرف ولقد احسن فى اختيار القلة ستة منها تسمى حروفا والاحسن

الانسب الاحرف *لكنه اريد التنبيه على ان لهذا ايضا وجها باعتبار ان لهذه الحروف مفهوما كليا وهو ماشابه الفعل وعمل عمله الفرعى وله افراد ذهنية كثيرة تلاحظ معه اجمالا او باعتبار انها اذا لوحظت مع فروعها تبلغ الكثرة مشبهة لفظا بالفعل الماضى لكونها على ثلثة احرف فصاعدا اى لكونها منقسمة الى الثلاثى كان وان وليت والرباعى كلعل وكان والخماسى كلكن ولفتح اواخرها اى لبنائها على الفتح ومعنى واستعمالا بالفعل مطلقا لوجود معنى الفعل وهو الحدث فى كل منها مثل التأكيد والتشبيه والاستدراك والتمنى والترجى وللازمتها الاسماء وبالمتعدى خاصة فى دخولها على الاسمين* ولذا عملت عمله الا انه قدم منصوبها على مرفوعها وهو عمل فرعى له تنبيها على فرعيتها له فى العمل *وزيفه الرضى بانه مشترك بينها وبين ما ولا المشبهتين بليس مع انه لم يعمل به فيهما* والجواب انه لما شابه لا لنفى الجنس لان فى التأكيد وملازمة الاسماء جعل مساويا لها فى العمل لعدم عملها الفرعى* وايضا لما شابه بواسطتها الفعل عمل عمله الفرعى مثلها فلو عمل به فيهما لا لتبس بها لا المشبهة بليس *ولم يعكس لان المناسب ان يعتبر عمل الاولى اولا لكثرتها وقلة الثانية ولكون مايشبه به الثانية ناقصا غير متصرف* على انه يلزم حينئذ مزية الفرع اعنى لا على الاصل اعنى ان* وحمل ما عليها * هكذا استفيد من حاشية انوار التنزيل للفاضل العصام * وقال الرضى الوجه هو ان اقوى عمل الفعل نصب المفعول اولا ثم رفع الفاعل ثانيا لانه عمل على خلاف مقتضاه وذا غاية فى العمل فاعطى ذلك لها تنبيها على كمال مشابهتها له وقال الفاضل العصام فى حاشية انوار التنزيل انه لما ثبت لها شبه بالمتعدى اقتبست اولا ما هو من خواصه من عمل النصب وثانيا ماهو مشترك بين جميع الافعال من عمل الرفع ان وان هما للتحقيق اى لتقرير مضمون الجملة بلا تغيير فى الاول وبه فى الثانى كما سيجىء وكان حرف برأسه على الصحيح حملا على اخواته ولان الاصل عدم التركيب هو للتشبيه اى لانشاء تشبيه اسمه بخبره جامدا كان الخبر

فصاعدا اى فذهاب عدد
حروفها عن الثلثة صاعدا الى
الفوق لا سافلا الى التحت
فالمعطوف بالفاء محذوف عامل
فى الحال اى ثلاثيا او رباعيا او خماسيا
مثل الفعل او لكون صورها كصور
الفعل فان كضرب وان كضرب وكان
كقطعن ولكن كضاربن وليت
كلبس ولعل فى بعض لغاتها وهى
لعن كقطعن فتح الاسرار

نحو كان زيدا الاسد اومشتقا نحو كانك قائم اوتقوم * وقال الزجاج ٨ اذا كان مشتقا كان للشك لان الخبر حينئذ عبارة ٧ عن الاسم ولا يجوز تشبيه الشئ بنفسه اجيب بان التقدير كانك شخص قائم او يقوم فلما حذف الموصوف غير الغيبة الى الخطاب* والاتحاد انما كان بعد التشبيه ادعاء وقال الفاضل العصام دليل الزجاج قوى والجواب ضعيف لان الشخص القائم ان كان عين المخاطب فلا يصح التشبيه وان كان غيره فلا يصح جعل ضميره له *وادعاء الاتحاد ينافيه ذكر اداة التشبيه ولان موصوف الجملة لا يحذف الا بشرط ٩ غير موجود هنا والمصنف رح كابن الحاجب لم يتعرض لكونه للشك متابعة للجمهور او حملا له على التوسع ولكن ٤ ايضا مفرد عند البصريين لما مر هو للاستدراك اى لدفع توهم يتولد من الكلام المتقدم دفعا شبيها بالاستثناء ومن ثمه قدر اداة الاستثناء فى المنقطع بلكن * فاذا قلت جاءنى زيد فكانه توهم ان عمرا ايضا جاءك لما بينهما من الالفة فدفعت ذلك التوهم بقولك لكن عمرا لم يجئ ذكره الرضى * وفى القاموس استدرك الشئ بالشئ حاول ادراكه به فالمعنى ان لكن للدلالة على استدراك المتكلم وطلبه ادراك مافاته فى الافادة حيث اوهم الكلام السابق نقيضه فطلب افادته بما بعده ذكره الفاضل العصام* وفسره الفاضل الهندى بطلب درك السامع بدفع ماعسى ان يتوهمه* ورده الفاضل العصام بان المستدرك وهو المتكلم هو من يطلب ادراكه ما فاته لا من يطلب ادراك غيره مافاته وهى تقع بين كلامين متغايرين نفيا واثباتا معنى فقط نحو زيد حاضر لكن عمرا غائب اولفظا ايضا كجاءنى زيد لكن عمرا لم يجئ وليت هو للتمنى اى لانشائه وهو طلب مالا طمع فيه اوما فيه عسر فيدخل على المستحيل كليت الشباب يعود يوما وعلى الممكن الغير المرجو كقول منقطع الرجاء ليت لى مالا فاحج به ولعل هو للترجى اى لانشائه هو ارتقاب شئ لاوثوق بحصوله فيدخل فيه الطمع وهو ارتقاب محبوب كذلك نحو لعلك تعطينا والاشفاق وهو ارتقاب مكروه كذلك نحو لعلى اموت الساعة

٨ يسمى به لانه صانع الزجاج او بايعه
فالصيغة للنسبة *
٧ لان ضمير المشتق عين الاسم
والمشتق عين الضمير *
٩ وهو كون الموصوف بعضا
مما قبله بمجرور من او فى كقوله تعالى
ومنهم دون ذلك وكقولك مافى
القوم دون هذا اى رجل دون هذا
والحذف بدونه نادر *
٤ قال الفاضل العصام هذه الاربعة
لا تخرج الجملة عن الاخبار به
فقولهم فى تفسير التشبيه فى معنى
كان اى لانشاء التشبيه ليس على ما
ينبغى او يحمل الانشاء على معناه
اللغوى اى الدلالة على التشبيه
فتح الاسرار

كذا قاله الرضى ورضى به المصنف رح على ما هو الظاهر او اكتفى بما هو الغالب حيث لم يتعرض للثانى بناء على ما قيل هو مختص بارتقاب المحبوب كما يشعر به كلام صاحب الكشاف حيث قال ولعل للترجى اوالاشفاق * قال المحقق الحقانى العلامة التفتازانى فى شرح الكشاف ان هذا قد يكون من المتكلم وقد يكون من المخاطب وقد يكون من غيرهما كما يشهد به موارد الاستعمال انتهى * وقال الرضى ان لعل اذا وقعت فى كلام علام الغيوب تكون لرجاء المخاطبين عند سيبويه وهو الحق لان الاصل فى الكلمة ان لا تخرج عن معناها بالكلية وقال صاحب الكشاف ان لعل الواردة فى القرأن قد تكون للاطماع وبينه بما حاصله ما ذكره العلامة الثانى المحقق التفتازانى انها للاطماع فى محل التحقيق * والتعبير عن التحقيق بطريق الاطماع اما ليدل على انه لا خلف فى اطماع الكرماء اوليكون على دأب كلام العظماء اولينبه العباد على ان لا يتكلوا على العبادة وقيل انها للتحقيق كان ورده الرضى بانه منقوض بقوله تعالى لعله يتذكر او يخشى فان فرعون لم يتذكر واجاب عنه الفاضل العصام بان المتفرع احد الامرين ويحتمل انه خشى وان لم يتذكر * ثم ان العلامة التفتازانى قال لما كان ما بعد لعل الاطماعية قطعى الحصول وما قبلها مما يناسب ان يعلل بذلك بحيث يكون ما بعدها بمنزلة الغرض لما قبلها زعم ابن الانبارى وجماعة من ائمة العربية ان لعل قد يكون بمعنى كى حتى حملوا عليه كل صورة امتنع فيها الترجى سواء كان اطماعا مثل لعلكم تفلحون او لا مثل لعلكم تشكرون ولعلكم تتقون ورده المصنف يعنى صاحب الكشاف بان جمهور ائمة اللغة اقتصروا فى بيان معناها الحقيقى على الترجى والاشفاق وبان عدم صلاحها لمجرد معنى العلية والغرضية مما وقع عليه الاتفاق * الا ترى انك تقول دخلت على المريض كى اعوده واخذت الماء كى اشربه ولا يصلح لعل وقال الرضى القائل بالتعليل قطرب وابو على وردهما بانه منقوض بقوله تعالى وما يدريك لعل الساعة قريب اذ لا معنى فيه للتعليل * واجاب عنه الفاضل العصام بانه يصح حمله على القرب فى النظر فالمعنى اى شئ

يجعلك داريا بحالها ليحصل قرب اتيانها فى نظرك فيكون فائدة هذه الدراية حصول القرب عندك فافهم * وقيل قد يجئ للاستفهام نحو لعل زيدا قائم بمعنى هل زيد قائم ولا يتقدم معمولها اى هذه الحروف عليها لئلا يبطل الصدارة فى غير ان * واما فيها فلانها حرف موصول كان المصدرية ومدخولها صلتها وشئ من اجزاء الصلة لا يتقدم على الموصول لكونها كالجزء الاخير * وقيل لضعفها فى العمل لكونه بالمشابهة * وهذا غير ملايم لما ذكره الرضى والفاضل العصام فى وجه العمل فافهم ولها صدر الكلام وجوبا اى الكلام الذى دخلت هى عليه مقصودا لذاته كان زيدا قائم اولا كقال زيد ان عمرا قائم ليعلم من اول الوهلة انه من اى قسم من اقسام الكلام تأكيدى ام تشبيهى ام غيرهما * واما قول الفاضل العصام فى وجه وجوب صدارة ان ان الجملة فى المآل فاعل لمضمونها الا انها حرف تحقيق فان زيدا قائم بمنزلة تحقق قيام زيد والفاعل لا يتقدم على الفعل فمنظور فيه غير ان المفتوحة ولما لم يفد هذا الاستثناء قطعا وجوب عدم الصدارتها الذى هو المقصود افاده بقوله فلا تقع فى الصدر اى فى صدر الكلام اصلا اى لا بالنظر الى مدخولها لانه خرج عن الكلامية وصار فى حكم المصدر ولا بالنظر الى كلام جعلت معه جزأ منه كما فى مثل عندى انك قائم لا لالتباسها بالمكسورة لامكان الذهول عن الفتحة لخفائها وجواز الحمل على سبق اللسان لان الصدر موضع المكسورة * والمذكور بعدها يجوز ان يكون خبرا آخر اوظرفا لخبرها وتلحقها اى الحروف المذكورة ما الكافة فتلغى اى يبطل عملها وتدخل حينئذ على الافعال ولا تختص بالاسماء كما تختص بها بدونها اذ لا يلزم حينئذ كون مدخولها صالحا للمعمولية نحو انما ضرب زيد ونحو انما زيد ضارب فان المكسورة لا تغير معنى الجملة الى المفرد بل تؤكده وان المفتوحة مع جملتها اى اسمها وخبرها والتسمية بها باعتبار الكون * قال الفاضل العصام والاضافة ابست لادنى ملابسة بل حقيقة عرفية فى حكم المصدر فيؤخذ من خبرها مصدر مضاف الى الاسم اما فى الخبر المشتق فظاهر نحو اعجبنى ان زيدا قائم

اى قيامه واما فى الجامد فبالحاق الياء المصدرية نحو اعجبنى ان زيدا انسان اى انسانيته كذا فى الرضى *وقال الفاضل العصام هذا ليس بوفى فانه قد لايمكن الاخذ من الخبر بل يؤخذ من صفته مصدر ان يضاف احدهما الى الآخر وهو الى الاسم كما فى قوله تعالى ذلك بانهم قوم لايفقهون اى بانتفاء فقاهتهم وقد يؤخذ من جزئه مصدر مضاف الى المضاف الى الاسم مثل بلغنى ان زيدا ان تعطه يشكرك ابوه اى شكر ابيه اياك على تقدير اعطائك اياه وقد يؤخذ من جزئه مصدر كذلك مثل بلغنى ان زيدا ابوه قائم اى قيام ابيه ومن ثمه اى ومن اجل عدم تغيير المكسورة وتغيير المفتوحة وجب الكسر فى موضع الجمل الاولى اما جمع المفرد اوافراد الجمع على طبق قوله والفتح فى موضع المفرد فكسرت ان اى مادتها هذا خبر فى موقع الامر وهو ابلغ منه كما تقرر فى محله ٤ قاله الفاضل العصام فى الابتداء اى حال كونها فى ابتداء الكلام ولو تقديرا بان يكون استينافا نحو قوله تعالى ولايحزنك قولهم ان العزة لله جميعا وجه الكسر هنا ظاهر نحو ان زيدا قائم وفى جواب القسم لانه جملة مستقلة لامحالة خلافا للكوفيين والمبرد اذا لم يكن فى خبرها لام فانهم يجوزون الفتح فيه حينئذ لتأويلهم بالمفرد واستبعده الرضى بانه لايقع المفرد الصريح جوابا للقسم فكيف يأول به نحو والله ان زيدا قائم وفى الصلة لانها لاتكون الا جملة كما يجئ نحو قوله تعالى وآتيناه من الكنوز ما ان مفاتحه لتنوء بالعصبة وفى الخبر عن اسم عين لانها لو فتحت لايصح الحمل بخلاف الخبر عن اسم معنى فانها تفتح فيه نحو مأمولى انك قائم كما تكسر نحو العلم انه حسن نحو زيد انه قائم وفى جملة دخلت فيها على خبرها اى ان لام الابتداء لانها لتأكيد مضمون الجملة كالمكسورة فيكون موضع الجملة وفيما لم يدخل على خبرها اللام تفتح كما سيجئ نحو علمت ان زيدا لقائم و حال كونها بعد القول العرى عن الظن لان تعلق القول بجملة انما هو لحكايتها فلا يتصرف فى مضمونها مع انها مفعوله لان مفعوليتها انما هى باعتبار لفظها فهى بالقياس الى معناها باقية على حالها ولذا لايدخل فى قوله مفعولة

٧ التحقيق وفى المعنى المضمن ومعار به المضمن تبعا التحقيق اصالة و المجاز المعنى الجمع بين الحقيقة والمجاز فلا يلزم الجمع بينهما بتعلق الارادة لان فى الجمع كليهما وجه فساده على الاثر ادعى الفساد فى صورة هذا فلذا لايلزم الحسن جلي التضمين قال الفاضل اللفظ فى حاشيته على المطول والمعنى مستعمل فى معناه الحقيقى وقد دل الآخر مر ادبلفظ آخر محذوف متعلقاته عليه بذكر ما هو من المجاز كيلا يلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز اصلا فتارة يجعل المذكور بالعكس والمحذوف حالا وتارة لايعرف اقول على هنا التضمين مع انهما انتهى بين التقدير و لايلزم الجمع بين متقابلان وكذلك لايلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز على ماقررنا فتامل مفتى زاده على المنية فى بحث الدليل ٤ واخبار الشرع كقوله تعالى والوالدات يرضعن اولادهن ٨ كد

لان مفعوليتها انما هى باعتبار معناها * وانما قال العرى عن الظن اذ لولم يعرعنه لكان فى حكم افعال القلوب فتفتح بعده نحو قل ان الله واحد و بعد حتى الابتدائية اى التى يبتدأ بها الكلام * قيد بها لان العاطفة انما تكون لعطف المفرد على المفرد والجارة انما تدخل على الاسم حقيقة اوحكما فتفتح بعدهما نحو اتقول ذلك حتى ان زيدا يقوله وجه الكسر هنا ظاهر و بعد حروف التصديق مثل نعم و بلى وغيرهما نحو نعم ان زيدا قائم لمن قال زيد قائم او ازيد قائم و بعد حروف الافتتاح اى حروف يبتدأ بها الكلام وهى الا واما وقد تقلب همزتهما هاء وعينا وقد يحذف الالف فى الاحوال الثلاث ذكره الفاضل العصام فيكون الجمع بملاحظة فروعها والا فالظاهر حرفى الافتتاح نحو الا ان زيدا قائم و بعد واو الحال نحو قوله تعالى وان فريقا من المؤمنين لكارهون لوجوب كون ما بعد هذه الحروف جملة وفتحت ان حال كونها فاعلة مع جملتها والنائبة امادا خلة فيها لكونها فى حكمها لالجرى على اصطلاح الغير كما زعم الفاضل العصام اوفى مفعولة نظرا الى اصلها نحو بلغنى انك قائم ومفعولة معها نحو علمت ان زيدا قائم اى قيامه ومبتدأة نحو عندى انك قائم ومضافا اليها نحو اجلس حيث ان زيدا جالس لوجوب كون كل منها مفردا ومايضاف اليه حيث وان كان جملة لفظا لكنه مفرد معنى فاذا دخله ان تفتح لامحالة و حال كونها بعد لو قدمها لبساطتها لانه اى ما بعدها فاعل لمحذوف لامبتدأ كما جوزه الكوفيون بناء على تجويزهم دخول حرف الشرط على الاسم نحو لوانك قائم لكان كذا ٨ كذا فى الجامى والصواب ثبت بالخطاب لوجوب كون خبرها حينئذ فعلا مشتقا ليكون كالعوض ٩ عن المحذوف واما لو جامدا فلا يجوز لتعذر قيامه مقامه كذا فى الامتحان وغيره فى بحث حروف الشرط * والجواب بان الخبر فى الحقيقة جامد بمحذوف وقائم صفته ليس بصواب لانه مع كونه تكلفا يرد عليه ان وضع الفعل موضعه ليس بمتعذر حينئذ اذ الخبر فى الحقيقة هو الصفة لا الموصوف لحصول الفائدة بها لابه كما لايخفى اى لو ثبت قيامك و بعد لو لا

٧ اى من الانشاء لانه ادل على الوجود اعلم ان اخبار الشرع يراد به الامر مجازا وانما عدل عن الامر الى الاخبار لان الخبر به ان لم يوجد فى الاخبار يلزم كذب الشارع والمأمور به ان لم يوجد فى الامر لايلزم ذلك فاذا اريد المبالغة فى وجود المأمور به عدل الى لفظ الاخبار مجازا توضيح

حقيقة لكونه بعوض

٩ وليس * خبرا

٨ والجمهور التزموا الفعل فى خبران بعد لو اذا كان مشتقا وجوز ابن مالك غيره فقال المص رح على مذهبه لا على مذهبهم سديد الانسداد فتح

الامتناعية والتعميم للتحضيضية لايساعده قوله لانه اى ما بعدها مبتدأ لا فاعل كما زعم الكسائى والفراء اى لولا وجد ذهابك فان ما بعدها فاعل لا مبتدأ للز وم مهما الفعل نحو لولا انك ذاهب لكان كذا اى لولا ذهابك موجود و بعد ما المصدرية التوقيتية اى المنسوبة الى التوقيت بدلالتها على الوقت واختصاصها بالنيابة عنه صرح به الرضى ورضى به الفاضل العصام فتكون ظرفا ولذا تحتاج الى كلام مستقل ليعمل فيها لانه اى ما بعدها فاعل لاختصاص ما المصدرية توقيتية ولولا ذا الظهر وانما قيدها اولا لانها لو لم يرد بها التوقيت لم يحتج الى ايرادها لحصول المصدرية بان كما لايخفى بالفعل لفظا او تقديرا عند سيبويه وتم الاسم ايضا عند غيره وان كان قليلا نحو بقوا فى الدنيا ما الدنيا باقية * قال الرضى وهو الحق نحو اجلس ما ان زيدا قائم اى ما ثبت ان زيدا قائم هذا على وفق ما قاله الرضى ان صلتها ماض مثبت او منفى بلم غالبا والمعنى على الاستقبال فى الاغلب بمعنى مدة ثبوت قيام زيد اشارة الى توقيتية ما ومصدريتها وبعد حرف الجر نحو عجبت من انك قائم للزوم كون ما بعدها مفردا وبعد حتى العاطفة للمفرد على المفرد هذا بيان للواقع لانها لاتكون الا لعطف المفرد كما صرح به العلامة التفتازانى فى المطول ومولانا السيد عبدالله فى شرح لب الالباب مع الاشارة الى وجه الفتح بعدها او احتراز عن العاطفة للجملة على ما يشعر بوقوعها كلام السكاكى فى بحث العطف وكلام العلامة المزبور قبل التصريح المذكور * والمختار على ما قيل هو الاول لان شرط العطف بحتى الذى ذكرت فى محله لايتحقق فى الجمل * على انه لو تم الثانى لكان ما بعدها مما يجوز فيه الامران فافهم نحو عرفت امورك حتى انك صالح وبعد مذ ومنذ الاسمين لدخول الحرفين فى حرف الجر لانهما حينئذ يكونان مبتدائين وان مع جملتها خبرا عنهما بتقدير زمان مضاف ليصح الحمل والمضاف اليه لايكون الا مفردا فتامل نحو ما رأيته مذ انك قائم وحيث جاز التقديران اى تقدير كون ان مع جملتها جملة وتقدير كونها معها مفردا * والمراد بالجواز

مايجامع

ما يجامع ترجح احد الطرفين لان الخلو عن الحذف ارجح ذكره الفاضل العصام جاز الامران اى الكسر والفتح كان التى وقعت بعد فاء الجزاء او اذا المفاجأة نحو من يكرمنى فانى اكرمه او اذا انى اكرمه فان كسرت وهو الارجح لما مر فالمعنى فانا اكرمه لما عرفت ان المكسورة لاتغير وان فتحت فالمعنى فاكرامى اياه ثابت فان مع جملتها مبتدأ محذوف الخبر على وفق ما ذكره الرضى * وقال الفاضل العصام فيه ان تقديم الخبر هنا واجب فالمعنى فثابت اكرامى اياه * ثم قال وههنا بحث وهو ان تقديم الخبر لما وجب لدفع الالتباس بين المكسورة والمفتوحة ينبغى ان لايجوز حذفه لان الغرض من التقديم وهو دفع الالتباس يفوت به وجوز الفاضل الجامى كون التقدير فجزاؤه انى اكرمه فيكون المحذوف مبتدأ غير اسم عين * ورده الفاضل العصام بانه يستلزم الحذف قبل الحاجة وانه لم يعهد بعد الفاء الجزائية ايراد الجزاء لان جعل الشئ جزاء يفيد كونه جزاء فلا يقال ان ضربتنى فجزاؤك انى ضربتك بل يقال ان ضربتنى ضربتك وتخفف المكسورة بحذف النون المتحركة مع حركتها لثقل التشديد وكثرة الاستعمال فيلزم حين الالغاء عند سيبويه وسائر النحاة لان اللام للفرق بين المكسورة المخففة وبين ان النافية ولا التباس حين الاعمال ومطلقا عند ابن الحاجب لان الفرق بالعمل لايحصل فى التقديرى والمحلى * واما فى اللفظى فللاطراد اللام عند عدم قرينة مغنية عنها من حرف النفى كان زيد لن يقوم واقتضاء المقام الاثبات كقوله عند المدح * وان مالك كانت كرام المعادن * وتمتنع عند وجودها صرح به الفاضل العصام * ثم ان المراد بها لام الابتداء كما هو المتبادر ومذهب سيبويه والاخفشين وغيرهم وقيل لام اخرى اجتلبت للفرق لجامعتها بفعل غير فعل المبتدأ على ما هو مذهب الكوفيين كما سيجئ نحو قوله * شلت يمينك ان قتلت لمسلما * ولعدم التعليق بها فى باب علمت كما فى المثال الآتى فافهم فى خبرها لفظا او معنى اى المكسورة المخففة ولايجوز دخولها على اسمها ولا على ما بينهما كما يجوز قبل التخفيف ويجوز الغاؤها اى ابطال عملها وهو الغالب

لفوات بعض المشابهة كفتح الآخر كما يجوز اعمالها على ما هو الاصل ولذا ١
لم يصرحه ودخولها مبتدأ خبره على فعل من افعال المبتدأ والخبر
كالافعال الناقصة وافعال القلوب ٣ لئلا تخرج بالكلية عن اصلها الذي
هو الدخول عليهما بان تدخل على ما يقتضيهما * والكوفيون يعممون
ويمكن عطف دخولها على اللام بمعنى انها لو دخلت على فعل بناء
على جواز الالغاء يلزم ان يكون ذلك الفعل منهما لانه لا يدخل على
الاسم اصلا ولم نجعله عطفا على الغاؤها مع القرب والظهور لئلا يشعر
باختيار مذهب الكوفيين فانه ضعيف لان دخولها على غيره لندوره
اوشذوذه كالمعدوم كذا في الامتحان نحو قوله تعالى وان كانت
لكبيرة وان نظنك لمن الكاذبين ٩ ويجوز دخول اللام على خبر الناقصة
الداخل عليها المكسورة المخففة كما في التسهيل لان الخبر وان كان
لها لفظا الا انه للمكسورة معنى اذ معنى ان كان زيد لقائما ان زيدا لقائم
صرح به الدمامينى في شرحه وكذا المفعول الثانى لباب علمت * ولذا
لم يعلق هو بدخولها عليه * ولانه انما يعلق لو دخلت على اول مفعوليه
ولما دخل هنا على ثانيهما ونصب اولهما لعدم المانع لزم ان ينصب
الثانى ايضا لامتناع الاقتصار كذا في الرضى وتخفف المفتوحة فتعمل
اى المفتوحة المخففة في ضمير شان مقدر وجوبا لانها اقوى
مشابهة من المكسورة العاملة جوازا ولم يوجد عملها في ظاهر فقدر
في مقدر وجوبا لئلا يلزم ترجيح الاضعف ويلزم حينئذ ان يكون
قبلها فعل من افعال التحقيق حقيقة كالعلم والتبين اوحكما كالظن
بمعنى انها اذا كان قبلها فعل يلزم ان يكون ذلك الفعل منها فلا يرد
مثل قوله تعالى وآخر دعويهم ان الحمد لله رب العالمين وما سيأتى
من قوله تعالى وان عسى ان يكون وغير ذلك ولا يحتاج في الدفع الى
تعسف حمل اللزوم على الغلبة * وجه اللزوم المناسبة في التحقيق وهى
وان لم تقتضه بل الاولوية الا انه التزم رعايتها بشهادة الاستقراء
ثم التى كان قبلها الظن تحتمل المخففة ٤ باعتبار جريه مجرى التحقيق
بسبب دلالته على الوقوع والناصبة باعتبار عدمه بعدم التيقن

٣ عند البصريين فتح الاسرار

٩ وقوله ان قتلت لمسلما شاذ عندهم والكوفيون تمسكوا به وبامثاله وحكموا بجواز دخولها على الفعل مطلقا وروى عنهم انهم جعلوا المخففة نافية واللام بمعنى الا ومعنى ان قتلت لمسلما ما قتلت الا مسلما فتح الاسرار

٤ واما التى كان قبلها فعل التحقيق فلا يحتملها الا ان الفعل الخفيف المصدر بالكون للطمع والرجاء غير مقطوع به فلا يناسب قبلها التحقيق عنه

نحو علمت ان زيد قائم اى انه وتدخل اى يجوز دخولها على الفعل مطلقا
من افعال المبتدأ اولا متصرفا اولا شرطا اودعاء اولا اى يجوز كون
مفسر ضمير الشان المقدر جملة فعلية مطلقة كما يجوز كونه اسمية
ولزوم كونه اسمية انما هو اذا لم يدخل عليه شئ من النواسخ واما اذا دخل
فيجوز كونه فعلية كما صرح به الرضى فليس معنى الدخول في المفتوحة
بمعناه في المكسورة فافهم ويلزمها مع الفعل المتصرف غير الشرط
والدعاء اى مع دخولها عليه وقبلها فعل التحقيق بقرينة الامثلة ٧
حرف النفى لا وما ولن ولم ولما وان نحو علمت ان لا تقوم بالرفع اى انه
وتبينت ان ما تقوم وقوله تعالى ايحسب الانسان ان لن يقدر وقوله تعالى
ايحسب ان لم يره وظننت ان لما تقم وعلمت ان ان تقوم او السين نحو
قوله تعالى علم ان سيكون اوسوف كقوله * واعلم فعلم المرء ينفعه * ان سوف
يأتى كل ما قدرا اوقد نحو علمت ان قد يقوم ليكون كل منها كالعوض
عن المحذوفة وللفرق بينها وبين الناصبة فان هذه الحروف لا تقع بينها
وبين فعلها لانها معه بتأويل المصدر والفصل بها ينافيه الا بلا
ولانها لضعفها لا تقوى على العمل بالفصل الا بها فانها لكثرة دورانها
تدخل في مواضع لا يدخلها اخواتها نحو جئت بلا مال فلا يحصل
الفرق بها بل بالعمل فان ما بعدها ان كان منصوبا لفظا فالناصبة
والا فالمخففة او بالمعنى فانه ان عنى به الاستقبال فالناصبة والا فالمخففة
ويمكن ان يكون الفارق حينئذ ما كان قبلهما من فعل التحقيق مع انضمام
الفصل بها اليه فانه وان جاز لكن لا يخلو عن كونه خلاف الظاهر
في الجملة فافهم ولو كان اى الفعل الداخلة هى عليه غير متصرف
اوشرطا اودعاء لا يحتاج الى احد هذه الحروف بل لا يجوز لعدم الالتباس
حينئذ بالناصبة لانها مع مدخولها في حكم المصدر ولا مصدر لغير
المتصرف والشرط والدعاء لا يأ ولان بالمصدر نحو قوله تعالى وان عسى
ان يكون قد اقترب اجلهم مثال غير المتصرف وقوله تعالى تبينت
الجن ان لو كانوا يعلمون الغيب مثال الشرط وقوله تعالى والخامسة
ان فى قراءة نافع غضب الله عليها مثال الدعاء وتخفف كان فتلغى

قوله فعلم المرء جملة معترضة واعلم وان سوف يأتى مفعول والالف فى قدرا للاشباع عنه

٧ وهى الجزئيات التى تذكر لايضاح القواعد وايصالها الى فهم المستفيد والشواهد هى الجزئيات التى يستشهد بها فى اثبات القواعد لكونها من التنزيل وكلام العرب الموثوق بعربيتهم فهى اخص من الامثلة مطول

قوله فهى اخص من الامثلة الخ اى كل ما يصلح شاهدا يصلح مثالا من غير عكس كلى اذ لا يلزم للجزئى ان يكون مذكورا بعد الحكم الكلى فضلا عن كونه مثالا او شاهدا فكونه مذكورا للايضاح او للاثبات عارض مفارق لا يمكن اعتباره فى حقيقتهما ولو اعتبر ذلك فى عبارة فى بيانات وربما يتصادقان فى جزئى وهنا على هذا التقدير بانه جزئى منه حاصل ما نقل عنه قدس سره عبد الحكيم السيالكوتى

اى يبطل عملها على الاستعمال الافصح لفوات بعض المشابهة
بانتفاء فتح الآخر نحو قوله كان ثدياه حقان صدره * وصدر مشرق
النحر على ما فى الرضى * ووجه مشرق النحر على ما فى شرح التسهيل
ونحر مشرق اللون على ما فى شرح لب الالباب ولو اعملت على غير
الافصح لقيل ثدييه * ثم ان الظاهر ان لا يقدر بعدها ضمير الشان لعدم
الداعى اليه كما كان فى المفتوحة المخففة ولذا لم يذكره * وقال ابن مالك
انها كالمخففة المفتوحة فى العمل فى اسم مقدر الا انه لا يلزم ان يكون
ضمير شان * ويؤيده لزوم لم وقد لما بعدها اذا كان فعلا كالمخففة المفتوحة
على ما يستفاد من كلامه وصرح به الرضى مثل قوله تعالى كان لم تغن
بالامس ومثل * كان قد وردت الاظعان وتخفف لكن فيجب الغاؤها
لفوات بعض المشابهة بانتفاء فتح الآخر ولمشابهتها العاطفة لفظا
ومعنى فاجريت مجراها بخلاف سائر المخففات فانها ليس لها ما اجريت
هى عليه نحو ما جاءنى زيد ولكن عمرو حاضر الواو لعطف الجملة
على الجملة او للاعتراض ويجوز حينئذ اى حين التخفيف والالغاء
دخولهما اى المخففتين على الفعل لانتفاء المانع عنه وهو العمل
نحو كان قد قام زيد لانه مما لا بد منه كما ذكرنا ونحو ما قام زيد ولكن
قعد والسابع من الاحرف الثمانية التى منصوبها قبل مرفوعها الا
الواقع فى المستثنى المنقطع لانه فى المتصل ليس بعامل على الصحيح
بل العامل الفعل او شبهه او معناه على رأى البصريين ٨ وهو الذى
لم يخرج على بناء المجهول من متعدد لمعلومية عدم دخول مدلوله
فى المستثنى منه باعتبار المفهوم كمثال المتن او المراد كقولك جاءنى القوم
الا زيدا مشيرا الى جماعة خالية عن زيد والخروج يستلزم الدخول
اولا لكونها بمعنى لكن فتعمل عملها باتفاق المتأخرين فيقدر له الخبر
فى الاغلب نحو جاءنى القوم الا حمارا اى لكن حمارا لم يجئ وقد يظهر
والثامن من الثمانية لا الكائن لنفى الجنس اى لنفى الحكم عنه ذكره
فى الامتحان فالاضافة لادنى ملابسة ٧ وشرط عمله ان يكون اسمه نكرة
لامتناع تأثيره فى المعرفة لعدم الجنسية مضافة او مشبهة بها

لانها

لانها لو كانت مفردة حقيقة تبنى على ما تنصب به كما سيجئ غير مفصولة عنها
اى لا لانها لضعفها لا تؤثر مع الفصل مثال المضافة نحو لا غلام رجل
جالس عندنا ظرف للخبر على ما هو الظاهر * قيده به للاحتراز عن لزوم
الكذب بنفى الجلوس عن جنس غلام رجل * وانما لم نجعله خبرا لجعله
مستقرا ليظهر عمل الرفع فى خبرها ايضا * ويحتمل ان يكون خبرا بعد
خبر فيكون اشارة الى تعدد الخبر وكونه ظرفا ايضا ومثال المشبهة نحو
لا عشرين درهما لك والقسم الثانى وهو ما كان مرفوعه قبل منصوبه
حرفان ما ولا المشبهتان بليس فى كونهما للنفى ٣ لكن مشابهة ما اكثر
لانها لنفى الحال كليس بخلاف لا فانها للنفى المطلق او لنفى الاستقبال
والدخول اى دخولهما على المبتدأ والخبر قال الفاضل العصام
ومن قال من وجوه مشابهة ما دخول الباء فى خبره كما فى خبر ليس
يرده ما قالوا ان دخول الباء فى الخبر مختص بلغة من اعمل ما واعتبر
مشابهته بليس وشرط عملهما ان لا يفصل بينهما وبين اسمهما ١ بان
زائدة عند البصريين وتسمى عازلة ونافية مؤكدة عند الكوفيين والا
فنفى النفى اثبات * وفى هذا اختيار لما نقله الفاضل العصام عن الاندلسى
انه قال ينبغى ان يراعى فى عمل لا الشروط ٤ المعتبرة فى عمل ما بل هى فى لا
اولى منها فى ما لكونها اضعف منها وتنبيه على قصور النحاة حيث
لم يذكروها فى عمل لا كما فى الرضى او على ان عدم ذكرها فى عمل لا
لانفهامها دلالة والتصريح اولى * وما قاله الفاضل الجامى نقلا عن الغير
ان ان لا تزاد مع لا فى استعمالهم فليس بوجه وجيه لان الشرط عدمها
فلا يقتضى الوجود فى الاستعمال بل يكفى الامكان * على ان عدم
الوجدان لا يستلزم عدم الوجود ٧ ولذا مرضه ٩ ولا بخبرهما مطلقا
خلافا للبعض فيه وللآخر فى الظرف قياسا على ان ولا بغيرهما اى
ان والخبر كمعمول الخبر وان لا ينتقض النفى اى نفى الخبر لا نفى البدل
مثل ما زيد شيئا الا شئ اذا تقاضه لا يضر عملهما لوجوده قبله وامكان
التبعية للمحل بالا قيد بها لانه لو انتقض بغير بمعناها لا يبطل عملهما
بل يعملان فيه نحو ما زيد غير قائم بمعنى الا قائما ولا رجل غير حاضر

قاله الفاضل العصام * ولعل وجهه ان العمل لم يكن بعد الانتقاض بحسب الظاهر فافهم * ثم قال انه منقوض بلا بمعناها فانها مثلها فى ابطال العمل واقول تركه لندوره وشرط فى لا معهما اى مع عدم الفصل وعدم الانتقاض كون اسمها نكرة لانها لكونها اضعف عملا من ما لا تعمل الا فى النكرة التى هى اضعف من المعرفة بخلاف ما فانها تعمل فى المعرفة ايضا ولانها فى الاغلب لنفى الجنس وقد عرفت انها لا تعمل الا فيها فحمل لا هذه عليها فى عدم العمل الا فيها وانما صح وقوع النكرة مسندا اليها لعمومها فان لا لنفى الجنس نص فيه لا يحتمل غيره ولا هذه ظاهرة فيه فتحمل عليها عند عدم القرينة الصارفة واما عندها كلا رجل بل رجلان فلكونها موصوفة بالوحدة نحو ما زيد قائما ولا رجل حاضرا وان لم يوجد احد الشروط المذكورة لم تعملا اى ما ولا لضعفهما فى العمل لا مع الفصل بان نحو ما ان زيد قائم ولا بخبرهما نحو ما قائم زيد ولا حاضر رجل ولا بغيرهما نحو ما زيدا عمرو ضارب ولا مع انتقاض النفى الذى هو العمدة فى المشابهة نحو ما زيد الا قائم ولا رجل الا حاضر ولا مع انتفاء نكارة اسم لا نحو لا زيد حاضر تركه لحصوله بتبديل رجل بزيد ولا يتقدم معمولهما عليهما لما مر والعامل فى الفعل المضارع من السماعى على نوعين ناصب وجازم اذ لا جار فى الفعل والرافع معنوى كما يجئ فالناصب اربعة احرف بالاستقراء ان لمناسبتها بان فى المادة لاسيما عند التخفيف وفى كون الجملة معها فى تأويل المصدر وهى اصل فى هذا النوع واخواتها محمولة عليها لمناسبتها لها فى الاستقبال هى للمصدرية احتراز عن الزائدة فانها لا تعمل خلافا للاخفش كقوله تعالى وما لهم ان لا يعذبهم الله اى لا يعذبهم وعن المفسرة كقوله تعالى اذ اوحينا الى امك ما يوحى ان اقذفيه وعن المخففة ولن اصله لا كلم عند الفراء بدل الالف فى احدهما نونا وفى الآخر ميما ولا ان عند الخليل كايش فى اى شئ وحرف برأسه عند سيبويه وهو الظاهر اذ لا وجه لرده الى اصله ولو رد فالظاهر ما خطر بالبال ان اصله لا الحق به النون الخفيفة للتأكيد فصار لن

كذا قاله الفاضل العصام هى للنفى المؤكد فى الاستقبال لا المؤبد كما زعم المعتزلة كقوله تعالى فلن ابرح الارض حتى يأذن لى ابى لان حتى للانتهاء وهو يناقض التأبيد * قال الفاضل العصام ولا يكون الفعل معها دعاء اذ لم يستعمل فى الدعاء غير لا من حروف النفى * ويجوز تقديم معمول معمولها عليها وكى هى للسببية اى سببية ما قبلها لما بعدها بحسب الخارج اوسببية ما بعدها لما قبلها بحسب الذهن او سببية كل منهما للآخر بالاعتبارين نحو اسلمت كى ادخل الجنة وقد تجتمع مع اللام فان تقدمت كما فى قوله * كى لتقضينى رقية ما وعدتنى فاللام بدل وان تأخرت كما فى قوله تعالى لكيلا تأسوا على ما فاتكم فكى بدل وقيل تأكيد فى الصورتين * وقد يذكر بعدها ان نحو كى ان تقوم فقيل هى زائدة وقيل بدل منها * ويدل هذا على ان كى يجعل المضارع مصدرا * وقد يدخل عليه ما فيقال كيما يضر بالرفع فقيل ما كافة وقيل مصدرية وكى جارة والمعنى لمضرته * ولا يتقدم معمول معمولها عليها ذكره الفاضل العصام * واجازه الكسائى على ما فى الرضى واذن عند سيبويه والمروى عن الخليل تقديران بعدها وكتبها بالنون مطلقا مبنى على ما نقل عن المازنى انه لا يصح الوقف عليها بالالف لكونها حرفا كان وهو المختار عند المصنف رح * وما نقل عن الفراء انه قال اذا الغيتها فاكتبها بالنون لئلا يلتبس باذا الزمانية واذا اعملتها فاكتبها بالالف اذ العمل يميزها عنها فبنى على ما نقل من المبرد انه يجوز الوقف عليها بالالف والنون * اخرها عن كى على عكس ما فى الكافية لطول بحثها واشتراط عملها بشروط بخلاف كى هو للشرط والجزاء فى الغالب مثل اذن اكرمك لمن قال آتيك فهو جزاء لفعله كما انه جواب لقوله وشرط عمله وجوبا اوجوازا مراد به الامكان العام ان يكون فعله المدخول عليه مستقبلا لا حالا اذ الغالب فى اذن معنى الشرط والجزاء والاصل والغالب فيهما الاستقبال واذن عامل ضعيف فلا يعمل الا على حال اغلب واقوى * قيدنا بالغالب اذ قد يجرد عن الشرط كقوله تعالى فعلتها اذا وانا من الضالين

خبر مبتدا محذوف ... ٢ وقد يرفع على انه خبر ... والجملة صفة ما اى لا امثل ... وروى بالواو العطف فى قول امرئ القيس ... ولا سيما يوم بدارة جلجل * وقد ينصب على التمييز وكثيرا ما يحذف عنها الا ... ويقال ... الجملة الحالية مثل احب ... بعدها ... الصبح ... وهو مليح والعامل فيها ... معنى الفعل اى لا امثل ... مافى كلمة ما من معنى ... فى هذه الحالة ... على القتاح ... بكونهما جوابا وجزاء ٤ حيث جزم ... فى غير الاستقبال مع ... الامكان فى غير ... وهما ... فيه * ٤ ومن قال لكونه جوابا وجزاء ... الا فى الاستقبال الا بالنظر الى الحال ... الحصر ... بالنظر الى القيام ... الماضى ... نحو ان كنت قلته ... فلا يرد ... عليه ... الامر ... فقد علمته

وقد يكونان فى الماضى كقوله تعالى ان كنت قلته فقد علمته
فظهر مافى قول من قال ٤ لكونهما جوابا وجزاء وهما لايمكنان الا
فى الاستقبال غير معتمد اصلا اوكاملا على ما قبله اى فعله غير
متعلق بما قبله ليسلم عن المعارض وان لا يفصل بينه وبين معموله
بغير القسم والدعاء والنداء ليسهل عمله لضعفه واما بها نحواذن والله
اورحمك الله اويازيد اكرمك فلا لكثرة دورها ولايصح هذا فى اخواته
وان اريد به الحال اواعتمد فعله على ما قبله اعتمادا كاملا بان يكون
خبرا عنه اوجوابا لقسم اوشرط قبله فانهم حصروا الاعتماد بحكم
الاستقراء فى هذه الثلثة اوفصل بغيرما ذكر لم يعمل * اما على التقدير
الاول فلعدم كونه على حاله الاغلب وقدمر انه لاعمل له الافيه * واما على
الثانى فلضعفه ومغلوبيته بوقوعه بين المتصلين ولان المعتمد على ما
قبله سابق عليه حكما وهو لضعفه لا يعمل فى السابق ولو حكما فيعلم
منه عدم عمله فى السابق حقيقة بالاولوية فلا يرد اعتراض الفاضل
العصام بان ماذكر ينتقض بنحو اكرمك اذن فانه لم يعمل مع اجتماع
الشروط فيه * واما على الثالث فلضعفه ووجود المانع نحو اذن
اظنك بالرفع كاذبا لمن قال قلت هذا القول مثال لما اريد به الحال
ونحو انا اذن اكرمك بالرفع لمن قال جئتك مثال لما اعتمد ونحو والله
اذن اكرمك بالرفع ونحو اذن زيدا تضرب بالرفع ونحو ان تأتنى اذن
اكرمك بالجزم * قال الفاضل العصام وقد يكون ما يجعل ما بعد اذن
جزاء له فى كلام المجيب به مثل اسلمت اذن ادخل الجنة فانه جواب لمن
لا يرضى باسلامه وبيان لجزاء اسلامه * واما اذا اعتمد اعتمادا ناقصا
كما اذا وقع بعد الفاء والواو نحو ان تأتنى آتك فاذن او واذن اكرمك
فيجوز اعمالها بناء على ضعف الاعتماد لاستقلال المعطوف لانه جملة
والغاؤها بناء على وجود الاعتماد فى الجملة وضعف العامل * والحاصل
ان الاعتماد الناقص يمنع وجوب العمل لاجوازه ويجوز اضمار ان
قد خص خاصة اوحال كونه مخصوصا من بين النواصب بجواز
الاضمار لما مر انه اصل فى هذا النوع فينتصب المضارع به اى بان المضمر

بشرط

بشرط ان يكون بعد الفاء السببية لان العدول عن الرفع الى النصب
ليرشد من اول الامر انه قصد تحولها من العطف الى السببية لان تغير
اللفظ يدل على تغيير المعنى وان يكون قبلها ما يمنع عن احتمال كونها
عاطفة ظاهرا ١ وهو الانشاء لكمال الانقطاع وفى المثال اشارة الى هذين
الشرطين وهو اما امر نحو زرنى فاكرمك اى ليكن منك زيارة
فاكرام منى رعاية لكون الفاء عاطفة فى الاصل هذا على ما هو المشهور
وقال الرضى التقدير زرنى فاكرامى ثابت بحذف الخبر وجوبا لان ما
بعد الفاء جواب وهو لايكون الاجملة والفاء السببية لا يكون لعطف
المفرد على المفرد بل لعطف الجملة على الجملة مع قلة * وانما وجب الحذف
لان الفعل لما التزم فيه حذف ان التى بسببها يتهيأ للابتداء لم يظهر
فيه معنى الابتداء حق الظهور فلو ابرز الخبر لكان كانه اخبر عن الفعل
واما قولهم تسمع بالمعيدى خير من ان تراه فشاذ * هذا * وكان الجمهور
حكموا بكونه جوابا مع كونه فى تقدير المفرد عندهم نظرا الى المآل لان
معنى قولنا زرنى فاكرمك ان تزرنى اكرمك كما لا يخفى * وقال الفاضل
العصام اعلم ان المنصوب بعد الفاء فى غير النفى ينجزم بعد سقوط
الفاء فتقول فى زرنى فاكرمك زرنى اكرمك بالجزم ولذا يعطف
المجزوم على المنصوب بعد الفاء نحو فاصدق واكن اونهى نحو
لاتشتمنى فاضربك اى لايكن منك شتم فضرب منى * ويندرج فيهما
الدعاء نحو اللهم اغفرلى فافوز ولا تؤاخذنى فاهلك * والحق الكسائى
بالامر الدعاء على لفظ الخبر نحو غفر الله لك فتدخل الجنة
واسم فعل بمعنى الامر نحو عليك زيدا فاكرمك والامر المقدر نحو الاسد
الاسد فتنجو * ووافقه ابن جنى فى مثل نزال لانه فى حكم الامر فى الاطراد
ولم يرض به الجمهور لما سيجئ اونفى وهو فى حكم الانشاء فى استدعائه
جوابا نحو ما تأتينا فتحدثنا اى ما يكون منك اتيان فتحديث منا * ويلحق به
ما جرى مجراه نحو قلما تأتينى فتكرمنى ولولا للتحضيض لاستلزامه نفى
فعل نحو لولا انزل عليه ملك فيكون معه نذيرا او تمن نحو ليت لى
مالا فانفقه اى ليت لى ثبوت مال فانفاق منى بالنصب او عرض

١ وانما قال ظاهرا لانه يجوز عطف الاخبار على الانشاء بطريق عطف القصة على القصة لكنه خلاف الظاهر *

نحوا لا تنزل بنا فتصيب خيرا اى الا يكون منك نزول فاصابة خير منى
او استفهام نحو هل عندك ماء فاشربه اى هل يكون منك ماء فشرب منى
ولما كان مقصوده بيان عامليه ان مضمرة لاضبط المواضع التى يضمر فيها
ان اكتفى فى التمثيل بالامر الذى هو اصل الانشاء واشرفه ولم يستوف
امثلة تلك المواضع على ماهو دأبه فى هذه الرسالة والجازم خمس عشرة
كلمة اربعة منها حروف تجزم فعلا واحدا وهى لم ولما هما لنفى
الماضى بعد قلبهما المضارع اليه لكن الثانية لاستغراق ازمنة الماضى
من وقت الانتفاء الى وقت التكلم ولنفى المتوقع كثيرا دون الاولى ولام الامر
احتراز عن لام الجر والابتداء ولاء النهى هما للطلب اى لطلب
الفعل وتركه استعلاء او خضوعا او استواء فيدخل لام الدعاء والالتماس
ولاهما * وانما عمل كل منها الجزم لمشابهته بان فى الاختصاص بالفعل
وفى قلب معنى مدخوله واحد عشر منها تجزم لفظا او تقديرا
فعلين ان كانا مضارعين وان ماضيين فمحلا وان احدهما ماضيا
فلاجزم لفظا الا فى احدهما تسمى كلم المجازاة اى الجزاء على ما
فى القاموس فالمعنى كلم تقتضى الجزاء فالاضافة كاضافة الاداة
الى الشرط فلبس فيها تغليب الجزاء على الشرط قاله الفاضل العصام
وهى ان هى للشرط سمى به لانه شرط لتحقق الثانى والجزاء مجاز
بطريق التشبيه من حيث انه يبنى على الاول ابتناء الجزاء على الفعل
فان لاقتضائه اياهما وجعلهما كشئ واحد المقتضيين طولا فى الكلام
عمل الجزم تخفيفا وكذا العشرة الباقية لتضمنها معنى ان لمناسبتها اياه
فى الابهام وحيثما لا يجزم به بلا ما وهى كافة عن الاضافة لتصير
مبهمة فيناسب ان الشرطية المحتملة للوجود والعدم فى الابهام ويحسن
تضمنها معناه واين يجزم بما وبدونها وهى ليست بكافة بل مزيدة
لزيادة الابهام وذكره بدونها ليثبت الجزم بها بالطريق الاولى وانى
كل من هذه الثلثة للمكان واذما قال السيرافى ما علمت احدا من النحاة
ذكره الا سيبويه واصحابه وهى حرف عنده غير مركبة من كلمتين
بل هى فعلى كما ان مهما فعلى * وقال المبرد هى اذا الظرفية كفها الحاق ما

عن طلب الاضافة وهيأها الشرط كما هيأ حيث وجعلها بمعنى
المستقبل وجازمة ذكره الفاضل العصام * والمصنف رح اختار مذهب
المبرد حيث قال للزمان واذاما لا يجزم بلا ما الاعلى قلة لقلة مناسبتها
لان فى الاحتمال اذ هو للقطع المنافى للابهام الا انه لما احتمل فى الامر
المقطوع ان يقع على خلاف ما يتوقع لعدم انكشاف الحال لنا جاز
تضمنها معنى ان والجزم بها وقوى مع ما الكافة عن الاضافة كما فى حيث
ومتى مع ما الزائدة لزيادة الابهام وبدونها لوجود اصل الابهام كل
من هذه الثلثة للزمان ومهما بمعنى ما الا متى ولذا لم يذكره معه * قال
بعض الكمل اصله ما الحق بآخره ما الزائدة لزيادة معنى الابهام فانقلب
الفها هاء لاستكراه تتابع المثلين * وقيل مركب من مه بمعنى اكفف وما
الشرطية وقال الفاضل العصام وكان المبرانيين زعموا انه مثل كلما ومتى
حيث جعلوه سور القضية الكلية مثلهما وما وما فى التسهيل انه
قد يجئ ظرف زمان ومنه قوله * وما تك يا ابن عبد الله فينا * فلا ظلما
تخاف ولا افتقارا ومن واى اى مع ما وبدونها لما مر ويجوز اضمار
ان خاصة لاصالتها فى هذا النوع فيجزم المضارع بها اى بان المضمرة
بعد الامر لفظا بدون الفاء نحو زرنى اكرمك اى ان تزرنى اكرمك
فان المطلوب بزرنى الزيارة وفائدتها الاكرام وهى تصلح للسببية له
وقصد اداؤها وقدر ان مع الفعل المأخوذ من زرنى لجعل الاكرام
جزاء له ويجوز بعد المقدر نحو الاسد الاسد تنج وبعد اسم فعل
نحو نزال اقاتلك وبعد الدعاء على لفظ الخبر نحو غفر الله لك
تدخل الجنة وان لم يجز النصب بعدها عند الجمهور لان معنى
الامر كاف فى الجزم بخلاف النصب فانه يكون مع الفاء
وما بعده قد يرتفع فلا يكون وحده دليلا على اضمار ان فلابد من صريح
الامر ونحوه تقوية لمعنى الفاء وكذا بعد سائر ماذكر فى ان المضمر غير
النفى فانه خبر لا انشاء فلا يناسب لمعنى الشرط ولما فرغ من السماعى
اراد ان يشرع فى القياسى فقال والعامل القياسى ما لا يتوقف اعماله
بخصوصه على السماع بل يمكن ان يذكر فى بيان عمله قاعدة كلية

اى قضية كلية يعرف منها احكام جزئيات موضوعها بان يجعل ذلك الجزئى موضوعا فى الصغرى وتلك القاعدة كبرى موضوعها غير محصور افراده فى عدد بخلاف السماعى كما عرفت ولايضره اى كونه قياسيا اختصاصه ببعض الاحكام مثل كون صيغته سماعية كما فى الصفة المشبهة واسم الفعل ومثل عدم التصرف فيه كما فى افعال المدح والذم والتعجب وعسى وليس وفى معموله بالتقدم والفصل كما فى فعل التعجب ومثل عدم نصب المفعول به كما فى الفعل اللازم ومثل الالغاء كما فى افعال القلوب ومثل التعليق كما فى كل فعل قلبى ومثل الاحتياج الى منصوب كما فى الافعال الناقصة ومثل عدمه كما فى الافعال التامة وغير ذلك * ولاشك ان اعمال كل منها بخصوصه لايتوقف على السماع وانما المتوقف عليه الاحكام المذكورة فلاينبغى ان يجعل بعضها سماعيا كما جعلوا * على انه غير محصور فيما ذكروا بل قد زاد عليه المحققون المتبعون كثيرا كما ستقف نحو كل صفة مشبهة ترفع الفاعل فان افراد موضوعها وان كانت محصورة بحسب الصيغة لكنها غير محصورة بحسب المادة بخلاف السماعى فان افراده محصورة بحسب المادة ايضا وهو تسعة الاول الفعل مطلقا فكل فعل لازما او متعديا متصرفا وغيره فعل قلب اولا يرفع معمولا واحدا يسمى فاعلا اواسما لان النسبة الى المرفوع مأخوذة فى مفهومه وضعا فلا يكون بدونه ومبنى العمل على الاقتضاء وينصب معمولات كثيرة مفاعيل او غيرها كالخبر والحال والتميز وغير ذلك لتعلق مفهومه بها لكن اللازم لاينصب المفعول به بدون حرف الجر كما يصرح به ويجوز تقديم منصوبه عليه لقوته فى العمل * وما يجئ من عدم جواز التقديم فكالاستثناء منه وهو على نوعين لازم ومتعد فاللفعل اللازم قدمه لكون مفهومه ٩ وجوديا ما فعل يتم فهمه اى فهم مدلوله بغير ما وقع عليه الفعل اى بلا مدلول مفعول به صريح نحو قعد زيد ولاينصب اللازم المفعول به بغير حرف الجر لعدم الاقتضاء بدونها فمنه اى اللازم افعال المدح والذم لصدق حده عليها اى افعال موضوعة لانشائهما وهو الاظهر

ادعاه الفاضل العصام اومشهورة بهذا اللقب على ماقاله الفاضل الجامى ولما كان وضعها له معلوما من اللغة ومن لفظها ايضا على الاول والمحتاج اليه هنا معرفة الاصطلاح ليتوسل بها الى معرفة الاحكام المختصة بها وتلك تحصل بعد الافراد استغنى بالعد عن الحد * ولما كان هذه الافعال غير متصرفة ولها احكام مختصة فلذا عدها بعضهم من السماعى قال فيه اشارة الى هذا الفرق وتصريحا للرد وهى اى افعال المدح والذم مبتدأ خبره نعم وما عطف عليه الكائنة للمدح اى لانشائه * وقيل فى مثله حال * والعامل معنى الفعل المفهوم من نسبة الخبر الى المبتدأ ورد بان الخبر المجموع وقال المصنف رح وايضا لم نر من ذهب الى جوازها من الخبر بل جماعة من النحاة منهم ابن مالك جوزوها من المبتدأ وجعلوا العامل ماذكر * ويمكن ان يجعل نعم مبتدأ ثانيا بتقدير منها خبرا وللمدح حالا من فاعل الظرف اوالعكس والجملة خبر الاول وبئس الكائنة للذم وهما اصلان فى الباب فلذا قدمهما وشرطهما من حيث العمل ان يكون الفاعل اى فاعلهما معرفا باللام للعهد الذهنى فيكون اشارة الى واحد غير معين ابتداء ويصير معينا بذكر المخصوص فيكون فى الكلام تفصيل بعد الاجمال فيكون اوقع فى النفس * وقيل للجنس ٨ * وقيل للاستغراق * ورده الرضى بان علامته صحة وضع كل موضعه ولايصح ان يقال نعم كل رجل زيد * وقال الفاضل العصام ان ذلك مشترك بين الثلثة اذ لا يصح ايضا نعم جنس رجل من حيث هو هو اوفى ضمن فرد ما زيد * والحق انه يصح الحمل على كل منها بادعاء ان الممدوح اوالمذموم بمنزلة الجنس من حيث هو هو اوفى ضمن فرد ما اوجميع الافراد وانه متحد معه لامغايرة بينهما اصلا لما فيه من مثل ما يجمعه الجنس اوكل من افراده من المناقب اوالمثالب وباعتبار انه الجنس فى ضمن اى فرد فرضه العقل اذ لافرد له الا اياه فاى فرد فرض فهو هو واختار المصنف رح هذا لان كلا من لامى الجنس والاستغراق لكونه معرفة يفوت نوعا من الابهام فلا يلايم المقام او مضافا اليه اى الى المعرف باللام او بالواسطة ولو اريد هذا

فى المعرف باللام لاستغنى عن قوله هذا هذا فى حكم المعرف باللام اومضمرا
مميزا بفتح الياء اى مفسرا بنكرة منصوبة على التمييز ليحصل
البيان اولا اجمالا وثانيا تفصيلا بذكر المخصوص * ثم العامل فى التمييز
المضمر لانعم لانه لابهامه فى حكم اسم نكرة تم بالتنوين ويذكر بعد
ذلك ٩ الفاعل الموصوف بما ذكر من حيث انه موصوف على ماهو
مقتضى اسم الاشارة ولذا ذكره فى موضع الضمير المخصوص بالمدح
اوالذم لانه للتعيين بعد الابهام فلابد ان يذكر بعده على ماهو الغالب
وهذه الجملة معطوفة على الجملة الاسمية لا على مدخول ان فافهم
وبما اشرنا من اشارة الاشارة ظهر عدم الانتقاض بمثل نعم رجلا
زيد بان المخصوص فيه مذكور بعد التمييز لا بعد الفاعل فلا حاجة
الى ما ذكره الفاضل العصام من ان المراد ذكره بعده ولو بالواسطة
حال كون ذلك المخصوص مطابقا فى الافراد والتثنية والجمع والتذكير
والتأنيث والجنس للفاعل المعهود الذى هو الموصوف بما ذكر ولذا
اظهر ولم يضمر لكون المتبادر منه الذات بلا اعتبار الوصف * فلا يرد
مثل نعم رجالا الزيدون ونعم امرأة هند بان المخصوص فيهما غير مطابق
للفاعل الذى هو المضمر المفرد المذكر لانه وان كان غير مطابق له
بالنظر الى مجرد الذات لكنه مطابق له من حيث انه مفسر بالجمع
او المؤنث لوجوب الاتحاد بين المفسر والمفسر ولم يظهر باتيان اسم
الاشارة كما سبق لانه يشعر بعلية الوصف المذكور للحكم وهو المطابقة
وعلته الاتحاد لا الوصف المذكور بخلاف ما سبق كما اشرنا اليه * ولقد
احسن فى العدول عن قول ابن الحاجب مطابقة الفاعل فافهم وهو
اى المخصوص مبتدأ وما قبله خبره مقدما عليه او خبر محذوف
هو هو مثلا مستأنف عما قبل من هو فعلى هذا يكون جملتين وعلى
الاول جملة نحو نعم الرجل زيد مثال لما كان الفاعل فيه معرفا باللام
وذكر بعده مخصوص مطابق له فى الافراد ونعم غلاما الرجل الزيدان
مثال لما كان مضافا اليه بلا واسطة والمخصوص مطابق له فى التثنية
ومثال المضاف اليه بها نعم فرس غلام الرجل هذا * قيل العائد اللام

٢ الخارجية لكن هذا لا يقتضى
كونها مجازا فانه اذا اطلق لفظ العام
على الخاص باعتبار عمومه لا يكون
مجازا الا باعتبار خصوصه ثم اعلم
ان هذه المعانى والمذاهب تجرى فى
المضاف الى الاربعة سواء كان
٩ والواو للجمع المطلق
بتعقيب او مهلة او لا ففى جمع المعطوف
والمعطوف عليه فى الذات اوفى
الصفة اوفى الثبوت لانه اذا كان
للمعطوف محل من الاعراب
يجمعهما فى الذات مثل زيد قائم
اوفى الصفة مثل قام زيد وعمرو
وما لم يكن له محل من الاعراب
وان لم يكن له يجمعهما فى الثبوت مثل زيد قائم
وعمرو راكب فان قيل الجملتان
ثابتتان فتجتمعان فى الثبوت
بلا احتياج الى الواو قلنا ان الجمعية
فى الثبوت بالواو تكون مدلوله
للعبارة وبملاحظة المتكلم ويترتب
عليه الاثر باقتضاء المقام اذ فرق
بين ملاحظة الشئ وحصوله
وما نحن فيه من قبيل الجمع فى
الثبوت ولقائل ان يقول لا يصدق

اما باعتبار العهدية ٩ او لاشتمال ٤ مدخولها على المبتدأ * ورده المصنف
رح بانه لا يتمشى فى المضمر المميز الذى هو مبهم غير عائد الى شئ واجاب
عنه بعض الكمل بانه وان كان كذا الا انه مع تمييزه كان فى حكم اللام
فيكون رابطا * وقال الفاضل العصام الرابط ادعاء كون الفاعل عين
المخصوص ونعم رجلا زيد مثال لما كان الفاعل مضمرا مميزا بنكرة
والمخصوص مطابق له فى الافراد وهذا الضمير لا يكون الا مفردا مذكرا
ولو كان التمييز على خلافهما كالمخصوص كما مر مثالهما لان الابهام
فى المفرد المذكر اكثر مما يدل على العدد والتأنيث وابهام الفاعل
مقصود فى الباب وقد يحذف المخصوص اذا علم بالقرينة كقوله
تعالى انا وجدناه صابرا نعم العبد اى ايوب عم بقرينة ان الكلام فى ذكره
وقد يتقدم اى المخصوص على الفعل بناء على ان الاصل فى المبتدأ
التقديم وتأخيره فى الاغلب لكونه بمنزلة البيان والتفسير وهذا يؤيد
كونه مبتدأ كما لا يخفى ولذا اختاره المصنف رح نحو الزيدون نعم الرجال
وساء عطف على نعم اصله سوء بالفتح فنقل الى فعل بالضم فصار
قاصرا ثم ضمن معنى بئس فصار جامدا هو مثل بئس فى افادة الذم
والشرائط والاحكام مثل قوله تعالى ساء مثلا القوم الذين كذبوا اى
مثلهم وحبذا يقال حب كظرف اى صار حبيبا الكائنة للمدح وفاعله ذا
من اسم الاشارة التى هى من المبهمات لما عرفت ان الغرض فى الباب
الابهام اولا والتفسير ثانيا * وفيه رد لمن زعم ان فاعله هو المرفوع بعد ذا
زعما منه ان حبذا بتمامه فعل لان شدة الامتزاج جعلتهما كلمة واحدة
وغلب الفعل لتقدمه على الاسم وازال اسميته ولا يتغير حبذا بان يتغير
فاعله او فاعله اوذا بان يثنى او يجمع او يؤنث لبطابق المخصوص
الذى هو احدها لجريه مجرى الامثال ٧ كذا ذكره المصنف رح قال بعض
الكمل لان المفرد المذكر ادل على الابهام الذى هو المقصود فى الباب
لدلالة غيره على معنى زائد يقصر به الابهام فلا يقال حبذان الزيدان
ولا حب اولاء الزيدون ولا حبتا هند بل حبذا فى الكل ويذكر بعده
اي حبذا اوفاعله اوذا المخصوص بعدية غالبة كمخصوص نعم وبئس

٧ على هذا تعريف التابع وهو كل
ثان باعراب سابقه وتعريف
المعطوف وهو تابع مقصود
بالنسبة مع متبوعه قلت ان
التعاريف الواقعة فى كتب النحو
فى الاكثر للمفردات واحوال الجمل
تعرف بالمقايسة او بفعال
ان فى هذين التعريفين قيد
ملحوظين وفى الاول ان كان له
اعراب حقيقة او تقديرا وفى الثانى
ان كان له نسبة وهى نسبة العامل
الى المعطوف عليه او يقال المراد
من النسبة النسبة المطلقة الشاملة
الثبوت ونسبة العامل مغنى زاده ١
٩ ولو ذهنية لان تعلم المنبه فيكون
حكما قرينة الصرف اليه منه
فى قوة العهد الخارجى كونها للجنس
٤ على تقدير منه
او الاستغراق وهو ماشية
٧ جمع مثل بالتحريك وهو كلام
مضروب بمورده واصله
يصدر من بعض العرب فى حادثة
فيصير مثلا يستعمل بعده فى كل ما
شابها تلك الحادثة منه مصرى

على ماذكره المصنف رح او بعدية مطلقة فلا يجوز تقديمه على
حبذا رأسا على ما ذكره الفاضل العصام واعرابه اى مخصوص حبذا
كاعراب مخصوص نعم فى ان رفعه على الابتداء لا على الخبرية
لحبذا كما زعم المبرد وابن السراج ومن وافقهما لزعم ان شدة امتزاج
حب مع ذا جعلتهما اسما لغلبة ذا لشرفه على الفعل فصار مبتدأ
وجه الرد فوت الغرض كما فى الزعم السابق نحو حبذا زيد و الفعل
المتعدى ما فعل لايتم فهمه اى فهم مدلوله بغير ما وقع عليه الفعل
وهو مدلول المفعول به الصريح *خرج به الفعل الناقص فانه وان كان
مما لا يتم فهمه بدون الخبر لكنه ليس مما وقع عليه الفعل كما لا يخفى
عدل عن التعريف بما يتوقف تعقله على متعلق لرده الرضى بانه يدخل
فيه مثل قرب و بعد مما له معنى نسبي لانه لايتعقل الا بما هو منسوب اليه
مع كونه من اللوازم وان اجاب عنه الفاضل العصام بان المراد
بما يتوقف تعقله على متعلق ما اعتبر فى مفهومه نسبة تقتضى ذكر
متعلق بخصوصه وفى مفهوم مثل ما ذكر لم يعتبر هذه النسبة بل اعتبر
فيه ما يقتضى متعلقا اجمالا فلا يدخل لان هذا مما لم يشعر به الحد
والحمل على المتبادر واجب فيه وهو اى المتعدى على ثلثة اضرب
الاول متعد الى مفعول واحد نحو ضرب زيد عمرا و يجوز حذف مفعوله
بقرينة لو منويا كقوله تعالى اهذا الذى بعث الله رسولا اى بعثه
وبدونها لو منسيا فيجعل كاللازم فلا يحتاج الى قرينة نحو فلان
يأكل ويشرب اى يفعل الاكل والشرب والثانى متعد الى مفعولين
وهو على ثلثة اقسام القسم الاول منها ما كان مفعوله الثانى مباينا
للاول اى لايصدق احدهما على الآخر نحو اعطيت زيدا درهما
ويجوز حذفهما معا وحذف احدهما فقط مع قرينة لو منويا نحو
سأل زيد عمرا درهما فاعطى وبدونها لو منسيا نحو فلان يعطى و القسم
الثانى منها افعال القلوب اى افعال مشهورة بهذا اللقب وهى
افعال اصطلاحية دالة على فعل المراد به القائم بالغير لا تأثير فان العلم
٨ مثلا اما كيف ٢ او اضافة او انفعال ٩ ولا يتصور فيه التأثير ولو قال

٣ الكيف هو هيئة قارة فى شئ لايقتضى
لذاته قسمة ولا نسبة هدايه
٩ وهو كون الشئ متأثرا عن غيره
مادام منقطعا
٨ الانقطاع النقطع
شرح طوالع
٨ ذهب جمهور المتكلمين المنكرين
للوجود الذهنى الى ان العلم اضافة
مخصوصة بين العالم والمعلوم
المسماة بالتعلق وبعضهم الى
انه صفة حقيقية ذات تعلق واما
القائلون بالوجود الذهنى من
الحكماء وغيرهم فاختلفوا اختلافا
ناشيا من ان العلم البس حاصلا قبل
حصول الصورة فى الذهن بداهة
واتفاقا وحاصل عنده بداهة واتفاقا
والحاصل معه امور ثلثة الصورة
الحاصلة وقبول الذهن لها من
المبدأ الفياض واضافة مخصوصة
بين العالم والمعلوم فذهب بعضهم
الى ان العلم هو الاول فيكون من
مقولة الكيف وبعضهم الى انه الثانى
فيكون من مقولة الانفعال
وبعضهم الى انه الثالث فيكون من

على احوال القلوب كما فى الامتحان لكان اظهر قلبى خرج به غيره
داخلة على المبتدأ والخبر ناصبة اياهما مع انهما بمنزلة اسم واحد
فى الحقيقة كما يجئ دفعا للتحكم على المفعولية فيخرج الفعل القلبى
الذى ينصب الواحد كعرف وفهم نحو علمت ورأيت ووجدت هذه
الثلثة للعلم وزعمت مشترك بين الظن والعلم وظننت وخلت وحسبت
هذه الثلثة للظن وهب على وزن دع تقول هب زيدا منطلقا بمعنى
احسب زيدا منطلقا على وزن اعلم او اضرب هو غير متصرف
لايستعمل منه ماض ولا مستقبل ولا يجوز حذف مفعوليها معا واحدهما
بدون قرينة لو منويا اذ هو لايعلم بدونها لو حذف فيفوت المقصود
واما لو منسيا فيجوز حذفهما معا كقوله تعالى هل يستوى الذين يعلمون
والذين لايعلمون * وقال بعضهم لايجوز هذا الحذف ايضا لعدم
الفائدة حينئذ اذ من المعلوم ان الانسان لايخلو عن علم وظن ورده
المص رح بان هذا انما يفيد نفى الجواز عند ارادة الخبر عن مضمونه
الحقيقى وههنا ليس كذلك بل نزل المتعدى منزلة اللازم لقصد التعميم
فيفيد ان نفس العلم باى شئ تعلق غير مساو للجهل بل هو خير منه
فلو نوقش بان العلم فيه بمعنى المعرفة فنقول العلة مشتركة *على ان قوله
الانسان لايخلو عن علم غير مسلم اذ قد ينفى العلم عنه بضرب من التجوز
فيفيد الخبر بالاثبات ومع قرينة كثر حذفهما معا نحو من يسمع يخل
اى مسموعه صادقا وقل حذف احدهما فقط نحو قوله تعالى ولا يحسبن
الذين يبخلون بما آتيهم الله من فضله هو خيرا لهم على قرأة الغيبة
فان المفعول الاول فيه محذوف اى لايحسبن هؤلاء بخلهم هو خيرا لهم
ونحو قول الشاعر * كان لم يكن بين اذا كان بعده تلاق ولكن لا اخال
التلاقيا * فان المفعول الثانى محذوف فيه اى كائنا * ووجه القلة كونهما
بمنزلة اسم واحد اذ المفعول به فى الحقيقة مضمون الثانى مضافا الى
الاول فتقدير علمت زيدا قائما عرفت قيام زيد فحذف احدهما كحذف
بعض اسم واحد بخلاف حذفهما فانه كحذف لفظ واحد وهو كثير
وعدم لزوم كون المأول بشئ فى حكمه من كل وجه ومن خصائصها

٧ مقولة الاضافة ٤ واما انه نفس
حصول الصورة فى الذهن فلم يقل
به احد منهم كما لايخفى على من تتبع
كلامهم والاصح من هذه المذاهب
هو الاول مرابى القبح
٤ اى النسبة المتكررة يعنى ان
حصول الصورة الذى هو صفة
الصورة يكون سببا لعروض
المعنيين المتضائفين العالمية والشئ
المعلوم اذ بسببه يعرض للعقل
كونه بحيث حصل عنده صورة
الشئ ويعرض للشئ المعلوم كونه
بحيث حصل صورته عند العقل
وهذان الكونان متضائفان
متكافئان ذهنا وخارجا اما
تكافؤهما خارجا فقط واما ذهنا
فلان مفهوم كل من الكونين
متضمن للآخر كما ان الابوة والبنوة
اللذين هما معنى بحيث خلق
امنى كون الحيوان بحيث يكون
من مائه حيوان آخر وكون
الحيوان الآخر بحيث خلق من ماء
الحيوان الاول متضائفان متكافئان
ذهنا وخارجا كلنبوى

جمع خصيصة بمعنى الخاصة جواز الالغاء والمراد به عدم الوجوب والامتناع اى ابطال عملها لاستقلال مفعوليها كلاما مع ضعفها لخفاء اثرها لكونها قلبية والاعمال لكونها افعالا مع قطع النظر عن قلبيتها اذا توسطت بين معموليها فى الجملة بان يصح عملها فيهما حال التوسط او التأخر * واحترز بهذا القيد عما اذا توسط بين اسم الفاعل ومعموله كلست بمكرم احسب زيدا وبين معمولى ان كان زيدا احسب قائم وبين سوف ومصحوبها نحو سوف احسب يقوم زيد وبين العاطف والمعطوف نحو جاءنى زيد واحسب عمرو وبين الفعل ومرفوعه كضرب احسب زيد فان الالغاء واجب فيها كذا فى الامتحان وهو خاصة اخرى لها غير مذكورة هنا لعدم شيوعها كالجائز * وقال الفاضل العصام ان الالغاء فى القسم الاخير غير واجب على المذهب البصرى بل يجوز على ما فى التسهيل * واحترز به ايضا على ما فسرنا عن مثل زيد ظنى قائم غالب او زيد قائم ظنى غالب لانه مما يجب فيه الالغاء لان المصدر لا يعمل فيما تقدمه نحو زيد علمت منطلق لكن الاعمال اولى حينئذ لان لها حينئذ نوع تقدم لفظى ولها قوة لكونها افعالا فيرجح او تأخرت عنهما نحو زيد منطلق علمت والالغاء حينئذ اولى لعدم التقدم اللفظى رأسا * قال الفاضل العصام اعلم ان معنى زيد ظننت قائم بعينه معنى ظننت زيدا قائما فهو فى المعنى متعلق بالجزئين لكن لم يعمل فيهما لفظا لضعفه لما مر * وما قال الرضى ان معناه زيد فى ظنى قائم فالفعل فى معنى الظرف يرده انه لا يصح فى زيد قائم ظنى غالب فانه قال معناه ظنى زيدا قائما غالب انتهى يعنى ان ما ذكره الشيخ من التوجيه غير متمش فى مثل هذا المثال كما اعترف به نفسه فيكون قاصرا بخلاف ما ذكره * واقول ان ما ذكره الشيخ من التوجيه فى هذا المثال لا ينافى توجيها آخر مذكورا قبله لامكان كون معناه زيد قائم فى ظنى الغالب فلعله اشار الى امكان التوجيهين الى احدهما فى احد الموضعين والى الآخر فى الآخر ومنها اى ومن خصائصها جواز ان يكون فاعلها ومفعولها ضميرين متصلين متحدى المعنى تكلما وخطابا وغيبة

٧ واعلم ان كلمة اما موضوعة لمعنيين
لتفصيل مجمل نحو قولك هؤلاء
فضلاء اما زيد ففقيه واما عمرو
فمتكلم واما بشر فحكيم والاستلزام
شئ لشئ اى ان ما بعدها شئ
يلزمه حكم من الاحكام ومن ثمه
قيل ان فيه معنى الشرط لان معنى
الشرط استلزام شئ لشئ اى
الشرط والجزاء والمعنى الثانى لازم
فى جميع مواقع استعمالها والمعنى
الاول قد ذهب بعض النحاة على
انه غير لازم بل كثير وذهب بعضهم
على انه لازم فالتزم ذلك التعدد
وجعل قوله تعالى والراسخون فى العلم
بعد قوله فاما الذين فى قلوبهم زيغ
على معنى واما الراسخون وحمل
اما الواقعة فى اوائل الكتب على
الاستيناف لكن بعض الفضلاء
من النحاة اورد على هذا البعض
ان جواز السكوت على مثل قولك
اما زيد فمنطلق يدفع دعوى لزوم
التفصيل واما بيان معنى الشرط ٧

نحو علمتنى وعلمتك وعلمه قائما ولا يقال ضربتنى بل ضربت نفسى لان المغايرة فى غير افعال القلوب غالبة فاذا اتحدا زادوا النفس تصريحا وتنبيها على ما عسى ان يغفل عنه بسبب الندرة بخلاف افعال القلوب فان الانسان بحاله اعلم منه بحال غيره فالاتحاد غالب فيها فلا يحتاج الى زيادة النفس للتنبيه عليه كذا فى الامتحان * وقال بعض الكمل تنبيها على العدول عن الاصل الغالب وجبرا بالمضاف المشعر بالمغايرة عما فات بخلاف افعال القلوب فان مفعولها فى الحقيقة مضمون الثانى مضافا الى الاول فلا عدول فيها عن الاصل اصلا حتى يحتاج الى التنبيه والجبر * واما الوجه المشهور فقد زيفه المصنف رح فى الامتحان ومن اراد الاطلاع فليرجع اليه وحمل عدم وفقد فى هذا الجواز على وجد حمل النقيض او النظير فانهما نظيره فى عدم التأثير فى المفعول نحو عدمتنى وفقدتنى ومنها اى من خصائصها جواز دخول ان المفتوحة على مفعوليها فى الجملة نحو علمت ان زيدا قائم قال الفاضل العصام وهو كعلمت قيام زيد لكن الثانى قليل * والسر فيه ان مآلهما وان كان واحدا لكن بينهما فرق بان النسبة التى تعلق بها العلم مفصلة فى الاول فهى احق بالتصديق ومجملة فى الثانى فهى ليست باحق به بل بالتصور وتلك الافعال حينئذ مكتفية بمفعول واحد على مذهب سيبويه لانها حين نصبت المفعولين لا تنصب ايضا عند التحقيق الا مفعولا واحدا وهو مضمون الجملة واذا وجدته بعينه لا تحتاج الى المفعول الثانى كما لا يخفى * ولما خفى هذا التحقيق على الاخفش قدر فيها مفعولا ثانيا عاما وجعل التقدير علمت ان زيدا قائم حاصلا وعلمت قيام زيد حاصلا واما التعليق ٧ بكلمة الاستفهام الداخلة على الجملة او الجزء الثانى حرفا او اسما او كلمة النفى الداخلة ايضا على الجملة او الجزء الثانى وهى ما ولا وان او لام الابتداء او لام القسم او ان المكسورة اذا دخل فى خبرها لام الابتداء انما شرط دخول اللام اذ لولاه لفتحت فلم يكن تعليقا * وجه التعليق بالمذكورات انها تقع فى صدر الجملة وضعا فتقتضى بقاء صورتها وهذه الافعال تقتضى تغيرها فوجب التوفيق بينهما

٧ فيها فبان نقول هى حرف بمعنى ان
وجب حذف شرطها بجملة اما
لغرض تخفيف الكلام بحذف
الشرط الكثير الاستعمال واما
لغرض معنوى وذلك انهم ارادوا
ان يقوم ماهو الملزوم حقيقة فى
قصد المتكلم مقام الشرط الذى
هو الملزوم فى جميع الكلام اذ اصل
اما زيد فقائم ان يكن من شئ فزيد
قائم يعنى ان يقع فى الدنيا شئ يقع
قيام زيد فهذا اجزم بوقوع قيامه
وقطع به لانه جعل حصول قيامه
لازما لحصول شئ فى الدنيا
وما دامت الدنيا باقية فلابد من
حصول شئ فيها ثم لما كان الغرض
الكلى من هذه الملازمة بين الشرط
والجزاء لزوم القيام لزيد حذف
الملزوم الذى هو الشرط اى يكن
من شئ واقيم ملزوم القيام وهو
زيد مقام ذلك الملزوم فبقى الفاء
بين المبتدأ والخبر ايذانا بهذه
الملازمة فحصل الغرض الكلى ٥
مغنى زاده

فروعيت حقوق هذه المذكورات لفظا وحقوق تلك الافعال معنى فهى عاملة معنى والعمل المعنوى كثير فلا يضيع حقوقها من كل وجه اى ابطال العمل على سبيل الوجوب لفظا لا معنى تفسير للتعليق وهو مأخوذ من قولهم امرأة معلقة لمفقودة الزوج لا هى ذات زوج قائم بمصالحها ولا فارغة حتى تنكح* فهذه الافعال عند التعليق لا هى عاملة فى اللفظ لوجوب ابطال العمل اللفظى ولا ملغاة لوجوب العمل المعنوى حتى يجوز العطف على المحل فى نحو علمت لزيد قائم و بكرا قاعدا واشارة الى الفرق بين الالغاء والتعليق من وجهين* احدهما ان الالغاء جائز فى الاغلب وقد يجب والتعليق واجب البتة* والثانى ان الالغاء ابطال العمل فى اللفظ والمعنى على احد الاحتمالين الذى صرح به الرضى والتعليق ابطال العمل فى اللفظ فقط فيم خبر للتعليق هذه الافعال افعال القلوب نحو علمت ازيد عندك ام عمرو اختار هذا المثال لانه اوضح امثلة الاستفهام وابعدها من الاشتباه لا لانه مال الى ما قاله البعض انه لا يقع بعد فعل القلب استفهام جواب نعم اولا فلا يقال علمت ازيد قائم او هل زيد قائم لان المقصود افادة العلم بجواب هذا السؤال فكانه قال علمت جواب هذا الاستفهام والمعلوم ٣ هو مضمون الجملة وجواب هذا الاستفهام نعم اولا وشئ منهما ليس بجملة بخلاف جواب ازيد عندك ام عمرو فانه زيد عندى او عمرو عندى فلا بد من وقوع ما يكون جوابه بالتعيين وهو السؤال بالهمزة وام المتصلة لان هذا مردود بانه لا يخفى على كل احد ان جواب ازيد قائم ليس بمجرد نعم بل هو توطئة للجواب وجوابه زيد قائم على انه لو مال اليه لقال همزة الاستفهام لا كلمة الاستفهام* ثم ان هذا مثال للداخلة على الجملة ومثال الداخلة على الجزء الثانى نحو علمت زيدا من هو وابطال العمل فى الاول بالنظر الى لفظى الجزئين وفى الثانى الى الثانى ولا يجوز تعليقه فيه بالنسبة اليهما كما زعم البعض متمسكا بان الاستفهام يسرى فى الجملة كلها وان دخل على الجزء الثانى لان هذا منقوض بان النفى ايضا يسرى فيها مع انه لا يبطل العمل فى الاول بدخوله على الثانى اتفاقا نحو علمت زيدا ما هو قائما كذا ذكره

الفاضل العصام تدبر ٩ ورأيت ما زيد منطلق وظننت لا زيد فى الدار ولا عمرو وحسبت ان زيد ذاهب ووجدت لزيد منطلق وقوله* لقد علمت لتأتين منيتى وعلمت ان زيدا لقائم و يعم كل فعل قلبى غيرها اى هذه الافعال نحو شككت ازيد قائم ونسيت هل زيد حاضر وتبينت اين جلوسك و يعم كل فعل يطلب به العلم نحو امتحنت ما زيد جاهل وسألت هل هو حاضر ومنه اى من الفعل الذى يطلب به العلم افعال الحواس الخمس الظاهرة كلمست اهولين ام خشن وابصرت ما زيد اسود وسمعت ان صوته كريه وشممت اهو طيب وذقت اهو حلو* ولما كان المطلوب منها العلم نزلت منزلته فى هذا الحكم والقسم الثالث من اقسام المتعدى الى مفعولين افعال ملحقة بافعال القلوب فى مجرد الدخول على المبتدأ والخبر ونصبهما على المفعولية و فى مجرد عدم جواز حذفهما معا او حذف احدهما فقط بلا قرينة لو منويا و فى مجرد قلة حذف احدهما فقط بها لا فى خصائصها انما لم يتعرض لكثرة حذفهما بها لانها لعدم اختصاصها بافعال القلوب لا مدخل لها فى وجه الالحاق نحو صير وجعل بمعنى الاعتقاد الباطل كقوله تعالى وجعلوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن اناثا اى اعتقدوهم اناثا او بمعنى صير كقوله تعالى فجعلناه هباء منثورا واما اذا كان بمعنى خلق فلا يكون من هذا القسم ومثال ما حذف احد مفعوليه بجعله زيد او جعل زيد حقا لمن قال من جعل هذا حقا اى اعتقده اياه وترك بمعنى صير نحو قوله تعالى وتركنا بعضهم يومئذ يموج فى بعض واما اذا كان بمعنى خلى فلا يكون من هذا القسم واتخذ كقوله تعالى واتخذ الله ابراهيم خليلا والفى بمعنى وجد كقوله* والفى قولها كذبا ومينا وعد بمعنى الاعتقاد الباطل ايضا ككنت اعده فقيرا فبان غنيا وحجا وارى ٤ مجهول ارى وقال اذا وقع بعد الاستفهام نحو اتقول زيدا ذاهبا* وهذه الثلثة بمعنى الظن كذا ذكره المحققون* وفيه تنبيه على ان افعال القلوب غير منحصرة فيما ذكروا كما زعموا حيث عدوها من السماعى هكذا استفيد مما ذكره المصنف رح فى بعض تعليقاته فافهم و الضرب

الثالث من المتعدى متعد الى ثلثة مفاعيل نحو اعلم وارى وانبأ ونبأ واخبر وخبر وحدث ٧ فالاولان هما اصلان فى هذا القسم ولذا خصهما بالذكر واما البواقى فتعد يتها اليها لاشتمالها على معنى الاعلام ✱ وكثيرا ما تستعمل متعدية الى اثنين ثانيهما بالباء قال الله تعالى انبؤنى باسماء هؤلاء وهذه اى الافعال المتعدية الى ثلثة مفاعيل مفعولها الاول وهو بمنزلة الفاعل لحقه التقديم فيجوز ارجاع ضمير الثانى او الثالث اليه مع تأخره كاعلمت اباه فاضلا زيدا واعلمت هندا اخته زيدا ٩ كا ول مفعول باب اعطيت فى كونه مباينا للثانى وفى جواز الاقتصار عليه نحو اعلمت زيدا كاعطيته وفى الاستغناء عنه كاعلمت عمرا فاضلا كاعطيت درهما وفى عدم جواز التعليق بالنسبة اليه بالاستفهام والنفى واللام فلا يجوز اعلمت ازيد عمرو فاضل لبطلان الصدارة حينئذ فافهم والاخيران اى الثانى والثالث كمفعولى باب علمت فى كون احدهما عين الآخر وعدم جواز حذفهما او حذف احدهما بدون قرينة وكثرة حذفهما وقلة حذف احدهما معها وفى جواز دخول ان عليهما وجواز الالغاء اذا توسطت بينهما نحو البركة اعلمنا الله تعالى مع الاكابر او تأخرت عنهما وجواز التعليق بالنسبة اليهما نحو اعلم زيد عمرا بكر افاضلا ثم اى بعدما علمت انقسام الفعل الى اللازم والمتعدى وانقسام المتعدى الى ثلثة اضرب الى غير ذلك اعلم ان للفعل انقساما آخر وهو انه لابد لكل فعل من مرفوع لما مر فان تم به كلاما اى ان صار الفعل بمرفوعه كلاما تاما بان يصح السكوت عليه بوجود المسند والمسند اليه ولم يحتج الى غيره لافادته فائدة تامة بدونه يسمى الفعل فى الاصطلاح فعلا تاما لتمامه بمرفوعه الذى هو كالجزء منه معنى و يسمى مرفوعه فاعلا لقيام معنى الفعل به فكانه مؤثر معنى فيه وموجد اياه او لوجود التأثير فى اكثره و يسمى منصوبه ان كان متعديا لان اللازم لا ينصب المفعول به بدون حرف الجر مفعولا اى مفعولا به لالتصاق معنى الفعل به ووقوعه عليه كالافعال السابقة وان احتاج الى معمول منصوب بحيث لا يصير كلاما تاما بدونه يسمى فعلا ناقصا لعدم تمامه بمرفوعه فالوصف

قوله وكثيرا ما قال الزمخشرى نصب كثيرا فى هذا الموضع على الظرفية مجاز لانه من باب حذف الموصوف واقامة صفته مقامه اى حينا كثيرا والعامل فيه الفعل الذى بعده والتقدير ههنا ويستعمل حينا كثيرا وقال سيبويه وهو منصوب على انه صفة مصدر محذوف اى يستعمل استعمالا كثيرا وما هذه ابهامية حسن چلبى

اى اعلمت زيدا اباه فاضلا وزيدا هندا اخته ✱ بهذا المعنى

٧ ولم يوجد احدث كثيرا ما وهذه الافعال الخمسة تابعها يستعمل متعديا الى اثنين ثانيهما بواسطة الباء فيقال اخبرتك بقيام زيد واخبرتك بخبر وقال الله تعالى انبؤنى باسماء هؤلاء وقال انبئهم باسمائهم فلما انباهم باسمائهم فقيل تعد بها الى ثلثة مفاعيل لتضمنها ٧

بالتمام والنقصان وصف بحال المركب منه ومن المرفوع ✱ وقيل لانه مسلوب الدلالة على الحدث فانما يدل على الزمان فعوض عنه الخبر الدال عليه فلم يسكت على مرفوعه ✱ ورد بان التسمية لو كانت لهذا لكان الافعال المنسلخة عن الزمان جديرة بان تسمى افعالا ناقصة وجعلها من قبيلها وقال الفاضل العصام لنقصان دلالته لانه لا يدل على معنى بنفسه ٧ لان معناه النسبة بين الاسم والخبر والزمان الذى هو قيد لها وشئ منهما لا يفهم بدونهما ✱ ولا يخفى ان النقصان بهذا المعنى استعمالى لا وضعى حتى يلزم كونه حرفا و يسمى مرفوعه اسماله ومنصوبه خبراله اشعارا بانحطاطهما عن حكمى الفاعل والمفعول ولا يدخل اى الفعل الناقص الا على المبتدأ والخبر فى الاصل لان وضعه ليعطى الخبر حكم معناه كالانتقال والاستمرار وغير ذلك وذا لا يحصل الا بالدخول عليهما وينصب الخبر لشبهه بالمفعول به فى توقف تعقل الفعل عليه فهو شبيه بالفعل المتعدى فى اقتضاء معناه شيئين وهو اى الفعل الناقص على قسمين القسم الاول ما لا يدل على معنى المقاربة اى القرب من الحال وهو الشايع المتبادر من اطلاق الفعل الناقص نحو كان وهو لثبوت خبره لاسمه فى الماضى دائما ٩ نحو كان زيد فاضلا او منقطعا نحو كان زيد غنيا فافتقر و بمعنى صار وصار للانتقال اما من صفة الى صفة نحو صار زيد عالما او من حقيقة الى حقيقة نحو صار الطين خزفا ✱ قدمهما لبساطتهما واصالتهما ولغلبة الاول قدمه على الثانى وكذا آل ورجع وحال واستحال كقوله ✱ ان العداوة تستحيل مودة وتحول وارتد مثل قوله تعالى فارتد بصيرا ✱ وزاد هذه الستة ابن مالك ايضا وفى هذا وما سيأتى من اللواحق تنبيه على ان الافعال الناقصة غير منحصرة فيما ذكروا كما زعموا حيث عدوها من السماعى ✱ وقال الفاضل العصام ان صار وما يلحق به قد يكون تامة متعدية بالى تقول صار الى الفقر وجاء قال فى الامتحان بمعنى كان وقعد اذكر اى المذكورات من آل الى قعد بمعنى صار ولكونها ملحقة بصار قدمها على السائر واخر الاخيرين لقلة مجيئهما ناقصين حتى قال الاندلسى

٧ معنى الاعلام فعلم انها ليست متعديات الى ثلثة مفاعيل باعتبار معانيها الوضعية بل بسبب التضمن ملحقات المتعدى الى ثلثة فهى — عصام

٧ فانها موضوعة لتقرير الفاعل على صفة فمعناها غير مستقل بالمفهومية سيلكوتى على المطول

ومن غير دلالة على عدم سابق وانقطاع لاحق ✱

لايتجاوزان الموضعين اللذين استعملهما العرب فيهما هما قولهم ماجاءت حاجتك ٣ * وقعدت كانها حربة ٧ * فكان ابن الحاجب اختاره وقال الفراء يتجاوز انهما لمجئ قولهم عند الكيل جاء البر قفيزين فكان المصنف رح اختاره واصبح قدمه لدلالته على اول النهار وامسى قدمه لدلالته على ضد ما يدل عليه الاول واضحى ولو قدمه على ماقبله لكان له وجه لكن عكس لرعاية مناسبة التقابل ٩ ولكون اضحى انسب بما بعده لدلالته على جزء من اوائل النهار الذى يدل عليه ما بعده وهو ظل ولذا قدمه على ما بعده وهو بات قدمه لكونه من الاصول بخلاف مابعده فانه من اللواحق * وهذه الخمسة لاقتران مضمون الجملة باوقاتها المدلول عليها بموادها وقد تكون بمعنى صار بلا دلالة عليها وآض وعاد يقال آض اوعاد زيد من سفره اى رجع وغدا يقال غدا زيد اى مشى فى وقت الغداة وهو من اول النهار الى الزوال وراح يقال راح زيد اى مشى فى وقت الرواح وهو ما بعد الزوال الى الليل * ولايخفى ان الغالب فى هذه الاربعة كونها تامة وانما تكون ناقصة اذا كانت بمعنى صار فتكون من الملحقات كما صرح فى الامتحان فينبغى ان تذكر فى جنبه مع سائر ملحقاته لكن يمكن ان يقال اخر الاخيرين لكونهما نظيرى اصبح وامسى فى كونهما طرفى النهار واخر الاولين لكونا فى هذا المحل كالمسافر الذى هو فى صدد الرجوع الى محله على ما هو المناسب لمعناهما الاصلى * ولما فرغ من البسائط اراد الشروع فى الماويات فقال ومازال من زال يزال فان ما مضارعه يزول فتام فلا يقال لا ازول اميرا ومافتئ بفتح التاء وكسرها وبالهمزة وقيل بالياء ومابرح فى الاصل بمعنى زال عن مكانه ومافتأ من الافعال وماونى بالياء من ونى فى الامر ينى بالكسر اى ضعف يقال فلان لاينى يفعله اى لايزال يفعله ومارام من رام يريم اى برح * قال الدماميني نقلا عن صاحب التسهيل ان الفعلين الاخيرين غريبان لايكاد ان يعرفهما من النحاة الا من عنى باستقراء الغرائب كلها اى كل واحد من المذكورات من مافتئ الى مارام بمعنى مازال الا ان مافتئ يختص بالجحد على ما

٣ برفعهما على انهما اسم جاءت بمعنى وخبرها ماقدمت لتضمنها معنى الاستفهام ونصبها على انها خبرها واسمها ضمير راجع الى الحاجة باعتبار كونها عبارة عن ما اى اوما نافية والضمير راجع الى ما ونحوها اى تعلم من الفرعية وفق مرادك * لم يكن هذه على ارهفت شفرته حتى ٧ اى قول الاعرابى العظيم هذه الشفرة اى حد سكينه * قعدت اى صارت اى رجع صغير كانها حربة اى الاسم فابلا الخبر ٩ فى زمان يكون لانفهم من قولهم فى المعتاد فانه لا كان كذلك مازال زيد اميرا انه فى زمان يمكن فى اول وجوده بل فى زمان البلوغ الذى الامارة له وهو وقت البلوغ وانما تفيد هذه يمكن القيام بها فيه مع انها النفى لان ما الافعال الاثبات مع النفى على النفى افاد النفى والنفى اذا دخل على النفى افاد الاثبات وانما تفيد استمرار الاثبات لان تفيد نفى الشئ سواء كان ذلك الشئ اثباتا او نفيا بزمان يوجب

فى مختار الصحاح وهو لدوام خبره لاسمه مذ قبله فمعنى مازال زيد عالما مثلا دوام العلم له مذ زمان البلوغ او المراهقة فلا يضر انتفاؤه فى اوائل زمان الصبا لعدم امكان القبول ولزمه النفى فى كونه ناقصا ومادام لتوقيت امر بمدة ثبوت خبرها لاسمها بان جعلت تلك المدة ظرف زمان لان مافيها مصدرية وتقدير الزمان قبل المصادر كثير كما فى آتيك خفوق النجم ولذا احتاج الى كلام قبله لانه مع اسمه وخبره ظرف والظرف غير مستقل بالافادة كاجلس مادام زيد جالسا وليس لنفى مضمون الجملة حالا او مطلقا * اخره مع اصالته وبساطته لعدم كماله فى الفعلية لشبهه بالحرف فى الصورة وعدم التصرف وقد يتضمن الفعل التام معنى صار اى يدل عليه مع دلالته على معناه الاصلى ولذا لم يقل وقد يكون بمعنى صار فيصير ذلك الفعل التام بسبب هذا التضمن ناقصا محتاجا الى خبر منصوب ويكون معناه الاصلى حالا او خبرا بعد خبر او وصفا لهذا الخبر فى المآل للتأكيد والمبالغة كما فى قوله تعالى تلك عشرة كاملة كما يشير اليه فى تفسير المثال وقد يكون خبرا مضافا الى المنصوب المذكور بعده كما اشار اليه الرضى فى قوله تعالى فتمثل لها بشرا سويا حيث مثل به ايضا للتضمن وفسر بقوله اى صار مثل بشر فلا وجه لتخصيص الفاضل العصام بكونه حالا وانكار كونه وصفا وسكوته عن الاحتمالين الاخيرين مع صحة المعنى فى كل منهما وليس المراد بهذا التضمين الذى سبق ذكره اذ المتعلق وهو المنصوب المذكور بعده هنا ليس باجنبى للفعل التام كما لايخفى على ذوى الافهام وقد لايعتبر هذا التضمن فيبقى تاما فيكون المنصوب بعده حالا فى الاغلب وقد يحتمل ان يكون حالا وتمييزا ٢ ومفعولا له كما صرح به البيضاوى فى قوله تعالى وتمت كلمة ربك صدقا وعدلا نحو تم التسعة بهذا عشرة اى صار عشرة تامة مأخوذ من تم باعتبار معناه الاصلى وكمل زيد عالما اى صار عالما كاملا وغير ذلك مثل عدل زيد اميرا اى صار اميرا عادلا ويجوز تقديم اخبارها اى هذه الافعال الناقصة على انفسها الا تقديم خبر ما اى فعل ناقص فى اوله لفظ ما من مازال الى مادام

٧ ان يعم ذلك النفى فى جميع ذلك الزمان بخلاف الاثبات فان تقييد اثبات الشئ بزمان لم يوجب عموم الاثبات فى جميع ذلك الزمان الا ترى انك اذا قلت ضرب يكفى فى صدق هذا القول وقوع الضرب فى جزء من اجزاء الزمان الماضى بخلاف ما اذا قلت ماضرب فانه يفيد استغراق نفى الضرب فى جميع اجزاء الزمان الماضى

سيد عبد الله

٩ ثم ان المتقابلين على اربعة اوجه لانهما ان كانا وجوديين وامكن تعقل احدهما بالذهول عن الآخر فهما ضدان كالسواد والبياض وفسر السيد الشريف الوجوديين فى حاشية الاصفهانى بقوله اى لايكون السلب جزء لاحدهما اقول فالمراد من العدمى ما يكون السلب جزء من مفهومه ثم اقول الوجودى بهذا المعنى اعم من ان يكون موجودا فى الخارج ومن ان يكون ٧

امااذا دخل ماوان على سائر الافعال الناقصة فانه وان لم يجز التقديم
عليه معهما لكن يجوز بالفصل بينه وبينهما نحو ما قائما اوان قائما
كان زيد * واما فى هذه الافعال فلايجوز الفصل بينها وبينهما لشدة
امتزاجها معهما وكونها بمنزلة افعال مثبتة حتى يجوز التقديم بالفصل
فلايجوز نحو قائما مازال زيد ولانحو اجلس جالسا مادام زيد لانها
اما نافية لها صدر الكلام فلايعمل ما بعدها فيما قبلها او مصدرية
وسيجئ ان معمول المصدر لايتقدم عليه وكذا لايجوز التقديم
ان بدل ما بان النافية فانها كما فى اقتضاء الصدارة بدليل تعليق
افعال القلوب بها كما بما على ماصرح به الدمامينى فى شرح التسهيل نقلا
عن ابن قاسم * وهذا يوافق كلامه فى بحث ما اضمر عامله على شريطة
التفسير فى الامتحان * واما كلامه فى بحث الافعال الناقصة من ان العمدة
فى اقتضاء ما صدر الكلام خاصية فيها لامجرد كونها للنفى * الا يرى
ان لم ولما وان ولا على الاصح لاتقتضى الصدارة وان كانت للنفى فيدل
على انه جرى فى هذه الرسالة على غير الاصح واما ان بدل بلم لم يذكر
لما لانفهام حكمه بالمقايسة على لم ولن فيجوز نحو قائما لم يزل او لما يزل
اولن يزال زيد اما فى لم ولما فلانهما لامتزاجهما بالفعل حتى يغيران
معناه الى الماضى صارا كالجزء منه وكانهما خرجا عن كونهما حرفى نفى
فانعزلا عن اقتضاء الصدارة واما فى لن فللحمل على سوف الذى
لايمنع تقديم معمول مدخوله عليه حمل النقيض على النقيض كذا فى الرضى
وبقى لا مهملا * قال الدمامينى ينبغى ان يكون بمنزلة ما عند ابن قاسم
لما مر من الدليل * وقال الرضى لاصدارة له لانه لكثرته فى الكلام حتى انه
يقع بين الحرف ومعموله نحو كنت بلا مال واريد ان لايخرج صار مبتذلا
منعزلا عن منصب الصدارة * واما تقديم اخبارها على اسمائها فيفهم
فى بحث المعمول المنصوب من قوله وامره كامر خبر المبتدأ والقسم الثانى
من القسمين ما اى فعل ناقص يدل على معنى القرب من الحال خرج به
الناقص المتعارف وهذا حد جامع ومانع واما كون ذلك مرجوا كما
فى عسى او مجزوما كما فى كاد او مشروعا كما فى صاحبه فخارج

٢ امر اعتبارى كالاضافات مثل
الابوة والبنوة ولذا انقسم
الوجودى ههنا الى المتضايفين
ايضا مع انهما ليسا بموجودين فى
الخارج ثم المفهوم من شرح
المواقف ان للتضادين شرطا
آخر وهو ان يكونا موجودين فى
الخارج لانه نفى التضاد عن الحسن
والقبح والحل والحرمة فى الافعال
وقال فانهما صفات اعتبارية
راجعة عندنا الى موافقة الشرع
ومخالفته فلا تضاد بينهما لان
المتضادين لابد ان يكونا معنيين
موجودين ثم قال اعلم ان كل ما
لايرجع الى الصفات الموجودة
كالاضافات والاعتبارات فان
الفعل لايوجب فيه تضادا
وان لم يمكن تعقل احدهما
بالذهول عن الآخر فهما
متضايفان كالابوة والبنوة وان كان
احدهما وجوديا والآخر عدميا
فان اعتبر كون موضوع العدمى
مستعدا فى وقت اتصافه
بالعدمى ٢

عن الحد وظيفة لغوية ولذا لم يتعرض لها كما تعرض ابن الحاجب
ويسمى افعال المقاربة لدلالتها عليها ولا تكون اخبارها اى
خبر كل منها الا فعلا مضارعا لااسما ولا ماضيا بالاستقراء وذلك
لما مر من انها تدل على القرب من الحال مرجوا او مجزوما او شروعا
فى صاحبه وهى تقتضى كون خبرها ما يدل على الاستقبال والحال
ويصلح لان يدخل عليه ما يدل على الرجاء والاستقبال وذلك لايكون
الامضارعا نحو عسى وخبره الفعل المضارع مع ان الدالة على الرجاء
والاستقبال توضيحا وتأكيدا للرجاء الذى فيه زمانا او استعمالا غالبا
نحو عسى حال زيد ان يخرج اوذا ان يخرج ليصح الحمل فان ان يخرج
خبر لعسى بتضمينه معنى كان على ما اختاره المتأخرون فكانه قيل يرجى
حال زيد كائنا ان يخرج او زيد كائنا ذا ان يخرج وفيه من المبالغة
فى القرب ما لايخفى * وقال الفاضل العصام ولو ضمن معنى صار لكان
احسن * وقيل ليس بخبر لعدم صحة الحمل وتقدير المضاف تكلف بل شبيه
بالمفعول لان المعنى الاصلى قارب زيد ان يخرج ثم نقل الى انشاء الطمع
والرجاء والمفعولية وان لم تبق حينئذ لكنه ينصب لشبهه بالمفعول الذى
كان قبل النقل وعلى هذا عسى تامة * ورده الفاضل العصام بان القرب
مستفاد من الرجاء وليس بمعنى لعسى فضلا عن كونه اصليا وقال الكوفية
ان يخرج بدل اشتمال فالمعنى يرجى زيد خروجه فعسى حينئذ تامة
وارتضاه الرضى لان فيه اجمالا وتفصيلا وقد يحذف ان من خبره
تشبيها له بكاد فلايحتاج الى محذوف لصحة الحمل بدونه وقد تكون تامة
بان مع المضارع بمعنى قرب بان يقتصر على المرفوع الذى كان خبرا
منصوبا فى الاستعمال الاول وهو ان مع المضارع ويجعل فاعلا له
نحو عسى ان يخرج زيد ويحتمل ان يكون على هذا الاستعمال ايضا
ناقصة لكن استغنى عن الخبر وهو حاصلا لاشتمال الاسم على المنسوب
والمنسوب اليه كما فى علمت ان زيدا قائم * ولما كان فى هذا نوع تكلف
اقتصر فى هذه الرسالة على الاول وان بين الثانى ايضا فى الامتحان
وقال الشيخ الرضى ويحتمل ان يكون هذا من باب التنازع

٢ الاتصاف بالوجودى بحسب
شخصه اى شخص الموضوع
فهما العدم والملكة المشهوران
كالكوسج فان الكوسجية عدم
اللحية عمن من شانه فى ذلك
الوقت ان يكون ملتحيا ولا يقال
الكوسج للامرد الذى ليس من
شانه اللحية فى ذلك الوقت
وان اعتبر قبول الموضوع
واستعداده للوجودى اعم مما ذكر
اولا فهو العدم والملكة الحقيقيان
وذلك بان اعتبر قبوله بحسب
شخصه لكن لم يتقيد قبوله بكونه
فى ذلك الوقت ليعم مثل عدم
اللحية من الامرد او اعتبر قبوله له
بحسب شخصه
اعم من قبوله له بحسب نوعه
كما سبق ومن قبوله ليعم مثل عدم
اى نوع الموضوع ليعم المرأة فان نوع المرأة
اللحية عن المرأة باعتبار
الانسان وهو قابل للحية ومن قبوله
تحققه فى ضمن الرجل ليعم مثل
بحسب جنسه القريب
عدم البصر بالنسبة الى العقرب ٢

وقال الفاضل العصام ويحتمل ان يكون من تقديم الخبر على الاسم وذا يجوز
فى هذا الباب كما سيجئ وكاد فى الاصل بمعنى قرب لكن لا يستعمل
على هذا الاصل اصلا وخبره غالبا مضارع بلا ان لدلالته على الجزم
فلا يناسبه ان الدالة على الرجاء* قال الفاضل الجامى لدلالة ان على
الاستقبال المنافى للحال *ورده المصنف رح بان كاد لا يدل على الحال
ولا ان على الاستقبال البعيد حتى يتنافيا* ولو تم هذا لما استوى الاستعمالان
فى اوشك مع كونه من القسم الثالث الذى هو اقرب الى الحال من كاد
نحو كاد زيد يخرج وقد يكون مع ان تشبيها له بعسى نحو كاد زيد
ان يخرج وكرب بفتح الراء وكسرها والاول افصح ذكره الدمامينى
بمعنى قرب فى الاصل يقال كرب الشمس اذا دنت من الغروب وهو مثل
كاد فى وجهيه اى فى كون خبره بلا ان وبها وهلهل بمعنى قارب
فينبغى ان يكون ككرب مثل كاد فى وجهيه لكنه لدلالته على المبالغة
فى القرب الحق بالافعال الدالة على الشروع فالتزم كون خبره بلا ان
وطفق بكسر الفاء وفتحها بمعنى شرع فى الاصل يقال طفق فى الفعل
اذا شرع فيه واخذ بفتح العين فى الاصل بمعنى شرع يقال اخذ فيه
اى شرع وانشأ بالهمزتين فى الاصل بمعنى اوجد واقبل يقال
اقبل عليه وهب على وزن رد* قال الدمامينى هى غريبة* ومن شواهد
استعمالها قول الشاعر* هببت الوم القلب فى طاعة الهوى* فلج كانى
كنت باللوم اغريه وجعل فى الاصل بمعنى اوجد كقوله تعالى وجعل
الظلمات والنور وعلق بكسر اللام* قال الدمامينى وهى ايضا غريبة
ومن شواهد استعمالها قول الشاعر* اراك علقت تظلم من اجرنا* وظلم
الجار اذلال المجير* ثم استعمل كل منها استعمال كان لتضمنه معناه فصار
ناقصا واخبارها اى خبر كل منها الفعل المضارع بلا ان لمثل مامر
واوشك فى الاصل بمعنى اسرع وهو يناسب القرب وهو يستعمل
استعمال عسى يعنى يستعمل بان تاما وناقصا يقال اوشك زيد ان يخرج
واوشك ان يخرج زيد اذ قد يستعمل فى الطمع و استعمال كاد اى
يستعمل بلا ان لانه قد يستعمل فى الجزم ولا يجوز تقديم اخبار افعال

٧ فان جنسه القريب اعنى الحيوان
قابل للبصر باعتبار تحققه فى ضمن
الانسان مثلا ومن قبوله له بحسب
جنسه البعيد ليعم مثل عدم الحركة
الارادية الجبل فان جنسه البعيد
اعنى الجسم الذى هو فوق الجماد
قابل للحركة الارادية باعتبار
تحققه فى ضمن الحيوان وان لم يعتبر
فى العدمى كون الموضوع مستعدا
للاتصاف بالامر الوجودى اصلا
فهما الايجاب والسلب وهما
امران عقليان واردان على ما
فى العقل من النسبة ولا وجود
لهما فى الخارج والسلب اعم
من ان لا يوجد موضوعه ومن
ان يوجد ولكن لا يكون مستعدا
للامر الوجودى ومن ان يكون
مستعدا له لكن لم يعتبر استعداده
فيه اى فى السلب شرح طوالع
٧ وان اردت ان تعرف الفرق بين
التضاد المشهورى والحقيقى فاعلم ٧

المقاربة على انفسها وان جاز تقديمها على اسمائها لانها لعدم
تصرفها ضعيفة بالنسبة الى المتصرف فبالنظر الى هذا لا يتقدم
اخبارها على انفسها ولكونها افعالا لها قوة بالنسبة الى الحرف
وبالنظر الى هذا جاز تقديمها على اسمائها وان لم يجز هذا فى الحرف و
القياسى الثانى من التسعة اسم الفاعل قدمه لكونه مشتقا من
المعلوم وعاملا فى الفاعل ومجيئه من المتعدى واللازم بخلاف
اسم المفعول* ولما كان الاسماء المتصلة بالافعال مبينة فى كتب الصرف
مطولاتها ومختصراتها وكان البحث عنها من حيث الصيغة من مباحث
الصرف ومن حيث العمل من مباحث النحو ترك تعريفاتها وان كانت
من المبادى كالتعريفات المذكورة والبحث عن الصيغة كما تركهما
البيضاوى مخالفا لابن الحاجب فقال فهو يعمل عمل فعله المعلوم
لازما او متعديا لاشتقاقه منه والثالث من التسعة اسم المفعول قدمه
على الصفة المشبهة مع كونها مشتقة من المعلوم وعاملة فى الفاعل
لموافقته لاسم الفاعل فى الشرط ولانه قد ينصب المفعول به كاسم الفاعل
بخلافها فهو يعمل عمل فعله المجهول لاشتقاقه منه وشرط
عملهما فى الفاعل اصلا او نائبا المنفصل بارزا او مظهرا لان المتصل
مستتر فيهما داخل تحت تصرفهما وانه اعتبارى محض لا يظهر
فيه اثر العامل* بل هو ايضا اعتبارى محض فلا يتوقف عملهما فيه
على وجود ما يقويهما فيه ولا على عدم ما يبعدهما عن المشابهة بالفعل
بخلاف المنفصل فانه لثبوته واستقلاله يتوقف عملهما فيه على وجود
المقوى وعدم المبعد عنها* واما البارز المتصل فمختص بالفعل والمفعول به
الصريح لانه معمول قوى حتى لا يعمل فيه من الافعال الا المتعدى
فلا يعملان فيه الا بالمقوى وعدم المبعد واما فى غيرهما من المعمولات
فلا يحتاج فيه الى الشرط* اما الظرف فمع كونه معمولا ضعيفا يكفيه
رائحة الفعل حتى يعمل فيه حرف النفى نحو قوله تعالى ما انت بنعمة ربك
بمجنون ٩ كالحميم للعامل لعدم خلو مدلوله عن زمان ما ومكان ما فى الاغلب
وكذا المفعول المطلق لكونه ملابسا بمعناه دائما* واما المفعول له فان كان

٧ انه ذكر فى شرح المواقف ان
الضدين هما متقابلان لبس
احدهما سلبا للآخر ولا يتوقف
تعقل كل منهما على صاحبه وهما
بهذا المعنى يسميان ضدين
مشهوريين وقد يشترط فى
الضدين ان يكون بينهما غاية
الخلاف والبعد كالسواد والبياض
فانهما متخالفان متباعدان فى
الغاية دون الحمرة والصفرة اذ ليس
بينهما ولا بين احد بينهما وبين
السواد والبياض ذلك الخلاف
والتباعد فيسمى مثل الحمرة
والصفرة على ذلك الاشتراط
بالمتباعدين والضدان بهذا المعنى
يسميان بالحقيقيين وهو اخص
من المشهورى والمذكور فيما سبق
فى تقسيم المتقابلين هو الضدان
المشهوران شرح طوالع
٩ فان الظرف فيه متعلق بمعنى النفى
مع كونه فى غاية البعد من العمل اى
انتفى بنعمته ورحمته عنك الجنون
ولا يجوز تعلقه بمجنون لفساد
المعنى من السرورى

مجرورا فكالظرف وان منصوبا فكالمفعول المطلق كما يجئ
واما المفعول معه فصاحب لمعمول فيكون فى حكمه ان لايكونا مصغرين
نحو ضويرب ومضيرب لان التصغير بمنزلة الصفة والموصوف
لان ضويربا مثلا بمنزلة ضارب صغير اوحقير ولا موصوفين نحو
جاءنى ضارب شديد اذ بالصفة يصيران مسندا اليهما فيبعدان
عن المشابهة بالفعل لانه لايكون مسندا اليه لما مر انه مختص بالاسم
ولوقدم هذا على الاول لكان اولى كما لايخفى لكن اخره لئلا يفصل
عن قوله وان وصفا بعد العمل لم يضر٩ عملهما السابق لحصوله بلا مانع
عن الشبه ولوقدم هذا ايضا لطال الفصل نحو جاءنى رجل ضارب
غلامه شديد ثم ان كانا باللام اى لام التعريف صورة لايشترط لعملهما
غير ما ذكر من عدم التصغير والموصوفية لان كلا منهما حينئذ فعل
مغير الى صيغة الاسم لكراهتهم ادخال اللام على الفعل لكونها
فى صورة حرف التعريف نحو الضارب اى الذى ضرب غلامه عمرا
امس عندنا وان كانا مجردين منها يشترط معه الاعتماد على المبتدأ
ولو بعد الناسخ نحو كان زيد ضاربا عمرا اوالموصوف كجاء رجل ضارب
عمرا اوذى الحال نحو جاءنى زيد راكبا غلامه اوالاستفهام ٧ حرفا واسما
نحو اقائم الزيدان وهل ضارب زيدا اخواه وما صانع البكران اوالنفى
حرفا كما وان اواسما كغير او فعلا كليس نحو ما قائم الزيدان
وغير قائم الزيدان وليس ضارب البكران عمرا * وجه الاشتراط تأكيد
المناسبة للفعل فاقتضاؤهما ما اقتضاه الفعل وذلك لان الواقع بعد المبتدأ
لايكون مخبرا عنه فيكون كالفعل فيزداد المناسبة والصفة والحال
كالخبر فى المآل والاستفهام والنفى لتعلقهما بالحكم دون الذات اولى
بالفعل فالواقع بعدهما كالواقع موقعه ويشترط مع الشروط المذكورة
فى نصبهما المفعول به اذا كان اسم الفاعل من المتعدى ولوالى واحد
واسم المفعول ولوالى اثنين ورفع الاول على النيابة الدلالة على الحال
تحقيقا كزيد ضارب عمرا او حكاية بان يقدر المتكلم نفسه موجودا
فى ذلك الزمان الماضى اوالزمان المذكور موجودا الآن كقوله تعالى

وكلبهم

٧ اوالنداء نحو يا طالعا جبلا وهذا
عند ابن مالك واعترض عليه ابنه
وابن هشام بانه ليس كالاستفهام
والنفى فى التقريب من الفعل
لان حرف النداء مخصوص بالاسم
فكيف يكون مقربا من الفعل
وقال الاعتماد فى مثله على الموصوف
المقدر وهذا ما اختاره ابن الحاجب
واقول نصرة لابن مالك ان حرف
النداء قائم مقام ادعو فهذا يكفى
فى التقريب ولو اجيز الاعتماد
على الموصوف المقدر للغا شرط
الاعتماد اذ لابد لكل صفة
من صاحب يجرى عليه ملفوظا
او مقدرا ولم يذكر الموصول
لان المراد به هنا اللام فقط
اذ الصفة لاتقع صلة الا لها
وسيذكر فلو ذكر همهنا لزم التكرار
امتحان الاذكياء
٩ وفاعله فيه راجع الى الوصف
المفهوم من وصفا من قبل
اصلا وهو اقرب للتقوى منه

وكلبهم باسط ذراعيه اوالاستقبال تحقيقا كزيد ضارب عمرا غدا
وجه الاشتراط حصول٨ كمال القوة للتمكن على العمل فى المعمول القوى
وتثنيتهما وجمعهما صحيحا اومكسرا كمفردهما فى العمل والاشتراط
اما التثنية والجمع الصحيح فظاهر لبقاء صيغة المفرد٩ واما المكسر
فمحمول على المفرد لكونه فرعه وكذا اى كالمذكور من اسم الفاعل
والمفعول فى العمل والاشتراط وفى كون تثنيتهما وجمعهما كمفردهما
فيهما ثلثة اوزان من مبالغة الفاعل فعال وفعول ومفعال وزاد
سيبويه فعيلا وفعلا بكسر العين وضمها كحذر ولكن لايشترط
فى عمل هذه الثلثة فى المفعول به معنى الحال والاستقبال لان الغرض
من هذا الاشتراط فيهما تمام المشابهة بالفعل لعدم دلالتهما على
الحدث الفعلى قصدا ٥ بخلافها٣ * هذا مذهب البصرية * وقال الكوفية
انها لاتعمل لفوات المشابهة بتغير الصيغة وان جاء بعدها منصوب
فبفعل مقدر عندهم * واجاب البصرية بان المبالغة جابرة لما فات
من المشابهة اللفظية * ورده الفاضل العصام بانها كالزيادة التفضيلية
تجعل الاسم بعيدا عن المشابهة بالفعل فكيف تكون جابرة * واجاب
عنه المصنف رح بان الاصل فى افعل التفضيل الزيادة على الغير
فملاحظة الغير هى التى يبعدنه عن المشابهة واما مجرد الزيادة والمبالغة
فى الحدث فمقرب لكونه بمنزلة التجدد * وبعض الكمل بانه يدل على
معنى الثبات بخلاف صيغ المبالغة فانها تدل على التجدد والانصرام
كالفعل على ما هو الاصل فيه فتلك الدلالة هى التى بعدته عنها
لاالزيادة والرابع من التسعة الصفة المشبهة باسم الفاعل من حيث
انها تثنى وتجمع وتذكر وتؤنث وتكون لما قام به الفعل * قدمها على
اسم التفضيل لكونها عاملة فى الفاعل الظاهر بخلافه فانه لايعمل فيه
فى غير مسئلة الكحل واذا تحقق المشابهة به٨ فهى تعمل عمل فعلها
كذلك بل تزيد عليه لانها تنصب عند البصرية لافعلها ذكره
فى الامتحان بالشروط المعتبرة فى اسم الفاعل من عدم التصغير
والموصوفية ومن الاعتماد على ماسبق ومن معنى الحال والاستقبال

٨ بتمام المشابهة بالموافقة معنى كما
كانت لفظا * اسم الفاعل
بها يشابه *
٩ والتى بالمضارع
والمفعول وانما يدلان قصدا على
٥ بل تبعا فلابد من التقوية بالدلالة
الذات فلابد يوازنه منه
على زمان فعل
٣ فانها تدل عليه قصدا اذا المبالغة
انما تكون فى الحدث دون الذات
منه
فافهم
٧ اشارة الى ان الفاعل الفصيحة
وهى ما افصحت عن شرط مقدر
وقيل ما افصحت عن مقدر مطلقا
شرطا كان او غيره والشارح
قدر الشرط جريا على القول
المشهور وحذف مصرى فى قوله
فوجب تذكيرها
المص

غير معنى الحال والاستقبال فانه اى معنى الحال والاستقبال لايشترط
فى عملها اى فى نصب معمولها تشبيها بالمفعول لكونها بمعنى
الثبوت والاستمرار لا الحدوث المقتضى للزمان نحو زيد حسن وجهه
والخامس اسم التفضيل * قدمه على المصدر مع كونه عاملا فى الظاهر
مطلقا والمفعول لمناسبته لما سبق فى كونه مشتقا وكون النسبة معتبرة
فى وضعه وبه يحصل القوة فى العمل ولذا قدم عليه ماسبق مع كونه
اصل المشتقات ولذا عكس ابن الحاجب * ولايخفى ان ترتيب المصنف
رح انسب بمرامه وهو لضعفه ٩ لاينصب المفعول به القوى بالاتفاق
واما مثل قوله تعالى وهو اعلم من يضل فيقدر فيه فعل ناصب كيعلم
ولا يرفع الفاعل الظاهر لقوته باستقلاله الا اذا صار بمعنى الفعل ٧
بان يكون اسم التفضيل فى المعنى وفى نفس الامر وصفا حقيقيا ٣ لمتعلق
بكسر اللام وهو الكحل فى المثال ما اى شئ وهو رجلا فى المثال
جرى اسم التفضيل فى اللفظ عليه اى على ذلك الشئ بان يقع
نعتا له او خبرا عنه او حالا منه ليعتمد عليه ويحصل له مظهر يتعلق به
فيتيسر عمله فيه كالصفة المشبهة لانحطاط رتبتهما عن رتبة
اسم الفاعل * ولذا لايعملان فى مظهر بعدهما ان لم يكن من متعلقات ما
جريا عليه بخلافه فانه يعمل فيه مطلقا مثل زيد ضارب عمرا حال
كون ذلك المتعلق مفضلا باعتبار التعلق اى تعلقه بما جرى عليه
على نفسه اى نفس المتعلق باعتبار غيره اى باعتبار تعلقه بغير ما
جرى عليه وهو زيد فى المثال بان يكون او حال كونه او تفضيلا ٨ منفيا
يعنى ان المتعلق لابد ان يكون مشتركا بين ذلك المجرى عليه وبين غيره
الذى يذكر بعد من التفضيلية ليكون مطلقا وواحدا بالذات ومختلفا
باعتبار القيدين فيخرج اسم التفضيل عما هو اصل فيه وهو التغاير
بحسب الذات بين المفضل والمفضل عليه فيبتعد الخروج عن المعنى
التفضيلى ثم يخرج عنه بالكلية بالنفى لتوجهه الى القيد فينتفى الزيادة
ويبقى اصل الفعل فيكون احسن بمعنى حسن فى المثال فيفهم الزيادة
فى المفضل عليه عرفا لان المساواة يأباها مقام المدح مع انه لو لم يعمل

حينئذ

وبسبب خروجه عن معنى الفعل
علاحظة الغير فى معناه لابد لانه
على معنى الزيادة لانه مفعو كمعنى
المبالغة فى مبالغة الفاعل على ما
عرفت فتح الاسرار
وبالبعد عن المشابهة بالدلالة
على الثبوت والزيادة على الغير *
والعجب كل العجب من الشارح
٣ والعجب حيث قال وصفا سببا تعليلا انما يصلح
الاول حيث ولم يدر انه دون
الفاضل الجامى ابن الحاجب على الناظم
لشرح كلام رح كما لايخفى على
المصنف رح تأمل *
التأمل بادنى على الزيادة
٧ بمعنى الفعل بان لايدل فتح الاسرار
على الغير لم يكون او حال
٨ منفيا خبر بعد خبر مطلق لفضلا
من ضميره او مفعول لم يكن ذلك
اى تفضيلا منفيا اى الاول فاضلا
التعلق باعتبار مو
وباعتبار الثانى مفضولا بل
باعتبار الثانى فاضل وباعتبار
الاول مفضول بحسب العرف ٧

حينئذ بل رفع اسم التفضيل على الخبرية ومابعده على الابتداء يلزم
الفصل بينه وبين معموله باجنبى وهو المبتدأ ولو عمل يكون فاعلا لا اجنبيا
نحو ما رأيت رجلا احسن فى عينه الكحل منه فى عين زيد معناه ما رأيت
رجلا حسن فى عينه الكحل كحسنه فى عين زيد بل حسن الكحل فى عين
زيد فوق حسنه فى عين غيره على ما هو المفهوم عرفا فالكحل مفضل عليه
مفروضا فى عين غير زيد ومفضل مفروضا فى عينه ولولا النفى لكان الامر
على العكس كما لايخفى ويعمل فى غيرهما اى فى غير المفعول به
والفاعل الظاهر من المستكن فانه لاعتباريته لايكاد يأبى عن عمل
عامل هو مستتر تحته ولو ضعيفا ومن الظرف والمفعول المطلق والمفعول له
وغير ذلك لما مر * قال الفاضل العصام ويعمل بلام التقوية فى المفعول به
ايضا نحو انا اضرب منك لزيد واذا تعدى باول مفعولين بلام التقوية
يبقى الثانى منصوبا بفعله المقدر عند البصريين نحو انا اكسى منك
لزيد الثياب اى اكسوه الثياب انتهى * واذا ثبت عمله فيما ذكر فلا وجه
لاسقاطه فى العامل القياسى كما اسقط الشيخ عبد القاهر ومن تبعه
والسادس من التسعة المصدر وهو اسم الحدث الجارى على الفعل
ويعمل عمل فعله المشتق هو منه ولهذه المناسبة قدم على المضاف
وشرط عمله فى الفاعل والمفعول به الصريح لان العمل انما يكون
بالاقتضاء وهو لايقتضى الفاعل فضلا ٨ عن المفعول به لكون النسبة اليه
غير معتبرة فى وضعه فهما اجنبيان له فيجتنبان عن العمل فيهما ٥ * واما
فى غيرهما فيعمل بلا شرط لما مر ان لايكون مصغرا ولا موصوفا
قبل العمل لما مر ان الوصف بعده لايضر العمل السابق * وذلك لانه
انما يعمل لكونه مقدرا بان مع الفعل مع مناسبة الاشتقاق والمصغر
والموصوف لايقدر ان بهما اذ الفعل لايصغر ولا يوصف ومجرد
المناسبة لايكفى فى العمل فيهما فلا يقال اعجبنى ضربيك زيدا وضرب
شديد زيد عمرا ولا مقترنا بدال الحال لانه لايأول بان مع الفعل
لان المضارع اذا دخل عليه ان خلص للاستقبال ولا احتمال ٩ فى الماضى
للحال فلا يقال ضربك زيدا الآن ولا معرفا باللام لعدم جريان التأويل

٧ وذلك لانه اذا كان فى الكلام قيد
فالفائدة تدور عليه فههنا المعنى
التفضيلى وهو الزيادة على الغير
قيد والكلام منفى فالنفى يتوجه
اليه وينفيه ويبقى اصل الحسن
فى المثال فتح الاسرار
٥ فلابد له من صحة تأويل بما عبر
النسبة فى وضعه ليحصل له قوة
يتمكن بها من العمل فيهما مع
الاجتناب وهى انما تكون بوجود
هذه الشرائط كما يجئ *
وفانه اذا دخل عليه ان يبقى على
المضى وان يفيد مجرد المصدرية *
٨ وقوله فضلا مصدر فعل
محذوف من قولك انفقت الدراهم
فضل منه كذا اى بقى
والذى بين كلامين متغايرين نفيا
يتوسط مثل فلان لاينظر الى
واثباتا لفظا عن اعطائه او معنى
الفقير فضلا عن الاكثار
مثل تقاصرت افكار اى لم تبلغه
عن حل هذا التركيب الى
فضلا عن ان يصلوا
وفاعل الفعل ضمير يعود الى ٧

المذكور فيه لاختصاص اللام بالاسم عند الاكثر قيد للكل
واما عند البعض فيجوز عمله فيهما بدون هذه الشروط اذ المأول بشئ
لايلزمه ان يكون فى حكمه من كل وجه * ومنهم من قال ان المقترن بالحال
مقدر بما مع المضارع فحينئذ لاحاجة الى هذا الجواب * لكن المرضى
عند الرضى كونه مقدرا بان مع المضارع لكونها اشهر واكثر استعمالا
فحينئذ يحتاج الى ما ذكر من الجواب فيصح عند ذلك البعض عمله
فيهما فيما ذكرنا من الامثلة ومثال عمل المعرف كقول الشاعر * لقد علمت
اولى المغيرة انى كررت فلم انكل عن الضرب مسمعا * فان مسمعا مفعول
الضرب عنده واما عند غيره فيحتمل ان يكون مفعول كررت او بدلا
من مفعول علمت وهو قوله اولى المغيرة اى مقدم تلك الطائفة وعميدهم
قاله بعض الكمل قوله مفعول كررت بالتخفيف على الحذف والايصال
اى صلت وحملت على مسمع وفيه ان حذف على قليل لبس القياس
اليه سبيل كما صرح به الشيخ عبد القاهر نقلا عن الفارسى فالوجه
ان يجعل منزلا منزلة اللازم للمبالغة والتأكيد اومفعوله محذوفا للضرورة
اى او جدت الكرة والحملة او حملت على الاعداء قوله اوبدلا بدل
البعض من الكل قوله وهو اولى المغيرة اى علمت انا مسمعا منها عاجزا
عن المقاومة لى على حذف المفعول الثانى بقرينة العرف اوعرفت
انا حالهم حال مسمع منهم من العجز عنها قوله اى مقدم تلك الطائفة
اى الطائفة الاولى من الجماعة المغيرة قوله وعميدهم عطف تفسيرله
واشارة الى وجه صحة كونه بدل البعض بلاضمير فافهم * فعلى هذا يكون
قوله انى بالكسر استئنافا كانه قيل ما علمت معه بعد العلم به فاجاب انى
كررت عليه فاذا علم حال من هو عميدهم ومعتمدهم علم حال من سواهم
بالطريق الاولى * ويحتمل ان يكون مفعول الضرب على نزع الخافض
وفيه مامر وان يكون مفعولا لفعل مقدر وهو اعنى فالتقدير فلم انكل
عن الضرب لشخص اعنى مسمعا اولمصدر آخر منون تقديره عن الضرب
ضرب مسمعا اى هو ضرب * وقال بعض الفضلاء ان اولى المغيرة فاعل
علمت على صيغة الغيبة * فالشاعر يصف نفسه بالشجاعة على وجه

التأكيد مستشهدا بعلم هذه الجماعة علما منه بانهم كانوا بحيث لم يبق
لهم مجال لانكار ما يدعيه ولاعددا ولانوعا ولاتأكيدا حال كونها
مع الفعل او بدونه اى بدون الفعل والفعل مراد غير لازم الحذف
بيان وتوضيح لكون الفعل مرادا اذ حينئذ يكون العمل له لا للمصدر
لعدم صحة التقدير بان مع الفعل لعدم استقامة اقامته مقامه اذ ليس
معنى ضربت ضربة اوضربة اوضربا ضربت ان ضربت كذا ذكر
فى شرح لب الالباب واختاره المصنف رح * وقيل اذ لايجوز اعمال الضعيف
مع وجدان القوى * ورده المصنف رح بان هذا يفيد الاولوية لا الامتناع
وان كان الفعل لازم الحذف فيعمل المصدر عند سيبويه لا لمصدريته
وكونه مقدرا بان مع الفعل بل لقيامه مقام الفعل حتى جوز تقديم
معموله عليه واستتار الضمير فيه فجعله كالظرف العامل ويعمل الفعل
المقدر عند السيرافى لانه لولاه لم ينتصب المصدر فعلى هذا ايضا يجوز
تقديم المعمول نحو سقيا زيدا ويجوز حذف فاعله بلانائب لان النسبة
الى المرفوع غير مأخوذة فى وضعه لان الواضع نظر فى وضعه الى ماهية
الحدث فقط لا الى ما قام به فاقتضاؤه للمرفوع عقلى لاوضعى فلا يحتاج
الى ذكره البتة ولايجوز هذا الحذف فى غير المصدر من الفعل
والصفة لكون النسبة الى المرفوع مأخوذة فى وضعه فيحتاج الى ذكره
البتة ولايضمر فيه اى لايستتر فى المصدر فاعله كما فى الفعل والصفة
فلا يرد مثل ضربى زيدا وذلك لما ذكر فى الحذف وقيل لو اضمر فى مفرده
لاضمر فى مثناه وجمعه قياسا على الواحد فيلزم اجتماع التثنيتين والجمعين
وهما راجعان الى الفاعل فيهما بخلافه فان له فى نفسه تثنية وجمعا
ورده المصنف رح فى الامتحان بما لامزيد عليه ولايتقدم معموله
ولوظرفا عليه عند الجمهور وقدروا عاملا مقدما فى مثل قوله تعالى
ولا تأخذكم بهما رأفة وفلما بلغ معه السعى وذلك لانه مقدر بان مع
الفعل ومعمول الصلة لايتقدم على الموصول وكذا ما فى حكمهما لكن
المرضى عند الرضى والقاضى البيضاوى والمصنف رح على ما سيجئ
فى بحث المفعول فيه جواز تقدمه لو ظرفا اذ قد مر ان المأول بشئ

لايلزمه ان يكون فى حكمه من كل وجه *مع ان الظرف كالحميم للعامل
لسامرفيدخل فيما لايدخله الاجانب *وقد مرانه معمول ضعيف يكفيه
رايحة الفعل حتى يعمل فيه حرف النفى نحو قوله تعالى ما انت بنعمة ربك
بمجنون و القياسى السابع الاسم المضاف مطلقا قدمه على الاسم
التام لان تمامه قديكون بالاضافة فيتوقف تمام معرفته عليه وهو يعمل
الجر لانه اما بتقدير حرف الجر او محمول على ما بتقديره لكونه فرعه
وشرطه اى شرط كونه مضافا ان يكون اسما مجردا عن تنوينه
ولو مقدرا بمعنى انه لو وجد فيه تنوين لجرد عنه لاجل الاضافة
نحو كم رجل وحواج بيت الله لمنافاته الاتصال الذى يقتضيه الاضافة
لكونه علامة التمام ونائبه وهو نون التثنية والجمع *وظاهره مخالف
لما ذكره فى الامتحان فى بحث المثنى ان حذفها فى الاضافة لشبهها
بالتنوين لالقيامها مقامه لانه يقتضى عدم وجودها الابعد التركيب
بالعامل كتنوين المفرد وليس كذلك بل صيغتهما موضوعة قبله كما حققه
فيه فى بحث المعرب* ولعل مراده هنا انه نائب عما هو موجود بالقوة
القريبة من الفعل اذ لايمكن نيابته عن الموجود بالفعل كما يشعر به عبارة
القوم حيث جعلوا اختلاف آخرهما ذاتيا فاعترض عليهم بانه ليس
كذلك فافهم فانه دقيق لاجل الاضافة متعلق بالكون او التجريد
فذو اللام لايضاف لانها سابقة على الاضافة فى التلفظ فالظاهر
سبقها فى الوجود ايضا فلم يوجد التجريد لاجلها *وينبغى ان يزيد او محمولا
على ما جاز لئلا يرد مثل الضارب الرجل فانه جائز مع عدم الشرط
اذ لاتجريد فيه فضلا عن كونه لاجلها *وانما جاز حملا على مثل الحسن
الوجه كما يجئ *ولايخفى ان هذا القيد غير مفيد فى المحمول عليه اذ لاتجريد
فيه ولاحمل فيلزم الجواز بدون الشرط الا ان يعمم النائب غير التنوين
كذا فى الامتحان *وفيه تحقيق وتدقيق ومن اراد فليرجع اليه
وان لايكون مساويا له للمضاف اليه فى العموم والخصوص بالترادف كليث
واسد اولا كانسان وناطق ولا اخص منه مطلقا كحيوان وانسان والا
فالاضافة تكون بلا فائدة وهى اى الاضافة مطلقة وليس فى كلامه

ما يشعر بكون اللفظية بتقدير حرف الجر كما فى عبارة البيضاوى
وابن الحاجب على نوعين معنوية مفيدة شيئا فى المعنى كما فى اللفظ
ولذا سميت بها *قدمها كابن الحاجب لشرف المعنى ومقصود يته
بالذات وتقدمه بالنسبة الى المتكلم المحدث له ظاهرا وعكسها البيضاوى
لتقدم اللفظ بالنسبة الى السامع المقصود من الكلام ولفظية مفيدة
شيئا فى اللفظ فقط ولذا سميت بها فالمعنوية علامتها ان يكون
المضاف فيها غير صفة اى اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة
مضافة الى معمولها الذى تعمل فيه عمل فعلها ولا يخرج عن هذه
المعمولية بالاضافة لوجود شرط عملها اى فاعلها او مفعولها سواء
لم يكن صفة اصلا نحو غلام زيد اوكان صفة مضافة الى غير
معمولها كما ذكره بقوله وضارب عمرو امس واحترز بهذا القيد عن مثل
زيد ضارب عمرو الآن اوغدا وعمرو حسن الوجه وشرطها اى
المعنوية تجريد المضاف اذا كان معرفة عن التعريف لئلا يلزم
تحصيل الحاصل اوالمحال *فان كان ذا اللام حذف لامه وان علما
نكر بان يجعل واحدا ممن يسمى بذلك الاسم نحو زيدنا خير من زيدكم
واما المضمر والمبهم فلا يضافان لتعذر تجريدهما *واما اذا كان نكرة
فلا حاجة الى التجريد بل لايمكن *اوالمراد بالتجريد التجرد والخلو
عن التعريف عند الاضافة سواء كانت نكرة فى نفسه او معرفة مجردة
وهى اى المعنوية اما بمعنى من البيانية وذا كثير *قدم هذا على بيان
الفائدة لان مقصوده الاهم بيان العامل فناسب المبادرة اولا الى بيان
العامل الحقيقى هو حرف الجر والمضاف نائب منابه ثم الى بيان الفائدة
وقدم الشرط عليهما لتوقف وجودهما على وجوده ان كان المضاف اليه
جنسا لم يقل اعم من وجه مع كونه اخصر اشارة الى ان المضاف اليه
فى هذه الاضافة يجب ان يكون اصلا للمضاف كما اشار بالمثال شاملا
للمضاف وغيره كما كان المضاف شاملا له ولغيره لما عرفت انه لايكون
اخص منه مطلقا فيكون بينهما عموم من وجه نحو خاتم فضة فانها
تكون خاتما وغيره كما انه يكون منها ومن غيرها او بمعنى اللام فى غيره

اى الجنس الشامل *ولوقال ان كان غيره لكان انسب وهو الاكثر
سواء كان مباينا له نحو غلام زيد ورأس عمرو اواخص منه مطلقا كيوم
الاحد اواعم منه من وجه ولم يكن اصله كعضة خاتمك *لم يذكر ما بمعنى فى
كضرب اليوم بل ادخله فيما بمعنى اللام لقلته تقليلا للاقسام وتسهيلا
للضبط *ولا يلزم فى كونها بمعنى اللام صحة التصريح بها فى الاستعمال
بل يكفى صحتها بحسب الوضع فيصح جعل مثل ضرب اليوم مما بمعنى
اللام *ولا يحتاج فى مثل شجر الاراك وكل رجل الى التكلفات البعيدة
كذا فى الامتحان وتفيد المعنوية تعريفا للمضاف ان كان
المضاف اليه معرفة لان وضعها لمعهودية المضاف فيما امكنت
وذا فى المعرفة دون النكرة ثم استعملت فى الاستغراق وغيره كاللام بعينه
مثلا اذا قيل جاءنى غلام لزيد فمعناه غلام مخصوص لزيد ومنسوب اليه
من غير اشارة وعهد فيكون نكرة واذا قيل غلام زيد فمعناه ذاك مع كونه
مشارا اليه ومعهودا بينك وبين مخاطبك اما بكونه اكبر غلمانه اواشهرها
او معلوم مخاطبك دون غيره فيكون معرفة *هذا اصل وضعها *ثم
استعملت بدون اشارة وعهد كالاول فيكون كالنكرة كقوله *ولقد امر
على اللئيم يسبنى *ذكره فى الامتحان والمضاف غير غير ومثل وشبه
ونحوها فانها لا تتعرف بالاضافة الى المعرفة لتوغلها فى الابهام
وانعدام العهد فيها فى الاغلب بخلاف خلق الله ومقدوره ومعلومه
فانها وان كانت اكثر منها ابهاما لكنها تتعرف بالاضافة لكونها
للعهد اوالاستغراق *ولو وجد العهد فيها بالاشتهار او بعلم المخاطب
او بان يضاف الغير الى ضد واحد لتعرفت لكن جعل لندوره فى حكم
العدم *وقيل لا تتعرف اصلا نحو غلام زيد وتفيد تخصيصا للمضاف
ان كان المضاف اليه نكرة نحو غلام رجل قيل لان التخصيص
تقليل الشركاء *ولاشك ان الغلام قبل الاضافة الى رجل كان مشتركا
بين غلام رجل وامرأة فلما اضيف الى رجل خرج غلام امرأة وقلت
الشركاء فيه *ورده المصنف رح بان التخصيص فيه لم يحصل من
الاضافة بل بالانتساب الى المضاف اليه بحرف الجر لحصوله بعينه

٧ با يجتمعان فيها على الصدق
والثانية ما يصدق عليه هذا دون
ذلك والثالثة ما يصدق عليه ذلك
دون هذا كالحيوان والابيض
فانهما يصدقان معا على الحيوان بدون
الابيض ويصدق الحيوان الاسود
على الابيض فيكون
وبالعكس فى الجماد الابيض
كل واحد منهما شاملا للآخر
وغيره فالحيوان شامل للابيض
وغير الابيض والابيض شامل
الحيوان وغير الحيوان فاعتبار
ان كل واحد منهما شامل للآخر
يكون اعم منه وباعتبار انه مشمول
يكون اخص منه فيرجع التباين
لهما الى سالبتين كليتين من الطرفين
والتساوى الى موجبتين كليتين
والعموم المطلق الى موجبة كلية
من احد الطرفين وسالبة جزئية
من الطرف الآخر ومن وجه الى
سالبتين جزئيتين وموجبتين
جزئيتين لصدقيات

فى نحو غلام لرجل *وبالجملة الفرق ظاهر ٩ بين غلام زيد وغلام لزيد
فى المعنى فحق ان تسمى معنوية ولا يظهر الفرق فيه بين غلام رجل
وغلام لرجل بل هما كضارب زيد وضارب زيدا فى حصول الفائدة
اللفظية دون المعنوية فما وجه تسمية الاولى معنوية والثانية لفظية
واقول نعم حصول التخصيص فى غلام رجل قبل الاضافة بالانتساب
المذكور لكن لما حذف الجار واقيم المضاف منابه وجعل عمله له بحيث
انقطع نسبته الى الجار المحذوف حتى صار جارا اصليا وعاملا قياسيا
كما صرح به نفسه انيب الاضافة مناب الانتساب المذكور وجعل لها تلك
الافادة بحيث انقطع نسبتها اليه *وصحة التقدير ليست موجبة له بلا داع
وحصول شئ بشئ لا ينافى امكان حصوله بشئ آخر كمعانى الالفاظ
المترادفة والمتساوية *فحق القول بان التخصيص حاصل بها ومستفاد
منها وتسميتها بالمعنوية لا باللفظية بخلاف ضارب زيد فان اضافته
لما كانت مع وجود شرط العمل فيه المؤذن للانفصال والنسبة
الى المفعول كما اشار اليه ايضا لم تستحق الانابة منابها بالحيثية المذكورة
فلا يحق القول بان التخصيص مستفاد منها وحاصل بها والتسمية
بالمعنوية بل باللفظية *فالفرق ظاهر *ومراد التحرير بمثل هذا امتحان
الاذكياء بانه ايهم اسرع الى استنباط الجواب من رموزه الخفية واشاراته
الدقيقة ولطائفه الانيقة وعلامة اللفظية ان يكون المضاف صفة
فخرج نحو غلام زيد مضافة الى معمولها فخرج نحو خالق السموات
وكريم البلد ولا تفيد اللفظية شيئا الا تخفيفا فى اللفظ فقط والمعنى
باق على ما كان عليه قبل الاضافة لوجود شرط العمل ولذا قيل
انها فى تقدير الانفصال *واما التخصيص فى نحو ضارب زيد اورجل
فقد عرفت انه حاصل بالمعمولية لا بالاضافة *ثم التخفيف اما بحذف
التنوين من المضاف فقط ولو مقدرا نحو عمرو ضارب زيد الآن
اوغدا وحواج بيت الله من اسم الفاعل المضاف الى المفعول اومع
حذف الضمير من المضاف اليه واستتاره فى المضاف كما ذكره بقوله
وحسن الوجه اصله حسن وجهه ومجئ اللام بدله لكونه اخف منه

٩ وقول النحويين فى مثل غلام زيد
انه بمعنى غلام لزيد غير مستقيم
على ظاهره فان غلام زيد معرفة
باتفاق وغلام لزيد نكرة باتفاق
ولا يستقيم ان يكون اللفظان بمعنى
واحد واحدهما معرفة والآخر
نكرة وانما قصدوا ان يبينوا ان العامل
الخفض فى المضاف اليه راجع الى المعنى
ذلك فانه مشتمل على ذلك المعنى
التى وزيادة التعريف
والفرق بينهما فى انك اذا قلت
٩ غلام لزيد فمعناه واحد من الغلمان
المنسوبين الى زيد واللفظ صالح
لواحد لا بعينه من جميع الغلمان
المنسوبين الى زيد واذا قلت غلام
زيد فانما تعنى به واحدا مخصوصا
تخصه من الغلمان باعتبار عهد
بينك وبين مخاطبك مخصصة كما
فى قولك الرجل والغلام على ما
تقدم فكما صح اطلاق الرجل
والغلام على الواحد باعتبار العهد
الذهنى صح اطلاق المضاف الى
المعرفة كذلك على الواحد باعتبار

مخرجا ٨ ووصفا ٩ غير مضر للتخفيف مثال للصفة المشبهة المضافة
الى الفاعل ومعمور الدار اى معمور داره من اسم المفعول المضاف
الى نائب الفاعل و اما بحذف نائبه وحده نحو الضار بازيد والضاربو
زيد اومع الضمير نحو ضار بالغلام وضاربو الفرس وامتنع الضارب زيد
لعدم التخفيف وسقوط التنوين باللام كما سبق وجاز الضارب
الرجل مع عدمه حملا له فيكون مفعولا له لفعل دل عليه جاز وهو
اجيز اولمحموليته على المختار فى الحسن الوجه لاشتراكهما فى كون
المضاف صفة والمضاف اليه جنسا معرفين باللام وكذا الضارب ذى المال
فانه فى حكم ذى اللام وكذا المضاف الى ضميره نحو الرجل
الضارب غلامه اصله الحسن وجهه والتخفيف فيه بحذف الضمير
من المضاف اليه واستاره فى المضاف والثامن من التسعة الاسم
المبهم التام باحد الخمسة الآتية اذلولاه لم يشبه الفعل التام بالفاعل
فلا يتمكن من عمل النصب فى التميير فانه ينصب لشبهه بسبب تمامه
باحد الاشياء الخمسة الذى يذكر بعده حقيقة اوحكما كما فى الضمير
المبهم بالفعل التام بالفاعل الذى يذكر بعده حقيقة اوحكما كما
فى الضمير المستتر ولذا لاينصب التميير ذو اللام وان وجد فيه معنى التمام اسما
ان لم يضف اليه نكرة اشارة الى اختصاص التميير بها على ما عليه البصريون
لكفايتها فى ازالة الابهام لعدم الحاجة الى التعريف خلافا للكوفيين على
التميير بيائين اى على التميزية تشبيها له بالمفعول فى المجئ بعد التمام
ولما وصف الاسم المبهم بالتمام اراد ان يبين ما به التمام فقال وتمامه
ثم لما كان المفهوم بحسب اللغة من تمام الشئ بالشئ كون الثانى جزأ
من الاول وهنا ليس كذلك اراد ان يبين ان المراد به هنا ما هو العرفى
لا اللغوى فقال اى كونه على حالة يمتنع اضافته معها الى شئ
واتصافه به يكون باحد خمسة اشياء بان يدل على استقلاله وامتناع
اضافته اليه واتصاله فان ذلك قد عد فى العرف من تمامه بنفسه
لا باخر وهو فى حكم النكرة وذلك اى التمام بنفسه يكون فى الضمير
المبهم فى الاكثر بان لايكون له مرجع اذلولم يكن مبهما مثل جاءنى

زيد

٨ لان الهاء من اقصى الحلق
بخلاف اللام فانه من وسط
المخارج * بخلاف الحركة
٩ لان صفة الهاء جدا *
اللام فانه ساكن المختار زوجا
انما قال على الوجه الاضافة
للحمل والوجه المختار فيه فيجا
لانه لو قبل بالرفع لكان النصب
ولو نصب وان كان مع احسن
احسن ايضا كما انه مع الجر التشبيه
لكان مشتملا على تكلف كذا قيل وفيه
بالمفعول فى النصب من هذا القائل
نظر لانه قد سبق ايضا الى الفاعل
ان اضافة الصفة الى المفعول لئلا يلزم
وبعد تشبيهه بالمفعول الى الموصوف
اضافة الصفة الى الحسن الوجه
فالاوجه ان المختار فى حل هنا على ما
وجهان الا انه يحمل حل فلذا
هو مناسبة وهو تعين فلا يخفى
الطلق المصنف رح العبارة فى الحسن
مافى قوله على الوجه المختار
الوجه من الحسن عصام ٧
٨ التمييز فى اللغة التفرقة والفصل

زيد فيا له رجلا فلا يكون التميير عن المفرد بل عن النسبة كما فى مثل
يا لزيد رجلا وذلك فى الاغلب فيما فيه معنى المبالغة والتفخيم كمواضع
المدح والتعجب نحو ربه رجلا لقيته اى لقيت رجلا اى رجل ردا
على من قال مالقيت رجلا وفيه من المبالغة والتفخيم مالايخفى ونحو
ياله رجلا اللام للتعجب وقوله ياله مر اما ما بعده و نحو نعم رجلا زيد
ولايخفى ان التميير فيه يكون عن المفرد لاعن النسبة اذ لو اريد المعين
لقيل نعم الرجل وكذا فى ربه اذ لايمكن فيه ارادة المعين لما مر
من اختصاص رب بالنكرة وفى اسم الاشارة لانه من المبهمات كقوله
تعالى ماذا اراد الله بهذا مثلا على رأى من قال انه تميير عن اسم الاشارة
لا حال و بالتنوين اما لفظا نحو رطل زيتا اوتقديرا نحو مثاقيل ذهبا
واحد عشر رجلا فان كلا من غير المنصرف والعدد المركب وكذا
كم وكاين وكذا انما يمنع عنه التنوين لفظا لاتقديرا لاستحقاقه له فى اصل
الوضع * فمن عد هذه الاربعة الاخيرة من السماعى كالشيخ عبد القاهر
ومن تبعه لم يصب كذا فى حاشيته * ولما كان لتميير العدد احكام مخصوصة
اراد ان يذكرها فى هذا المقام توفية للمرام فقال ومميز ثلثة بلا تنوين
غير منصرف لكونها علما لنفسها اوفى حكمه والزائد عليها ٩ منتهيا
الى عشرة بل عشرة لاينصب بل هو مجرور بالاضافة للتخفيف
و مجموع ولو معنى نحو ثلثة رهط وتمر ليطابق المعدود العدد نحو ثلثة
رجال الا فى ثلثمائة الى تسعمائة فان التميير فيها مائة ٨ وهى ليست
بجمع لالفظا ولا معنى لدلالتها على عدد معين * وكان القياس مئين اومآت
وهما لايجوزان * اما الاول فلعدم جواز كون جمع المذكر السالم مميزا
للعدد فلا يقال ثلثة مسلمين مثلا لانه اما وصف وهو قاصر عن افادة
الغرض من التميير وهو تعيين الجنس لكونه دالا على ذات مبهمة
مأخوذة مع بعض الصفات واما علم ولابد فى جمعه من اللام والتميير
نكرة لما عرفت * واما الثانى فلعدم جواز وقوع جمع المؤنث السالم
بعد الثلث واخواته لكونه خلاف المعتاد الذى هو وقوع ما هو
فى صورة جمع المذكر السالم بعدها اعنى عشرين واخواته ولانه يلزم

٧ بين الشيئين قال الله تعالى وامتازوا
اليوم ايها المجرمون اى انفصلوا
عن المؤمنين ومنه تكاد تميز
من الغيظ اى ينفرد وينفصل
بعضها عن بعض والتمييز
والتفصيل والتبيين الفاظ مترادفة
على معنى واحد * علا
٨ واعلم ان اصل مائة مئية كسدرة
فحذف لامها فلزمها التاء عوضا
منها كما فى عزة وثبة ولامها ياء
لما حكى الاخفش مئيا بمعنى مائة
وانما يكتب مائة بالالف بعد الميم
حتى لا يشتبه بصورة منه خطا
والحق التثنية بالمفرد دون الجمع
نحو مئتين ومآت عصام الدين
٩ فلا يرد انه لا امتداد ولا انتهاء
فى ثلثة مثلا فلا يصح استعمال الى
هنا ويلزم ان يخرج عشرة
من الحكم لعدم تناول صدر الكلام
اياها قطعا مع انه يجب دخوله
فيه لان الامتداد والتناول على هذا
التقدير قطعي فيكون الغاية
لاسقاط ما وراءها لا لمد الحكم
اليها كذا فى الامتحان منه

عند ذكر مميزها كان يقال ثلثمات رجل مثلا ان يلى التمييز وهو رجل
مثلا المجموع بالالف والتاء وهو لايجوز لكونه خلاف المعتاد وهو
وليه ما هو فى صورة المجموع بالواو والنون اعنى عشرين الى تسعين
فاقتصر على المفرد مع كونه اخصر* قال بعض الكمل لاغناء مفرد
دال على الكثرة عن لفظ الجمع ومميز احد عشر وزائد الى تسع
وتسعين بل تسع وتسعين منصوب لتعذر الاضافة* اما فى مثل
عشرين فلكراهتهم ابقاء ما هو فى صورة نون الجمع ان لم يحذف
اوحذف نون غيره ان حذف* واما فى غيره فلكراهتهم جعل ثلثة
اشياء كالاسم الواحد بخلاف نحو خمسة عشرك فان المضاف اليه
لما كان غير العدد كان منبها على التعدد وبخلاف نحو
ثلثمائة رجل فان اعراب الاولين يمنع الاتحاد مفرد ٣ دائما لكونه اخف
مع ثقل التركيب والقلة فى الفضلة اولى ومميز مائة والف و مميز تثنيتهما
و مميز جمعه ٨ اى الف فان جمع المائة لايستعمل مع المميز لاينصب
بل هو مفرد لانه قد يضاف الى بعضها نحو ثلثمائة فيحصل التركيب
فيرجح الخفة على المطابقة وحمل المفرد عليه اطرادا للباب ومجرور
بالاضافة للتخفيف واما قوله تعالى ثلثمائة سنين بلا اضافة ولا افراد
فمحمول على البدل وحذف المميز اى ثلثمائة مدة نحو مائة رجل ومائتا
رجل والف درهم والفا درهم وآلاف درهم ونون التثنية نحو
منوان سمنا ويجوز فى بعض هذين القسمين ما تم بالتنوين وما تم بنون
التثنية احترز بالبعض عن مثل احدعشر لعدم جواز الاضافة فيه
مع كونه مما تم بالتنوين الاضافة الى التمييز اضافة بيانية لحصول
الغرض مع التخفيف نحو رطل زيت ومنوا سمن ولا يجوز الاضافة
فى غيرهما اى القسمين *اما فى الاول فلما مر من تعذر تجريد المضمر
واسم الاشارة عن التعريف وتنكيرهما الذى هو شرط الاضافة
المعنوية *واما فى الرابع فلما مر ايضا من كراهة ابقاء نونه وحذفه *واما
فى الخامس فلا متناع اضافة المضاف وبنون شبه الجمع لا بنون الجمع
مثل الاخسرين اعمالا وحسنون وجوها فان التمييز بعدها انما يكون

من

٣ واما الجمع فى قوله تع وقطعناهم
اثنتى عشرة اسباطا فمحمول على
البدل من العدد وحذف المميز
اى اثنتى عشرة فرقة او جماعة
ولا يجوز ان يكون اسباطا هو المميز
والا لزم ان لا يؤنث العدد وقيل
يجوز ان يكون تمييزا اى
وضعا لاسباط موضع قبيلة
اثنتى عشرة قبيلة كل قبيلة اسباطا
لا اسبط فلو قيل اثنتى عشر سبطا
توهم ان المجموع قبيلة واحدة
كذلك سروري

٨ اى الالف وليس لان جمع المائة لا يميز
هكذا قال المصنف رح ولكن
قال الرضى وتبعه عصام الدين
ذات اذا كان المائة تمييزا لثلثة فيميز
ان اذا انا لم يكن
فيقال مآت رجل

من نسخة فى شبه جمله وهو اى شبه الجمع عشرون وزائد الى
تسعين بل تسعين نحو عشرون درهما وبالاضافة نحو ملؤه عسلا
ولايتقدم معمول الاسم التام عليه لضعفه فى العمل لكونه جامدا
والتاسع من التسعة معنى الفعل ولما كان الظاهر من اضافة المعنى
الى الفعل كونه مفهوما منه ومدلولا له وهو ليس بمراد هنا اظهر المراد
بانه كان مجازا تسمية للدال باسم المدلول ثم صار حقيقة عرفية بحيث
لايحتاج الى القرينة بقوله والمراد منه كل لفظ غير مشتق ولامشتق منه
فى الحال بقرينة انه جعله قسيما لكل منهما *وقد يراد به ما يشملهما كما
فى تعريف الفاعل يفهم منه معنى فعل اصطلاحى اى معناه المطابق
كما فى اسماء الافعال او التضمنى كما فى السائر *عدل عما ذكره الفاضل الجامى
من انه المستنبط من فحوى الكلام من غير تصريح به او تقديره لعدم
شموله لاسم الفعل والظرف مع كونهما منه عنده لكن الثانى اما داخل
فى الفعل او شبهه عند ذلك الفاضل بخلاف الاول وعما ذكره
الفاضل العصام ايضا من انه ما يستنبط منه معنى الفعل ولا يكون
من صيغته لخروج فعال بمعنى الامر عنه كنزال ٨ وتراك *وانما عده عاملا
واحدا من القياسى مع ان بعضا من انواعه يمكن ان يعد منه لدخوله
فى ضابط كلى كما اشار اليه بقوله كل لفظ ٣ الى آخره وبين فى التفصيل
انه يعمل كذا تسهيلا للضبط بتقليل الاقسام *فمن لم يعده من القياسى
كالشيخ عبد القاهر ومن تبعه لم يصب فمنه اسماء الافعال ٨ اصله
اسماء معانى الافعال لانه لايفهم منها الالفاظ بل معان هى معانى
افعال مخصوصة فحذف المضاف ايجازا ذكره فى الامتحان وهو اى
اسم الفعل الدال عليه اسماء الافعال وفى اكثر النسخ وهى
والاول اصح لموافقته لضميرى مسماه ويعمل ولانه يلزم رجوع الثانى
ايضا الى اسم الفعل بتأويل الكلمة اذ لايصح رجوعه الى اسماء
الافعال لان التعريف للماهية لا للافراد التى تدل عليها صيغة الجمع
ولايمكن ادعاء العلمية اذ لايقال مثلا رويد اسماء الافعال بل يقال انه
اسم الفعل وايراد صيغة الجمع للتنبيه على تعدد الافراد من اول الوهلة

لالتقاء
٨ وهو مبنى على الكسر
الساكنين وتنوينه فى قراءة نافع
وحفص للتنكير وقرأه ابن كثير
وابن عامر ويعقوب بالفتح على
التخفيف وقرئ به منونا وبالضم
للاتباع كيومئذ وغيرمنون قاضى

٣ واما ما ذكره فى بعض تعليقاته
من انه كل لفظ لا يتفق مع فعل
فى الحروف الاصول ويستنبط
منه معنى فعل فانه يعمل عمله
فمنقوض بجوزتك فافهم

٨ اى اسماء دالة على الفاظ هى
الافعال على ما عليه البعض وليس
بشئ لانه اذا قيل مثلا رويد لا يفهم
منه لفظ امهل ويشهد له ايضا
قولهم نزال معدول من انزل بل
معناه اسماء معانى الافعال حيث
لا يفهم من رويد الا معنى امهل
فحذف المضاف ايجازا
فتح الاسرار

ما اسم كان بمعنى الامر قدمه لكثرته او الماضى لم يذكر المضارع لقلته ما كان بمعناه كاف بمعنى اتضجر واوه بمعنى اتوجع اى صار بمعنى وضع الامر او الماضى له * لم يقل ما وضع لمعنى الخ لان دلالتها على هذا المعنى ليست بحسب الوضع بل بحسب الاستعمال ولذا خرجت عن تعريف الفعل فلو قال ما صار لكان انسب * ولا يرد نحو الضارب امس نقضا على التعريف لما عرفت انه خارج عن تعريف معنى الفعل الذى هو المقسم ويعمل اى اسم الفعل او ما كان الخ عمل دال مسماه على حذف المضاف او التجوز بذكر المدلول وارادة الدال ولو كان معنى قوله ما كان بمعنى الامر او الماضى ما كان بمعنى هو الامر او الماضى لكان هذا على ظاهره لكن لا يساعده ما نقلناه عن الامتحان ولا يتقدم معموله اى اسم الفعل عليه الا اذا كان المعمول ظرفا فانه يتقدم على معنى الفعل مطلقا كما يجئ فى بحث المفعول فيه وفى اكثر النسخ معمولها عليه والصواب هو الاول او تأنيث الثانى كالاول وارجاعهما الى اسماء الافعال كما لا يخفى على من هو سليم البال * اما الفاعل فظاهر * واما المنصوب فلضعفه فى العمل فان المراد به هنا عمله باعتبار معناه الفعلى وهو ليس بوضعى له * ولو سلم فليس باولى فلا يبلغ درجة الفعل فيه * هذا هو الملايم لقوله ويعمل عمل مسماه * واما قول من قال لانه اما منقول عن المصدر او عن الظرف ومعمول كل منهما لا يتقدم عليه لضعفه فغير ملايم له اصلا الاول وهو ما كان بمعنى الامر نحو ها زيدا اى خذه ورويد زيدا اى امهله وهلم ٧ زيدا اى احضره من الافعال ونحو قوله تعالى هلم شهداءكم اى احضروهم ويجئ لازما بمعنى اقبل نحو هلم الينا واصله هالم بهاء التنبيه عند البصرية وهل ام عند الكوفية ومفرد عند الحجازية ولا يتغير فى الاحوال كلها كما سبق من قوله تعالى هلم شهداءكم الا فى بنى تميم فانهم يقولون هلما هلموا الى آخره كما وقع فى الحديث الشريف هلموا الى حوايجكم وهات ٩ شيئا اى اعطه وحيهل ٥ اصله حيهلا الثريد اى ائته وحى وحده بمعنى اقبل ويعدى بعلى نحو حى على الصلوة اى اقبل عليها وقد جاء متعديا

بمعنى

واكثر اسماء الافعال بمعنى الامر
ولذا قدم ما بمعنى الامر مع ان الامر
الماضى عصام
٧ هلم مركبة من حرف التنبيه مع لم
محذوفة من ها الفها عند اصحابنا
وعند الكوفيين من هل مع ام
محذوفة همزتها والحجازيون فيها
لفظ واحد فى التثنية والجمع
والتذكير والتأنيث وبنو تميم يقولون
هلما هلموا هلمى هلممن وهى متعدية
بمعنى تعال كهات وغير متعدية بمعنى
هلم شهداءكم قال الله تعالى
واقبل هلم الينا وحكى الاصمعى
وقال ان الرجل يقال له هلم فيقول
لا اهلم لانه مفصل بحسب المأمور
وينصرف انه فعل وانه امر من اى عصام
٩ ولهذا اقبل همزته هاء بمعنى
ثوتى قلبت حيهلا ويجى حيهلا الى
٥ واصله حيهلا بالى نحو حيهلا
اسرع فيعدى بالباء للتعدية بمعنى
الثريد او بالباء وقد يستعمل بمعنى
بعمرو اى بذكره وقد حيهل على زيد ٧
اقبل فيعدى بعلى نحو حيهل على زيد

بمعنى ائت * وقد يركب مع هلا الذى بمعنى اسرع ويكون المركب ايضا بمعناه فيعدى بالى نحو حيهلا الى الثريد وبالباء نحو حيهلا بزيد اى بذكره * وقد يستعمل بمعنى اقبل فيعدى بعلى نحو حيهلا على زيد وبله ٨ زيدا اى دعه وعليك زيدا اى الزمه بكسر الهمزة ودونك عمرا اى خذه وتراك زيدا اى اتركه وغير ذلك من نحو آمين بمعنى استجب ووراك بمعنى تأخر وامامك بمعنى تقدم واليك بمعنى تنح وغير ذلك والثانى وهو ما كان بمعنى الماضى نحو هيهات الامر اى بعد وشتان زيد وعمرو اى افترقا وسرعان زيد ووشكان عمرو اى قربا وغير ذلك مثل بطئان بضم الباء وفتحها وسكون الطاء وفتح النون * اشار بقوله وغير ذلك فى الموضعين الى انها غير محصورة فيما ذكر * وقال فى بعض تعليقاته انها كثيرة جدا ما ذكروا خمسها ولا عشرها تعريضا لمن عدها سماعية انه لم يصب ومنه اى من معنى الفعل الظرف المستقر وقدم تفسيره فى حرف الجر وهو لضعفه فى العمل لا يعمل فى المفعول به القوى بالاتفاق ولان عامله الذى ناب هو منابه كوجد لا يعمل فيه للزومه ولا فى الفاعل الظاهر الا بشرط الاعتماد واما المستكن فلكونه امرا اعتباريا يعمل فيه بلا شرط على ما ذكر فى بيان شرط اسم الفاعل والمفعول من الاشياء الخمسة * وجه الاشتراط مامر والموصول ليكون نائبا عن الفعل الذى هو اصل فى العمل اذ الصلة لا تكون الا جملة فيحصل له نوع قوة فى العمل * وهذا يدل على انه هو العامل على ما هو رأى المحققين لا الفعل المقدر كما زعم البعض والا لما احتاج اليه كما لا يحتاج اليه فى سائر المواضع المقدر هو فيها نحو زيد فى الدار ابوه ومررت برجل فى كمه كتاب وجاءنى زيد وعلى كتفه سيف وافى الدار احد وما فى الدار احد وجاءنى الذى فى الدار ابوه ويجوز فى هذه المواضع كون الظرف خبرا مقدما وما بعده مبتدأ مؤخرا كما فى مثل اقائم زيد واذا لم يرفع الظرف اسما ظاهرا ففاعله ضمير مستتر فيه اى فى الظرف منتقل من متعلقه بفتح اللام المحذوف ويعمل فى غيرهما اى المفعول به والفاعل الظاهر

هلا عن
٧ ويجئ حى مجردا عن هلا
بمعنى اقبل فيعدى بعلى نحو حى على
الصلوة اى اقبل عليها وقد جاء
متعديا بمعنى ائت فتح الاسرار
٨ بله على ثلثة اوجه اسم لدع
ومصدر بمعنى الترك واسم مرادف
لكيف وما بعدها منصوب على
الاول ومخفوض على الثانى
ومرفوع على الثالث وفتحها
بناء على الاول والثالث اعراب
على الثانى وقد روى بالاوجه الثلثة قوله
بصف السيوف تذر الجماجم
ضاحيا هاماتها بله الاكف كانها
لم تخلق وانكار ابى على ان يرتفع
ما بعدها مردود بحكاية ابى الحسن
وقطرب له واذا قيل بله الزيدين
او المسلمين او احمد او الهندات
احتملت المصدرية واسم الفعل
من الغريب ان فى البخارى
فى تفسير الم السجدة يقول الله
اعددت لعبادى الصالحين
ما لا عين رأت ولا اذن سمعت
ولا خطر على قلب بشر ذخرا بله ٧

كالحال والظرف بلا شرط * اما فى الظرف فلما مر غير مرة واما
فى الحال فلكونها ٨ فى حكمه ومنه المنسوب فانه يعمل كعمل اسم المفعول
لكونه مأولا به نحو مررت برجل هاشمى اخوه اى منسوب الى الهاشم
ويشترط فى عمله اى المنسوب مايشترط فيه اى فى اسم المفعول ومنه
الاسم المستعار نحو اسد فى قولك مررت برجل اسد غلامه واسد على
اى مجترئ ولذا اى لاجل ان الاسد بمعنى المجترئ عمل عمله ومنه
كل اسم يفهم منه معنى الصفة نحو لفظة الله فى قوله تعالى وهو الله
فى السموات اى المعبود لمن فيها اى يعبده من فيها لانه الكائن فيها
ومنه اسم الاشارة نحو هذا زيد يوم الجمعة امام الامير جالسا اى اشير ٧ اليه
يوم الجمعة امام الامير حال كونه جالسا وليت ولعل نحو ليت اولعل زيدا
يوم الجمعة عندنا مسرورا اى اتمنى اواترجى يوم الجمعة عندنا زيدا
حال كونه مسرورا * وقال الرضى ٤ ليس المعنى على تقييد التمنى
بالحال بل على تقييد خبره بها * اقول ليس هذا بقطعى بل محتمل للامرين
وانما لم يقل وحروف المشبهة بالفعل مع ان كلا منها يفهم منه معنى
فعل كما قال وحرف النداء والتشبيه والتنبيه للتنبيه على ان ماعدا هما
ليس بعامل ٣ لعدم السماع فيه وهو مما لابد منه ولو نوعا فافهم وحرف النداء
نحو يازيد راكبا اى ادعوه وحرف التشبيه لفظا مثل زيد قائما
كعمرو قاعدا وكانه اسد صائلا اوتقديرا نحو زيد اسد صائلا وحرف
التنبيه كما مر من مثال اسم الاشارة الا انه يأول حينئذ بانبه وحرف
النفى كما ولا نحو ما انت بنعمة ربك بمجنون وما انت بذى علم كاملا
وغيرها من مثل ما شانك قائما اى ماتصنع فهذه المذكورات من قوله
ومنه كل اسم الى قوله وغيرها تعمل فى غير الفاعل والمفعول به
من معمولات الفعل كالحال والظرف والمفعول معه كما شانك وزيدا
وعند البعض لاتعمل فى المفعول المطلق ايضا * ذكره الفاضل العصام
والكل داخل فى ضابط كلى فلا وجه لاسقاطه فى بيان القياسى كما
اسقطوا والعامل المعنوى مالايكون للسان فيه حظ وانما هو معنى
يعرف بالقلب وهو اثنان خلافا للاخفش فانه يجعله ثلثة ثالثها

٦ من بله ما اطلعتم عليه فاستعملت
معربة مجرورة بمن وخارجة عن
المعانى الثلثة وفسرها بعضهم
بغير وهو ظاهر وبهذا يتقوى
من يعدها فى الفاظ الاستثناء
مغنى اللبيب

٤ حيث قال فاما حرف التمنى
والترجى نحو ليتك قائما فى الدار
ولعلك جالسا عندنا فالظاهر انهما
ليسا بعاملين لان التمنى والترجى
ليسا مقيدين بالحال بل العامل هو
المؤخر على ما هو مذهب الاخفش هو المقيد
كما يجيء لكون مضمونه نع عليه
رضى الدين رحمة الله

٨ لان معنى جاءنى زيد راكبا
جاءنى زيد وقت ركوبه *

٧ والمراد به تصوير المعنى *
لا تعدد اللفظ

[illegible] انه معنى فعل منه

عامل الصفة والتأكيد وعطف البيان وهو كونها صفة اوتأكيدا
اوعطف البيان لمرفوع اومنصوب اومجرور * ودليله اختلاف الحركتين
اعرابا وبناء فى مثل يا زيد العاقل فانه لواتحد العامل لما اختلف
الحركتان * وجوابه ان الضم باعتبار العارض فلا اختلاف باعتبار الاصل
قاله بعض الكمل * وقال المصرح والاشبه ان هذا الرفع مثل الجر الجوارى
ورفع للملائكة اسجدوا على قرأة ابى جعفر للمشاكلة والاتباع ليس
باعراب ولابناء * والتسمية بالرفع والجر مجاز * هذا كلامه * وقال سيبويه
الوصف بمنزلة الجزء من الموصوف فالعامل يشمل عليهما فى المعنى
فيكون عاملا فيهما * قاله ايضا بعض الكمل الاول رافع المبتدأ والخبر
اى ما يعمل فيهما عمل الرفع لانه لدخول الاسناد فى مفهومه كما يجئ
يقتضى المسند اليه والمسند اللذين يشبهان الفاعل فالاول فى كونه
مسندا اليه والثانى فى كونه جزأ ثانيا * وقدمر ان مبنى العمل على الاقتضاء
وهو التجريد للاسم عن العوامل اللفظية بان لايكون له عامل لفظى
اصلا على ما هو المفهوم بحسب العرف كما يقال جرد زيد عن ثيابه
فانه يفهم منه عرفا انه لاثوب له اصلا * ولوقال عن العامل اللفظى لكان
اظهر واخصر * ثم ان هذا مبنى على تجريد التجريد ٩ عن مقتضاه الذى
هو سبق الوجود * فلا يلزم خروج عامل مبتدأ وخبر لم يسبق عليهما
عامل لفظى * ويمكن ان يقال ان هذا مبنى على تنزيل القوة القريبة
منزلة الفعل اوالامكان منزلة الوجود كما يقال ضيق فلان فم البئر
اذا حفره ضيق الفم ابتداء اوعلى التنبيه على ان الاصل كان العامل
اللفظى وعدل الى المعنوى فكانه جرد عنه او المعنى التجريد عنها
اذا وجدت واما اذا لم توجد فلاحاجة اليه بل لايمكن هذا * وفى اكثر
النسخ التجرد اى التعرى والخلو * وهو الاظهر * والاول اوفق لما فى تعريف
المبتدأ وموافق لما فى نسخ الجامى * والمراد بالعامل اللفظى مايعمل
بالاصالة بان يعمل فى اللفظ ولايبطل عمله غيره وان لايكون ملحقا
بغيره فى العمل فيدخل فى الحد عامل مثل زيد وحسبك فى مثل علمت
زيد قائم وبحسبك درهم لصدق التجريد عن العامل اللفظى

٩ يعنى ان التجريد مجرد
مقتضاه وهو سبق الوجود وقيل
وجه الاتيان بالتجريد تنزيل امكان
الوجود منزلة الوجود كما فى ضيق
فم البئر وصغر جسم البعوض وقلت
نبه على ان الاصل العامل اللفظى
وعدل عنه الى المعنوى فكانه جرد
الاسم عنه ومن فوائد هذا التفسير
ايضا ان التجريد عن العوامل
بمعنى التجرد من جنس العوامل
حتى دل الى السلب الكلى لا الى
رفع الايجاب الكلى ومنها ان المراد
ليس التجريد عن نواسخ المبتدأ
والخبر كما قيل تفاديا عن الانتقاض
بنحو قولهم بحسبك زيد لانه يصدق
على زيد فى قام زيد انه مجرد عن
نواسخ المبتدأ والخبر كما قيل تفاديا
عن الانتقاض بنحو قولهم بحسبكم
زيد لانه يصدق على زيد فى قام
زيد انه مجرد عن نواسخ المبتدأ
والخبر ومسند اليه ومن قال لم يحمل
على ما قيل لانه بعيد عن الفهم
نبه عليه ان ما ارتكبه الشارح
ايضا بعيد عصام الدين

بالمعنى المذكور عليه اذ فى الاول قد ابطل التعليق عمل علمت فى اللفظ وعمله فى المعنى لبس باصل وفى الثانى الباء زائد ملحق بالاصلى كذا فهم من الامتحان لاجل الاسناد اليه اواسناده الى شئ * وخرج به تجريد الاسماء المعدودة فانه لبس بعامل * قيل التجريد عدمى فعده مؤثرا لبس بمرضى لعدم صحة كون فاعل الوجودى عدميا فلا يحسن تشبيه العدمى بالمؤثر وتنزيله منزلته * فالاولى ان يفسر بكون الاسم فى صدر الكلام تحقيقا اوتقديرا * واجيب بان العوامل علامات لتأثير المتكلم لامؤثرات والعدم الخاص يجوزان يكون علامة * ويرد على ماجعله اولى ايضا انه اعتبارى * فعده مؤثرا لبس بمرضى لعدم صحة كون فاعل الوجودى الخارجى اعتباريا فلا يحسن تشبيهه بالمؤثر فافهم نحو زيد قائم والثانى رافع الفعل المضارع وهو وقوعه بنفسه لا بالناصب والجازم موقع الاسم كوقوعه خبرا نحو زيد يضرب اوصفة اوحالا نحو جاءنى رجل او زيد يضرب فيضرب واقع موقع ضارب لان الاصل فى هذه المواقع وقوع المفرد لما سيجئ * فان قيل ان ذلك الوقوع يوجد فى الماضى ايضا فلم لايرفعه قلت لانه مبنى الاصل فلا يكون معمولا الا فى الموضعين كما سيجئ وذلك الوقوع اى وقوع المضارع بنفسه موقع الاسم انما يكون اذا تجرد عن النواصب والجوازم بان لايكون فيه ناصب ولاجازم اصلا فانه اذا لم يتجرد عنهما يمتنع ذلك الوقوع لعدم صحة دخول ناصب الفعل وجازمه على الاسم ٦ * وانما ارتفع هو بذلك الوقوع لانه حينئذ يكون كالاسم فاعطى له اسبق اعرابه واقواه وهو الرفع وذلك مذهب البصريين * واورد عليه انه يرتفع فى مواضع لايقع فيها موقع الاسم كما فى الصلة نحو الذى يضرب وفى مثل سيقوم وسوف يقوم وفى خبر كاد نحو كاد زيد يخرج وفى نحو يدخل الزيدان واجيب عن الاول والاخير بانه فيهما واقع موقعه لانه يقال الذى ضارب هو على ان ضارب خبر مبتدأ مقدم عليه وكذا داخلان الزيدان ويكفينا وقوعه موقع الاسم وان كان الاعراب الذى مع تقديره اسما غير الاعراب الذى مع تقديره فعلا وعن الثانى بان الواقع موقع الاسم

هو سيقوم مع السين لايقوم وحده وصار السين كالجزء وجعل سوف فى حكم السين لكونه بمعناه وعن الثالث بان الاصل فيه الاسم وعدل عنه لما مر * واما عند اكثر الكوفيين فالعامل هو ذلك التجرد ولايرد عليهم ماورد على البصريين حتى يحتاج الى تلك التكلفات فى التفصى عنه * لكن يرد عليهم ان التجرد عما ذكر حاصل قبل التركيب كما فى الاسم فلابد من قيد يخرج غير المركب كما فى تعريف العامل المعنوى للاسم * وقد يجاب عنه بان الفعل لتوقف فهم معناه على ذكر الفاعل لايستعمل بدون التركيب معه فافهم ٤ فمجموع ماذكرنا من العوامل على ماذكرنا ستون واما مجموع ماذكره الشيخ عبد القاهر ومن تبعه على ماذكروا فمائة زاد ونقص * اما الاول فسبعة * خمسة فى السماعى الثلثة الاخيرة من حروف الجر ولا لنفى الجنس واذ ما من كلم المجازاة واثنان فى القياسى اسم التفضيل ومعنى الفعل * واما الثانى فسبعة واربعون فى السماعى ثمانية وعشرون منها افعال اربعة افعال المدح والذم واربعة افعال المقاربة وثلثة عشر افعال الناقصة وسبعة افعال القلوب ادخل كلها فى اول القياسى وهو الفعل وثلثة عشر منها اسماء تسعة اسماء الافعال ادخلها فى تاسع القياسى وهو معنى الفعل واربعة منها اسماء احدها عشرة اذا ركب مع احد الى تسعة وثانيها كم وثالثها كذا ورابعها كاين ادخلها فى الاسم التام وهو ثامن القياسى وستة منها حروف خمسة حروف النداء ادخلها فى تاسع القياسى وواحد الواو بمعنى مع اسقطها لكونها غير عاملة على الصحيح فافهم

الباب الثانى الذى عهد جزأ من الرسالة لفظا ٨ اومعنى ٣ كائن فى بيان احوال ٩ المعمول اوفى تحصيل ادراكاتها اعلم اولا اى قبل الشروع فى المقصود ان الالفاظ الموضوعة لمعنى اذا لم تقع فى التركيب كالالفاظ المعدودة من الاسماء والحروف مثل زيد غلام دار هل بل قد * واما الافعال فلا توجد بلا تركيب كما مر لم تكن معمولة لعدم العامل كما لاتكون عاملة لعدم المعمول وان وقعت فيه فهى على ثلثة اقسام القسم الاول ما لايكون معمولا اصلا لا بالاصالة ولا بالقيام اى لايكون له اعراب

لالفظا ولا تقديرا ولا محلا لعدم مقتضيه وعدم القيام مقام ما يوجد هو فيه وهو اثنان الاول الحرف مطلقا عاملا اولا بالاتفاق والثانى الامر بغير اللام عند البصريين فانه لما حذف عنه حرف المضارعة التى بسببها صار المضارع مشابها للاسم مشابهة تامة على ما مر فاعرب وعمل فيه خرج عن المشابهة لذهاب سببها جواب لما فعاد الى اصله وهو البناء الاصلى وقال الكوفيون هو معرب مجزوم بلام مقدرة منوية وهى منسية عند البصريين * ولهذا قالوا هو موقوف والقسم الثانى ما يكون معمولا دائما اى يكون له اعراب لفظا اوتقديرا او محلا لوجود مقتضيه وهو اثنان ايضا اى كما لا يكون معمولا اصلا الاول الاسم مطلقا معربا اومبنيا حتى حكم على اسماء الافعال قال الدمامينى عن سيبويه والمازنى وجماعة انها معمولة فيكون لها موضع من الاعراب * واختلفوا فى تعيين ذلك الموضع بانها مرفوعة المحل على الابتداء وفاعلها ساد مسد الخبر كما فى اقائم الزيدان * واختاره ابن الحاجب فى ايضاح المفصل لانها اسماء مجردة عن العوامل اللفظية فوجب ان يحكم بالابتداء * ورد بانه ينتقض به حينئذ تعريف المبتدأ اجماعا وقال الرضى قياسها على اقائم مع الفارق اذ معناه معنى الاسم وان شابه الفعل بخلافها اذ ليس فيها من معنى الاسمية شئ بل انتقل الى معنى الفعلية ولا عبرة باللفظ كما فى تسمع فى قوله تسمع بالمعيدى خير من ان تراه فانه مبتدأ لكونه بمعنى المصدر وان كان لفظه فعلا بل جملة او منصوبة المحل بافعال محذوفة على المصدرية اى على انها مفعول مطلق فرويد زيدا مثلا فى تقدير ارود اروادا زيدا * ورد بان تقدير الافعال ينافى كونها اسماء الافعال ومبنية بل يوجب كونها مصادر معربة كسقيا ورعيا اذ لا موجب للبناء حينئذ لان معنى الفعلية انما هو للافعال المقدرة لا لها وان قال بعضهم وهم المحققون على مانقله ابن مالك والجمهور على مانقله ابن هشام وهو المختار عندهما * وقال الدمامينى هذا مذهب الاخفش لا محل لها من الاعراب لكونها بمعنى الفعل على ما هو المختار عنده كما سبق ونائبة منابه بحيث لا يقدر اصلا ولذا بنيت كالفعل

وعلى

٧ المذهب الاول مبنى على ان البيان اعم
من جهة كونه يحصل بالفاظ هذا
الكتاب وغيره و كذلك يكون
بالالفاظ العربية وغيرها والعام
يشمل على الخاص كما يشمل الظرف
المظروف فيشبه الشمول
على الشمول الظرفى المطلق ثم
العمومى باستعارة مصرحة
فى الاحاطة الى الظرف المخصوص فيستعمل
يسرى الى الكلمة فى
الذى هو موضوع له لكلمة فى الظرفى
كلمة فى الموضوعة للشمول العمومى
الخصوص ويراد الشمول والمذهب الثانى انه شبه
استعارة تبعية والمذهب كذلك فى
البيان بالظرف المكان المشبه
الاحاطة بادعاء دخول المشبه
فى جنس المشبه به فذكر المشبه
واراد افراد المشبه به الغير المتعارفة
استعارة مكنية وكلمة فى استعارة
تخييلية فاحفظه فى كل مقام
لا يكون مدخول فى ظرف زمان
او ظرف مكان مفتى زاده
على الحسينية

وعلى ضمير الفصل وهو ما يقع بين المبتدأ والخبر اذا كان معرفة او افعل من ولو دخل عليهما عامل * سمى به لفصله بين كون ما بعده نعتا وخبرا فى بعض المواضع نحو كان زيد هو القائم بالحرفية لدلالته على غير مستقل وهو رفع اللبس فلا يكون معمولا اصلا فضلا عن كونه دائما وتسميته بالضمير لكونه على صورته خلافا لبعضهم وهو بعض البصرية فانه يقول انه اسم لا محل له من الاعراب قال فى الامتحان هذا بعيد لعدم نظيره فى الاسم ولما كان السابق اسما واللاحق حرفا صورة نبه على المغايرة بتغيير الاسلوب فقال واما اللام الداخلة على الصفات من اسمى الفاعل والمفعول ٧ والجمع بالنظر الى الانواع او الافراد فقال بعضهم وهو المازنى ٩ انها حرف لا اسم موصول كغيرها اى كغير الداخلة عليها فتكون مما لا يكون معمولا اصلا بل المعمول حينئذ مدخولها وقال اكثرهم وهو غيره هى اسم موصول لا حرف بمعنى الذى فى المذكر اوالتى فى المؤنث فتكون مما يكون معمولا دائما فلا بد لها من اعراب مع انه لبس فيها بل فى مدخولها فبين وجهه بقوله اعطى اعرابها اى اللام لما بعدها لما انتقل اى لانتقال ما بعدها من الفعلية الى الاسمية لكراهتهم دخولها على الفعل لكونها فى صورة الحرف فاصل جاءنى الضارب زيدا جاءنى الذى ضرب زيدا فالاول اى الذى معمول لكونه فاعل جاءنى والثانى اى ضرب غير معمول لكونه ماضيا واما اذا كان اصله جاءنى الذى يضرب زيدا فلا شك انه معمول مرفوع * وانما اختار الاول لكونه اظهر فى التمثيل فلما غير هذا الكلام بان غير الذى الى اللام وضرب الى ضارب وقيل جاءنى الضارب صار الاول اى الذى فى صورة الحرف اى حرف التعريف وهو اللام وان كان فى المعنى والحقيقة اسما والثانى اى ضرب فى صورة الاسم اى اسم الفاعل وان كان فى الحقيقة والمعنى فعلا فانعكس الحكم بان انتقل الاعراب المحلى من الاول الى الثانى وصار لفظيا لعدم المانع فيه كما فى الاول ترجيحا لجانب اللفظ على جانب المعنى فى الاعراب الذى هو حكم لفظى فالاعراب فى الحقيقة للاول الذى

٧ ولا يجوز ان يكون صلتها صفة
مشبهة ولا اسم تفضيل لزومها
لبعدهما عن الفعل لعدم الدلالة
على الحدوث لاثبتا ولان بالفعل
فلا يصيران بمعنى جملة
عصام الدين والملة

٩ والاخفش فانهما انكر الالف
واللام الموصولة وجعلا الالف
واللام فى اسمى الفاعل والمفعول
حرف تعريف كاللام الداخلة
فى الصفة المشبهة فانه حرف
تعريف اتفاقا وجنبهما اجراء
الاعراب المقتضى لا على المحلى
باللام بل على الصفة فلو كان اللام
اسما موصولا لكان الاعراب حقه
ولا يجرى على الصفة وتمسك
الجمهور بعمل اسم الفاعل معه
فلو لم يكن اسم موصول لم يعمل
عصام الدين

هو المعمول وان ظهر فى الثانى الذى هو ليس بمعمول* ولامنافاة بين هذا
وبين مانقلناه آنفا من الرضى فافهم ولا تكن من الغافلين والثانى من
الاثنين الفعل المضارع اتصل به نون جمع المؤنث اونون التأكيد
ام لا لانه بعد الوقوع فى التركيب لايخلو عن الجازم اوالناصب
اولوقوع موقع الاسم والقسم الثالث من الاقسام الثلثة ما كان
الاصل فيه ان لايكون معمولا لكن قد يقع موقع القسم الثانى وهو
مايكون معمولا دائما فيكون معمولا وهو اى القسم الثالث اثنان
ايضا اى كالقسم الثانى الاول الماضى فانه اذا وقع بعد ان المصدرية
يحكم على محله بالنصب واذا وقع بعد الجازم شرطا اوجزاء بدون الفاء
بقرينة المثال اذ به لايعتبر الجزم فى محل الماضى بل فى محل الجملة كما يجئ
يحكم على محله بالجزم لظهور ذلك الاعراب فى المعطوف على ذلك
الماضى نحو اعجبنى ان ضربت انت وتقتل بالنصب عطفا على
ضربت المنصوب محلا لوقوعه موقع تضرب المنصوب لفظا
وان ضربت وتقتل بالجزم عطفا على ضربت الواقع موقع تضرب
المجزوم شرطا ضربتك واقتل بالجزم عطفا على ضربتك الواقع
موقع اضربك المجزوم جزاء وفى غير هذين الموضعين لايكون الماضى
معمولا لعدم مقتضى الاعراب والثانى من الاثنين الجملة ٧ وهى على
قسمين فعلية وهى اى الجملة الفعلية على ما هو رأى صاحب اللباب
ومختار المصنف رح فى هذا الكتاب الجملة المركبة من الفعل لفظا اى
صريحا ولو تقديرا بدون اداة الشرط او بها او معنى والمراد به ما يفهم
منه معنى فعل مشتملا على النسبة التامة بقرينة كون الكلام فى الجملة مشتقا
او غيره بقرينة الامثلة و من فاعله نحو ضرب زيد مثال لما كان
الفعل فيه لفظا بدون اداة الشرط وان تكرمنى اكرمك مثال لما كان
الفعل فيه لفظا بها ولايخرج بعروضها عن الفعلية ولايستحق
ان يعد قسما آخر من الجملة والا لاستحق بعروض الترديد مثل
اما ان يكون العدد زوجا اوفردا او الخبرية اوالحالية او نحوها وخرج
عن الاسمية ما يعرض له حرف عامل واستحق ان يعد قسما آخر

من

٧ التحقيق ان يقال الكلام ما اشتمل
على نسبة اصلية مقصودة بالذات
والجملة ما اشتمل على نسبة اصلية ٩
مطلقا فاسم الفاعل مع فاعله
ليس جملة الا اذا وقع صلة للام
فانه ح مقدر بالفعل فيكون نسبته
اصلية او وقع فى مثل اقائم الزيدان
فانه مع كونه جملة كلام وما عداهما
فليست نسبته اصلية بل على سبيل
التشبيه بالفعل لاشتماله على معناه
حسن چلبى فى بحث التقوى

٩ والمراد بالاسناد الاصلى اسناد
الخبر الى المبتدأ واسناد شئ الى ما
قبلها بحيث لو اسند الى ضميره
لتغير فى التكلم والخطاب والغيبة
فانه اذا لم يتغير فيها فقد اشبه
الحال عن الضمير فاعتبر كأنه
لم يوضع لان يسند بل انما حصل
بسبب العارض فيكون اسناده
عارضا لا اصليا حسن چلبى

من الجملة فيكثر الاقسام جدا وهيهات زيد مثال لما كان الفعل فيه
معنى غير مشتق اسم فعل ٣ واقائم الزيدان مثال لما كان الفعل فيه معنى
مشتقا* ثم انهما يخرجان من الفعلية ويدخلان فى الاسمية ان فسرت
الاولى بما كان جزؤه الاول فعلا صريحا ولو تقديرا والثانية بما كان
جزؤه الاول اسما مطلقا كما هو رأى الجمهور وهو المشهور وافى الدار
زيد مثال لما كان الفعل فيه معنى غير مشتق ظرفا فادراجه اياها
فى الفعلية لكون الظرف من معنى الفعل لا لكونها مقدرة بفعل كما
زعم البعض* فلا يرد عليه ما اورده على هذا البعض فى الامتحان بانها
وان قدرت بفعل لكن جعل الظرف مقامه وانتقل الضمير منه اليه
وجعل العمل له* ولذا اشترط البصريون فيه الاعتماد والفعل لايحتاج
اليه لا ملفوظا ولا مقدرا فلما امتازت بهذه الاشياء استحقت ان تجعل
قسما برأسها* فلا مخالفة بين كلاميه فى كتابيه كما ظن واسمية وهى الجملة
المركبة من المبتدأ والخبر او من اسم الحرف العامل وخبره نحو زيد قائم
وان زيدا قائم فان اريد بالجملة مجرد لفظها من غير اعتبار دلالتها
على معناها فلابد له اى للفظها من اعراب لكونه فى حكم الاسم
المفرد لكونه مأ ولا به كما سيشير اليه بقوله اى هذا اللفظ حتى يجوز
وقوعها اى الجملة التى اريد بها لفظها فى كل ما موضع وقع الاسم
المفرد فيه فتقع تلك الجملة مبتدأ وفاعلا ونائبه وغير ذلك المذكور
من المفعول واسم باب كان وان وغير ذلك نحو زيد قائم جملة اسمية
اى هذا اللفظ ونحو يقع زيد قائم فاعلا وجعل زيد قائم نائب الفاعل
ومنه اى مما ذكر من الجملة التى اريد بها لفظها مقول القول نحو
قوله تعالى واذا قيل لهم آمنوا لكن موقعه ليس موقع المفرد يرشدك
اليه كسر ان فيه كما سبق ولذا فصل عما قبله بمنه وكذا اى كما ذكر
من الجملة التى اريد بها لفظها فى انه لابد له من اعراب الجملة ان اريد
بها معنى مصدرى اما بواسطة ان بالفتح والتشديد او ان بالفتح
والسكون او ما المصدريتين صفة للاخيرتين كقولك بلغنى انك
قائم اى قيامك وكقوله تعالى وان تصوموا اى صيامكم خير لكم

٣ واقائم الزيدان وما قائم الزيدون
مثال لهما والفعل معنى مشتق ومن
فسر الفعلية بما جزؤه الاول فعل
فهما جملة اسمية عنده ومثاليه
على ان قائم مبتدأ والمرفوع بعده
فاعل ساد مسد الخبر وفيه قول
آخر ان احدهما يكون اقائمان
خبر المبتدأ محذوف اصله فلما
الزيدان ففى الصفة ضمير
حذف المبتدأ اقيم الاسم الظاهر
موضع الضمير دفعا للالتباس
والثانى يكون قائم خبرا والزيدان
مبتدأ ترك المطابقة لكونه على صورة
المسند الى الظاهر وهو على هذين
جملة اسمية فتح الاسرار

ونحواجلس مادام زيد جالسا اى مدة دوام جلوسه او بغيرها اى بلا واسطة هذه الثلثة نحوالجملة التى اضيف اليها من الجمل التى اسند اليها بان اريد بها مجازا مطلق الحدث المدلول عليه ضمنا بلا نسبة تامة فلا يرد انه يستفاد من التفاسير الآتية ان المراد ليس مطلق الحدث بل الحدث مع النسبة واراد بهما تقتضى امتناع كون الجملة مضافا اليها ومسندا اليها كما تقتضيه اراد بهما مع الزمان على ما صرح به الفاضل العصام فى حاشية انوار التنزيل لان المقتضى للامتناع التامة لا المطلقة كقوله تعالى يوم ينفع الصادقين صدقهم اى يوم نفع صدق الصادقين * قال الفاضل العصام اختلفوا فى ان المضاف اليه فى مثله الفعل اوالجملة مع الاتفاق على انه هو الجملة الاسمية بتمامها اذا وقعت مضافا اليها والمصنف رح صحح الثانى فى الامتحان والظاهر انه الجملة بلا تأويل كما اشار اليه فيه فى تعريف المضاف اليه وبينه فيما علقه عليه فيخالف ما ذكره هنا ويحتمل انه الجملة بتأويل الاسم فلا يخالفه * وفى كلامه فى موضع آخر اشارة اليه ايضا كما لا يخفى على من تتبع كلامه ونحو قوله تعالى ان الذين كفروا سواء اسم بمعنى الاستواء نعت به كما نعت بالمصادر مبالغة كما فى قوله تعالى تعالوا الى كلمة سواء بيننا وبينكم عليهم متعلق به اى عندهم وهو مرفوع على انه خبر ان وقوله ءانذرتهم ام لم تنذرهم مرفوع المحل اما على انه فاعله او انه مبتدأ وذلك خبره قدم عليه اعتناء بشانه فالجملة خبر ان اى ان الذين كفروا مستواوسيان عندهم فى عدم الجدوى انذارك وعدم انذارك وفيه اشارة الى ان المراد بالجملة هنا المصدر المضاف الى الفاعل والى ان الهمزة وام مجردتان عن معنى الاستفهام لتحقيق الاستواء بين مدخوليهما كما جرد الامر والنهى عن معنيهما فى قوله تعالى استغفر لهم اولا تستغفر لهم * وانما عدل عنه الى الفعلية لما فيها من ايهام التجدد والتوصل الى ادخال الهمزة ومعادلها عليها لافادة تقرير معنى الاستواء وتأكيده كما سبق اليه الاشارة ونحو قول المنذر حين رأى المعيدى واستحقره وقد بلغ اليه من كلامه

مايعجبه تسمع بالرفع مبتدأ بان جرد عن النسبة التامة والزمان واريد به معنى المصدر المضاف الى فاعله كما اشار اليه بالتفسير الآتى * وجه العدول مثل مامر * واما على ما هو المشهور من انه بحذف ان ورفع الفعل لفقد عامله لفظا فليس مما نحن فيه بالمعيدى منسوب الى معيد تصغير معد على طريق الترخيم بحذف تشديد الدال استثقالا له مع ياء التصغير خير من ان تراه خبره وهذا مثل لمن خبره خير من رؤيته اى سماعك وهذا الاخير اى مثل تسمع مقصور على السماع من اهل اللغة ولا يقاس عليه غيره بخلاف غيره مما سبق و الواقع فى غير هذين الموضعين اللذين اريد بالجملة فى احدهما لفظها وفى الآخر معنى مصدرى وذلك الغير هو الموضع الذى اريد بها فيه معناها المطابقى لا يكون له اى للواقع فى ذلك الغير اعراب الا ان تقع اى الجملة خبرا لمبتدأ نحو زيد ابوه قائم مثال الجملة الاسمية او خبرا لباب ان نحو ان زيدا قام ابوه مثال الجملة الفعلية فتكون الجملة الواقعة خبرا لهما مرفوعة المحل او تقع خبرا لباب كان نحو كان زيد ابوه عالم او خبرا لباب كاد نحو كاد زيد يخرج او تقع مفعولا ثانيا لباب علم نحو علم زيد عمرا ابوه قائم او مفعولا ثالثا لباب اعلم نحو اعلم زيد عمرا بكرا ابوه قائم او تقع الجملة معلقا عنها نائب الفاعل نحو علمت اقائم زيد فان اقائم زيد جملة فعلية ان جعل قائم رافعا لزيد كما عرفت والا فاسمية او تقع حالا نحو جاءنى زيد وهو راكب فتكون الجملة الواقعة فى هذه المواضع من خبر كان الى الحال منصوبة المحل او تقع الجملة جوابا لشرط جازم بعد الفاء الذى يجئ للربط فيما لا تأثير لاداة الشرط فيه ولو من وجه وسيجئ تفصيل ما يؤثر فيه الاداة وما لا تؤثر فيه وما يمتنع فيه الفاء او يجب او يجوز فيه الوجهان او بعد اذا التى للمفاجأة وتنوب مع الجملة الاسمية مناب الفاء فى الربط لان معناها ينبئ عن حدوث امر بعد امر ففيها معنى الفاء التعقيبية كقوله تعالى وان تصبهم سيئة بما قدمت ايديهم اذاهم يقنطون نحو ان تكرمنى فانت مكرم فتكون الجملة الواقعة بعدهما جوابا لشرط جازم مجزومة المحل لكونها

جوابا لشرط جازم ولامتناع الجزم فى لفظها ولو تقديرا فيكون محلا
وسيجئ الفرق بين المحلى والتقديرى او تقع صفة لنكرة لعدم صحة
وقوعها صفة لمعرفة لكونها فى حكم النكرة لصحة تأويلها بها نحو جاءنى
رجل ابوه قائم فيصح التأويل بقائم ابوه او معطوفة على مفرد نحو زيد
ضارب ويقتل او معطوفة على جملة لها محل من الاعراب نحو زيد
ابوه قائم وابنه قاعد او تقع بدلا من احدهما اى المفرد والجملة التى لها
محل من الاعراب لكونها اوفى منه فى تأدية المراد مثل قوله تعالى هل
هذا الا بشر مثلكم فانه بدل من النجوى ٧ فى قوله تعالى واسروا النجوى
الذين ٤ ظلموا كما قيل وقيل تفسير له وقوله تعالى لا يؤمنون فانه بدل على
وجه من قوله تعالى سواء عليهم ءانذرتهم ام لم تنذرهم لكونه اوفى
فى تأدية المراد الذى هو عدم حصول الايمان منهم اصلا فانه يدل
عليه مطابقة بخلاف ما قبله فانه يدل عليه التزاما وبيان له على وجه
كما صرح به الفاضل العصام فى حاشية انوار التنزيل لكونه اوضح
منه * واما الامثلة التى اوردها المعانيون فهى مما ليس له محل من الاعراب
فمن اوردها فى هذا المحل فانما قصد تصوير وقوع الجملة بدلا او بيانا
او تأكيدا لا تمثيلا لما هو تابع لما له محل من الاعراب او تأكيدا للثانية
اى الجملة التى لها محل من الاعراب نحو زيد ضرب ضرب وزيد ابوه قائم
ابوه قائم او بيانا لها اى للثانية لخفائها على رأى ٩ اى رأى اهل
المعانى * وقال ابن هشام فى مغنى اللبيب فى بيان الفرق بينه وبين
البدل انه لا يكون جملة ولا تابعا لها كالنعت بخلاف البدل * وقال
فى موضع آخر ولم يثبت الجمهور وقوع البيان والبدل جملة فيكون
اعرابها على حسب اعراب المتبوع ان كان اعرابه رفعا فاعرابها رفع
وان نصبا فنصب وان جرا فجر وان جزما فجزم * ولما بين احوال الجملة
نوع تفصيل فكان فيه نوع حرج وعسر اراد ان يبين محصوله على
وجه الاجمال ليسهل ضبطه وحفظه بلا املال فقال فظهر
من هذه الجملة اى من قوله فان اريد بالجملة الى هنا ان الجملة قسمان قسم
فى تأويل المفرد فيكون له اعراب فى كل موضع كالمفرد اذا الكلام

فى

٥ اى تناجوه خفيا وهو حقيقة
فيه اذا المراد معنى الاسم واذا اريد
معنى المصدر اى التناجى الخفا
فمجاز على ارادة الاسم المفعول من
المصدر قال الفراء نجى النجوى
اسما ومصدرا كذا فى الصحاح

٤ بدل من ضمير الفاعل من
واسروا الا على ان يكون
الواو حرفا دالا على جمعية الفاعل
لا ضميرا لضعفه مغنى

٩ وقيد الثانية الاخيرة من البدل
والتاكيد والبيان لما بين
فى المعانى *

فى الالفاظ الواقعة فى التركيب وذلك القسم ايضا اى كالجملة مطلقة
قسمان الاول ما اريد به لفظه و الثانى ما اريد به معنى مصدرى
وقسم من الجملة صرح بها مع ظهور مقسميتها لبعدها ولئلا يتوهم
من اول الامر ان هذا قسم من القسم الاول منها لا يكون فى تأويل
المفرد بالتأويل المذكور وان صح كونها فى تأويله بغيره فلا تكون
معمولة فى جميع المواضع لاستقلالها بالافادة الا فى خمسة مواضع
خبر اى خبر كان ومفعول ثان وثالث وجواب شرط جازم مع انفاء
او اذا وحال وتابع لمفرد او جملة لها محل من الاعراب ثم اى بعد ما
علمت ما لا يكون معمولا وما يكون معمولا اعلم ٦ ان المعمول على نوعين
معمول بالاصالة ومعمول بالتبعية اى بكونه تبعا وهو بمعنى التابع
ومشترك بين الواحد والجماعة النوع الاول من النوعين وهو
المعمول بالاصالة اربعة اقسام مرفوع ومنصوب ٣ ومجرور ومجزوم
اما المرفوع فتسعة ثمانية منها اسماء اربعة اصول واربعة ملحقة
بها وواحد منها الفعل المضارع الاول الفاعل * قدمه لانه اصل
المرفوعات عند الجمهور لانه فى الاغلب ٨ جزء الجملة الفعلية التى هى
اصل الجمل لانها اشد امتزاجا لان اول جزئيها الفعل وهو لكون
النسبة الى الفاعل معتبرة فى وضعه يقتضى الارتباط به من اول الامر
بخلاف المبتدأ فانه اسم مستقل لا يقتضى لذاته ارتباطا بشئ ولان
عامله اقوى لكونه لفظيا مثله * ومناسبة العامل مع المعمول موجبة لقوة
عمله الذى هو الرفع فيكون اقوى فى المرفوعية من المبتدأ وهى امارة
الاصالة * واذا ثبت اصالته بالنسبة الى المبتدأ الذى لا نزاع فى اصالته
بالنسبة الى سائر المرفوعات غير النائب يثبت اصالته بالنسبة اليها
بلا شبهة * واما اصالته بالنسبة الى النائب فغنى عن البيان * وقيل اصل
المرفوعات المبتدأ لانه باق على ما هو الاصل فى المسند اليه وهو التقدم
بخلاف الفاعل ولانه يحكم عليه بجامد ومشتق فكان اقوى بخلاف
الفاعل فانه لا يحكم عليه الا بالمشتق * وفيه ان افادة هذين الوجهين اصالة
المبتدأ فى المرفوعية التى هى المطلوبة غير ظاهرة بل الظاهر من الاول

وهو ما اشار اليه الشارح بقوله
فيصح التأويل بقائم ابوه فيما مر *

٦ واشار بالبيان قوله اعلم ان الى
ان قوله المعمول بالنصب عطف
على الالفاظ فى قوله اعلم ان الالفاظ *
والجر على الخبر فقد ب

٣ قدمه على المجرور لكونه
ذا وجهين بخلاف الجر فانه يوجد
فى الاسم ووجه تقديمه على المجزوم
لخصوصيته لما هو الاصل فى
المعمولية وهو الاسم *

٨ قيد به لئلا يشكل بمثل زيد قائم
ابوه فان ابوه فاعل مع انه ليس
بجزء الفعلية *

افادة الاصالة فى كونه مسندا اليه ومن الثانى افادة الاقووية فى كونه محكوما عليه وهما غير مطلوبتين هنا كما لايخفى وهو اى الفاعل ما مرفوع ولو محلا بقرينة المقسم اسند ٩ اى نسب بقرينة قوله اوما بمعناه اذ منه ما ليس له نسبة تامة اليه الفعل الاصطلاحى خرج به وبقوله اوما بمعناه المبتدأ لان ما اسند اليه ليس بفعل ولا ما بمعناه بل جامد اومركب مع المرفوع سواء قدم الخبر واخر ولذا لم يذكر التقديم كما ذكر ابن الحاجب التام خرج به ما اسند اليه الناقص لانه لايسمى فاعلا عنده بل اسما له كما مر المعلوم ٧ خرج به النائب قبل ذكر المعلوم يغنى عن التام للاستلزام * اقول دلالة الالتزام مهجورة فى التعريفات * على ان اغناء المتأخر عن المتقدم مما لابأس به كما لايخفى اوما بلابس بمعناه ٤ من الصفات والمصدر واسم الفعل والظرف المستقر * وبما عرفت ان ما عبارة عن مرفوع اندفع ما اورده فى الامتحان ان الحد منتقض منعا لدخول المفعول به فيه لوجود النسبة الوقوعية التى هى نوع من مطلق النسبة فيه * فلابد من التقييد بنسبة وصفية ليخرج الوقوعية * وقال فيه فالحد الصحيح مانسب اليه المعروف اوشبهه نسبة وصفية * فان قيل قد صرح فيه ايضا ان كون ما عبارة عن المرفوع لايفيد للمبتدى فى المنع لان الغرض من الحد معرفة المحدود لاجراء اعراب مخصوص وهو الرفع هنا * ولو عرف الحد به لزم الدور * قلت نعم لكن قد بين فى هذا الكتاب اولا كونه معمولا ومرفوعا بعامله ببيان جميع العوامل وكيفية اعماله وشرائطها وان الفعل وما بمعناه يرفع معموله * ثم ساق الكلام لتفصيله وتمييز بعضه عن بعض فكون ما عبارة عنه مفيد هنا * وقد صرح ايضا ان مثل هذا مفيد لمن عرف المرفوع او المنصوب بسلاقته اوغيرها واحتاج الى مجرد معرفة الاصطلاح بخلاف مختصر الكافية حيث لم يسبق فيه هذا البيان فاورد عليه ما اورده نحو ضرب زيد مثال لما اسند اليه الفعل التام المعلوم واقائم الزيدان مثال لما نسب اليه ما بمعناه نسبة تامة لما مر انه جملة فعلية ومثال مانسب اليه ما بمعناه نسبة غير تامة ٣ نحو زيد قائم ابوه وغير ذلك وهيهات زيد اى بعد مثال

٩ اى نسب اليه بقرينة اوما بمعناه
والنسبة التعلق والاسناد نسبة
يصح السكوت عليها ونسبة ما
بمعنى الفعل لايصح السكوت عليها
وحيث يراد بالموصول المرفوع
لايدخل المفعول به وغيره من
التعلقات فى التعريف فلا ينتقض
منعا فتح الاسرار ٧ عن ذكر
لاذكر المعلوم لايغنى بمجهولا
التام لان المعلوم ما لايكون
ولايلزم منه ان يكون تاما فكان
معلوما كضرب نعم ذكر المجهول
فى تعريف النائب مغن عنه لكنه اغناء
المتأخر عن المتقدم ولاضرر فيه فتح
٤ ويشير الى ان ليس المراد بالاسناد
الاصطلاحى الذى هو النسبة
التامة التى يصح السكوت عليها
م نحو المصدر واسم الفاعل
والمفعول لان النسبة فيها غير تامة
لانها فى الاول غير معتبرة وانما
المراد هو الحدث والمقصود
الاصلى فى الاخيرين هو الذات
وان اخذ النسبة منه

لما اسند اليه ما بمعناه من اسم فعل اسنادا تاما لما مر انه جملة فعلية والثانى من التسعة نائب الفاعل عدل عن قولهم مفعول ما لم يسم فاعله لكونه اخصر وهو ظاهر واظهر فانه لايتناول نحو درهما فى اعطى زيد درهما اصلا بخلاف قولهم فانه يتناوله بحسب المعنى الاضافى اللغوى مع انه ليس منه * قدمه لئلا يقع الفصل بين النائب والمنوب وهو ما مرفوع ولو محلا اسند اى نسب اليه الفعل خرج به وبقوله اوما بمعناه المبتدأ التام خرج به ما اسند اليه الناقص المجهول خرج به الفاعل اوما بمعناه من اسم المفعول نحو ضرب زيد واضروب الزيدان ونحو زيد مضروب اومضروب غلامه اوهاشمى اوهاشمى ابوه ولايكونان اى الفاعل والنائب الا اسمين او ما فى تأويله اى الاسم المدلول عليه باسمين لكونهما مسندا اليهما غير الا ان النائب قد يكون جارا ومجرورا وقد سبق ان المتعلق قد يسند اليهما فيكون المجرور مرفوع المحل على انه نائب الفاعل نحو مر بزيد فيجب افراد عامله اى النائب الذى هو جار ومجرور وتذكيره لانه من حيث هو هو لايكون مثنى ولا مجموعا ولا مؤنثا فلا وجه لتثنية عامله وجمعه وتأنيثه وان كان المجرور ضميرا مثنى او مجموعا ومؤنثا بخلاف الفاعل ونائبه الذى ليس كذلك فان كلا منهما اذا كان ضميرا مثنى يثنى عامله واذا كان مجموعا يجمع واذا كان مؤنثا يؤنث ولايجوز تقديمهما على عاملهما بالاستقراء وقيل فى الفاعل لئلا يلتبس بالمبتدأ * وقيل لانه كالجزء الثانى من عامله ولا يجوز فى النائب لاخذه حكم المنوب * وفيه بحث لايليق بيانه فى هذا الكتاب ولا حذفهما معا لكون النسبة مأخوذة فى مفهوم عاملهما وضعا سوى المصدر فلا يفيد بدونهما الا من المصدر وقد مر بيان حذفهما معا منه وكل منهما من الفاعل والنائب قسمان مضمر وهو ما وضع لمتكلم او مخاطب او غائب تقدم ذكره ولو معنى ومظهر وهو ما ليس كذلك فالمضمر الذى هو قسم منهما ايضا اى كل منهما على قسمين مستتر اى منوى غير ملفوظ حقيقة لعدم وجوده اصلا بل حكما بان حكم بملفوظيته لوجود آثار اللفظ فيه من كونه

٤ اى معنى الفعل التام المعلوم ما
يعمل عمل الفعل مما تقدم من
الصفات غير اسم المفعول
والمصدر واسم الفعل والظرف
المستقر وليس المراد به ما هو
المصطلح من التاسع من العامل
القياسى بل هو اعم منه فتح الاسرار
٩ ولابد اولا ان ينبه على ان المراد
بالاسناد مجرد ثبوت شئ لشئ سواء
تعلق به ادراك وقوعه اوادراك
وقوعه او طلب الوقوع اوانشاء
عدم سلب الوقوع لاسلب
فنفى ماقام سلب الوقوع
الاسناد وفى ان قام فرض الوقوع فلا حاجة
لافرض الاسناد لفاعل النفى
فى شمول التعريف من تكلف
والشرط الى ما اشتهر من الاسناد
ان المراد بالاسناد اعم من
ايجابا اونفيا محققا اومفروضا
كما فى ان قام زيد عصام

فاعلا ومؤكدا ومعطوفا عليه وغير ذلك وبارز متصل بقرينة ما
سيأتى من التفصيل وهو لفظ حقيقة ولو غير مستقل فالمستتر ايضا
اى كالمضمر قسمان واجب الاستتار بحيث لايجوز ابرازه ولايسند عامله
الااليه لاالى اسم ظاهر كما فى جائز الاستتار وجائز الاستتار بحيث يسند
عامله تارة اليه وتارة الى اسم ظاهر والاول اى واجب الاستتار يكون
فى المتكلمين اى المتكلم وحده مطلقا ومعه غيره كذلك والمخاطب
المفرد المذكر ولو امرا او نهيا بخلاف المخاطبة المفردة فان الياء فيها
ضمير بارز فاعل عند الجمهور كما يجئ من غير الماضى فان كلا منهما
يبرز فى المتكلمين والمخاطب المفرد مذكرا ومؤنثا من الماضى الذى هو
اصل بالنسبة الى المضارع ومايتفرع عنه فلايبرز فى متكلميه ومخاطبه
المفرد المذكر مع كون كل منهما اصلا قويا لكون المتكلم مبدأ الكلام
والمخاطب منتهاه لئلا يبلغ درجة الاصل بل يستتر لينحط درجته عنها
فان البارز لكونه لفظا حقيقيا اصل قوى فيفيد مزية وفضيلة فيما
اتصل به بخلاف المستتر فانه ليس كذلك كما مر فيكون فرعا ضعيفا
فلا يفيد مزية وفضيلة فيما اعتبر فيه بل انحطاطا ونقيصة *ولذا
لم يبالوا المساواة بين الاصل والفرع فى الاستتار فى الغائب المفرد مذكرا
اومؤنثا الذى هو فرع بالنسبة الى المتكلم والمخاطب لعدم دخله فى تحصيل
الكلام *ولايظهر ايضا لكون المظهر للغائب وهو خلاف مايقتضيه
صيغة التكلم والخطاب فوجب الاستتار لعدم المجال لغيره نحو اضرب
للمتكلم وحده ونضرب للمتكلم معه غيره وتضرب للمخاطب المفرد
المذكر وفى اسم فعل الامر نحو نزال بمعنى انزل وصه ومه بمعنى اسكت
واكفف *وحكمه حكم مسماه* ولذا لا يجب الاستتار فى اسم فعل
الماضى بل يجوز نحو هيهات زيد وزيد هيهات ٩ وفى افعل التفضيل
فى غير مسئلة الكحل اذ فيه لايرفع الظاهر لما سبق فيجب الاستتار
نحو زيد افضل من عمرو وفى اسم الفاعل واسم المفعول وما كان
بمعناهما من الاسم المستعار والمنسوب وفى الصفة المشبهة والظرف
المستقر اذا لم يوجد شرط عملهن فى الفاعل ولو حكما كما فى

٩ وفى افعل التفضيل فى غير مسئلة الكحل وفيها يعمل فى الفاعل الظاهر وفى غيرها لايعمل فيه الا على ضعف كما مر قال فى مغنى اللبيب ومن المشكل قوله فنحن عند الناس منكم لان نحن فاعلا على ان يكون خبر ان قدر فافعل فى غير مسئلة مبتدأ لزم عمل افعل وان قدر الكحل وهو ضعيف بين افعل مبتدأ لزم الفصل باجنبي العصام ومن خرجه الفاضل مفسر ان نحن مبتدأ ومنكم على المحذوف والتقدير فنحن منكم لكنكم فحذف فقسر وخرجه ابو علي نحن بنعه على ان نحن تاكيد ومن افعل والمبتدأ نحن المقدر لضمير قرينة المذكور قبح الاسرار

٩ الواو الداخلة على لو وان الوصليتين للحال عند الجمهور والعطف على مقدر هو نقيض المذكور عند بعض النحاة ٧

اسم المفعول ومابمعناه الظاهر واما اذا وجد فلا يجب لاسنادها تارة اليه
واخرى الى المستتر ولايجوز اسنادها الى البارز لان البارز المرفوع
المتصل مختص بالفعل لايوجد فيما يشبهه لينحط درجة الفرع
عن درجة الاصل بمنع هذا الضمير عنه نحو جاءنى ضارب او مضروب
او اسد اى مجترئ ناطق او هاشمى منسوب الى هاشم او حسن
ونحو فى الدار زيد فان زيد مبتدأ مؤخر لا فاعل الظرف لعدم شرط
عمله *انما اعاد نحو هنا ولم يقل وفى الدار زيد عطفا على جاءنى لدفع توهم
ان يكون زيد معطوفا على ضارب والظرف لغوا متعلقا بجاءنى* ثم
ان فى كون هذا المثال من واجب الاستتار بحثا اذ لايلزم من عدم ٤ جواز
عمله فى زيد عدم جواز عمله فى ظاهر آخر عند جعل زيد مبتدأ مؤخرا
لجواز فى الدار غلامه زيد *والاضمار قبل الذكر جائز هنا لتقدم زيد
رتبة وقد جعل فيما سيأتى مثل زيد فى الدار من جائز الاستتار لجواز
زيد فى الدار غلامه* والفرق تحكم فافهم ويكون فى تثنية اسم
الفاعل والمفعول مذكرين او مؤنثين وجمعهما السالم مذكرا
او مؤنثا كونا اوزمانا مطلقا غير مقيد بوجود شرط العمل فيهما
ولابعدمه *وسيجئ فى كلامه مايدل عليه ومن قال مذكرا او مؤنثا
فقد بعد عن المرام ولم يراع حق المقام كما لايخفى على ذوى الافهام
وانما وجب الاستتار فيها لان تثنيتهما وجمعهما السالم كتثنية الفعل
وجمعه فى الصورة فكما لايجوز اسناد تثنيته وجمعه الى الظاهر لئلا يلزم
تعدد الفاعل فى الظاهر او التأويل البعيد ٩ كذلك لايجوز اسناد تثنيتهما
وجمعهما اليه وان لم يلزم مالزم فى تثنيته وجمعه للمشابهة المذكورة
نحو جاءنى رجلان ضاربان او مضروبان او رجال ضاربون او مضروبون
ولم يتعرض لمثال مايوجد فيه شرط العمل لظهوره مما سبق من مثال
المفرد وفى عدا وخلا فعلين وهو الاكثر احتراز عن كونهما
حرفى جر اذ حينئذ لايتصور الاستتار فضلا عن الوجوب وفى ماعدا
وماخلا مافيهما مصدرية مختصة بالفعل فلا احتمال لكونهما حرفى جر
وفى ليس ولايكون فى باب الاستثناء اى حال كون كل واحد من عدا

٧ والاعتراض عند بعض آخر سواء توسطت بين اجزاء الكلام او تأخرت فعلى الاول تفيدان اولوية نقيض الشرط للجزاء وعلى الثانى تفيد ان المساواة بين النقيضين وعلى الثالث تفيدان معنى يتعلق بمعنى الكلام السابق وتقرره اطلع على الامتحان

٩ وهو جعل مافى تثنيته وجمعه حرفا دالا على تثنية الفاعل وجمعه لافاعلا او جعل المظهر بدلا من المضمر منه

٤ الفرق بين اللازم للشئ وبين اللازم من الشئ بان الثانى يستلزم تقدم الملزوم على اللازم دون الاول ولذا كان احد معلولى علة واحدة لازما للآخر لالازما من الآخر وكذا العلة المساوية للمعلول لازمة للمعلول لالازمة منه وكان المعلول لازما للعلة ومن العلة كلنبوى على الجلال فى بيان مذهب الرازى

الى لايكون فيه * وانما وجب ليكون كالا فى عدم الفصل بينها وبين المستثنى ولذا لايتصرف تصرف الافعال نحو جاءنى القوم عدا اى جاوز الجائى منهم زيدا اوليس الجائى منهم زيدا اولايكون الجائى منهم زيدا والتفصيل سيأتى فى بحث الاستثناء والثانى اى جائز الاستتار يكون فى الغائب المفرد والغائبة المفردة نحو زيد ضرب او يضرب اوليضرب اولايضرب مثال الغائب المفرد وهند ضربت اوتضرب اولتضرب اولاتضرب مثال الغائبة المفردة ويقال ضرب زيد وكذا البواقى فانه يقال ايضا يضرب اوليضرب اولايضرب زيد وضربت او تضرب اولتضرب او لاتضرب هند فلايستتر فيه ضمير حينئذ لوجود الفاعل الظاهر فلو استتر لزم تعدد الفاعل وفى شبه الفعل عطف على قوله فى الغائب مما ذكر من اسم الفاعل والمفعول وما بمعناهما والصفة المشبهة والظرف المستقر اذا وجد شرط عمله فى الفاعل الظاهر غير التثنية والجمع المذكورين من تثنية اسم الفاعل والمفعول وجمعهما فانه يجب الاستتار فيهما مطلقا * وقد اشار اليه فيما سبق بقوله مطلقا كما بينا نحو زيد ضارب او مضروب او اسد ناطق اوهاشمى اوحسن اوفى الدار ويقال زيد ضارب غلامه وكذا البواقى فانه يقال ايضا زيد مضروب غلامه او اسد غلامه ناطق اوهاشمى غلامه اوحسن غلامه او فى الدار غلامه فلايستتر الضمير حينئذ لما مر آنفا واما البارز المتصل ففى تثانى الافعال وهو اى البارز المتصل الذى فى تثانيها الالف نحو ضربا وضربتا وضربتما والميم مزيدة لدفع الالتباس بالف الاشباع والتاء للخطاب * وقيل انه التاء وحدها كما فى المفرد والالف علامة التثنية * وقيل انه الالف مع الميم والتاء للخطاب ويؤيد الاول موافقة الثانى فى كون الفاعل فى كل منها الفا ويضربان وتضربان وليضربا ولتضربا واضربا ولايضربا ولاتضربا وفى جمعها اى الافعال المذكر وهو اى البارز المتصل الذى فى جمعها المذكر الواو نحو ضربوا وضربتم اذ اصله ضربتموا بدليل عود الواو عند اتصال الضمير نحو ضربتموه زيدت الميم ليطرد بتثنيته

ولئلا يلتبس

ولئلا يلتبس بواو الاشباع فى الوقف فى المتكلم وحده وحذف الواو لان الميم ٣ معها بمنزلة الاسم لشدة اتصال احدهما بالآخر حتى جعل البعض مجموعهما اسما حقيقة * ولايوجد فى آخر الاسم ولو تنزيلا غير هو واو ما قبلها مضموم لاستثقا لها ولولم يحذف لكان على خلاف ما عليه كلامهم * وحذف الالف المكتوبة بعدها ايضا لعدم الاحتياج اليها واسكن الميم لان ضمها لاجل الواو ولما حذفت بقى الميم على اصلها الذى هو السكون ويضربون وتضربون وليضربوا واضربوا ولايضربوا ولاتضربوا وفى جمعها اى الافعال المؤنث وهو اى البارز المتصل الذى فى جمعها المؤنث النون نحو ضربن وضربتن انما شدد النون فيه لان اصله ضربتمن حملا على التثنية وقلب الميم نونا لقربه منه فى المخرج فادغم ويضربن وتضربن وليضربن واضربن ولايضربن ولاتضربن * وانما ابرز فيما ذكر من الثانى والجمعين ولم يستتر لان صيغة الفعل لا تدل على فاعل مثنى او مجموع بل على فاعل مفرد كما فى الغائب المفرد والغائبة المفردة اذ ليس فى صيغته علامة التثنية والجمع كما فى الصفة وفى المخاطب المفرد مذكرا كان اومؤنثا والمتكلم وحده فى الماضى وهو اى البارز المتصل الذى فيهما التاء نحو ضربت ملتبسا بحركات التاء الثلث والمتكلم معه غيره فى الماضى ايضا وهو اى البارز المتصل الذى فيه نا نحو ضربنا وجه الابراز فيه مر وفى المخاطبة المفردة فى غير الماضى وهو اى البارز المتصل الذى فيها الياء عند الجمهور انما ابرز فيها لئلا تلتبس بالمخاطب المفرد * ولم يعكس مع ان البارز اصل قوى مناسب للمذكر الاصل القوى لان الياء وان كان اصلا قويا من حيث كونه بارزا لكنه فرع من حيث مجيئه للتأنيث فيناسب المؤنث الذى هو الفرع الضعيف وليكون اعراب الاصل اصلا وهو الحركة واعراب الفرع فرعا وهو الحرف الذى هو النون هنا ولولم يبرز لم يكن الاعراب بالحرف ولان كونه ضمير المفرد مع كونه اثقل من الالف الذى هو ضمير المثنى مخالف للقياس اذ القياس كون الاول اخف من الثانى فلايليق

٣ لان للميم دخلا فى تمييز الواو عن الضمير الآخر *

٥ وقيل اصله ضربن بالتخفيف فاريد سكون ماقبل النون ساكنا ليطرد بجميع نونات النساء ولايمكن اسكان التاء لاجتماع الساكنين ولاحذفها لكونها علامة * فادخل النون للمناسبة فادغم

٤ والعلامة لاتحذف الا اذا اجتمعتا لشئ واحد فيحذف احدهما *

بالاصل الذى هو المخاطب المفرد * ولذلك ذهب الأخفش الى ان الياء
للخطاب وفاعلها مستتر فيها نحو تضربين واضربى ولا تضربى واما
المظهر الذى هو الفاعل اونائبه فظاهر غنى عن البيان والتوضيح
بالمثال واذا اسند اليه اى الى المظهر العامل يجب افراده اى العامل ٩
والمراد به هنا الفعل وما يوازنه مما يشابهه فلا يرد مثل مررت برجل
قعود غلمانه اذ بالتكسير خرج عن الموازنة اذ الفعل لا يكسر * لكن
لا قرينة لهذه الارادة اللهم الا ان يجعل الامثلة الآتية قرينة لها فلو قال
يجب افراده ان كان فعلا اوموازنا له والا فالوجهان ان كان المظهر
جمعا لكان اظهر واسلم * هكذا استفيد من كلامه فى الامتحان
فى بحث النعت * وجه الافراد فى الفعل لزوم تعدد الفاعل بحسب
الظاهر لو ثنى اوجمع اوالتأويل البعيد كما مر وفى الموازن المشابهة
وغيبته اذ المتكلم والمخاطب لا يصح اسنادهما الى المظهر لما سبق
ولوكان المظهر مثنى اومجموعا فوجوب الافراد لومفردا اولى اذ لا وجه
لغيره حينئذ لان الفعل يدل على ماهية الحدث ولا تعدد فيها حتى
يثنى الفعل اويجمع نحو ضرب الزيدان اوالزيدون وان كان المظهر
مؤنثا حقيقيا لا لفظيا وسيجيئان من الآدميين لا من غيرهم كافة مفردا
اومثنى لا جمعا متصلا بعامله فعلا اوموازنا له لا منفصلا عنه بغيره
فان هذه المنفيات لا يجب تأنيث عاملها بل يجوز الوجهان كما سيجيئ
يجب تأنيثه اى عامله ايذانا بتأنيث الفاعل من اول الامر ان كان
العامل متصرفا والا كفعل المدح والذم والتعجب لا يجب تأنيثه لانه
يشبه الحرف فى عدم التصرف فينبغى ان لا يلحق به ماهو علامة لقسيمه
كنعم المرأة هند واكرم بهند ويجوز نعمت المرأة هند * واما فعل التعجب
فلا يتغير اصلا لكونه كالمثل نحو ضربت هند اوالهندان مثال لما كان
المظهر مؤنثا حقيقيا من الآدميين مفردا اومثنى متصلا بعامله الذى
هو الفعل وزيد ضاربة جاريته بالرفع مثال لما عامله موازنه
وكذا اى كما يجب تأنيث العامل اذا كان المظهر ما ذكر يجب تأنيثه
ايضا اذا اسند العامل الى ضمير المؤنث حقيقيا من الآدميين ام لا

٩ وقد سبق انه يجوز ان يجمع جمع المكسر كما اذا قلت جاءنى رجال قعود غلمانهم ولم يتعرض لبدوره ولا يجوز ان يراد بالعامل الفعل وما يوازنه لان الصفة المشبهة ليست مما يوازنه وقد وجب الافراد فيها اذا اسندت الى الفاعل الظاهر وانما وجب افراده ح لانه اذا كان العامل فعلا وطابق الاسم الظاهر فى التثنية والجمع لزم تعدد الفاعل لما عرفت ان الالف والواو والنون ضمير الفاعل وحمل عليه شبه الفعل ومثل قوله تعالى واسروا النجوى الذين ظلموا اما اسند الى الظاهر بل الفاعل او بدل الجمع والذين ظلموا مبتدأ قبل الذكر من الضمير والاضمار قبل الذكر جاز فى العمدة بشرط التفسير وقيل الواو حرف ليس بضمير والفاعل الاسم الظاهر فتح الاسرار

او

اوغير حقيقى لما مر من ايذان تأنيث الفاعل من اول الوهلة حال كون
ذلك المؤنث غير جمع المذكر المكسر العاقل فانه اذا اسند الى ضميره
لايجب تأنيثه كما سيجيئ نحو هند ضربت اوضاربة مثال لما اسند الى ضمير
الحقيقى من الآدميين ونحو الناقة سارت اوسائرة من غيرهم والشمس
طلعت اوطالعة مثال لما اسند الى ضمير الغير الحقيقى وفى الاسناد الى
غيرهما ولو قال واذا اسند الى غيرهما لكان اظهر وانسب اى
غير المؤنث الحقيقى وضمير المؤنث المذكورين وذلك الغير ما كان مؤنثا
غير حقيقى اوكان حقيقيا ولم يكن من الآدميين اوكان منهم ولم يكن
مفردا اومثنى بل جمعا اوكان احدهما ايضا ولم يكن متصلا بعامله
وما كان ضمير ذلك الجمع ٣ يجوز تأنيث عامله وتذكيره * ولما كان مفهوم
الغير شاملا للمذكر ايضا وهو ليس مما يجوز تأنيث عامله وتذكيره
اخرجه بقوله ان كان ذلك الغير مؤنثا وارجاع الضمير ٨ الى المظهر
فساده اظهر * كما لا يخفى على من له حظ من الاظهار نحو طلعت
اوطلع الشمس مثال لغير الحقيقى ونحو سارت اوسار الناقة مثال للحقيقى
من غير الآدميين * انما جاز التذكير فيهما لقلة الاعتداد بتأنيثهما ٩ * مع ان
فى لفظهما ما يشعر به بخلاف المضمر لعدم ما يشعر به فيه * ولذا وجب
تأنيث عامله وجاز التأنيث نظرا الى وجود مجرد تأنيثهما ونحو جاءت
اوجاء المؤمنات مثال لجمع المؤنث الحقيقى من الآدميين * انما جاز
فيه الوجهان لانه من المؤنث الغير الحقيقى لكون تأنيثه بتأويل
الجماعة التى هى من المؤنث الغير الحقيقى * وانما لم يعتبر حقيقة التأنيث
فى مثل المؤمنات لان التأنيث الطارى بالتأويل اسقط اعتبارها كما اسقط
اعتبار التذكير الحقيقى فى نحو رجال ونحو جاءت اوجاء القاضى
اليوم امرأة مثال للمؤنث الحقيقى من الآدميين المنفصل عن عامله
وانما جاز التذكير فيه مع كونه مؤنثا حقيقيا من الآدميين لضعف
استدعائه تأنيث العامل لانفصاله عنه * هذا اذا لم يكن منقولا عن المذكر
واما اذا كان منقولا عنه كزيد اذا سميت به المرأة يجب تأنيث عامله
ولو منفصلا عنه لدفع الاشتباه كقالت اليوم زيد لكن لم يتعرض له

٨ كما ارجعه الشارح الاول *

٩ لكون الاول من غير الحقيقى والثانى من غير الآدميين *

٣ اى جمع المذكر المكسر العاقل *

اندوره والرجال جاءت اوجاؤا مثال لضمير جمع المذكر المكسر العاقل وجاءت اوجاء الرجال مثال لجمع المذكر المكسر العاقل *وجه تأنيثه كونه بتأويل الجماعة *ووجه تذكيره كونه من الغير الحقيقى *وسيجيئ وجه تأنيث ما اسند الى ضميره وجمعيته *ولما ذكر فيما سبق المؤنث والمذكر وتوقف معرفة بعض احكام الفاعل بالنسبة الى عامله على معرفتهما وبمعرفة الاول يعرف الثانى لان الاعدام تعرف بملكاتها *قال والمؤنث فى عرف النحاة ما اسم فيه اى فى آخره علامة التأنيث بقرينة تفسيرها اذ المفسرة به لا تكون الا فى الآخر *والمراد به ما بعد الاصول فيعم نحو ضاربة وضاربتين فتاء اخت لبس بعلامة التأنيث بل هى مقدرة فيها لفظا وتقديرا اى ملفوظة اومقدرة كنار وعقرب قال ابن الحاجب فى الايضاح حكم بان التاء مقدرة فى الجميع لكنها فى الثلاثى اوضح *وقال الرضى واما الزائد على الثلاثى فحكموا فيه ايضا بتقدير التاء قياسا على الثلاثى اذ هو الاصل وقد يرجع التاء فيه ايضا شاذا نحو قديدمة ووريئة فظهر ان ادخال٤ نحو عقرب فى اللفظى مخالف للعقل والنقل *فان قيل يخرج من التعريف المؤنثات الصيغية اذ لبس فيها العلامة المذكورة بل صيغها موضوعة لهما كها وانت بالكسر وياء مثل تضربين ونون مثل ضربن وتاوته وهذه وهذى وكلتا وثنتان فيلزم كونها مذكرات *قلت كون التأنيث فيها بالصيغة ممنوع بل التاء مقدرة عنده طردا للباب حفظا للقاعدة وتسهيلا للضبط *ثم ان هذا التعريف لفظى يقصد به تعيين صورة حاصلة وتميزها عما عداها لا اسمى يقصد به تحصيل صورة فلا يرد ان فى هذا التعريف دورا لتوقف٩ معرفته على معرفة التأنيث وبالعكس كذا فى الامتحان *ولو قال ما فيه التاء الموقوف عليها لفظا اوتقديرا والالف المقصورة اوالممدودة لكان اسلم وهى اى علامة التأنيث التاء الموقوف عليها حال كونها هاء ولو فى الاصل فلا يخرج تاء ضاربتين فانها يوقف عليها هاء فى الاصل اى فى حال الافراد وخرج به تاء مثل صافنات واخت وبنت فانها لا يوقف عليها هاء اصلا وعلامة التأنيث

٤كما ادخل الفاضل الجامى ان جعل اللفظى اعم من الحقيقى والحكمى والعجب من الشارح الاول حيث غفل عن هذا وتبع ذلك الفاضل فى هذا وجعله شرحا لكلام المص رح *

٩التوقف اما ان يكون توقفا بالمعنى الاعم وهو كون الشئ بكيفية لولا الشئ الآخر لا متنع وجوده واما ان يكون بالمعنى الاخص وهو كون الشئ بحالة لم يكن موجودا الا بعد وجود شئ آخر والتوقف بالمعنى الاعم شامل لتوقف الموقوف على الموقوف عليه الذى يكون وجوده قبل وجود الموقوف ولتوقف الموقوف عليه الذى لم يكن وجوده قبل وجود الموقوف بل يكون وجودهما معا كما ٧ بلا تقدم من احدهما

مقدرة فيها كما صرح فى الامتحان نحو ظلمة وشمس مثال لما فيه التاء تقديرا بدليل ظهورها فى تصغيرها نحو شميسة لان المصغر بمنزلة الموصوف مع الصفة فشميسة فى تقدير شمس صغيرة مثلا فكما يجب الحاق التاء بصفات الاسماء التى قدر فيها التاء كشمس طالعة يجب الحاقها بالمصغر والالف المقصورة نحو حبلى ودعوى الاول للحقيقى والثانى لغيره والالف الممدودة نحو حمراء محتمل لهما وهذا اى كون المؤنث بعلامة التأنيث لفظا اوتقديرا جار فى غير ثلثة بالفتح والزائد عليها منتهيا الى عشرة فان مذكرها بالتاء اعتبارا بتأنيث الجماعة ومؤنثها بحذفها اى التاء مع وجود تأنيث الجماعة فيه للفرق بينهما *ولم يعكس لان المذكر تقدما بالشرف والزمان فاعطى التاء له اولا فلو اعطيت له ثانيا يلزم الالتباس نحو ثلثة رجال واربع نسوة واذا ركبت ثلثة والزائد منتهيا الى تسعة مع عشرة اثبت التاء فى الجزء الاول فقط فى المذكر ابقاء له على حاله الذى قبل التركيب وحذفت من الثانى كراهة اجتماع علامتى التأنيث من جنس واحد فيما هو كالكلمة الواحدة بخلاف احدى عشرة لكونهما من جنسين *وانما جاز ثنتا عشرة واثنتا عشرة مع كونهما من جنس واحد لان التاء فى الجزئين الاولين منهما لما لزمت الوسط لعدم مفرديهما وكانت بدلا من لام الكلمة بخلافها فى الاخيرين منهما كانت بجنس آخر *وهمزة الوصل فى اثنتا للابتداء لا للتعويض وانما العوض التاء ليس الا *وانما حذف التاء من احد عشر واثنا عشر مع عدم الاجتماع فيهما حملا على النظير وتبعيدا عن النقيض نحو ثلثة عشر رجلا وفى الثانى اى اثبت التاء فى الجزء الثانى فقط فى المؤنث نحو ثلث عشرة امرأة تحقيقا لتمام المخالفة بينهما *وقيل عدم الاثبات فى الاول ابقاء له بحاله الذى قبل التركيب والاثبات فى الثانى لانتفاء المانع وهو اللبس والتأنيث اى المؤنث الحقيقى اوتأنيث ما بازائه اى بازاء مسماه ذكر٩ من الحيوان بخلاف نحو النخلة فانها وان كان بازائها ذكر اعنى المجرد عن التاء الا انه ليس من الحيوان فلا يعد من الحقيقى نحو امرأة بازائها رجل وناقة بازائها جمل والتأنيث اللفظى ملتبس

٧فى التضايف فى الابوة والنبوة والتقدم والتأخر وغير ذلك ولذلك لا يبطل الدور المعى لان التوقف فيه التوقف بالمعنى الاعم فلا يلزم تقدم الشئ على نفسه والتوقف بالمعنى الاخص يخص بتوقف الموقوف على الموقوف عليه الذى يكون وجوده قبل وجود الموقوف مفتى زاده على الحسينية

٩وذكر وهو ما يوصف بالذكورة فيدخل فيه النخلة اذ يقال نخل ذكر للابير ونخلة انثى لما ابير فلما قال من الحيوان اخرجها فهم الاسرار،

بخلافه اى الحقيقى يعنى ماليس بازائه ذكر من الحيوان بل كان تأنيثه فى لفظه فقط بوجود العلامة فيه لفظا اوتقديرا* ولذا سمى لفظيا نحو غرفة مثال لما كان العلامة فى لفظه لفظا وشمس مثال لما كانت فى لفظه تقديرا* ولماسبق ذكر الجمع والمثنى والمفرد وتوقف معرفة بعض احكام الفاعل بالنسبة الى العامل على معرفتها وبمعرفتهما يعرف المفرد اجمالا وباللغة تفصيلا اراد بيانهما* ولكن لما كان المكسر من اقسام المؤنث قدمه وما يقابله على التثنية فقال والجمع المكسر مطلقا ما اى جمع تغير الجمعية فخرج نحو مصطفون لان تغيره بعد الجمعية للنقل صيغة مفرده ولوكان ذلك التغير تقديرا كفلك فان ضمته مفردا كضمة قفل وجمعا كضمة اسد والقاضى البيضاوى لم يذكر هذا القيد ايضا فى اللب اكتفاء بما ذكره فى تعريف مطلق الجمع كما ذكره المصنف رح فى شرحه* ولم يسبق فى هذه الرسالة تعريفه حتى يكتفى به فينبغى ان لا يهمل هذا القيد فى كتابه هذا* والمراد بالتغير ماهو المتعارف عندهم فخرج به جمع السلامة بكلا قسميه فان تغير الآخر لايعد عندهم من تغير الصيغة وان كان تغيرا بحسب اللغة* والمراد بالمفرد ماهو اعم من الحقيقى نحو رجال والاعتبارى كاساور واناعيم وكعباديد يقدرله عبدود* ولما ظهر من تعريف المكسر ان السالم مالم يتغير صيغة مفرده الجمعية ترك تعريفه واراد تعريف قسميه فقال وجمع المذكر السالم قدمه لما مر ان المذكر تقدم ما شرفا وزمانا ما اى جمع لحق فى اصل الوضع آخر مفرده انما لم يقل آخره كما فى الكافية لانه يلزم حينئذ ان لا يصدق الحد على الجمع بل على مفرده اذالواو والنون مثلا انما يلحقان آخر مسلم مثلا لا آخر مسلمون ولذا احتاج الشراح الى تقدير المفرد فيها* ثم ان المراد به لبس مايقابل المثنى والمجموع والا يلزم الدور لتوقف معرفتهما على معرفته وبالعكس ويخرج ايضا جمع الجمع بل اما الاصل واما الدال على الفرد حقيقيا كمسلمين اواعتباريا كايامنين فايامن جمع ايمن وهو جمع يمين فايمن من حيث دلالتها على افراد من يمين جمع ومن حيث دلالتها على ثلثة منه مثلا مأخوذة جملة معدودة واحدة مفرد لايامن فلذا قيل ان جمع الجمع لا يصدق

١ الحكماء حصروا انواع التقدم
فى هذه الخمسة ولم يقم لهم برهان
بل على الحصر اكثر من الاستقراء
ونقضه المتكلمون بتقدم بعض
اجزاء الزمان على بعض
واعتذارات الفلاسفة فيه ضعيفة
ذكرناها وبينا ضعفها فى كتاب
الاسرار والمناهج اذا عرفت هذا
فنقول التقدم يقال عند الاوائل
على خمسة معان احدها التقدم
بالزمان وهو ظاهر لكل احد
كتقدم الاب على الابن بمعنى ان
للاب وجودا فى زمان والابن
وجودا فى زمان آخر وزمان الاب
متقدم على زمان الابن فيقال
للاب انه متقدم على الابن بالزمان
وثانيها التقدم بالذات وهو التقدم
بالعلية كتقدم الشمس على الضوء
وحركة الاصبع على حركة الخاتم
فانا نعلم انه لولا حركة الاصبع
لما تحرك الخاتم فهذا الترتيب العقلى
هو المعنى بالتقدم بالعلية وهو خفى ٢

على اقل من تسعة كذا ذكره المصنف رح فى تعريف مطلق الجمع فلا يصدق جمع جمع الجمع كايامنين مثلا على اقل من سبعة وعشرين واو مضموم ماقبلها للمجانسة لفظا نحو مسلمون اوتقديرا كمصطفون او ياء مكسور ماقبلها للمجانسة ايضا لفظا كمسلمين اوتقديرا كمصطفين ونون مفتوحة للتعادل* انما لحق هذه الحروف ليفيد المجموع او اللواحق وحدها ان مع مدلول مفرده ما يزيد عليه من جنسه ثابتة فى غير الاضافة فان النون تحذف فيها لشبهها بالتنوين لا لقيامه مقامه وقد سبق تحقيقه وحذفها فيها لاينافى كونها جزأ من الدال لانه كالترخيم والعجب من الشارح الاول حيث تبع الفاضل الجامى وشرح كلام المص رح على خلاف مراده وهو فى اكثر المواضع من عادته نحو مسلمون ومسلمين وجمع المؤنث السالم ما جمع لحق آخر مفرده حقيقيا كمسلمات اواعتباريا كصواحبات مؤنثا اومذكرا نحو قوله تعالى اشهر معلومات والتسمية باعتبار الاصالة والغلبة الف وتاء للافادة المذكورة فى المذكر السالم* قيل لابد من التقييد بزائدتان ليخرج مثل ابيات وقضاة فان التاء فى الاول اصلية والالف فى الثانى منقلبة عن الاصلية* اقول هذا مبنى على الغفلة عن معنى اللحوق وهو الطريان على الشئ كما هو الشائع فى السنتهم على ماذكره الفاضل العصام نحو مسلمات والتثنية اى المثنى ما اسم لحق فى اصل الوضع آخر مفرده ولواعتباريا كرجالان وانما لم يقل آخره لمثل مامر لكن ينتقض الحد حينئذ بالجمع اذ يصدق عليه انه لحق آخر مفرده الف او ياء الخ لان مسلم مثلا كما انه مفرد مسلمان مفرد مسلمون فينبغى ان يقول آخر مفرده الذى كان فيه كذا ذكره الفاضل العصام ولو لم يجعل ما عبارة عن الجمع فى تعريف جمع السالم لا ينتقض تعريفه بالمثنى كما لا يخفى* والجواب عنه ان اضافة المفرد الى الضمير للاختصاص على ماهو الاصل فى الاضافة فيؤول الى ماذكره الف او ياء مفتوح ماقبلها اى الياء* ولا حاجة الى بيان فتح ماقبل الالف لظهور لزومه كذا فى الامتحان* وانما فتح مع ان المجانسة تقتضى الكسر لئلا يلتبس بالجمع عند حذف النون بالاضافة ولم يعكس

٢ عند جماعة من الناس وانه
التقدم بالطبع وهو كتقدم
الواحد على الاثنين فانه
لولا الواحد لم يتحقق الاثنين
وجود وقد يتحقق الواحد
ان لم يكن الاثنان موجودا فهذا
التوقف المعلوم هو المراد بالتقدم
الطبيعى والفرق بين هذا النوع
من التقدم وبين الاول ان التقدم
هناك كان كافيا فى وجود المتاخر
بحيث يستحيل انفكاكه عنه
والتقدم هنا ليس علة تامة فى المتاخر
اذ قد يمكن وجود التقدم
وان لم يكن المتاخر ثابتا ورابعها
التقدم بالرتبة اما الرتبة الحسية
كتقدم الصف الاول على الصف
الثانى بالنظر الى الامام او الرتبة
العقلية كتقدم الجنس على النوع
ان اعتبر الترتيب بالنسبة الى
العموم وخامسها التقدم بالشرف
والفضيلة كتقدم العالم على متعلمه
واذا عرفت اصناف التقدم فاعرف
اصناف المتاخر وهو ظاهر
شرح محمد

لان التثنية لكونهـا اكثر اولى بالفتح الاخف ونون مكسورة للتعادل
انما لحق هذه الحروف ليفيد المجموع اواللواحق وحدها ان مع مدلول
مفرده مثله فى الوحدة والجنس فقط ثابتة فى غير الاضافة وفيهـا تحذف
لما مر نحو مسلمـان ومسلمين وكل جمع سواءكان واحده مذكرا اومؤنثا
حقيقيا اولفظيا غير جمع المذكر السالم مؤنث لكونه بمعنى الجماعة
واما جمع المذكر السالم فيجب تذكير عامله ولا يجوز تأنيثه مع كونه بمعنى الجماعة
لغلبة جانب التذكير فيه لاختصاصه بذكور العقلاء ولسلامة صيغة واحده
والمراد به ما لايكون مشـابها بالمكسر ولاعلى خلاف القيـاس والا
فيجوز التأنيث فى مثل بنين وارضين وسـنين قال الله تعـالى آمنت به
بنوا اسرائيل فالاول فى حكم الابناء والاخيران فى حكم الجمع بالالف والتاء
فتقول جاء المسلمون او رجل قاعد ناصروه الاول مثال لما عامله الفعل
والثانى لما عامله موازنه واذا اسند اى العامل الى ضميره اى جمع المذكر
السـالم يجب كونه اى العامل وارجاع الضمير الى الضمير باباه السـابق
واللاحق جمعـا مذكرا بان يتصل به الواو الضمـير الذى هو مختص
بذكور العقلاء اذا كان العـامل فعلا اذ٧ باتصاله به يعد جمعـا مذكرا
لشدة الامتزاج بينهما وان كان الجمع فى الحقيقة هو هذا الضمير لا الفعل
وبان يكون جمعا بالواو والنون للايذان بان الضمير المسند اليه فيه ضمير
الجمع المذكر العـاقل اذا كان العـامل مشتقا غير الفعل * ولا يلزم الجمع
بين الحقيقة والمجاز ٩ لان الاول حقيقة عرفية نحو المسلمون جاؤا او يجيئون
اوجاؤن واما جمع المذكر المكسر العاقل اذا اسند العامل الى ضميره
فيجب ان يكون عامله مفردا مؤنثـا ايذانا بتأنيث الضمـير المسند اليه
الراجع الى الجمع بتأويل الجمـاعة فيه او جمعـا مذكـرا سـالمـا
او مكسرا كما اذا كان العامل صفة واما اذا كان فعلا فباتصال الواو
الضمير به *والمراد بالواجب هنـا الواجب المخير وهو الواحد المبهم
من الامرين ولاينـا فى ذلك جواز الواحـد المعين منهما ولذا عطف
باو هنا وقال فيمـا سبق يجوز وعطف بالواو نحو الرجال جاءت اوجاؤا
اوجائيـة اوجاؤن ولو مثل بالمكسر ايضا كجماءة لكان اولى وغيرهما ٧

اى غير جمع المذكر السالم وجمع المذكر المكسر العاقل من الجموع
وهى جمع المؤنث سالما او مكسرا من العقلاء او غيرهم من الحيوان او غيره
وجمع المكسر الغير العـاقل من الحيوان او غيره مذكـرا او مؤنثـا
اذا اسند الى ضميرها نائب الفـاعل لاسند ولا ضمير فيه او ضمـيره الى
العـامل يجب وجوبا مخيرا كون عاملها اى ضمائر الجموع المذكورة
مفردا مؤنثـا لما سبق من الايذان بتأنيث الضمير او جمعا مؤنثا سـالمـا
او مكسرا كما اذا كان العامل صفة للايذان بان الضمير المستتر فيه ضمير
جمع المؤنث او جمع المذكر الغير العاقل اجراء له مجرى المؤنث لعـدم
اصالته فى التـذكير واما اذا كان فعلا فباتصال النون الضمـير الذى
وضع لجمع المؤنث عاقلا او غيره او لجمـع المذكر الغير العاقل فانه باتصال
هذا الضمير به يعد جمعا مؤنثا وان كان الجمع فى الحقيقة هو هذا الضمـير
لا الفعل كالواو لكن وجوب كونه جمعا مؤنثا اذا اسند الى ضمير جمـع
المذكر الغير العاقل ممنوع لجواز كونه جمعـا مذكرا مكسرا كالافراس
ذهاب ولو قال او جمعا غير واوى اذا كـان صفة كما فى لب الالبـاب
لكان اسلم واشمل نحو المسلمات جاءت او جئن او جائية او جائيات او جواء
مثال لما اسند الى ضمير جمع المؤنث السالم العاقل ومثال ما اسند الى ضمير
جمع المؤنث المكسر العاقل مثل الجوارى جاءت او جئن الى آخره ومثال
ما اسند الى ضمير جمع المؤنث السالم الغير العاقل من الحيوان مثل الحشرات
ذهبت او ذهبن الى آخره ومن غيره مثـل الثمرات جذت الى آخره
والاشجار قطعت او قطعن او مقطوعة او مقطوعات مثال لمـا اسند
الى ضمـير جمع المذكر المكسر الغير العاقل من غير الحيوان ومثال ما اسند
الى ضمير الغير العاقل من الحيوان نحو الافراس جاءت الى آخره و المرفوع
الثالث من التسعة ما يطلق عليه لفظ المبتدأ ولما كان مشتركا لفظيا٣
بين حقيقتين مختلفتين فلم يمـكن جمعهما٦ فى حد واحد كما فى المستثنى
اراد ان يقسم اولا الى نوعين ويعرف كلا منهما فقال وهو نوعان
ولما لم يكن لكل قسم اسم مخصوص كما كان فى المستثنى قال النوع الاول
الاسم لا الصفة بقرينة المقابلة او المأول به واما ضارب زيد قائم ففى تقدير ٤

شخص ضارب زيد نعم يراد به مايقابل الفعل عند من قال ان المبتدأ
اسم لمفهوم واحد وهو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية المردد بين
كونه مسندا اليه وكونه صفة واقعة الى آخره المسند اليه خرج
به الخبر الذى ليس بصفة اوالمطلق والنوع الثانى من المبتدأ واما الاسماء
المعدودة فليست بداخلة فى المقسم كما عرفت المجرد عن العوامل
اللفظية بان لايكون له عامل لفظى اصلا٤ ولوقال عن العامل اللفظى
كالبيضاوى لكان اظهر واخصر * وقد عرفت ما هو المراد بالتجريد
وخرج بهذا القيد اسماؤها نحوزيد قائم وحق انك قائم الاول للاول
والثانى للثانى ولابد له اى الاول من خبر ولوتقديرا اذ لافائدة له بدونه
و النوع الثانى الصفة اى اللفظ الدال على ذات مبهمة باعتبار معنى
مقصود فيشمل الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمنسوب نحو
اقريشى اخواك والمستعار نحو ا اسد الزيدان الواقعة بعد كلمة الاستفهام
حرفا كالهمزة وهل اواسما نحو ماصانع البكران ومن خاطب البشران
وكذا متى واين وكيف وايان او كلمة النفى حرفا وهى ما ولا وان اواسما
نحوغيرقائم الزيدان اوفعلا نحوليس قائم الزيدان وهذه العبارة اولى
من عبارة ابن الحاجب حيث قال بعد حرف النفى والف الاستفهام
والبيضاوى حيث قال بعد حرف النفى والاستفهام وقال المصنف رح
فى شرحه لفظ الحرف حشو مخل وبين عمومهما كما بينا فلو لم يذكر
ايضا لفظ كلمة هنا لكان اخصر ايضا فافهم رافعة لظاهر٩ المراد به
مالايكون مستكنا فيشمل الضمير المنفصل مثل اراغب انت عن آلهتى
ثم انه ينتقض التعريف منعا بنحو اقائم ابواه زيد فانه يصدق على قائم انه
الصفة الواقعة بعد الاستفهام الى آخره مع انه ليس مبتدأ بل هو جزء
الخبرفان الخبر ليس مجرد قائم بل هو مع فاعله *والجواب ان المتبادر
من البعدية الاتصال لفظا ومعنى وفى مثل المثال المذكور وان وجد
الاتصال لفظا لكن لم يوجد معنى اذ الاستفهام داخل فى المعنى على
المبتدأ الذى هو زيد كذا فى الامتحان فيكون التقدير ازيد قائم ابواه
واما كونه زيدا قائم ابواه فلا يجوز لكونه فى صورة الخبر المفرد

اواقتضاء الاستفهام صدر الكلام ولذا لم يجئ فى كلامهم زيد اقائم ابواه
كما جاء زيد اقام ابواه كما صرح به الفاضل العصام *ولوسلم فلاضير
لاندفاع الانتقاض لكنه يلزم التزام التكلفات بلا حاجة * اما اولا
فلان جعله مبتدأ لايغنى عن كونه خبرا والصفة اذا كانت مع مرفوعها
خبرا يكون الاعراب الذى استحقه المجموع فى لفظها فى غيرهذه الصورة
واما فيها فلوجعلت مبتدأ يكون اعرابها من هذه الحيثية فى لفظها
ومن حيث كونها خبرا فى محله ولاخفأ فى كون هذا تكلفا واما اذا لم تجعل
مبتدأ بان حمل على التقدير الاول كما فى زيد قائم ابوه فيستغنى عنه *واما ثانيا
فلانه اذا جعلت مبتدأ يكون المجموع جملة معنى واما اذا لم تجعل
بان حمل عليه ايضا يكون مفردا صورة ومعنى والاصل فى الخبر الافراد
والعدول عنه بلا داع تكلف لايخفى * واما ثالثا فلان كون المسند مبتدأ
خلاف الاصل حتى قيل انه مبتدأ اضطرارى بحيث لووجد لرفعه
وجه سوى الابتداء لم يحكم عليه بانه مبتدأ ولاخفأ فى وجوده هنا
وفى ان الحكم به تكلف *وليس هذا مثل اقائم زيد حتى ينتقض به لان كون
الخبر مقدما والمبتدأ مؤخرا خلاف الاصل كما ان كون المسند مبتدأ
كذلك فبالنظر الى الاول جعلت مبتدأ لوجود الاضطرار فى الجملة
و بالنظر الى الثانى جعلت خبرا واحدهما يغنى عن الآخر بخلاف مانحن فيه
كما عرفت نحو اقائم الزيدان وما قائم الزيدون والصفة فيهما متعينة
للابتداء ومابعدها للفاعلية ولايجوز كونها خبرا ومابعدها مبتدأ
اذ المطابقة لازمة بينهما وليست هنا بخلاف مثل اقائم زيد فانه يجوز
فيه الامران ولاخبر لهذا المبتدأ لكونه بمعنى الفعل لكون الاستفهام
والنفى بالفعل اولى بل فاعله ساد مسد الخبر٤ ولذا جعل المجموع جملة
فعلية كما سبق ولايجوز تعدد المبتدأ اى النوع الاول منه لانه المتبادر
عند الاطلاق لشهرته ولان السوق يسوق اليه يعنى انه لايجوز تعدده
لفظا بلا عاطف بشهادة الاستقراء واما التعدد معنى اولفظا بعاطف
فيجوز * ثم ان كان خبركل مخالفا الخبر الآخر يؤتى بالواو والا فيثنى
اويجمع نحو الزيدون فقيه وكاتب وشاعر والزيد ان عالمان

اوزيد وعمرو وبكر كاتب وشاعر وفقيه او عالم والاصل فى المبتدأ والاولى له
تقديمه على الخبر لفظا لكونه محكوما عليه موصوفا بالخبر والموصوف
مقدم على الوصف وجودا فينبغى ان يقدم ذكرا ليتوافقا وشرطه
اى شرط صحة كونه مبتدأ ان يكون معرفة لان الغرض من الكلام
حصول الفائدة والاخبار عن غير المعين لايفيد ولان فى تنكيره اخلالا
بالغرض المطلوب من الكلام وهو الافهام لان فى تنكيره تنفيرا عن استماع
الحديث لانه اذا كان مجهولا وهو مقدم على الخبر ربما يمتنع السامع
عن استماع هذا الحديث كذا فى شرح لب الالباب او نكرة مخصصة
اى قريبة من المعرفة فى حصول الفائدة من الاخبار عنها وعدم الاخلال
بالغرض المطلوب * قال فى الامتحان الجمهور شرطوا التخصيص بشئ
للافادة وهى قد توجد بدونه ككوكب انقض الساعة فلا وجه
لاشتراط غيرها ولذا شرط المحققون من النحاة اياها دونه واختاره
البيضاوى حيث قال لو يفيد فالموافق له ان يقول او نكرة مفيدة
اللهم الا ان يقال انه اشار الى امكان التوفيق بين كلام
المحققين وكلام غيرهم من النحاة بما قيل ان مراد الجمهور ليس
الاشتراط بل الضبط فانهم لما راوا ان المبتدى لايفى قوته بالتميز بين
المفيد من الحكم على النكرة وبين غيره ضبطوا امثلة لم يتخلف عنها
الفائدة نحو قوله تعالى ولعبد مؤمن خير من مشرك والمراد به ماقيد
بقيد صفة كان او مضافا اليه نحو صوت بلبل شغلنى او غيرهما نحو
افضل منك افضل منى فان تقييد الجنس يجعله مناط الفائدة والاهتمام
به بخلاف الجنس المطلق فان الطبع لايقنع به فيصح حيوان ناطق
كذا لا انسان كذا مع تساويهما بل تركى كذا مع كونه اخص منه ويجوز
حذفه اى المبتدأ عند قيام القرينة نحو زيد فى جواب من القائم اى القائم
زيد بقرينة السؤال والمرفوع الرابع من التسعة خبر المبتدأ وهو
المجرد عن العوامل اللفظية تذكر ماذكر فى المبتدأ ورافعه المسند به
اى الذى الصق الاسناد به فالباء للالصاق ونبه به على ان تعلق
الاسناد بالخبر اشد منه بالمبتدأ ذكره الفاضل العصام فى الشرح

٥ ولم يقيدها بالخبرية اما لانها
هى المتبادرة اولانه قصد العموم
الى الانشائية ولو قسمية نحو قوله
تعالى والذين جاهدوا فينا
لنهدينهم سبلنا وليس هذه
ماولة بالقول اى مقول فى حقه
كذا ٧ لانه بعيد كذا فى شرح
الكافية لعصام الدين قدس الاسرار
٧ نحو زيد اضربه اى يستحق
فى حقه اضربه وانما يفسر
ان يقال فى حقه لدفع ما يتوهم من ان
بالاستحقاق يقول فى حقه يستدعى
الانشاء وبل يقول قبل هذا الكلام ٥
تقدم القول لكونه حكاية
اذ الاصل فى القول فى غير حكاية
ان يتلفظ بالمحكى بلفظ الماضى
سواء كان القول بلفظ
اوالحال اوالاستقبال كما ذكر ٢٠

خرج به النوع الاول من المبتدأ حال كون ذلك المسند به غير الفعل ومعناه
خرج به نحو يقوم فى مثل يقوم زيد ومثل قائم فى مثل اقائم الزيدان وفى مثل
زيد قائم ابوه فان المسند به فى الاول فعل وفى الاخيرين معناه ولكن
النسبة فى الاول تامة وفى الثانى ناقصة وهو ليس بخبر بل جزؤه والخبر
لايكون فعلا ولا معناه اصلا بل هو اما جامد او مركب كالمشتقات
وما يجرى مجراها فان الخبر ليس مجردها بل مع مرفوعاتها كما صرح
فى الامتحان * وبما قررنا ظهر ان المراد بمعنى الفعل هنا ماسبق فى تعريف
الفاعل لامادل على النسبة التامة كما زعم البعض * ثم فسر بالصفة
الواقعة بعد الاستفهام اوالنفى والصفة المعرفة باللام لانه مع كونه
خلاف الظاهر وغير ملايم لما صرح به المص رح ينتقض التعريف
حينئذ منعا بمثل قائم فى المثال الثالث لانه يصدق عليه انه المسند به
غير الفعل ومعناه لكونه غير دال على النسبة التامة مع انه ليس بخبر
كما عرفت وجمعا بنحو قائم فى نحو اقائم اوما قائم زيد على وجه وبمثل
المنطلق فى مثل زيد المنطلق لانه لايصدق عليه انه غير الفعل ومعناه
لكونه من معناه على مافسره ايضا مع انه خبر على ان مثل قائم فى مثل
زيد قائم وان لم يدل على النسبة التامة بالنسبة الى مرفوعه لكنه
يدل عليها بالنسبة الى المبتدأ كما صرح به المصنف رح فى الامتحان
فى تعريف الخبر فيكون ممايدل عليها فيكون من معناه فيلزم ان لايصدق
التعريف على خبر اصلا فالتخصيص بما فسره تحكم لايخفى نحو قائم
فى زيد قائم ويجوز تعدده اى الخبر لفظا بلا عاطف من غير تعدد
المبتدأ لجواز اجتماع الاعراض الغير المتنافية فى محل واحد نحو
زيد قائم بالفعل قاعد بالقوة اوبالعكس وفى الامتحان زيد قائم
ضاحك وهو الاظهر وحكم الاخبار المضادة مذكور فى الرضى * ويجوز
فيه العطف ايضا ويكون جملة اسمية او فعلية ٩ وقد عرفت ما هو
المراد بهما يعنى ان الاصل فى الخبر كونه مفردا ليوافق الركان وليكون
اخصر واسرع قبولا للربط ولكنه قد يكون جملة فلا بد فى الخبر
الكائن جملة من عائد يربطها الى المبتدأ لانها من حيث هى هى

٧ الرضى هذا القول فى حقه
فلا يصح ان زيدا اضربه الا بعد تقدم
اضربه سيما كونى على المطول
تقدير قولنا مقول يقتضى
٥ يعنى لفظ اضربه وسبقه قبل
تقدم لفظ زيدا اضربه وهذا لم يتقدم
فيلزم الكذب ولهذا يفسر
بالاستحقاق للمصحح فى
دار الطباعة السيد احمد
جابى القيصروى

لاتقتضى التعلق بما قبلها وهو الضمير فى الغالب وقد يكون اسم اشارة نحو والذين كفروا وكذبوا بآياتنا اولئك اصحاب النار والعموم المشتمل على المبتدأ نحوانه من يتق و يصبر فان الله لايضيع اجر المحسنين ولام الجنس فى مثل نعم الرجل زيد على وجه والظاهر فى موضع الضمير نحو الحاقة ما الحاقة اى ماهى ان لم تكن خبرا عن ضمير الشان فانها اذا كانت خبرا عنه لاتحتاج اليه لوجود الربط المعنوى بينهما لكونها عبارة عنه نحو زيد ابوه قائم اوقام ابوه الاول للاول والثانى للثانى ويجوز حذفه اى العائد لوضميرا لفظا لامعنى يعنى ان حذفه ليس منسيا لقرينة اذ لاحذف بدونها الانسيا قياسا اذا كان مجرورا بمن والجملة اسمية ومبتداؤها جزء من الاول نحو البر الكر بستين اى منه بقرينة ان بايع البر لايسعر غيره وسماعا فى غيره نحو ولمن صبر وغفر ان ذلك لمن عزم الامور اى ان ذلك منه واصله اى الاصل فى الخبر والاولى له ان يكون نكرة لكونه عمدة للافادة وهى انما تحصل بالاخبار بما لم يعرف كما ان المبتدأ عمدة للبيان ولذا كان اصله التعريف وقد يكون معرفة فان ذا لاينافى الافادة لجواز كون النسبة مجهولة عند المخاطب تحقيقا اوتنزيلا فيفيد الاسناد نحو زيد المنطلق لمن يعرفهما ولكن لايعرف النسبة بينهما ونحو الله الهنا تنزيلا للمخاطب منزلة من لايعرف النسبة بينهما لجريه على خلاف مقتضى علمه ويجوز ان يكون مثل هذا لمجرد التقرب لا لقصد الافادة ويجوز حذفه اى الخبر عند قرينة نحو زيد لمن قال ازيد قائم ام عمرو وان كان المبتدأ بعد اما وجب دخول الفاء فى خبره فى جميع الاوقات رعاية لمعنى الشرط ٧ فيها وهو سببية الاول للثانى او للحكم به ولو بجعل المتكلم وفسره الرضى بلزوم الثانى للاول نحو اما زيد فمنطلق الالضرورة الشعر اى فى وقتها كقوله اى الشاعر فاما القتال لاقتال لديكم والعائد هنا العموم المشتمل على المبتدأ فان لا لنفى الجنس فالمعنى القتال المذكور منفى عنكم لاستلزامه نفى كل قتال عنكم * وتمامه * ولكن سيرا فى عراض المواكب * او لضرورة ٩ اضمار القول الذى هو مدخوله

لانه فى معنى من يكن من شئ فهما يكن من شئ فزيد منطلق فحذف مهما يكن من شئ واقيم اما مقامه فصار اما فزيد منطلق فاخر الفاء الى الخبر لئلا يجتمع اداتا الشرط والجزاء فى محل واحد فصار اما زيد فمنطلق قبح الاسرار

ويشير الى انه معطوف على لضرورة بحذف المضاف ولو اسقط اللام لكان اظهر *

استغناء عنه بالمقول كقوله تعالى فاما الذين اسودت وجوههم اكفرتم اى فيقال لهم اكفرتم وان كان اى المبتدأ اسما موصولا بفعل اوظرف ٩ اى بجملة فعلية اوظرفية هى قسم منها فهما مجاز ان تسمية للكل باسم الجزء اوموصوفا به اى بالموصول المذكور او نكرة موصوفة باحدهما اى بالفعل اوالظرف اومضافا اليها اى الى الموصول باحدهما والموصوف به والنكرة الموصوفة باحدهما ومن قصر على الثالث فقد قصر اوكان لفظ كل مضافا الى نكرة موصوفة بمفرد لابجملة اوغير موصوفة اصلا جاز ٤ دخول الفاء فى خبره لان كلا منها لابهامه كان كاداة الشرط وكل من الصلة والصفة لكونها فعلية اوظرفية هى قسم منها كانت كالشرط فصار الخبر كالجزاء الذى يدخله الفاء والوصف فى كل المضاف وان كان مفردا يؤكد المشابهة كما لايخفى وجاز تركه لعدم كونه جزاء فى الحقيقة لجواز اعتبار معنى الشرط وعدم اعتباره فى مثل هذا المبتدأ وكذا اى كما جاز دخول الفاء فى خبر المبتدأ المذكور اذا لم يدخل عليه شئ من النواسخ جاز دخوله فى خبره اذا دخل عليه اى على المبتدأ المذكور ان وان ولكن بخلاف سائر نواسخ المبتدأ حرفا كان نحو ليت ولعل وكان وما ولا اوفعلا نحو علم وكان لانها اذا دخلت عليه سقط اعتبار صدارة معنى الشرط الذى اعتبر فيه فضعف معنى الشرط لانتفاء لازمه الذى هو الصدارة فلا يجوز دخول الفاء على خبره * وانما جاز دخوله على خبر ان المكسورة مع انها من النواسخ لعدم تأثيرها فى معنى الجملة فكان وجودها كالعدم * وان المفتوحة وان كان لها تأثير فى المعنى لكنها الحقت بالمكسورة لاشتراكهما فى افادة التحقيق والحق بها ايضا لكن للاشتراك فى جواز العطف على محل اسمهما * ويدل على هذا الجواز القرآن الكريم وكلام الفصحاء كقوله تعالى واعلموا انما غنمتم من شئ فان لله خمسه وقول الشاعر * فوالله مافارقتكم قاليا لكم ولكن مايقضى فسوف يكون * ومثال ان يأتى فى المتن * ثم المفهوم الصريح من كلامه هنا اختصاص جواز الدخول بخبر هذه الثلثة

٩ اى بجملة ظرفية افرده بالذكر مع انه داخل فى الفعل لان الظرف اذا كان صلة فهو جملة فعلية بالاتفاق لان دخول الفاء لمشابهته الشرط والشرط لايقع ظرفا فلو لم يذكره لتوهم ان المراد بالفعل الفعل الصريح فتح الاسرار

٤ يشير الى ان الشرط قصد معنى الشرط يعنى مع القصد ان شئت ادخلت الفاء لمشابهة الخبر بالجزاء وان شئت تركت لعدم كونه جزاء وذكر جار الله ان الدخول مع القصد لازم وبدونه ممتنع فادراج الجواز لعدم لزوم القصد لا لعدم لزوم الفاء مع القصد عصام الدين

اول البيت
واما الوداد فى القلوب فراسخ
وان كان ما بين الجسوم فراسخ

ومنع كان لدخوله فى السائر وهو الموافق لكلام صاحب التسهيل ولب الالباب ومن كلامه فى الامتحان جوازا لدخول على خبره ايضا على ما هو الصحيح فبين كلاميه فى كتابيه تدافع ظاهر فافهم نحو الذى يأتينى اوفى الدار فله درهم قال الفاضل لعصام الاولى اوالذى فى الدار لئلا يتوهم ان الترديد فى الصلة دون التمثيل مثال للمبتدأ الموصول بفعل اوظرف وقوله تعالى قل ان الموت الذى تفرون منه فانه ملاقيكم مثال للموصوف بالموصول بفعل الداخل عليه ان والفرار وان لم يكن سببا لملاقاة الموت لكنه سبب للحكم بها وعلى ما فسره الرضى لاحاجة الى هذا التأويل فافهم ونحو رجل يأتينى اوفى الدار فله درهم مثال للنكرة الموصوفة باحدهما وغلام رجل يأتينى اوفى الدار فله درهم مثال للمضاف اليها ونحو غلام الذى يأتينى اوفى الدار فله درهم ونحو غلام الرجل الذى يأتينى اوفى الدار فله درهم وكل رجل عالم فله درهم مثال لكل مضافا الى نكرة موصوفة بمفرد وكل رجل فله درهم مثال لكل مضافا الى نكرة غير موصوفة اصلا وفى غيرها اى المواضع المذكورة لايجوز دخول الفاء على الخبر لانعدام سبب موجب اومجوز و المرفوع الخامس من التسعة اسم باب كان اى نوعه وهو الافعال الناقصة* لم يعرفه لظهوره مما سبق لانه لما بين فى بحث العامل ان باب كان لايدخل الا على المبتدأ والخبر فى الاصل ويسمى مرفوعه اسما له وعلم من تعريف المبتدأ كونه مسندا اليه ظهر انه الاسم المسند اليه الداخل عليه باب كان وحكمه حكم الفاعل فى انه لايكون الا اسما اوماولا به وفى عدم جواز تقديمه على عامله وفى عدم جواز حذفه من غير المصدر وفى كونه مضمرا ومظهرا وفى كون المضمر مستترا او بارزا الى آخر ما ذكر فى بحث الفاعل و المرفوع السادس خبر باب ان اى الحروف المشبهة بالفعل* لم يعرفه لظهوره مما سبق ايضا فتذكر وامره اى حكمه كامر خبر المبتدأ فى كونه واحدا ومتعددا ومفردا وجملة ومذكورا ومحذوفا وغير ذلك بعد ان ثبت كونه خبرا له بوجود الشرائط وانتفاء الموانع فلا يرد ان ان ابن زيد ممتنع

مع

٤ اى صحة اطلاق صيغة المفعول عليه لغة واما اصطلاحا فيصح الاطلاق على كل من الخمسة وهو ما صدر بفعل لفائدة ولم يسند اليه ذلك الفعل وتعلق به تعلقا مخصوصا ولا يخفى انه ينتقض بمفعول ما لم يسم فاعله فانه مفعول ولم يتحمله التعريف الا ان يقال اطلاق المفعول عليه باعتبار انه كان فى الاصل مفعولا اصطلاحا وقوله بخلاف المفاعيل فيه نظر لانتقاضه بضربته تأديبا وكرهت كراهتى وفعل الضرب والتأديب ولمن زيد اوقع ضربه فانه يصح اطلاق المفعول على هذه الامور الاربع الا ان يقال لا يصح اطلاق المفعول على الاربع مطلقا بل بالنسبة الى بعض افراده ويقدح من هنا وجه آخر لوصف المفعول بالمطلق فيما نحن فيه فاحفظه فان قلت صحة اطلاق ٧

مع جواز ابن زيد لكن لايجوز تقديمه اى خبره على اسمه لان باب ان لكونه فرع الفعل على ما سبق تحقيقه يعمل عمله الفرعى وهو تقدم المنصوب على المرفوع حطا لمرتبته عن مرتبة الاصل ولو قدم يلزم المساواة بينهما الا ان يكون ظرفا فانه يجوز حينئذ تقديمه عليه لو معرفة نحو قوله تعالى ان الينا ايابهم ويجب لو نكرة نحو ان فى الدار رجلا وقوله عليه الصلوة والسلام ان من البيان لسحرا وذلك لتوسعهم فيه ما لايتوسع فى غيره لما مر والسابع خبر لا لنفى الجنس اى لنفى الحكم عنه وهو ما اسند الى اسمها لم يتعرض له لتبينه مما سبق كما سبق وحكمه ايضا كحكم خبر المبتدأ كما ذكرنا فى خبر باب ان لانهما من نواسخهما لكن لايتقدم على اسمه ولو ظرفا لانه اضعف عملا لانه بالحمل على ان كما مر وكثر حذفه لو عاما ويجب فى بنى تميم ان دل عليه قرينة فينبغى ان يتعرض لذلك ولا يهمله فافهم نحو لا غلام رجل عندنا والثامن من التسعة اسم ما ولا المشبهتين بليس وهو ما اسند اليه يليهما لم يتعرض له لما مر ايضا وحكمه كحكم المبتدأ لما مر والتاسع المضارع الخالى عن النواصب والجوازم واما الداخل عليه احدهما فمنصوب اومجزوم كما مر نحو يضرب ويضربان الاول مثال لما كان رفعه بالحركة والثانى لما بالحرف واما المنصوب فثلثة عشر اثنا عشر منها اسماء خمسة مفاعيل وسبعة ملحقة بها وواحد منها المضارع المنصوب الاول منها المفعول المطلق سمى به ٤ لصحة اطلاق صيغة المفعول على كل فرد منه من غير تقييده بحرف اومع بخلاف المفاعيل الباقية* قدمه لكون عامله بمعناه بخلاف غيره فانه من متعلقات الفاعل وهو اسم ما اى معنى انما ذكر الاسم فيه وفى امثاله لان ما فعله الفاعل انما هو المعنى والمفعول من اقسام اللفظ ولو جعل ما عبارة عن اللفظ لاحتيج الى تكلف تقدير مضاف اى فعل مدلوله او ارتكاب المسامحة من وصف اللفظ بصفة معناه فيكون التسمية بالمفعول تسمية للدال باسم المدلول فعله فاعل عامل اى قام به بحيث يصح اسناده اليه مؤثرا فيه اولا فلا ينتقض بمثل مات موتا اذ فيه القيام

٧ المفعول على الضرب مثلا باعتبار تعلق الفعل به ووقوعه عليه فانك تقول فعلت الضرب وبهذا الاعتبار هو مفعول به لا المفعول المطلق قلت المفعول فى اللغة ما يصح وقوع الفعل عليه وجميع افراد المفعول المطلق كذلك حتى فعلت فعلا بخلاف المفاعيل الاربع واما ان القول بتعلق الفعل بالفعل يستلزم التسلسل فدفعه واضح على اهله فان قلت اذا صح اطلاق المفعول به صح اطلاق المفعول لان صحة اطلاق المطلق من لوازم صحة اطلاق المقيد قلت المفعول به تقييد فى الظاهر وتغيير فى التحقيق فان المفعول فيه ضمير تقييد به الصيغة والمفعول به حال عنه مقيد بالاسناد اليه فقيد به مغير لمعنى المفعول لا مقيد فليس صحة اطلاق المطلق من لوازم صحة اطلاق هذا المقيد

عصام الدين

لا التأثير المتبادر من الفعل ولم يقل قام مع انه عد في الامتحان
ان يراد به القيام بلا قرينة تكلفا ليلايم ما في الحد للمحدود باعتبار معناه
اللغوى ولم يشترط كون الفاعل مذكورا كما في العامل لئلا ينتقض
بما عامله مصدر محذوف الفاعل او مبنى للمفعول كاعجبنى ضربك ضربا
على تقدير الاضافة الى المفعول وضرب زيد ضربا على بناء المفعول
اذ المصدر لم يوضع الا لما هو صفة الفاعل وهو الداخل في مفهوم
المشتق فيصدق عليه انه مما فعله فاعل عامل مذكور وان لم يذكر
الفاعل سواء اريد بالفعل معناه الظاهر او القيام به اذ وضع المجهول لنسبة
الوقوع الى المفعول لا لنسبة القيام على ما حققه الفاضل العصام
وقال ويصدق على مثل موتا في المثال المذكور انه مما فعله فاعل عامل
مذكور وان اريد بالفعل معناه الظاهر اذ المراد بالفاعل المعنوى
لا الاصطلاحى فلا حاجة الى الصرف عن الظاهر * واقول نعم لكن
الظاهر المتبادر كون ذلك الفاعل مدلول الفاعل الاصطلاحى للعامل
المذكور فلابد من الصرف عنه * وما ذكره في الامتحان من انه يحتاج الى
ان يراده بالفاعل ما يعم نائبه فانما هو على مراد القاضى ليكون وجها لعدوله
عن حد ابن الحاجب لانه لا يحتمل توجيها آخر حتى يرد انه يرد عليه ما اورده
ههنا ولذا اختاره هنا فابقى ما يحتمل توجيها آخر واصلح ما لا يحتمله حيث
قال عامل بدل فعل اذ يحتاج فيه الى ان يراد به ما يعم المشتق والمشتق منه
لئلا يخرج ما عامله اسم ولا قرينة له وهو تكلف وخلاف ظاهر اذ الظاهر
ان يراد به الاصطلاحى * وقد صرح فيما علقه على الامتحان ان مجرد
ورود الاعتراض لا يكون قرينة مذكور صفة لعامل لفظا نحو
ضربته ضربا او تقديرا نحو فضرب الرقاب اى اضربوا خرج به
ما لم يذكر عامله اصلا مثل الضرب واقع وبزيادتهما اندفع ما اورده
في الامتحان على حد ابن الحاجب من انه يحتاج فيه الى ان يراد
بالمذكور ما يعم الحكمى مع عدم القرينة وهو تكلف لانهما قرينتان
لقصد العموم بمعناه صفة ثانية له اى ملابس بمعنى ذلك الاسم ومعنى
الملابسة اشتراكهما في معنى مدلول لهما اما مطابقة فيهما كضربى ضربا

٨ لئلا يخرج مثل ضرب ضربا
على صيغة المجهول وذلك تكلف
اذ فيه الجمع بين الحقيقة والمجاز
او عمومه او الجرى على الاصطلاح
الغير انه لا قرينة لهذه الارادة *

او تضمنا كذلك كضربت ضربة او مختلفا كضربت ضربا
اوضربى ضربة ذكره في الامتحان * وهذا ظاهر وان خفى على
الفاضل الجامى حيث قال المراد به اشتمال الكل على الجزء وهو مع كونه
خلاف الظاهر غير متمش في النوع والعدد ومعمول المصدر والمصنف
رح حمل مراد القاضى على هذا وجعله من اسباب عدوله عن حد
ابن الحاجب ولاحتماله لتوجيه حسن كما نقلناه عنه ابقى على حاله هنا
ثم انه خرج به مثل تأديبا في مثل ضربته تأديبا لان التأديب ما يحصل
الادب وما يليق بالشخص والضرب وسيلة له كالشتم والنصيحة وغير
ذلك وكذا كراهتى في مثل كرهت كراهتى اذا كانت مفعولا به اذ المراد
بالاشتراك في المدلول ان يقصد باحدهما ما يقصد بالآخر ولم يقصد
هنا بالعامل ما قصد بالمصدر بل قصد تعلقه به * والمراد بالاسم المنصوب
ولو تقديرا وبالعامل ما هو عامل فيه بقرينة ان كلامه مسوق لبيان
المنصوب وتعداده وتمييز بعضه عن بعض بعد ما ثبت كونه معمولا
لعامله ومنصوبا به ببيان جميع العوامل وكيفية اعمالها وشرائطها
وان الفعل وما بمعناه ينصب معمولات كثيرة فلا يرد عليه ما اورده على
ابن الحاجب من عدم تمام منع حده لصدقه على نحو ضربت وضربى
شديدا اذ لم يسبق في كلامه هذا البيان فلا يراد فيه ما اريد في كلام المصنف
رح ولذا عدل القاضى عنه في اللب هذا غاية ما تيسر لى في هذا
المقام والعلم بالحقيقة عند الملك العلام نحو ضربت ضربا مثال لما
هو للتأكيد وضربة بالكسر مثال لما هو للنوع وضربة بالفتح
مثال لما هو للعدد * ثم ان تلك الملابسة دائمة بخلاف الملابسة بلفظه
فانها غير دائمة بل اكثرية ولذا قال وقد يكون العامل ملابسا
بغير لفظه اى اسم ما فعله او المفعول المطلق هذا هو الملايم للسابق
ويجوز العكس اما مادة نحو قعدت جلوسا ٩ او بابا نحو انبت الله نباتا
وقد يحذف فعله الاصطلاحى والتخصيص به لاصالته وكثرة الحذف
فيه او الدال على الحدث بقرينة ذكر العامل في التعريف والفعل بدله
هنا وكونه تكلفا عند عدمها وللتنبيه على هذا لم يقل عامله مع كونه اظهر

٩ وهذا التركيب انما يصح بطريق
الحقيقة لو لم يكن القعود مخصوصا
بما بعد القيام والجلوس بما بعد
الاضطجاع كما ذكر في شرح
المصابيح النوبة ولا يخفى انه
مثال للمجاز بحسب الباب
عصام الدين

ولم يكتف برجوع الضمير اليه مع كونه اخصر على انه يحتمل
ان يرجع الى المفعول المطلق لقيام قرينة اذ لاحذف بدونها الانسيا
اما جوازا نحو خير مقدم لمن قدم اى قدمت قدوما خير مقدم او وجوبا
سماعا نحو ايضا اى آض ايضا اى عاد * ثم غلب فى معنى مثل ماسبق
ويجوز تقديمه اى المفعول المطلق او اسم مافعله على عامله لو للنوع
او العدد واما لو للتأكيد فلا لان حق المؤكد التأخير كذا فى الامتحان
ولا يلزم اى المفعول المطلق لعامل كما يلزم الفاعل حيث لايجوز
حذفه بلا نائب فى غير المصدر مع انهما سيان فى كونهما مقتضى النسبة
التى هى داخلة فى مفهوم الفعل وشبهه غير المصدر وان فاعلية
الفاعل بقيام مدلوله به لان العامل يدل وضعا على ما يدل عليه بخلاف
الفاعل فانه لايدل وضعا على مايدل عليه الفاعل بل عقلا فافترقا
ثم ان اللازم من نفى اللزوم جواز تركه لامساواته لذكره كما زعم البعض
بل يجوز كون الذكر اولى ليفيد فائدته والا كان ذكره عبثا و المنصوب
الثانى المفعول به قدمه لشدة شبهه بالفاعل لتوقف تعقل المتعدى
عليه ايضا بخلاف غيره وهو فى اللغة ٤ الذى الصق به الفعل وبه
نائب الفاعل وضميره عائد الى اللام ذكره فى الامتحان وفى الاصطلاح
اسم ماوقع عليه اى تعلق به حسا او عقلا وهو فى هذا المعنى وان كان
مجاز الكنه صار بالغلبة والاشتهار فيه كالحقيقة العرفية فصح
الاستعمال فيه بلا قرينة بلا واسطة او بها بقرينة التقسيم فلا يرد انه
لايتناول مثل عرفت زيدا اذ معنى الوقوع على الشئ السقوط عليه
ولا سقوط لشئ على زيد لوجود التعلق به عقلا فعل الفاعل اى
حدثه القائم به * والمراد بالفاعل مايعم المذكور وغيره و بالاسم المنصوب
ولو محلا فلا يرد مثل زيد منعا ودرهما جمعا فى مثل اعطى زيد درهما
اذ زيد حينئذ لايدخل فى الجنس حتى يحتاج الى اخراجه فيصدق
على درهما انه اسم منصوب وقع على مدلوله فعل محذوف الفاعل
والمراد بالوقوع الدلالة عليه عبارة فيدخل مثل ضرب زيد عمرا مع
كذبه وماضرب زيد عمرا لوجود الدلالة عليه عبارة والالم يفد النفى نفيه

٤ اشارة الى الجواب عن اعتراض
الفاضل العصام بانه لو كان
كذلك لما جاز حذفهما وتنكير
المفعول وهو جائز كثير بلا تنكير
هذا كلامه وحذف الموصول
بدون الصلة قليل فى السعة على انه
يلزم ح انفاء الضمير بلا مرجع
وتفصيل الجواب ان كون اللام
موصولا وطلب الضمير مرجعا
انما هما قبل النقل لابعده اذ ح يكون
المجموع اسما للمفعول اليه وقد
صرح ذلك الفاضل فى بحث
المعرفة ان المفعول اذا كان صفة
او مصدرا قد يجرد عن اللام
كالنابغة فى النابغة ثم انه قال بعد
اعتراضه المذكور فالتحقيق انه
راجع الى موصوف محذوف اى
شئ مفعول به واللام لبس
بموصول لعدم قصد الحدوث
بالصفة اقول فيه انه لو سلم انما يسلم
بعد النقل لا قبله فافهم *

وهو على قسمين عام للازم والمتعدى وهو المجرور بالحرف
سوى فى واللام وما بمعناهما اذ مدخول الاول مفعول فيه لابه
والثانى مفعول له لا به كما مر فى بحث حرف الجر وخاص بالمتعدى
وقدمر بحث المتعدى واللازم فى بحث العامل القياسى ويجوز تقديمه
على عامله لقوته فى العمل وعدم المانع عنه والمراد به مالبس اسم فعل
ولامصدرا لما تقدم ان معمولهما لايتقدم عليهما الا المجرور بحرف الجر
كما سبق فى بحثهما ولامضافا اليه لشئ اذ المعمول لايتقدم على مالايتقدم
عليه العامل فلايقال انا زيدا غلام ضارب نحو زيدا ضربت وبه
مررت وحذفه مطلقا اى بقرينة نحو اهذا الذى بعث الله رسولا
اى بعثه او بدونها نحو فلان يعطى اى يفعل الاعطاء وهذا تكرار
لما سبق فى بحث العامل القياسى وحذف فعله اى عامله من نظيره
لقيام قرينة نحو زيدا لمن قال من اضرب اى اضرب والمنصوب
الثالث من ثلثة عشر المفعول فيه مثل المفعول به * قدمه موافقا
للكافية لكونه مدلول الفعل فى الجملة بخلاف المفعول له وعكس
فى اللب لكون المفعول له سبب الفعل وجودا او تصورا بخلافه وهو
اسم ما اى شئ فعل فيه اى فى ذلك الشئ مضمون عامله اى
ذلك الشئ فعلا او شبهه او معناه فالاضافة لادنى ملابسة او محمول
على التسامح ٤ او على حذف المضاف ولو قال مافعل فى مدلوله مضمون
عامله وجعل ماعبارة عن الاسم المنصوب او قال اسم مافعل فيه
مضمون العامل لكان اظهر واسلم ولولا الاسم لامكن التوجيه فى فيه
فافهم يعنى وقع فيه مدلول عامله الذى هو الحدث مطابقة كما
فى المصدر او تضمنا كما فى غيره مؤثرا فيه فاعل العامل اولا من حيث
انه وقع فيه ذلك المدلول فدخل فيه نحو مات زيد يوم الجمعة وخرج
عنه نحو شهدت او فضل الله يوم الجمعة فان وقوع الشهود والتفضيل
فيه لبس من حيث انه وقع فيه بل من حيث انه وقع عليه وخرج بقوله
مضمون عامله كان يوم الجمعة يوما طيبا فان الطيب لبس بمضمون
العامل من زمان او مكان بيان لما واشارة الى القسمين اللذين

٩ وحيث قال ونبحه على كون
الضمائر المجرورة عائدا الى اللام ايضا
انه لو كان كذلك لما جاز حذف
اللام وتنكير المفعول مع انه يستعمل
مفعولا به وله كثيرا بلا صلة
ولا تنكير وفيه انه راجع الى
موصوف فالتحقيق محذوف اى شئ
مفعول به واللام لبس بموصول
لعدم قصد الحدوث بالصفة *

٤ ومعنى التسامح هو ان لايعلم
غرض المتكلم من كلامه ويحتاج
فى تفهيمه الى لفظ آخر وقيل
استعمال اللفظ فى غير حقيقته
بلا قصد علاقة ولا نصب قرينة
دالة اعتمادا على ظهور الفهم
من المقام حسن چلبى

مر بيان حكم كل منهما وشرط نصبه لا كونه مفعولا فيه كما هو مذهب الجمهور فانهم لايطلقونه الا على المنصوب بتقدير فى واما المجرور بها فمفعول به غير صريح عندهم بخلاف ابن الحاجب حيث جعله مفعولا فيه وتبعه المصنف رح كما مر فى بحث العامل لفظا لا محلا فانه لايحتاج الى الشرط تقدير فى وقد مر شرط تقديره فى بحث حرف الجر ويجوز تقديمه اى المفعول فيه على عامله ان لم يكن نائب الفاعل على مامر فى بحث حرف الجر ولوكان العامل معنى فعل واذا جاز التقديم عليه مع كونه اضعف فلان يجوز على غيره اولى وحذفه مطلقا بقرينة اولا وحذف عامله لقرينة نحو يوم الجمعة لمن قال متى سرت اى سرت و المنصوب الرابع من ثلثة عشر المفعول له مثل مامر غير مرة * قدمه لما مر من انه سبب الفعل ولانه بحذف اللام يشبه المفعول المطلق حتى عده بعضهم منه وهو اسم ما اى شئ فعل لاجله اى وقع لاجل حصوله كعقدت عن الحرب جبنا او تحصيله كضربته تأديبا ٩ وخرج به سائر المفاعيل مضمون عامله اى مدلوله الذى هو الحدث * تذكر ما ذكر آنفا فلا يرد مثل وجدت التأديب الذى ضربت لاجله اعجب حتى يحتاج الى دفعه بقيد الحيثية كما فى عبارة ابن الحاجب وشرط نصبه لا كونه مفعولا له لفظا اذ نصبه محلا لايحتاج الى الشرط تقدير اللام وقد مر شرط تقديره ايضا فى بحث حرف الجر ويجوز تقديمه على عامله ان لم يكن نائب الفاعل كما مر اذ يجوز ان ينوب عنه ان كان مجرورا وتركه مطلقا اختاره على الحذف تنبيها على انحطاط رتبته عن رتبة ماسبق و يجوز حذف عامله لقرينة كقولك تأديبا لمن قال لم ضربت زيدا اى ضربته و المنصوب الخامس المفعول معه قيل معه نائب الفاعل كبه وله وفيه واعتذر عن نصبه بما جوزه بعض النحاة من اسناد الفعل الى لازم النصب وتركه منصوبا جريا على ماهو عليه فى الاكثر واليه ذهب فى قوله تعالى لقد تقطع بينكم على قرأة النصب وفيه نظر اذ القاعدة لا تثبت بالاحتمال والاسناد الى المصدر ثابت مقطوع فوجب الحمل

قوله وشرط نصبه تقدير فى اى وشرط نصب المفعول فيه ان لايكون فى ملفوظة لانها لوكانت ملفوظة امتنع نصبه لاانه لزم كونه معربا باعرابين مختلفين فى حالة واحدة متوسط ٧ اللام ٩ اللام الداخلة على الاول ٨ والداخلة على الثانية حصول على زاده على مغنى لام تحصيلى ٧ اى العلل الخارجية التى تسمى الحسنية فى اولهما ٨ اى العلل الذهنية التى تسمى بالحوامل المصحح البواعث ٩ والمفعول له سبب حامل على الفعل وهو قد يكون غاية مترتبة معلولا له فى الخارج فالاول وقد يكون علة باعثة من الاول والثانى من الثانى سيكون على النطول فى اوله ٩ واعلم ان المفعول له التحصيلى ٧

عليه ههنا وفى الآية الكريمة اى الذى فعل الفعل معه ذكره فى الامتحان وفى هذا التفسير اشارة الى ان نائب الفاعل هو المعهود لا المطلق فينوب عن الفاعل فلا يرد ان الاسناد الى المصدر المؤكد وهو ملفوظ لايجوز لعدم الفائدة فيه فكيف اذا نوى ولم يلفظ والى الجواب عما ذكره الفاضل العصام من ان الواجب حينئذ المفعول هو معه لان مسنده صفة جارية على غير ما هى له * وتقريره ان هذا انما يجب اذا كان مرجع المستكن مقدما على مرجع البارز حتى لولم يؤت بالمنفصل لتبادر ان المستتر راجع الى الاقرب فيؤتى به على خلاف الظاهر للتنبيه على ان مرجعه خلاف الظاهر وهو الابعد وهنا ليس كذلك اذ الموصول مقدم على الفعل الذى هو مفهوم من المفعول فيكون رجوع الضمير على وفق الظاهر فلا حاجة الى التنبيه المذكور وهو المذكور اى المنصوب الذى ذكر فخرج مثل كل رجل وضيعته فلا حاجة لاخراجه الى تقييد العامل بكونه غير معنوى مع انه لا قرينة له ثم المراد به ما يقابل المقدر ليفيد عدم جواز حذف المفعول معه لا كالمذكور المذكور سابقا بعد الواو خرج به سائر المنصوبات كلها سوى الحال بالواو لمصاحبة معمول عامل ٩ فعلا او شبهه او معناه وخرج به تلك الحال والمراد بالمعمول اعم من الفاعل والمفعول الذى ليس بمنصوب ليتحقق العدول الى النصب الذى هو نص على المقصود الذى هو المصاحبة ولوكان المعمول منصوبا لاحتمل الواو على العطف الذى هو الاصل فيها فلا عدول حينئذ الى النصب حتى يكون نصا على المقصود نحو حسبك وزيدا درهم بخلاف نحو كفاك وزيدا فانه كضربت زيدا وعمرا وهو من قبيل العطف لاغير بالاتفاق * وتجويز الفاضل الجامى كون الاول مفعولا معه دون الثانى تحكم صرح به الفاضل العصام * ثم ان معنى المصاحبة المشاركة فى الفعل مع عدم المفارقة فيه فى زمان واحد على ماذهب اليه الاخفش من انه لا مفعول معه الا يصح عطفه على معمول عامل واما على ما ذهب اليه غيره المقارنة معه حين التلبس بالفعل والمشاركة فيه ليست بشرط لقولهم

٧ لا يتضمن حكمين وهما ان حصل الفعل يحصل المفعول له والا لم يحصل فالدليل المسوق له قد يكون باعتبار الحكم الاول وقد يكون باعتبار الحكم الثانى مثلا ضربت زيدا تأديبا حاصله ان ضرب يحصل التأديب وان لم يضرب لم يحصل ٨ مغنى زاده على الحسنية ٩ ومن اضافة المصدر الى مفعوله اى لمصاحبته معمول عامل اوالى فاعله اى لمصاحبة معمول عامل على ان اياه به بقوله معمول عامل ان يكون فاعلا الصاحب لايلزم ان يكون وزيدا درهم لان معنى حسبك وزيدا درهم لكن يلزم كفاك وزيدا درهم ان لايكون موافقا للمفعول فى الاعراب وهذا اتفقوا على ان عمرا فى ضربت زيدا وعمرا معطوف بواو المصاحبة لا مفعول معه والسر وكذلك كفاك وزيدا درهم ان اصل الواو ان يكون للعطف ٧

استوى الماء والخشبة اى ارتفع وسرت والنيل اذ لا ارتفاع فى الخشبة
ولا سير فى النيل واجيب بانه اريد بالاول معنى التساوى اى تساوى الماء
والخشبة فى العلو وبالثانى معنى الانتقال فيوجد المشاركة ويصح
العطف نحو جئت وزيدا ومالك وعمرا وجئت انا وزيدا او وزيد
ولا يجوز تقديمه بدون المصاحب على عامله فيه اشارة الى ان عامله
عامل المصاحب لا الواو لانه ليس من العوامل بل هو واسطة على ما
هو الرأى الصحيح ولا المعنوى اذ لا يتصور فيه التقديم ولذا لم ينصب
ضيعته فى كل رجل وضيعته ولا على المعمول المصاحب لاقتضاء معنى
الواو سبق القرين ولا مع المصاحب لانه اما فاعل او مفعول غير منصوب
وهو اما نائب الفاعل او مضاف اليه وكل منها لا يجوز تقديمه على
عامله ولا يجوز تعدده كما لا يجوز تعدد مع لما مر من عدم جواز
تعلق الجارين بمعنى واحد بعامل واحد * ولما فرغ عن المفاعيل
الخمسة شرع فى الملحقات بها فقال و المنصوب السادس الحال
وهى ملحقة بالمفعول فيه لوجود معناه فيها * قدمها على التميز مع انه
ملحق بالمفعول به من حيث انه منصوب واقع بعد تمام العامل لان لها
شبها بالمفعول به ايضا من حيث انها فضلة يتم الكلام بدونها مع كونها
اكثر منه وهى فى اللغة من حال يحول اى انقلب وتغير * سمى بها
العرفى لانقلاب ٧ مدلوله وتغيره غالبا * وقيل من الحال بالمعنى المقابل
للماضى والمستقبل لانه يدل على زمان يكون الفاعل فيه فاعلا والمفعول
مفعولا كما ان الحال المرقومة تدل على زمان انت فيه وفى عرف النحاة
ما اى منصوب اسما او جملة يبين هيئة الفاعل او المفعول به لمنع الخلو
فلا يخرج مثل ضرب زيد عمرا راكبين * خرج بها التميز لانه يبين
الذات وباضافتها اليه المصدر فى مثل ضربت ضربا شديدا
ورجعت قهقرى فانه يبين هيئة العامل * وبما عرفت من ان المقسم
هو المنصوب بالاصالة عرفت ان المنصوب بالتبع غير داخل فى الجنس
فلا حاجة فى اخراجه الى اعتبار قيد الحيثية بل لا وجه له * ثم الهيئة وهى
الحالة والكيفية اعم من ان تكون له باعتبار نفسه او متعلقه

٧ فالاصب فى لم يكن قوله منصوب
عدول عنه وتصريح بقصد
الهيئة فاذا كان قبله
منصوب لم يكن فيه خلاف
الاصل فتح الاسرار
صفة
٧ من قيل تعالى اسم ذلك
الموصوف الى الدال على
الموصوف والى المفهوم المشتمل *
على الدال على ذلك الموصوف
٩ واعلم ان الاحوال اربعة موطئة
ومؤكدة ومنتقلة ومقدرة لان
الحال اما ان تكون مبينة للهيئة
بالغير فهى الحال الموطئة لانها
لا تبين الهيئة بذاتها بل بتابعها
من الصفة فان الحال الموطئة هى
اسم جامد موصوف بصفة كلفظ قرآنا ٧
الحال فى الحقيقة

نحو جاءنى زيد قائما ابوه ومن ان تكون محققة او مقدرة
مثل قوله تعالى فادخلوها خالدين اى مقدرى الخلود وتسمى
الاولى حالا محققة والثانية مقدرة ٩ ومن ان تدوم له حقيقة او حكما
بان يتصف بها غالبا او لا تدوم وتسمى الاولى دائمة ومنها المؤكدة والثانية
منتقلة ومن ان تدل عليها هيئتها وحدها او مع المادة فالاولى نحو جاءنى
زيد والشمس طالعة فان هيئة الحال فيه وحدها تدل ٩ على هيئة الفاعل
وهى المقارنة بطلوع الشمس كذا ذكره الفاضل العصام لفظا او معنى
اى سواء كان الفاعل او المفعول به لفظيا بان يكون فاعلا او مفعولا به
فى اللفظ او معنويا بان يكون احدهما فى المعنى وان كان فى اللفظ خبرا
او مبتدأ كما فى مثال المتن او مفعولا مطلقا كضربت الضرب شديدا
فانه بمعنى احدثت الضرب شديدا او معه فانه فى المعنى اما فاعل او مفعول به
نحو استوى الماء والخشبة قائمة وحسبك وزيدا قائما درهم او مضافا اليه
نحو بل نتبع ملة ابراهيم حنيفا وان يأكل لحم اخيه ميتا فانه يصح ان يقال
بل نتبع ابراهيم وان يأكل اخاه وكذا قوله تعالى ان دابر هؤلاء
مقطوع مصبحين فانه فى معنى هؤلاء مقطوعون بالكلية مصبحين
مثل ضربت زيدا قائما حال من الفاعل او المفعول به اللفظى وهذا ٧
زيد قائما حال من اسم الاشارة كما هو رأى الفاضل العصام او من زيد ٨
كما هو رأى الفاضل الجامى والعامل معنى التنبيه او الاشارة المفهوم
من هذا وعاملها اى الحال الفعل مطلقا او شبهه كذلك او معناه
وقدم ما هو المراد منهما * وهذا توطئة لبيان امتناع تقديمها على المعنوى
وجوازه على غيره لا نفهامه من تخصيص الامتناع به وشرطها ان تكون
نكرة لان الغرض منها وهو تقييد الحدث المنسوب الى صاحبها
يحصل بها فيصير التعريف حشوا * وقال الفاضل العصام الاظهر
ان الاصل فى الحال التنكير كما فى خبر المبتدأ فاشتراطهم التنكير وتأويلهم
الاحوال الكثيرة الواقعة معرفة بالتنكير يكاد يوجب التنكير انتهى
ويؤيده قولهم فى بيان وجه كون صاحبها معرفة غالبا انه محكوم عليه
فى المعنى والتعريف اصل فيه فانه يفهم منه ان يكون التنكير اصلا فيها

٧ فى قوله تعالى انا انزلناه قرآنا عربيا
وان كانت مبينة لها بالذات فاما
ان تكون مبينة لها فى الحال او فى
الاستقبال فان كانت الثانية
فهى الحال المقدرة كخالدين
فى قوله تعالى فادخلوها خالدين
وان كانت الاولى فان كانت لازمة
لذى الحال فمنتقلة وان كانت
مفارقة فهى دائمة والمؤكدة منها
شيخ زاده على القاضى
٩ هذا انما استصعب دخوله فى حد
الحال حتى قال بعض الكمل
ان مثل هذا مجاز بتنزيل زمان
الفعل منزلة هيئة الفاعل حقيقى
والتعريف انما يكون لاجل *
فلا اشكال بخ وجها *
١٠ يعنى ان قوله تعالى ان دابر هؤلاء
محمول على المبالغة فى قطعهم *
٧ وهو وان كان مبتدأ فى اللفظ
الا انه مفعول به فى المعنى *
٨ وهو وان كان خبرا فى اللفظ
الا انه مفعول به فى المعنى *

لكونها محكوما بها فى المعنى والاصل فيه التنكير ولاتتقدم اى الحال فيما عدا مثل زيد قائما كعمرو قاعدا على العامل المعنوى ٩ لضعفه مع كونها فى المعنى كالمفعول فيه الذى يجوز تقديمه عليه كما مر ولذا لم يقل بخلاف الظرف كما قال ابن الحاجب ولو ظرفا عند سيبويه مطلقا وعند الاخفش اذا لم يتقدم المبتدأ على الحال نحو قائما زيد فى الدار او قائما فى الدار زيد واما اذا تقدم عليها جاز تقديمها عليه عنده نحو زيد قائما فى الدار وقد سبق وجه عدم تقدم معمول اسم الفعل عليه وجوز ابن الدهان تقديم الحال الظرف على العامل مثلا ولا على ذى الحال ولقد احسن فى هذه الزيادة اذ بها يندفع الخلل الواقع فى عبارة الكافية المجرور بحرف الجر او الاضافة لانها تابع وفرع له والمجرور لايتقدم على الجار فلا يتقدم تابعه ايضا * ورد بان هذا منقوض بجواز مثل راكبا جاءنى زيد مع عدم جواز تقديم ذى الحال فيه لكونه فاعلا واجيب بمنع عدم الجواز لان هذا المعنى يؤدى بالتقديم ايضا لكن لايسمى حينئذ فاعلا بل مبتدأ بخلاف المجرور فلا نقض كذا ذكره الفاضل العصام * لكن يرد على هذا ان يجوز التقديم على المضاف اليه بالاضافة اللفظية لجواز تقديمه على المضاف بزوال اسم المضاف اليه فقط اذا كان مفعولا او بزوال اسم الفاعل ايضا اذا كان فاعلا مع انهم صرحوا بانه لايجوز اتفاقا الا اذا جاز حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه نحو فاتبع ملة ابراهيم حنيفا * ويمكن الدفع بان الاضافة المعنوية اصل واللفظية فرع فلما لم يجز ذلك فى المعنوية وان زال اسم المضاف اليه منعوه مطلقا على ما صرح به الرضى والسيد عبد الله فى شرح لب الالباب وهو المفهوم من اطلاقاتهم وقال الدماميني فى شرح التسهيل نقلا عن مصنفه ان المراد بالاضافة ماهو المحضة اذ فى غيرها يجوز تقديم الحال على المضاف اليه لكونها فى تقدير الانفصال فلا يعتد بها نحو هذا ملتوتا شارب السويق الآن اوغدا فلا يقال مررت جالسا بزيد ولا جاءنى مجردا عن الثياب ضاربه زيد هذا مذهب سيبويه واكثر البصرية وهو المختار عند المصنف رح

٩ وعلى العامل المعنوى المعرفة فيما سبق بمعنى الفعل الا اذا كان العامل ذا حدثين ولكل حدث متعلق ولكل متعلق حال فعلى كل حال بتعلقه نحو زيد قائما كعمرو قاعدا ففى التشبيه يقتضى مشبها ومشبها به فحال كل بابه ومثله هذا بسرا اطيب منه رطبا فيما دل على حدثين غير الاسرار ويعنى بالعبارة مختلفين بالحال متميزين بكل منهما حال فانه بان يتعلق بكل متعلق كل حدث على يجب ان يلى التقدم صاحبه وان لزم التشبيه العامل الضعيف فان قائم بالمشبه يدل على حدث قائم بالمشبه به ويتعلق بما قام وحدث قائم بالمشبه ويعاقام بالمشبه به بالمشبه القيام وبالمشبه به القعود عصام الدين

٨ وقال الدماميني وابطاله انما زيد فيه التاء للمبالغة نسبة ثلثة ابنة ٧

ونقل

ونقل عن البعض الجواز فى الاول فرقا بينهما بان حرف الجر كالجزء من العامل لكونه معديا له فكانه من تمامه كالهمزة والتضعيف فالمجرور به فى حكم المنصوب فاذا قلت مثلا ذهبت راكبة بهند فكانك قلت اذهبت هندا واستدلالا ٩ بقوله تعالى وما ارسلناك الا كافة للناس اى الا للناس كافة * والمصنف رح لم يعتد به ولذا خص التمثيل به اذ المأول بالشئ لايلزم ان يكون فى حكمه من كل وجه على ان جزئيته من المجرور بحسب اللفظ اظهر من جزئيته من العامل بحسب المعنى واعتبار جانب اللفظ اولى من جانب المعنى فى هذا الفن والآية الكريمة مأولة لاتصلح للاستدلال لجواز كون التقدير الا ارسالة كافة للناس اى عامة شاملة لهم من الكف فانها اذا عمتهم فقد كفتهم ان يخرج منهم احد او كونها حالا من الكاف والتاء للمبالغة كما فى مثل علامة ٨ لما تقرر ان الحال المحصورة لاتتقدم فالمعنى الا جامعا لهم فى الابلاغ ذكره الزجاج والاعتراض بان كف بمعنى جمع لبس بمحفوظ ممنوع * قال ابن دريد كل شئ جمعته فقد كففته ومنه حديث الحسن رضى الله تعالى عنه ان رجلا كان به جراح فسأله كيف يتوضأ فقال كفه بخرقة اى اجعلها حوله ولو سلم فباب المجاز اوسع والكف بمعنى المنع قد يلزمه الجمع * وما قيل فالمعنى الا كافا لهم عن الشرك وارتكاب الكبائر يأباه قوله تعالى بشيرا ونذيرا فافهم * على انه يمكن ان يقال ان الارسال لبس لذات الناس كما لايخفى فلابد من التقدير مثل الا لدعوة الناس فحالية كافة حينئذ ركيكة لدلالتها على الاجتماع والا لاتدل على الهيئة على ماذكره بعض الكمل ولو سلم عدم دلالتها عليه على ما ذكره الرضى فلا يخلو عن الايهام ولو كان المراد بها افادة تأكيد عموم الناس لكان الظاهر ان يقال الا لكافة الناس بالاضافة وان الحال المحصورة لاتتقدم على ذى الحال فلا يتجه ماقيل ان كلا من الاحتمالين تكلف وتعسف لايمنع الاستدلال بالظاهر ولو كان صاحبها نكرة محضة اى غير مخصصة بما سوى التقديم وجب تقديم الحال عليها بشهادة الاستقراء وقيل لئلا تلتبس بالصفة فى ذى الحال المنصوب ثم قدمت فى سائر المواضع طردا للباب

٧ وفروقة ومهدارة غير مجه لان غايته شهادة على نفى فى مقابلة شهادة على اثبات معتبر على ان الحصر فى الثلثة باطل لثبوت راويه على

٩ واعلم ان الاستدلال اما بالكلى على الجزئى واما بالجزئى على الكلى واما بالجزئى على الجزئى الاولى واما بالكلى على الكلى كالحيوان بالنسبة الى الانسان فانه يستدل بحال الحيوان على الانسان وهو القياس الذى عرفه المنطقيون بانه قول مؤلف من اقوال متى سلمت لزم عنها لذاته قول آخر والثانى اما ان يكون اثبات الحكم الكلى لثبوته فى جميع جزئياته فيفيد اليقين كاثبات حال العدد بحال الزوج والفرد وهذا كالاول قياس وقد يسمى قياسا مقسما واستقراء تاما واما ان يكون الحكم الكلى لثبوته فى بعض جزئياته ولا يفيد الا الظن لجواز ان يكون ما لم يستقرأ على خلاف ما ٧

ورد بان هذا يقتضى ان يجب التقديم ايضا اذا خصصت بوصف اوغيره لوجود الالتباس فيه ايضا مع انه لم يجب كما صرحوا به ويفيده قوله محضة *وقيل ليتخصص بالتقديم تخصص المبتدأ بتقديم الخبر الظرف فانها بمنزلته *ورد بانها بمنزلة ظرف الزمان ولايصح الاخبار به عن الجثة اقول عدم الصحة فى الحقيقى مسلم واما فى التنزيلى الذى هو المراد هنا فلا فافهم نحو جاءنى راكبا رجل وتكون اى الحال جملة لدلالتها على الهيئة كالمفرد وان كان الاصل ان تكون مفردا كالخبر خبرية لاانشائية لانها بمنزلة الخبر عن ذى الحال واجراؤها عليه فى قوة الحكم عليه والانشاء لايصلح ان يحكم به على شئ *ولما كان الجملة مستقلة فى الافادة لاتقتضى ارتباطا بغيرها والحال مرتبطة به فاذا وقعت جملة فلابد فيها اى فى الحال الكائنة جملة من رابط يربطها الى صاحبها وهو الضمير فقط فى المضارع المثبت مع فاعله اذ الكلام فى الجملة فلايجوز دخول الواو عليه لمشابهته اسم الفاعل المستغنى عنه مع كونه واردا على اصل الحال من الدلالة على الحدوث والتجدد وعلى نهجها فى الاستعمال من التجرد عن حرف النفى *ونحو قمت واصك وجهه وقوله تعالى لم تؤذوننى وقد تعلمون انى رسول الله اليكم مأول بتقدير المبتدأ او جعل الواو فى الاول للعطف * قال الفاضل العصام ولو جعلوا الحكم اكثريا لكان اقرب الى المصلحة *ولو قيد بكونه عاريا عن قد كما فى التسهيل لم يحتج فى الثانى الى التأويل نحو جاءنى زيد يركب او الضمير مع الواو او الواو وحده او الضمير وحده فى غيره اى المضارع المثبت من المضارع المنفى والماضى المثبت والمنفى والجملة الاسمية *اما الضمير فظاهر لانه الرابط فى كل جملة وقعت موقع المفرد *واما الواو فلاحتياج الجملة الحالية الى فضل ربط لاسيما الاسمية لكونها فضلة وظاهرة فى الاستقلال فصدرت بها للاحتياط فيجوز الاكتفاء باحدهما لوجود الربط المعنوى فى الجملة والورود على اصل الحال اوعلى نهجها لكن الغالب فى الاسمية وفى حكمها الجملة المصدرة بليس لانها لمجرد النفى على الاصح ولايدل على الزمان فهو كنفى داخل على الاسمية

الواو امامع الضمير لقوتها فى الاستقلال وعدم التعلق بذى الحال لانها لدلالتها على الثبوت غير واردة على اصل الحال اوعلى نهجها فناسب ان يكون الرابط فيها فى غاية القوة واما بدونه لدلالتها على الربط من اول الامر فيكتفى بها *وقال الرضى اجتماع الضمير مع الواو فى الاسمية وانفرادها متقاربان فى الكثرة لكن اجتماعهما اولى احتياطا *وقال الفاضل العصام الضمير لربط الحال بذى الحال ولابد من ربطها بالعامل لانها لتقييده والرابط به فى المفرد هو النصب وقد اختفى فى الجملة فذكر الواو بدله لدلالتها على المقارنة التى باعتبارها يربط الحال بالعامل فالتزمت فيما هو اظهر فى الاستقلال غالبا ومنع فيما هو شبيه باسم الفاعل وزنا ومعنى وجوز فيما ليس مشابهته بتلك المشابهة *واما الضمير وحده فيها فمغلوب ضعيف لعدم الدلالة على الربط من اول الامر نحو جاءنى زيد لايركب بالضمير وحده او ولايركب به مع الواو او ولايركب عمرو بالواو وحده مثال المضارع المنفى او جاءنى زيد ركب بالضمير وحده او وركب به مع الواو او وركب عمرو بالواو وحدها مثال الماضى المثبت او جاءنى زيد هو راكب بالضمير وحده او وهو راكب به مع الواو او وعمرو راكب بالواو وحده مثال الاسمية ولم يتعرض للظرفية لدخولها فى الفعلية عنده كما مر ولاللشرطية ايضا لانها لاتقع حالا بحالها لان الشرط يقتضى الصدارة وعدم الربط والحال غير لازمة لصاحبها الا بجعلها خبرا عن ضمير ذى الحال فيربط بالمبتدأ لكونه لازماله فتكون من قبيل الاسمية نحو جاءنى زيد وهو ان تسأله يعط او بانسلاخ معنى الشرط فتكون فعلية مثل آتيك وان لم تأتنى ويجوز تعدد الحال كالخبر نحو جاءنى زيد راكبا ضاحكا وحذف عامله اى الحال بقرينة مقالية اوحالية نحو راشدا مهديا لمن قال اريد السفر او لمن تهيأ له اوشرع فيه اى سرا واذهب راشدا فيما يمكن فيه الرشد بنفسك مهديا فيما لابد فيه من دليل فلايرد ان الرشد فرع الهداية فينبغى تقديمها عليه * ثم ان هذا يحتمل الترادف والتداخل لكنه على الثانى لايكون

مما نحن فيه كما اذا كان صفة *ولم يتعرض للزوم قد لفظا او تقديرا للماضى
المثبت لان بما ذكر فى وجهه لايتم التقريب ٧ كما ذكره فى الامتحان فلعله
اختار مذهب الاخفش والكوفيين من عدم اللزوم وقس عليه
عدم تعرضه لاشتراط المضارع المثبت بخلوه عن علامة الاستقبال
كما ذكره صاحب التسهيل و المنصوب السابع من ثلثة عشر
التميز ويقال له التبيين والتفسير والمميز بكسر الياء وهو الانسب
للتعريف و بفتحها ايضا باعتبار ان المتكلم يميزه من بين الاجناس
لرفع الابهام *قدمه لانه معمول بلاحاجة الى الواسطة بخلاف المستثنى
وهو ما اى نكرة يرفع الابهام لم يذكر المستقر كما ذكر ابن الحاجب
والوضعى كما ذكر البيضاوى لان الغرض من ذكرهما اخراج صفة
المشترك مثل رأيت عينا جارية والتوابع غير داخلة فى المقسم كما عرفت
حتى تخرج بقيد عن ذات فتخرج الحال فانها ترفع الابهام عن صفة
صاحبها وكذا المرة والنوع مذكورة تامة باحد الاشياء الخمسة
وقد سبق فى بحث الاسم المبهم التام او عن ذات مقدرة اشارة الى
تقسيم التميز فى نسبة كائنة فى جملة ٨ نحو طاب زيد نفسا اى طاب
شئ زيد ٩ بالاضافة والتميز فيه عين غير اضافى خاص بما انتصب عنه
وقيل بالابدال ورد بانه لا ابهام فى المنسوب اليه وهو زيد ولو ابدل
لانهدم الابهام ويستغنى عن التميز على ان فيه حذف المبدل منه
وهو تكلف بلاريب اوفيما ضاهاها اى شابه الجملة من اسم الفاعل
نحو الحوض ممتلئ ماء اى ممتلئ شيئه والتميز فيه خاص لمتعلق ما
انتصب عنه وفاعل مجازى فى المعنى واسم المفعول نحو الارض مفجرة
عيونا والتميز فيه فى حكم الفاعل لكونه نائبه و الصفة المشبهة نحو
زيد طيب ابا والتميز فيه عين اضافى محتمل لهما اى طيب ابوه
او ابوته *لم يذكر فى المشابه المثال الذى يكون التميز فيه خاصا
للمنتصب عنه اكتفاء بما ذكره فى الجملة كما لم يذكر فيها الامثلة التى
ذكرها فيه اكتفاء بما ذكره فيه اذ لافرق فى التميز بينهما وابوة
عرض اضافى ودارا عين غير اضافى خاص بالمتعلق و زيد حسن وجها

٧ التقريب سوق الدليل على وجه
يستلزم المطلوب وبعبارة اخرى
تطبيق الدليل على المدعى
سيد شريف
٧ وبعبارة اخرى كون الدليل
او مايساويه لازما من كون المطلوب
وعدم عامية التقريب والمطلوب
اللازم لامطلوبا المصح
لالازما

٨ جملة والتميز فيه اماعين او
عرض والعين اماخاص بالمنتصب
عنه كالنفس او بمتعلقه كالدار
او محتمل لهما كالاب واما اضافى كالنفس
كالاب او غير اضافى
والدار والعرض اما اضافى
كالابوة او غير اضافى
كالعلم قح الاسرار
٩ والمنتصب عنه هو المنسوب اليه
يسمى به لانه سبب لانتصاب التميز
عن العامل قح الاسرار

جزء

جزء المنتصب عنه و افعل التفضيل نحو زيد افضل من عمرو
علما عرض غير اضافى او فى نسبة كائنة فى اضافة نحو
اعجبنى طيبه ابا وابوة ودارا وعلما ووجها وهذا التميز اى ما يرفع
الابهام عن مقدرة فاعل فى المعنى ٩ حقيقة او مجازا كما اشرنا لما تبين
ان هذا التميز لايجب ان يكون عين الذات المقدرة ومحمولا عليها
كما يجب فى المذكورة بل يكفى اشتماله على المحمول ومثل العيون
فى قوله تعالى وفجرنا الارض عيونا فاعل فى المعنى بجعل العامل
لازما اى انفجرت عيونها كما فى الجامى او فى حكمه بجعل العامل
مجهولا اى فجرت عيونها كما فى شرح التسهيل وفى قول
المصنف رح والارض مفجرة عيونا اشارة ما الى الثانى فافهم فلذا
اى لاجل انه فاعل فى المعنى لايتقدم على عامله كالفاعل والمازنى
والمبرد يجوزان تقديمه على الفعل وشبهه اذا أول بشئ لايجب
ان يكون فى حكمه من كل وجه *وفيه انه يقتضى تقديم البيان على الابهام
وذاينا فى الغرض من التميز وهو الابهام اولا والتفسير ثانيا والتميز
لايكون الا نكرة بدليل الاستقراء وقيل لاصالتها وعدم الاحتياج
الى التعريف فتدبر و المنصوب الثامن ما يطلق عليه فى العرف
لفظ المستثنى *قدمه على خبر باب كان لانه معمول الناقصة بخاصة
بخلافه *ولما لم يمكن تحديد مطلقه بحسب المعنى لكونه عنده مشتركا
لفظيا قسماه مختلفا الحقيقة قسم اولا الى قسمين *ثم عرف كلا منهما
لان لكل منهما احكاما خاصة لايمكن اجراؤها عليه الابعد معرفته
بتعريفه فقال وهو نوعان متصل وهو اسم المخرج باعتبار الحكم
والمراد عن متعدد ٨ علم دخوله فيه باعتبار المفهوم اذ الاخراج عنه
يستلزم الدخول فيه قبله فلاتناقض سواء كان من جهة الجزئيات
كجاءنى القوم الا زيدا او الاجزاء نحو اشتريت العبد الا نصفه
بالا او احدى اخواتها لم يفسرها اكتفاء بذكرها فى اثناء المباحث
٤ بيد انه فاته بيد ولماعنى الا *وقال الفاضل العصام هذا لبس من تمام
التعريف بل ازيد التوضيح فلا بأس بالنقص وعدم التصريح ومنقطع

٩ فاعل فى المعنى فطاب زيد
نفسا بمعنى طاب نفس زيد
وهكذا غيره واستشكل بالحوض
ممتلئ ماء لان الماء لبس بممتلئ
بل مالئ وبفجرنا الارض عيونا
لان العيون لبست بمفجرة بل
منفجرة واجيب بانه فاعل او عبر
عن مضمون ممتلئ ماء بمالئ ماء
وعن مضمون فجرنا الارض
وعن الارض عيونا واتمام الوجه
عيونا بانفجر الارض فاعل مجازى
بان الماء فاعل بحسب اصله
فى قصد المتكلم قح الاسرار
اهون واعذب فتح الاله لاينفع
٤ قوله بيد بمعنى غير منصوبا
مرفوعا ولامجرورا بل منصوبا
ولا استثناء متصلا وانما يستثنى
فى الانقطاع ويكون بيد
به فى الحديث بمعنى غير مذهب
فى النحاة وقيل هو وفيه بمعنى
بعض حسن حلبى المطول
لاجل عن المراد منه بان يكون
٨ اى عن المراد انه لبس المراد
المستثنى قرينة

وهو المذكور بعدها اى الا او احدى اخواتها حال كونه غير مخرج
مدلوله عن متعدد للعلم بعدم دخوله فيه باعتبار المفهوم كجاء نى القوم
الاحمارا او المراد كقولك جاء نى القوم الا زيدا مشيرا الى جماعة خالية
عن زيد وعدم الدخول فى المراد فى هذا القسم بالقرينة كالاشارة
وفى الحكم بباب الا واما فى المتصل فكلاهما بباب الا فلا يلزم تداخل
القسمين والمستثنى ٩مطلقا ولذا اظهر منصوب وجوبا بقرينة
قوله ويجوز فيه النصب اذا كان بعد الا احتراز عن سوى وسواء
وغير اذ لانصب بعدها بل جر وعن خلا وعدا وليس ولايكون
فان النصب بعدها غير مقيد بكونه فى موجب تام غير الصفة بيان
للواقع لئلا يذهل اذ لايكون بعدها المستثنى حتى يحترز عنه لاختلاف
حكمه فى كلام موجب اى مثبت لا نفى ولا نهى ولا استفهام فيه
اذ لايجب النصب فى غيره بل يجوز هو ويختار البدل تام اى مذكور
فيه المستثنى منه اذ لولاه لكان مفرغا وهو لايصح فى الموجب الا قليلا
كما سيجئ *قيل وجه وجوب النصب فيه مشابهته بالمفعول فى كونه
فضلة لمجيئه بعد تمام الكلام وتعذر البدل لان المبدل منه فى حكم
التنحية فيكون فى حكم التفريغ ورد بان المبدل منه ليس مطروحا بالكلية
حتى يفسد المعنى وفرق بين نفس الشئ وما فى حكمه *وقيل ان البدل فى قوة
تكرير العامل فيلزم الايجاب فى المستثنى ايضا واما فى غير الموجب فلا يلزم
ذلك لجواز اعتبار تكرير اصل العامل بترك النفى العارض *ورد بان معنى تكرير
العامل ليس الا اعتبار ذات العامل مع قطع النظر عن الايجاب
والسلب ولهذا جاز جاء زيد لا عمرو فى العطف مع انه فى قوة تكرير
العامل فظهر ان الوجه فيه الاستقراء ليس الا نحو جاء نى القوم الا زيدا
او مقدما على المستثنى منه عطف على خبر كان وهو فى كلام موجب
و بعد الا متعلق به قدمه عليه ليشارك فيه المعطوفان عليه لان المعطوف
على المقيد بقيد متقدم يشاركه فيه ولذا لم يعد كان فى هذين كما اعاد
فيما بعدهما فتبصر *وجه الوجوب تعذر البدل لامتناع تقديمه على
المتبوع نحو ما جاء نى الا زيدا احد ٤او منقطعا وجه الوجوب ما مر ١

ان

٧ جميع التعدد كما هو مدلول اللفظ
لاعن حكمه حتى يلزم التناقض
بادخاله فى الحكم واخراجه بل
الحكم على التعدد بعد اخراج
المستثنى عنه واورد عليه انه
لايصح ذلك فى جاء نى القوم
سوى زيد فانه ظرف [illegible]
وكذا ما خلا زيدا وماعدا زيدا
فليس الاسناد الى التعدد المخرج
فيه زيد واجيب بان هذه
الكلمات صارت بمعنى الا والنصب
على الظرفية رعاية لصورة
الاسم ولا حاجة اليه لان الاسناد
الى القوم المراد منه سوى زيد
وتقييد المجئ بالظرف قرينة
ان المراد سواه ولك ان تريد بانه
مخرج عن النسبة الى التعدد
بان تريد جميع التعدد وتنسب ٧

ان الا فيه بمعنى لكن فيعمل عمله نحو جاء نى القوم الا حمارا اى لكن
حمارا لم يجئ *قدم ماهو واجب النصب بعد الا لان المقصود الاصلى
بيان ما هو ملحق بالمفعول لكونه مستثنى والمنصوب بالمفعولية او بكونه
خبر ليس اولا يكون قد بين فى مقام آخر* وانما ذكر هنا لتتميم بحث
المستثنى والمنقطع وان بين فى مقام آخر لكن قدم هنا ايضا للاشتراك
بما قبله فى كونه بعد الا وفصل بينه و بين جائز النصب بما ليس من ذلك
الملحق للاشتراك فى وجوب النصب او اذا كان بعد خلا او بعد عدا
لكونه مفعولا به وفاعلهما راجع الى فاعل الفعل المتقدم او مصدره
اوالى بعض مضاف او مطلق نحو جاء نى القوم خلا وعدا زيدا اى
خلا او عدا الجائى منهم او مجيئهم او بعضهم او بعض منهم زيدا
وهما فى محل النصب على الحالية *ولم يظهر معهما قد اصلا والفاعل
ليكون اشبه بالا وخلا فى الاصل لازم يتعدى بمن فحذفت واوصل
الفعل او ضمن معنى جاوز والتزم الحذف او التضمين فى باب الاستثناء
ليكون ما بعده فى صورة المستثنى بالا التى هى ام الباب فى الاكثر اى
المستثنى منصوب بعدهما على انهما فعلان فى اكثر الاستعمال
او بعد ما خلا او بعد ما عدا لكونه مفعولا به ايضا لان ما فيهما
مصدرية مختصة بالفعل فلايكون مجرورا بعدهما اصلا وهما حالان
بتأويل المصدر باسم الفاعل اوظرفان بتقدير زمان مضاف نحو جاء نى
القوم ما خلا او ما عدا زيدا اى خاليا او مجاوزا الجائى منهم او مجيئهم
او بعضهم او بعض منهم زيدا او وقت خلو الجائى منهم او مجيئهم
او بعضهم او بعض منهم او مجاوزته زيدا وقال الفاضل العصام
ولايبعد ان يقدر الزمان فى الكل فيكون تقدير خلا زيدا زمان خلا
زيدا كما فى مذ سافر فيستغنى عن التزام حذف قد او بعد ليس او
بعد لايكون لكونه خبرا عنهما او المستثنى يعمه كما يعم المفعول به
نحو جاء نى القوم ليس اولايكون زيدا اى ليس اولا يكون الجائى
منهم او بعضهم او بعض منهم زيدا وكل من هذه الافعال لايستعمل
الا فى المتصل الغير المفرغ ولايتصرف فيها لقيامها مقام الحرف

٧ الشئ اليه فتأتى الاستثناء
لاخراجه عن النسبة ولا تناقض
لان الكذب صفة النسبة المتعقلة
لك عقلا ولم ترد بالنسبة افادة
الاعتقاد بل قصدت النسبة
لتخرج عنه شيئا ثم تفيد الاعتقاد
وهذا غاية ما تيسر لى فى تحقيق
المقام ولا تجد كلاما غيرى
تحقيقيا الا اطالة الكلام
والله تعالى هو الواهب بالهام
اجل الانعام عصام الدين
٩ والمستثنى المطلق وهو المذكور
بعد الا او احدى اخواتها مخالفا
لما قبلها نفيا او اثباتا فيعم القسمين
والمراد هنا ما صدق عليه هذا
المفهوم العام من افراد القسمين
لان المقام مقام بيان الاحوال
وهى للافراد فتح الاسرار

وقال الفاضل العصام ان جعل منصوباتها مستثنيات دون منصوبات
جاوز وما كان ومايكون تحكم صرف * فالحق ان هذه الكلمات صارت
بمعنى الا كغير وحينئذ لاحاجة الى بيان محل اعرابها ولا الى تصحيح
فواعلها ولا الى توجيه التزام ترك قد واضمار فواعلها وان النصب
بعدها على الاستثناء الا انهم تقيدوا الى هذه الامور رعاية لاصولها
لما رأوا من اعراب غير بمعنى الا رعاية لاصله * والحق ان تكلف
الاعراب فيما لم يشاهد بعيد عن الاعتبار وكذا غيره ويجوز فيه
النصب على الاستثناء و يختار البدل لان المستثنى فضلة مطلقا بخلاف
البدل * قدم النصب مع كونه مرجوحا رعاية لمقتضى المقام واصالة
اعراب المستثنى وتبعية اعراب البدل في كلام غير موجب بعد الا اذ
في الموجب يجب النصب كما مر والمستثنى منه مذكور اذ لو لم يذكر
يكون على مقتضى العامل نحو ما جاءني القوم الا زيدا او الا زيد
و يعرب اى المستثنى على حسب العوامل ٤ اى اقتضائها اذا كان
المستثنى منه غير مذكور فان كان العامل رافعا فهو مرفوع وان ناصبا
فمنصوب وان جارا فمجرور نحو ما جاءني الا زيد وما رأيت الا زيدا
وما مررت الا بزيد ويسمى ذلك مفرغا بمعنى مفرغ له العامل ٩ عن المستثنى منه
المتروك * وهذا في الموجب قليل نحو يحرك الفك الاسفل عند المضغ
الا التمساح لانه لابد وان يفيد الكلام ولا يفيد فيه الا نادرا بخلاف
غير الموجب و المستثنى مخفوض اى مجرور لكونه مضافا اليه
واوصورة بعد غير و سوى بكسر السين وضمها مع القصر وسواء
بفتح السين وكسرها مع المد * وهما ظرفان منصوبان ابدا لانهما
في الاصل بمعنى مكان ثم استعير لمعنى البدل ثم للاستثناء وعند الكوفيين
يجوز خروجهما عن الظرفية والتصرف فيهما رفعا و جرا ونصبا
و بعد حاشا لكونها حرف جر في الاستعمال الاكثر و منصوب
على المفعولية في الاقل على انها فعل متعد فاعله مضمر نحو ضرب القوم
عمرا حاشا زيدا اى برأه الله ٤ تعالى عن ضرب عمرو و عدا وخلا
لكونهما حرفي جر في الاقل واصل غير ان يكون صفة لدلالته

على ذات مبهمة باعتبار معنى معين هو المغايرة ولذا كثر في الاستعمال
ويحمل على خلاف الاصل مع قلة على الا بالنقل الى معناه في الاستثناء
لاشتراك كل منهما في مغايرة ما بعده لما قبله * ولما علم اعراب ما بعده
اراد بيان اعراب نفسه فقال ويعرب المحمول على الا اى يظهر
الاعراب في غير المحمول على الا ولو حرفا في المعنى لكونه اسما في الاصل
والصورة كاعراب المستثنى بالا لانتقال اعراب المستثنى اليه لما لم يجر به
على التفصيل المذكور من وجوب نصبه لو في موجب تام او مقدما
او منقطعا باعتبار المضاف اليه و جواز الوجهين مع اولوية البدل
في غير الموجب التام والاعراب بحسب العوامل في المفرغ واصل
الا للاستثناء لكونه موضوعا له ولذا كثر في الاستعمال و قد يحمل
على غير في الصفة على خلاف الاصل لما مر من الاشتراك اذا تعذر
الاستثناء بكلا قسميه بان لم يعلم دخول ما بعده فيما قبله ولا عدم
دخوله بل كان على الاحتمال اذ الحمل خلاف الاصل فلا يصار
اليه بلا ضرورة فيكون ما بعدها صفة في الظاهر واللفظ والا فالصفة
في التحقيق والمعنى هي الا لبس الا الا انها لما كانت حرفا في الاصل
والصورة اجرى اعرابها الذي كاعراب الموصوف فيما بعدها لعدم
المانع فيه لا مستثنى لتعذر الاستثناء والتعذر قد يكون في الجمع المنكور
الغير المحصور نحو قوله تعالى لو كان فيهما اى في السماء والارض
الهة جمع اله ولا دلالة فيها على عدد محصور الا الله اى غير الله
فحمل على الصفة لعدم الجزم بالدخول وعدمه لفسدتا اى لخرجتا
عن الانتظام وقد يكون في المعرف كجاءني الرجال الا زيد اذا لم يوجد
قرينة العهد والاستغراق فلا يعلم الدخول ولا عدمه فيتعذر
الاستثناء على ما صرح به الاندلسي والمالكي وقد يكون في غير الجمع نحو
جاءني رجلان الا زيد وقد يكون في المحصور نحو جاءني مائة رجل
الا زيد و المنصوب التاسع من ثلثة عشر خبر باب كان اى الافعال
الناقصة * وهذه احسن واخصر من عبارة الكافية * ولم يعرفه
لظهوره مما سبق كما سبق قدمه لكونه معمول الفعل ولو ناقصا بخلاف الآتى

فانه معمول الحرف وامره اى خبر باب كان كامر خبر المبتدأ فى كونه واحدا ومتعددا ومفردا وجملة وغير ذلك ويجوز حذف كان لكثرة استعماله دون غيره لعدمها وهذه احسن واوضح من عبارة الكافية عند قرينة نحو الناس مجزيون باعمالهم ان كان عمله خيرا فجزاؤه خير وان كان عمله شرا فجزاؤه شر ويجوز فى مثله اى مثل هذا الكلام فى مجئ اسم بعد ان ثم فاء ثم اسم اربعة اوجه نصب الاول ورفع الثانى كما فى المتن وهذا اقوى لقلة الحذف وقوة المعنى وعذوبته وعكسه اى ان كان فى عمله خير فكان جزاؤه خيرا وهذا اضعف لضدى علتى الاول ونصبهما اى ان كان عمله خيرا فكان جزاؤه خيرا ورفعهما اى ان كان فى عمله خير فجزاؤه خير وجرهما بتقدير حرف الجر ليس بقياس بل سماعى نحو المرء مقتول بما قتل به ان سيف فسيف اى ان كان قتله بسيف فقتله بسيف والعاشر اسم باب ان وجه عدم التعريف مثل مامر * قدمه لكونه معمول ما هو مشبه بالفعل التام وهو كالمبتدأ الا فى صحة وقوعه نكرة صرفة ولو مع تعريف الخبر ذكره الفاضل العصام لكن لا يجوز حذفه الا للضرورة لان كونه معمول الباب انما يظهر بالعمل فيه ولا يظهر العمل فى المحذوف قال فى الامتحان ولابد من استثناء ضمير الشان فانه يجوز حذفه اذا لم يله فعل صريح والحادى عشر اسم لا التى لنفى الجنس قدمه لان عامله مشابه لان فبينهما شدة اتصال ولان عمل ما ولا مختص ببعض اللغة بخلاف لا هذه فلها رجحان عليهما نحو لا غلام رجل عندنا وقد مر شرط العمل فى بحث العامل وقد يحذف اسم لا عند وجود الخبر كما يحذف الخبر عند وجود الاسم والا يلزم الاجحاف نحو لا عليك اى لا بأس والثانى عشر خبر ما ولا المشبهتين بليس قدمه لانه اسم وهو اصل فى المعمولية وهو مثل خبر المبتدأ والمنصوب الثالث عشر من ثلثة عشر المضارع الداخل عليه احدى النواصب الاربع نحو لن يضرب واما المجرور من الاقسام الاربعة للمعمول بالاصالة فاثنان الاول المجرور بحرف الجر وقد مر

٤ اما الاول فلان حذف كان
مع خبره الذى هو فى صورة
الفضلة حذف شئ كثير لاسيما
اذا كان الخبر جارا ومجرورا
واما الثانى فلان الظاهر المتبادر
من هذا الكلام ان الشرط
لكون الجزاء خيرا كون نفس العمل
خير الا ان فيه خيرا فافهم *

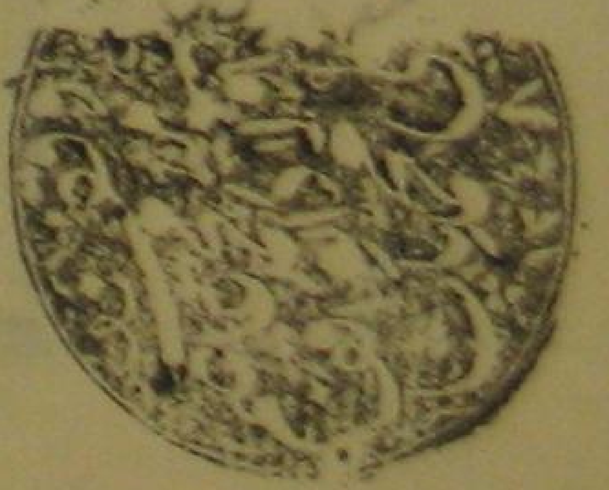
قوله الاجحاف بكسر الهمزة
والجيم المتقدمة وبعدها حاء
مهملة وهو الاذهاب والتنقيص كذا
ومنه اجحفته اى اذهبته *
فى الصحاح

بيانه فى بحث حرف الجر والثانى المجرور بالاضافة معنوية او لفظية ولا يجوز تقديمه اى المجرور بالاضافة ولا تقديم معموله على المضاف لان الاضافة تقتضى اتصال المضاف اليه باخر المضاف فى اللفظ والتقديم ينافيه وعدم جواز تقديم معموله يكون اولى الا ان يكون المضاف لفظ غير فيجوز تقديم معمول المضاف اليه عليه نحو انا زيدا غير ضارب لكونه بمعنى لا ضارب لتضمنه معنى النفى ولذا اكد بلا فى غير المغضوب عليهم ولا الضالين فيكون الاضافة كلا اضافة ولا يجوز الفصل بينهما اى المضاف والمضاف اليه بشئ فى السعة غير ما اى شئ سمع من العرب وحفظ اى يجوز الفصل بهذا الشئ المسموع فى السعة ولا يقاس عليه ما لم يسمع بل يقتصر عليه وهو ثلثة مفعول المضاف وظرفه سواء كان المضاف مصدرا او صفة كقرأة ابن عامر رض زين للمشركين قتل ٨ اولادهم شركائهم بنصب الاولاد وجر الشركاء وكقرأة بعضهم ولا تحسبن الله مخلف ٣ وعده رسله بنصب الوعد وجر الرسل وكقوله ترك يوما نفسك وهواها سعى فى رداها وكقوله عليه الصلوة والسلام وهل انتم تاركوبى ٤ صاحبى والقسم ٧ نحو هذا غلام والله زيد ولا يجوز الفصل بينهما بشئ فى الضرورة الشعرية الا بالظرف كقوله لله در اليوم من لامها قال فى الامتحان والحق فى هذا ما قال ابن هشام فى التوضيح ان الفصل سبعة اقسام ثلثة جائز فى السعة وهو ما سبق واربعة مختص بالشعر الفصل بمعمول لفظ غير مضاف وبفاعله وبنعته وبالنداء الاول كقوله * تسقى امتياحا ندى المسواك ريقتها * اى تسقى ندى ريقتها المسواك * الامتياح الاستياك والثانى كقوله * ولاعدمنا قهر وجد صبى ٩ اى قهر وجد صبى بالاضافة ثم رفع الوجد وكان فصلا والثالث كقوله من ابن ابى شيخ الاباطح طالب اى من ابن ابى طالب شيخ الاباطح والرابع كقوله * كان برذون اباعصام زيد اى كان برذون زيد يا اباعصام ولا يخفى ما بين كلاميه فى كتابيه من التنافى وقد يحذف المضاف بقرينة فيعطى اعرابه للمضاف اليه لقيامه مقامه وهو اى اعطاء اعرابه

٨ ونقل عن ابن مالك رح فى توجيه
هذه القراءة وجوه احدها كون
الفاصل فضلة صالحا لان لا يعتد به
والثانى كونه غير اجنبى لتعلقه
بالمضاف والثالث انه
مقدر التأخير من اجل
المضاف اليه مقدر التقديم
بمقتضى الفاعلية المعنوية *
٧ وذلك لكثرة دوره فى الكلام *
وهو قليل ذكره الرضى
٩ واوله ما ان وجدنا للهوى *
من طب بالجام *
٨ آخره جال دق الصفة بالمضافة الى
٣ بفصل الاول بالثانى ويمكن فيه
مفعولها الاول الثلثة فافهم *
اعتبار الوجوه ويحتمل عدم
٤ قال الدماميني
الاضافة بان يكون النون محذوفة
بحذفها فى قراءة الحسن وماهم
بضارين به من احد *

له بعد الحذف القياس والغالب نحو قوله تعالى واسئل القرية
اى اهل القرية وقد يبقى مجرورا على الندور وهو ليس بقياس
نحو قوله تعالى يريد الآخرة بجر الآخرة على قرأة اى ثواب الآخرة
وقد يحذف المضاف اليه بقرينة ايضا وقد يبقى المضاف على حاله
بلا تنوين عوض ولا بناء ان عطف عليه ما اضيف الى مثل المحذوف
فيكون كالمذكور ولذا لم يعوض عنه التنوين ولم يبن نحو قوله
يامن رأى عارضا ٩ اسربه بين ذراعى وجبهة الاسد اى ذراعى الاسد
وهما كوكبان نيران يبزاهما القمر وجبهة الاسد اربعة انجم من منازله
اوكرر مضاف الى مثل المحذوف نحو ياتيم بالنصب تيم عدى حذف
المضاف اليه وهو عدى بقرينة المذكور وبقى المضاف على حاله
وذلك مذهب المبرد والسيرافى ومذهب سيبويه انه مضاف الى عدى
المذكور ٨ وتيم الثانى تأكيد لفظى فاصل بين المضاف والمضاف اليه
ويجوز فيه الضم لكونه منادى مفردا معرفة ظاهر او تمامه * لا ابالكم
فلا يلقينكم فى سوءة عمر * والتيم قوم عمر بن لجاء وعدى اخوانهم
والبيت لجرير حين اراد عمر التيمى الشاعر ان يهجوه فقال جرير
خطابا لبنى تيم ياتيم المنسوب الى عدى لا ابالكم اى انتم ضعفاء
لا ناصر لكم او انتم اولاد الزنا مستحقون بالهجاء لا تتركوا عمر ان يهجونى
فيلقينكم فى سوءة اى مكروه من قبلى يعنى مهاجاته اياهم والا اى
وان لم يعطف ولم يكرر كذلك فلا يبقى بل ينون المضاف اى يعطى
التنوين اياه عوضا عنه اى المضاف اليه لعدم ما يجعل المحذوف
كالمذكور ان لم يكن المضاف غاية وحسب ولا غير وليس غير
منويا فيها المضاف اليه نحو وكلا آتيناه ونحو حينئذ ويومئذ اى كل
واحد وحين اذ كان كذا ويوم اذ كان كذا وان كان المضاف غاية
وهى الجهات الست وقد سبقت فى بحث حرف الجر وحسب عطف
على غاية ولا غير وليس غير منويا فيها اى فى تلك المذكورات
من الغاية وغيرها المضاف اليه بلا عوض اذ لو كان منسيا اعرب
المضاف مع التنوين نحو رب بعد كان خيرا من قبل وكذا لو عوض عنه

نحو



نحو وكنت قبلا لعدم علة البناء حينئذ ولقلة الاخير لم يتعرض له
بنى المضاف فى كل منها لشبهه بالحرف فى الاحتياج على الضم
جبرا لنقصانه باقوى الحركات واما المجزوم من الاقسام الاربعة
للمعمول بالاصالة ففعل مضارع دخله احدى الجوازم المذكورة سابقا
فى بحث العامل فى المضارع فان كانت الجوازم كلم المجازاة حرفا
او اسما وقد مر معناها تقتضى شرطا وجزاء لانها موضوعة لتعليق
امر بامر فتعمل فيهما لان مبنى العمل على الاقتضاء كما ان الابتداء وكان
وما ولا تعمل فى الاسم والخبر لاقتضائها مسندا اليه ومسندا * وفيه
رد لمن قال ان حرف الشرط ضعيف فلا يستطيع العمل فيهما فتعمل
فى الشرط وهما او الشرط وحده فى الجزاء او الجزم فيه بالجوار
كالجر الجوارى * وقد مر وجه التسمية بهما * وفى التسهيل انهما اسمان
للجملتين * وصوبه الفاضل العصام بشهادة العرف وان الجزاء اسم
لمجموع الجملة الثانية اذا كانت الجملة اسمية فلا معنى لجعله اسما لمجرد
الفعل اذا كانت فعلية فان كانا اى الشرط والجزاء مضارعين
وذا اجود لوجود المطابقة بين اللفظ والمعنى ولذا قدمه * واطلاق
المضارع عليهما باعتبار صدريهما لان الجزم يظهر فيه وان كان
المستحق له هو المجموع فلذا سلك هذا المسلك فيما لم يظهر الجزم
ولو جوازا فافهم او الاول ٩ اى الشرط فقط مضارعا والثانى ماضيا
بفاء او بدونه او جملة اسمية بغير فاء يعنى ان كانا مضارعين حال كون
الجزاء بلا فاء لانها تمنع عن الجزم صرح به فى التسهيل وفى العبارة
مسامحة والمراد ظاهر اذ لا احتمال لوجوده فى الشرط حتى يحترز عنه
بهذا القيد ولاحظ منه للمعطوف اذ لا مدخل لوجود الفاء وعدمه
فى الجزاء فى وجوب الجزم وعدمه فى الشرط المضارع فينبغى ان يقدمه
عليه لئلا يتوهم الاشتراك * والمراد بالمضارع ما لم يقارن بلم ولما
اذ لو قارن بهما لم يتصور فيه الجزم بكلم المجازاة فضلا عن الوجوب
لانجزامه بهما قبل دخولها فلا يدخل فى هذه القاعدة وان صدق
عليه المضارع بلا فاء فالجزم بها لفظا او تقديرا فى المضارع شرطا

اوجزاء بلا فاء واجب لوجود الجازم وصلاحية المحل وعدم المانع
ولو بوجه نحو ان تضرب اضرب اولا اضرب ونحو ان تضرب
ضربتك اوفقد ضربتك اوفانت مضروب * قال الفاضل العصام
كون الاول مضارعا والثانى ماضيا مستهجن لان فيه تأثير اداة
الشرط فى الابعد باخراجه عن معناه مع عدم تأثيره فى الاقرب ولذا
لم يوجد فى الكلام القديم بل قال البعض لم يجئ الا فى ضرورة الشعر
وعلى هذا ينبغى ان يقبح عطف الماضى على المضارع الا ان يقال
ان العاطف بمنزلة تكرار اداة الشرط وان كان الاول ماضيا والثانى
مضارعا بلا فاء وهذا اجود بعد الاول كما اذا كانا ماضيين صرح به
الرضى فافهم جاز الجزم بها لفظا اوتقديرا لوجود الجازم وصلاحية المحل
وضعف المانع والرفع فى الثانى لضعف التعلق لحيلولة الماضى الذى لبس
بمجزوم لفظا اوتقديرا وليوافق الاول لانه تابع له * واما الشرط فمجزوم
محلا لكونه ماضيا نحو ان اتانى آته اوآتيه وان كان الجزاء ماضيا
سواء كان الشرط ماضيا ايضا اومضارعا * انما سلك هنا هذا المسلك
مع عدم ظهور الجزم فيه ليظهر وصف الماضى بالتصرف وكونه
بمعنى المضارع ووصف المضارع بكونه منفيا بلم اولما متصرفا لاغير
متصرف كائنا بمعنى المضارع لا بمعنى نفسه اومضارعا منفيا بلم اولما
لا بلن اوما اولا فان حكم هذه المنفيات يجئ فلا يجوز دخول الفاء فيه
لتحقق تأثير اداة الشرط فيه بقلب معناه الى الاستقبال فاستغنوا فيه
بالتعلق المعنوى عن الرابط اللفظى ولا يمكن الجزم فيه لفظا اوتقديرا
لبناء الاول وانجزام الثانى قبل دخول الاداة فيكون محلا نحو
ان ضربت ضربت اى اضرب اولم اضرب اى لا اضرب
وان لم تضرب لم اضرب وان تضرب ضربت والشرط فى الاخير
مجزوم لفظا كما عرفت وفى غيره محلا وان كان الجزاء جملة اسمية
سواء كان الشرط ماضيا اومضارعا كما يشير اليه فى الامثلة او جملة
ماضية بتشديد الياء اى منسوبة الى الماضى بان كان صدرها ماضيا
يرشدك اليه ماسيأتى من الامرية الى الدعائية او بتخفيفها اى ماضيا

صدرها فيكون وصف الجملة بها وصفا بحال جزئها كما فى غير متصرفة ٤
على الاول اى غير متصرف جزؤها اذ لا يتصور فيها التصرف حتى
يحتاج الى نفيه بل هو وعدمه انما يعتبر فى الفعل وفى هذا تنبيه على ما
نقلناه من التسهيل * وانما خص التنبيه بهذا العدم ظهور الجزم فيه
اصلا وعدم داعى العدول عن هذا المسلك ولينا سب ماقبله او
ماضيا بمعناه اى بمعنى نفسه لا بمعنى المضارع فان حكمه لبس كذلك
كما سبق * ولعل مراده ان يقول كذلك يرشدك اليه قوله اومضارعا
مقترنا لكن سقط من قلمه او من قلم الناسخ الاول ماضيا وفى بعض
النسخ ما بمعناه وما اما اول الساقط او عبارة عنه ويمكن ان يكون
المعنى اوماضية ماضيها بمعناه * انما لم يقل بمعناها حتى يكون التقدير
اوماضية بمعناها لان المراد كون الماضى بمعناه لا كون الجملة الماضية
بمعناها ولئلا يتوهم ارجاعه الى ماضية غير متصرفة وفساده مما لا يخفى
فلا بد حينئذ اى حين اذا كان الجزاء ماضيا بمعناه من قد ظاهرة
او مقدرة ليكون نصا على ان الماضى بمعناه او مضارعا اى جملة
مصدرة بمضارع لم يقل مضارعية لان الاقتران بالسين اوغيره صفة
المضارع لا الجملة مقترنا بالسين اوسوف اولن اوما ليكون نصا على
عدم تأثير الاداة لان الثلثة الاول تدل على الاستقبال والاخير على الحال
فالاداة لا تحدث الاستقبال ولا تبدل اليه الحال او جملة فعلية وفيه
اشارة الى مانقلناه عن الفاضل العصام فى وجه التصويب انشائية
كالجملة الامرية اى المنسوبة الى الامر والنهية اى المنسوبة
الى النهى والاستفهامية والدعائية اى المنسوبة الى الدعاء والتمنية
والعرضية والتحضيضية يجب دخول الفاء فيه اى الجزاء لعدم
تأثير الاداة فيه لوجوده قبلها فى البعض ولعدمه بعدها فى البعض
فلم يوجد التعلق المعنوى فاحتيج الى الرابط اللفظى فلا جزم فيه لما مر
ان الفاء مانع عنه ولعدم صلاحية المحل فى البعض فافهم نحو
ان ضربت فانت مضروب مثال للاسمية ونحو قوله تعالى ومن يفعل
ذلك فليس من الله فى شئ مثال للماضية الغير المتصرفة من الافعال

الناقصة وفان كرهتموه فعسى ان تكرهوا شيئا وهو خير لكم
مثال الغير المتصرفة من الافعال المقاربة وان كان قميصه قد من قبل
فصدقت اى فقد صدقت وقوله تعالى ان يسرق فقد سرق
اخ له من قبل مثال الماضى بمعناه * اعلم ان من خصائص كان بقاؤه
على المضى اذا كان شرطا الاقليلا وبقاء غيره عليه نادر كذا فى الرضى
وقال ابن مالك رحمه الله كل ما دخل عليه ان وهو ماض لايمكن
انقلابه الى المستقبل لابد من تأويله بامر استقبالى وان كان كان
فقولك ان كنت احسنت الى فشكرتك مأول بانه ان يظهر كونك محسنا
الى يظهر كونى شاكرا لك وان تعاسرتم فسترضع له اخرى مثال
المضارع المقترن بالسين ومن يبتغ غير الاسلام دينا فلن يقبل منه
مثال المضارع المقترن بلن ونحو ان ضربك زيد فاضربه مثال
الامرية اوفلا تضربه مثال النهيية اوفهل تضربه مثال الاستفهامية
وان تكرمنى فيرحمك الله مثال الدعائية وان جئتنى فليتك مكرم
اوفا لا تنزل وان كان اى الجزاء مضارعا بغيرها اى بلا سين وسوف
ولن وما مثبتا اومنفيا بلافيجوز الفاء نظرا الى ان الاداة لم تؤثر
من حيث انها لم تقلب معناه فضعف التعلق المعنوى فاحتيج الى الرابط
اللفظى مع جواز الرفع نظرا الى مامر من ان الفاء يمنع الجزم ويجوز
حذفه اى الفاء مع الجزم نظرا الى وجود التأثير من حيث انها
خلصته للاستقبال * اما فى المثبت فظاهر * واما فى المنفى بلا فلانها للنفى
المطلق على الصحيح نحو ان تضرب اضرب بحذف الفاء مع الجزم
اوفاضرب بها مع الرفع مثال للمثبت اولا اضرب بالحذف مع الجزم
اوفلا اضرب ٩ بها مع الرفع * قال سيبويه لايقع بعد الفاء فعل يمكن
جزمه بلاجزم الاعلى اضمار يصرفه عن الجزم مثل فمن يؤمن بربه
فلايخاف اى فهو لايخاف فيكون اسمية فى التقدير * وقال ابن جعفر
وهو اقيس لان المضارع يصلح لان يكون جزاء بنفسه فلولا انه خبر
المبتدأ لم يدخل عليه الفاء * وقال المبرد لاحاجة اليه وارتضاه الرضى
والمصنف رح لان ما ذكر فى وجه الاقيسة مندفع بما ذكرنا

فى وجه دخول الفاء عليه والصارف عن الجزم هو الفاء كما مر ويعتبر
الجزم فى محل الجملة واما المعمول بالتبعية وهو الثانى من النوعين
الاخصر الانسب للاول الثانى لكن غير الاسلوب لبعد ما بينهما وهو
على ما فى اللب ما تبع سابقه فى الاعراب وهذا تعريف جامع ومانع لكنه
غير مفيد للمبتدى لاستلزامه الدور بل مفيد لمن عرف هذه التبعية
بتتبع الموارد مثلا واحتاج الى مجرد معرفة الاصطلاح ولذا تركه
واكتفى بتعريف اقسامه * على ان مفهوم التعريف حاصل بملاحظة
مفهوم هذا اللفظ بعد معرفة المعمول بالاصالة * ولو سلم عدم حصوله
بها فهو حاصل ببيان الاحكام فافهم * وفى تعريف ابن الحاجب خلل
آخر بينته فى الامتحان فخمسة بالاستقراء ولا يجوز تقديم شئ منها
اى الخمسة على متبوعها فى السعة واما فى الضرورة الشعرية ٧ فيجوز
تقديم العطف بالحروف كقوله عليك ورحمة الله السلام ٩ وعاملها عامل
متبوعها كما هو مذهب سيبويه * اما فى الصفة والتأكيد وعطف البيان
فلان المنسوب الى المتبوع فى قصد المتكلم منسوب اليه مع تابعه ٤
فلما انسحب حكم العامل ونسبته عليهما حتى صارا كمفرد منسوب اليه
وكان الثانى هو الاول ٨ فى المعنى انسحب عمله ايضا عليهما معا ليحصل
المطابقة بين اللفظ والمعنى * واما جعل العامل فيها معنويا كما ذهب اليه
الاخفش فخلاف الظاهر اذ المعنوى بالنسبة الى اللفظى كالشاذ النادر
اومقدرا كما ذهب اليه البعض فخلاف الاصل ايضا فلا يصار الى الامر
الخفى اذا امكن العمل بالامر الجلى * واما فى البدل فلان المبدل منه
فى حكم المطروح فكان العامل باشر الثانى ووافقه فيه المبرد والسيرافى
والزمخشرى وابن الحاجب * واما جعل العامل فيه نظير الاول
لا نفسه كما جعل الاخفش والرمانى والفارسى واكثر المتأخرين
فخلاف الظاهر ايضا * والاستدلال بمثل قوله تعالى لجعلنا لمن يكفر
بالرحمن لبيوتهم حيث عمل فى البدل نظير عامل المبدل منه وهو اللام
ممنوع * اذ ليس كل من البدل والمبدل منه المجرور فقط بل هو مع
الجار والعامل فيهما هو جعلنا لا اللام * واما الاستدلال بان البدل

مستقل ومقصود دون المبدل منه فيؤيد مذهب سيبويه كما سبق
لا مذهبهم كما زعموا واما فى العطف بالحروف فلان كون الحرف
واسطة بين العامل والمعمول هو القياس* وتقدير العامل بعدها
كما ذهب اليه الفارسى وابن جنى خلاف الظاهر والقياس
وجعله حرف عطف بالنيابة كما ذهب اليه البعض بعيد لعدم لزومها
لاحد القبيلتين كما هو حق العامل واعرابها اى الخمسة كاعرابه
اى متبوعها ولو محلا او موهوما نحو يازيد العاقل بالنصب ونحو
بدا لى انى لست مدرك ما مضى* ولا سابق شيئا اذا كان جائيا* فان سابق
مع كونه مجرورا عطف على مدرك مع كونه منصوبا لتوهم الجر فيه
لانه فى موضع يكثر فيه الجر بزيادة الباء واما الرفع فى العاقل على احد
الوجهين فى المثال المذكور فلبس باعراب ولا بناء بل هو لمجرد المشاكلة
والاتباع كجر الجوار والتسمية بالرفع والجر مجاز* المعمول الاول من تلك
الخمسة الصفة قدمها لكونها اشد متابعة واكثر استعمالا واوفر
فائدة وهى تابع ٩ خرج به غيره من المعمولات يدل بهيئة تركيبه مع
متبوعه دلالة تضمنية او التزامية صارت بالغلبة والاشتهار حقيقة
عرفية على ما صرح به الفاضل العصام فى الاطول شرح تلخيص
المفتاح على معنى ثابت فى مدلول متبوعه ولا يدل عليه المتبوع
خرج به سائر التوابع ودخل الوصف بحال الموصوف نحو جاءنى رجل
حسن فان حسن باعتبار تركيبه مع رجل يدل تضمنا على حسن ثابت
فى الرجل والوصف بحال المتعلق كرجل حسن غلامه فان حسن
باعتبار اسناده الى فاعله يدل على حسن قائم بالغلام وباعتبار تركيبه
مع المتبوع بعد اعتبار هذا الاسناد يدل على معنى حاصل فى المتبوع
وهو كونه بحيث يحسن غلامه وانما سمى وصفا بحال المتعلق مع انه
يصدق عليه ايضا انه يدل على معنى فى متبوعه لجريان الاعراب على ما يدل
على حال المتعلق وللتمييز بينهما لاختلاف احكامهما ثبوتا مطلقا غير مقيد
بزمان النسبة اليه وعلى ما قررنا لا يرد البدل والعطف بالحرف فى مثل
اعجبنى زيد علمه او وعلمه والتأكيد فى نحو جاءنى القوم كلهم او اجمعون

٧ الغلام مع زيد الا ان الثانى ليس
هو الاول معنى فلم يعمل العامل
فيهما معا ✻

٩ الفرق بين النعت والصفة
ان النعت يستعمل فيما يتغير فقط
والصفة تستعمل فيما يتغير
وفيما لا يتغير وقيل النعت يكون
بالحلية كطول وقصر والصفة
تكون بالافعال كضارب وجارح
وعلى هذين الوجهين يقال صفات
الله ولا يقال نعت الله ولم يستعمل
النعت فى الله والحاصل ان الصفة
اعم من النعت هندى
وعند البعض يجوز لحوق
الواو بين الصفة والموصوف
لتأكيد اللصوق كما قيل
فى قوله تعالى وما اهلكنا
من قرية الا ولها كتاب معلوم
فلا يحتاج الى الاستثناء ✻

للدلالة على الشمول لان دلالة كل منها ليست بتضمنية ولا التزامية
ولو قيل ان هذا خلاف المتبادر كما صرح فى الامتحان فيخرج بمطلقا
اذ دلالة كل منها مقيد بزمان النسبة الى المتبوع كما صرح به
الفاضل العصام* وما قيل ان هذا قيد للدلالة لا للظرف اى دلالة
مطلقة غير مقيدة بخصوصية مادة بل بهيئة تركيبية مع متبوعه ودلالة
الامثلة المذكورة بخصوصية موادها فرده المصنف رح بانه لبس
لغير العطف من التوابع مع متبوعاتها هيئة مخصوصة ولذا قد يجوز
فى تابع ان يكون نعتا وبدلا وبيانا نظرا الى اختلاف المعانى وان اتحد
اللفظ والهيئة التركيبية على ان الظاهر على هذا التوجيه التأنيث
وانما ترك ذكر الفائدة لانه وظيفة المعانى ويجوز تعددها لما مر فى الخبر
نحو جاءنى الرجل العالم الفاضل ويجوز وصف النكرة حقيقة او حكما
كالمعرف باللام للعهد الذهنى لكن لا توصف الحكمية الا بجملة فعلية
فعلها مضارع نحو قوله* ولقد امر على اللئيم يسبنى* كما لا توصف
من المفردات الا بنكرة يمتنع دخول اللام عليه نحو مررت بالرجل مثلك
او خير منك بالجملة لخلوها عن التعريف مع دلالتها على معنى
فى المتبوع كالمفرد الخبرية ٩ لا الانشائية لانها لا تقع صفة الا بتأويل
بعيد كما اذا قيل جاءنى رجل اضرب به اى مقول فى حقه اضرب به
اى مستحق لان يؤمر بضربه ٩ قال الفاضل العصام قيدها بها
هنا واطلقها فى الخبر اشارة الى جواز كون الانشائية خبرا بلا تأويل
دون الصفة لانها لتقييد الموصوف بامر يعلم المخاطب انتسابه به
والانشائية غير معلومة النسبة قبل التكلم والمقصود من خبر المبتدأ
لبس الا افادة نسبة غير معلومة للمخاطب وهو كما يجهل النسبة الخبرية
يجهل النسبة الانشائية ويلزم فيها الضمير الراجع الى تلك النكرة
للربط ولولاه لظنت فى بادى الرأى اجنبية* وانما التزم فيها الضمير
دون الخبر لان توجه المخاطب اليه فوق توجهه اليها فلبس ههنا مظنة
الغفلة عما لا يظهر الا بمزيد توجه ولذا بالغوا فى ربط الحال ايضا
فوق المبالغة فى ربط الخبر نحو جاءنى رجل قام ابوه وقد يحذف

٩ قال سعد الملة والدين التفتازانى
فى شرح التلخيص وتبعه
الفاضل العصام ان الصفة
اذا كانت جملة لا تكون الا خبرية
والخبر يكون خبرية وانشائية
لان الصفة يجب ان يعتقد المتكلم
ان المخاطب عالم باتصاف
الموصوف بمضمونها قبل ذكرها
وانما يجئ بها ليعرف المخاطب
الموصوف ويميزه عنده بما كان
يعرفه قبل من اتصافه بمضمون
تلك الصفة فيجب كونها جملة
متضمنة للحكم المعلوم للمخاطب
حصوله قبل ذكره والانشائية
ليست كذلك فوقوعها صفة
انما يكون بتقدير القول والخبر
لافادته نسبة غير معلومة
للمخاطب حقيقة او تنزيلا وهى
كما تحصل بالخبرية تحصل
بالانشائية قبح الاسرا

الضمير لقرينة نحو واتقوا يوما لاتجزى نفس عن نفس اى فيه
ويوصف اى يقع الوصف بحال الموصوف بحسب الدلالة ولو تجوزا
مفردا كان الوصف او جملة ولذا قدم بيان كونه جملة على هذا
البحث فزيد الحسن من هذا القبيل وان كان الحسن فى نفس الامر
هو وجهه اوعينه او غيرهما وبحال متعلقه كذلك فزيد الحسن
نفسه اوذاته من هذا القبيل وان كان الحسن هو زيد يعنى يوصف
بلفظ يدل على معنى قائم بالمتعلق ويجرى الاعراب عليه باعتبار معنى
اعتبارى حاصل فى الموصوف باعتبار تركيبه معه *ولما قسم الى قسمين
اشار الى اختلاف احكامهما وتفصيلهما فقال فالاول اى الوصف
بحال الموصوف يتبعه اى الموصوف فى عشرة امور يوجد فى كل تركيب
اربعة لاتحادهما فى المعنى فى التعريف والتنكير حقيقة اوصورة
كما فى الجملة والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث والاعراب
تركه حذرا عن التكرار *ولاوجه لاستثناء ما يستوى فيه المذكر
والمؤنث لاشتراكه بينهما فالتبعية حاصلة وذكر الواو فى الجميع لارادة
النوع من الجانبين *ولو اريد كل الافراد منهما لذكر اوالا فى الاثنين
نحو جاءنى رجل عالم وجاءتنى امرأة صالحة والثانى اى الوصف بحال
المتعلق فى الاولين من السبعة اى التعريف والتنكير فقط دون
الخمسة الباقية وحكمه فيها قد علم فى بحث الفاعل ولذا لم يقل
وفى البواقى كالفعل كما قال ابن الحاجب اذلم يسبق فى كلامه ذلك* على
ان هذا فى كلامه حوالة على غير المعلوم فيحتاج الى انتظار شديد
نحو جاءنى رجال راكب غلامهم اوالزيدون الراكب غلامهم
ولما توقف معرفة هذه التبعية على معرفة المعرفة والنكرة والمفرد والمثنى
والمجموع والمذكر والمؤنث وسبق بيان غير الاولين فى بحث الفاعل
اراد ان يبينهما فقال والمعرفة ولله دره حيث لم يحوج الطالب
الى انتظار شديد كابن الحاجب والبيضاوى *قدمها مع ان بعض
افرادها فرع النكرة لكونها اشرف وافيد وكون مفهومها وجوديا
محضا ما اى اسم وضع وضعا جزئيا اوكليا ٩ لشئ ملتبس بعينه

٩ والوضع الجزئى ما لوحظ فيه
الموضوع له الجزئى بعينه ويسمى
وضعا خاصا ايضا والوضع الكلى
ما لوحظ فيه الموضوع له بعنوان
بنفسه او الموضوع كل مشار اليه
اعم كانقال لوحظ اليه ووضع له
بعنوان المشار اليه ويسمى
بعينه اسم الاشاره ووضع
وضعا عاما ايضا فالاول وضع
عام لموضوع له عام والثانى
وضع عام لموضوع له خاص
عصام الدين

اى بذاته المعينة من حيث انه معين فيخرج به النكرة فان رجلا مثلا موضوع
لمفهومه المعين من غير اعتبار تلك الحيثية فالذهن لايلتفت من سماعه
الا الى ذات المفهوم لاالى تعينه والرجل موضوع لهذا المفهوم
من هذه الحيثية فالذهن لايلتفت اليه الا معها *وبهذا ظهر الفرق
بين النكرة والضمير الراجع اليها وبين اسد واسامة كذا ذكره الفاضل العصام
وقال فى الامتحان هذا لايتناول المعرف باللام والنداء والاضافة
فان الاشارة الى التعين خارجة عن وضعها حاصلة بالمجاورة فى الاستعمال
ولذا عدل عنه البيضاوى الى مافيه اشارة الى معين* وقال العلامة
التفتازانى والاحسن ما قيل ان المعرفة ما وضع ليستعمل فى شئ بعينه
والنكرة ما وضع ليستعمل فى شئ لابعينه فالمعتبر فى التعيين وعدمه
ان يكون ذلك بحسب دلالة اللفظ ٩ ولاعبرة بحالة الاطلاق دون
الوضع ولا بما عند السامع ٤ دون المتكلم لانه اذا قال جاءنى رجل يمكن
ان يكون الرجل معينا عند السامع ايضا الا انه ليس بحسب دلالة
اللفظ *واختاره ابن كمال الكامل فى الاصول* وجعل بعضهم معنى هذا
التعريف ما وضع ليستعمل فى شئ بعينه واستبعده الفاضل العصام
وبعضهم ما وضع لافادة شئ بعينه واستبعده ذلك الفاضل ايضا
بان تعريف مقابلها ليس بهذا المعنى *ويمكن ان يقال ان الوضع
اعم من الشخصى والنوعى والاشارة المذكورة فى هذه الثلثة
وان لم تكن داخلة فى وضعها الشخصى لكنها داخلة فى النوعى
فبالنظر الى هذا لم يعدل عنه وماذكره فى الامتحان بالنظر الى الشخصى
الذى هو المتبادر عند الاطلاق وفى كلام العلامة اشارة الى هذا
حيث قال والاحسن والنكرة ما وضع لشئ لابعينه اى غير معين
هذا اذا كانت موضوعة لفرد ما من الجنس كما ذهب اليه الرضى اولشئ
لاملتبس بعينه اى من غير اعتبار تعينه اذا كانت موضوعة للماهية
المطلقة ويكون اعتبار الفرد من الخارج كالتنوين وغيره ورجحه
السيد السند فى تصانيفه قاله الفاضل العصام والمعرفة ستة انواع
بالاستقراء النوع الاول المضمرات فانها موضوعة لمعان معينة

٩ يعنى ان فى لفظ المعرفة اشارة
الى ان مفهومها معهود معلوم
بوجه ما بخلاف النكرة فان معناها
وان كان معلوما للسامع ايضا
اذ الكلام فيما اذا كان عالما
بالوضع والا لم يفد المخاطب
لكن ليس فى لفظها اشارة
الى تلك المعلومية * منه
٤ يعنى انه لا اعتبار فى المعرفة بكون
المستعمل فيه معينا عند السامع
فى نفس الامر حتى يكون اللفظ
بمجرد ذلك بلا دلالة له على ذلك
التعين معرفة ولا فى النكرة بكونه
غير معين عنده فى نفس الامر
اذ لابد فى كل منهما من كونه
معلوما عنده فى نفس الامر * منه

من حيث انهما معينة باعتبار امر كلى فان الواضع لاحظ اولا مفهوم
المتكلم الواحد مثلا من حيث انه يحكى عن نفسه وجعله آلة لملاحظة
افراده ووضع لفظ انا بازاء كل واحد منها بخصوصه بحيث
لايفهم الا واحد بخصوصه على ما هو رأى المحققين من المتأخرين ٩
لابازاء القدر المشترك كما هو رأى المتقدمين * قدمها لكونها اعرف
مما عداها واعرفها ضمير المتكلم لبعده عن الالتباس ثم المخاطب لوجود
الالتباس فى الجملة فانه يتطرق فيه ما لايتطرق فى المتكلم ثم الغائب
فانه وان احتيج الى لفظ يفسره لكن هذا بمنزلة وضع اليد عليه وهى
اربعة اقسام بالنظر الى ما قبله والى اعرابه القسم الاول مرفوع محلا
متصل قدمه اذ المرفوع عمدة والاصل فى الضمائر الاتصال ولايسوغ
المنفصل الا لتعذر المتصل وقد سبق فى بحث الفاعل والقسم الثانى
مرفوع منفصل وهو هو هى هما للتثنيين ولذا ذكره بعد المفردين
ولو لم يذكر كذلك لزم ذكره مرتين كما فى عبارة غيره * ولما كان
مشتركا بينهما ذكر الجمعين بعده فقال هم هن انت بالفتح انت بالكسر
انتما كهما انتم انتن انا نحن انما بدأ بالغائب رعاية لاسلوب الترقى
ومن بدأ بالمتكلم رعى اسلوب التنزل والقسم الثالث مشترك بين
منصوب متصل ومجرور متصل لايفرق بينهما الا بتعيين ما اتصل
به فان تعين كونه جارا فمجرور وان ناصبا فمنصوب وان اشتبه فمشتبه
ولذا اختلف فى ضمير الضاربه قيل مجرور مضاف اليه وقيل منصوب
مفعول به وبهذا الاعتبار لم يجعل الاقسام خمسة كما جعلوا نحو
ضربه ضربها ضربهما مثل هما ضربهم ضربهن ضربك ضربك
ضربكما ضربكم ضربكن ضربنى ضربنا ونحوله الى آخره له لها لهما
لهم لهن لك لك لكما لكم لكن لى لنا والقسم الرابع منصوب منفصل
وهو اياه اياها اياهما اياهم اياهن اياك اياك اياكما اياكم اياكن اياى ايانا
والنوع الثانى من الستة العلم وهو ما لايتناول غيره بوضع واحد
جزئى تركه لما فى الامتحان ان نحو اسامة غير داخل فيه الا ان يدعى
ان تناوله للافراد مجاز * ويخدشه عدم الفرق فى الاستعمال بينهما

وقالوا ان انواع الوضع الموجودة فى الخارج ثلثة جزئى وهو الوضع لمشخص بملاحظة ذلك المشخص وهو اثنان وضع الاعلام وكلى وهو كلى عام وهو وضع لمشخص باعتبار امر كلى نعدد وضع فى هذا القسم من الواضع ولابد له كما اذا اراد الواضع الموضوع له اولا مفهوم وضع انا مثلا بلاحظ اولا مفهوم متكلم يحكى عن نفسه ثم يضع لكل مشخص من افراد ذلك المفهوم بملاحظة لكونه مشخص كلى عام والموضوع له مشخصات فالوضع كلى عام والموضوع له مشخص من مشخصات ذلك العام ووضع لامر كلى لكونه كل مشخص من ذلك المفهوم العام بملاحظة ذلك الامر الكلى كما اذا تصور مفهوم الحيوان الناطق فالوضع وضع بازائه الانسان انواع والموضوع له كلى عام ووضع القسم المعرفة والحروف من قبيل الاالعلم الاول من الوضع الكلى وقال فان وضعه جزئى كما عرفت وضع المتقدمون من المحققين الانواع المذكور من القسم الثانى ٧

وبين اسد * فالحق ما قال ابن الحاجب والرضى من ان تعريف مثلها
تقديرى كعدل عمر لامور لفظية مثل امتناع اللام ومنع الصرف
وهو قسمان علم شخص نحو زيد وعلم جنس عينا او معنى نحو اسامة
وسبحان علما لحقيقة التسبيح على رأى * قدمه على اسماء الاشارة
لكونه اعرف منها لان مدلوله متعين بحيث لايشاركه ما يماثله وضعا
واستعمالا بخلافها فانه لاتعين لها وضعا بل استعمالا والنوع الثالث
من الستة اسماء الاشارة ولما دل الاسم على الحد اكتفى به والاشارة
حقيقة فى الحسية الحاضرة فيخرج المضمرات وسائر المعارف لان اشارتها
ذهنية ونحو تلك الجنة وذلكم الله مجاز لغاية الظهور فكانه محسوس
مشاهد قدمها على الموصول وذى اللام لانها اعرف منهما لان معرفتهما
بالقلب فقط بخلافها فانها بالعين ايضا وهى مبتدأ خبره محذوف
ذا مبتدأ خبره للمذكر ٩ المفرد اى للاشارة اليه ويمكن ان يجعل
ذا مبتدأ ثانيا بتقدير منها خبرا وللمذكر حالا من فاعل الظرف
او العكس والجملة خبر الاول ولمثناه اى المذكر خبر مقدم ليكون
الضمير اقرب الى المرجع ذان رفعا مبتدأ مؤخر او ثان بتقدير منها
كذا وذين نصبا وجرا وللمؤنث المفرد تا بقلب الذال فى المذكر
تاء اذ العادة هى الفرق بينهما بها ولذا جعل اصل السائر ذكره
الفاضل العصام وذى بقلب الالف ياء فرقا بينهما ايضا بالياء التى
هى علامة التأنيث فى تضربين قيل هى الاصل لكونها بازاء ذا وتى
بقلب الالف ياء مبالغة فى الفرق وته وذه بقلب الالف هاء وسكونها
فى الوقف والوصل اجراء له مجرى الوقف وبكسرها بلا ياء وتهى وذهى
بوصل الياء وذات لم يذكرها لقلتها ولمثناه اى المؤنث تان وتين
قال فى الامتحان وهذا يدل على ان الاصل تا ولجمعهما اى المذكر
والمؤنث اولاء مدا وقصرا فيكتب بالياء لان الفه مجهول الاصل
ويرسم الواو لئلا يلتبس بالى حرف جر وحمل عليه الممدود ويلحق
اوائلها اى اسماء الاشارة حرف التنبيه للتنبيه على المشار اليه
قبل ذكره وهو ها لاشتهار اختصاص اما والا بالجملة ما لم يلحق

٧ منه مثلا انا موضوع لمفهوم متكلم يحكى عن نفسه بشرط استعماله فى جزئياته المشخصة وعلى هذا ان لايستعمل الا مجازا يلزم الاستمرار

فتح الفعل حال والعامل معنى ٩ قيل نسبة الخبر الى المبتدأ المفهوم من الخبر للمجموع وايضا ورد بان جوازها من الخبر لم ار من ذهب الى جوازه من النحاة منهم بل جماعة من النحاة جوزها من المبتدأ ابن مالك جوز ما ذكر فالوجه وجعلوا العامل المعرف على ما جعله صفة بتقدير النحاة وان كان جوزه بعض المشهور ونظيره قول خلاف صاحب التلخيص فالفطاحة الكائنة فى المفرد وقدر التفتازانى فى ذلك وقال الشريف اصاب ثم قال وقس رعاية جانب المعنى التراكيب عليه امثال هذا من الله المعنى وراع فيها جزاء زيادة تقدير وان احوجتك الى ابهمان فى الالفاظ

اواخرهـا اللام فلايقال ها ذالك وها تالك لان حرف التنبيه لايلحق
ما للبعيد٧ بخلاف اللام فلايجتمعان نحو هذا ويتصل باواخرها كاف
الخطاب تنبيها على حال المخاطب من التذكير والتأنيث والافراد
وضديه وهو حرف لعدم حظه من الاعراب اذ لايمكن جعله تابعا
لاسم الاشارة لتباينهما اوعدم القصد بالنسبة واسم الاشارة لايضاف
وقيل لامتناع وقوع الظاهر٤ مقامها ومنع مستندا بنحو افعل واجيب
بان فيه دليل الاسمية وهو الاسناد اليه ولايخفى ان هذا كلام
على السند واللازم اثبات المقدمة الممنوعة وانى هذا فيقال فى
المذكر المفرد ذاك بالفتح وفى المؤنث المفرد ذاك بالكسر
وفى تثنيتهما ذاكما وفى الجمع المذكر ذاكم وفى المؤنث ذاكن
انما تصرف بهذا التصرف مع ان الحرف لايتصرف لكونه على صورة
الاسم وعدم اصالته فى الحرفية وكذا اى مثل ما ذكر او لفظ ذا
فى تصرف حرف الخطاب المتصل بآخره البواقى من ذان الى
اولاء نحو ذانك الى آخره وتاك الى آخره وتانك الى آخره واولئك الى
آخره فيصير٩ خمسة وعشرين اذ حرف الخطاب خمسة انواع
لاشتراك التثنيتين وكذا اسم الاشارة المستعمل مع حرف الخطاب
فبضرب الخمسة فى الخمسة يحصل ما ذكر *وقال البيضاوى وجاء
افرادهما مطلقا٨ ويجمع بينهما اى حرف التنبيه وكاف الخطاب
لعدم المانع مع عدم اغناء احدهما عن الآخر نحو هاذاك ويقال
اى يقول العرب تلك فى تى واولالك فى اولاء بالمد باللام مع حذف
الياء لالتقاء الساكنين فى الاولى وقصر الهمزة فى الثانية وهو جائز
على ما فى التسهيل ويحتمل ان يكون الاولى بفتح التاء وحذف الالف
من تا المسامر لكنه قليل ولم يحذف الالف فى ذلك لخفتها بل كسر
اللام على ما هو الاصل فى تحريك الساكن وذانك وتانك مشددتين
اذ المخففتان للمتوسط حال كون كل من هذه الكلمات الاربع
للبعيد لان زيادة الحرف تدل على زيادة المعنى *قيل التشديد عوض
عن الالف المحذوفة عن المفرد وارتضاه الرضى واستحسنه الدماميني

ورده

٧ بل يلحق الاكثر بما للقريب *
وقد يلحق ما للمتوسط *
٤ وقيل يمتنع وقوع الظاهر موقع
ضمير افعل وتفعل مع انهما اسماء
وفيه ان ضمير افعل مثلا ليس
من مقولة الاصوات واللفظ
بخلاف ما نحن فيه فافترقا وقيل
الدليل على حرفيتها انه غير
مستقل بالمفهومية ومعنى ذلك
اثبت بسكون الباء ومعنى ذاك
انت ولايبعد ان يقال لايكون
فى التركيب اسم لامحل له
من الاعراب فيكون الكاف
فى ذلك حرفا عصام الدين
٩ اى اسم الاشارة مع حرف
الخطاب *
٨ اى فى جميع الاحوال سواء
كان المشار اليه او المخاطب
مفردا او مثنى او مجموعا بتاويل
ما ذكر او نحوه *

ورده الفاضل العصام بانه ينبغى حينئذ ان تكونا للمتوسط كما بالتخفيف
ثم قال قد يقال ان من لم يجعل النون بدلا من اللام لم يجعل المشدد للبعيد
بل عند غير المبرد صيغ التثنية سواء فى القريب والبعيد والمتوسط
اقول لابعد فى افادة حرف واحد فائدتين كالالف واللام فى لفظة
الله واختصاص افادة البعد باللام ممنوع * وقال المبرد الاصل ذان
اوتان لك جعل اللام نونا وادغم *ورده ايضا بان الاصل كون الادغام
بجعل الاول مثل الثانى وهنا ليس كذلك * اقول ذلك ممنوع لوجود
مثل اطرد وادمع * على انه انما لم يجعل كذلك لامتناع تغيير الاول لكونه
علامة مع ان فيه مزية الغنة وبانه لاادغام مع سكون الثانى وقد عرفت
ان اللام ساكنة كسرت لالتقاء الساكنين ولاساكن هنا قبلها
حتى يلزم الالتقاء *اقول ان اراد انه لاادغام مع بقاء السكون فمسلم
وغير مفيد وان اراد انه لا ادغام بعد زواله بالتحريك فممنوع لجواز
مثل لبيد* على انه يمكن ان يدخل اللام مكسورة عنده كما ظنه الرضى
وارتضاه الدماميني *ورده ايضا بانه لو كان بدلا عن اللام لم يصح
هذان بالتشديد مع ها كما لايصح ها ذلك وقد جاء *اقول مجيئه لعدم
اللام لفظا فيجوز ان يجتمع الهاء مع البدل وان لم يجز مع المبدل منه
وقيل اللام كانت قبل النون *وفيه انه يلزم الفصل بين نون التثنية
والفه باللام وان الاصل دخوله بعد تمام الكلمة وقد جاء ذانيك وتانيك
بابدال النون ياء واما ثمه بالفتح وهنا بالضم والتخفيف وهو لازم
الظرفية اما منصوبا اومجرورا بمن او الى لاغير وههنا وهنا بالفتح
والتشديد وهو الاكثر وجاء الكسر وهنالك فللمكان الحقيقى
الحسى خاصة لاتستعمل فى غيره الا مجازا والثانى للقريب وما سواه
للبعيد والنوع الرابع من الانواع الستة للمعرفة الموصول بغيره
وهو معنى الاسمى واما الموصول به غيره فمعنى الحرفى ذكره الفاضل العصام
وهو فى الاصطلاح ما لايصير جزأ الا بخبرية ٩ وعائد تركه لانه لايفيد
للمبتدى لاستلزامه الدور بل يفيد لمن عرف عدم صيرورته جزأ
فى الاستعمال واحتاج الى مجرد معرفة الاصطلاح ومعرفة الافراد

٩ ولزوم الخبرية معلوم من اعتبار
معلومية للسامع لان الانشائية
لاتدل على ثبوت مدلولها حتى
يكون معلوما للسامع ولو كان
الخبرية غير معلومة المضمون له
لانفع صلة وبهذا ظهر الفرق
بين الموصول والموصوف فى مثل
لقيت من ضربته لان الموصول
معلوم اتصافه بمضمون الصلة
قبل التكلم به بخلاف الموصوف
فمعنى الموصول الانسان
المعهود ومعنى الموصوف
انسان فتح الاسرار

تحصل بالتعداد * قدمه على المعرف باللام مع ان بينهما مساواة لمناسبته لاسماء الاشارة فى كونه من المبهمات ولابد له اى للموصول٩ فى جزئيته من الجملة من صلة ليكون بها معرفة بان يشار الى معهود بمضمونها بين المتكلم والسامع على ما هو وضعه ولذا قيدها بقوله جملة خبرية معلومة للسامع فى اعتقاد المتكلم ليكون مضمونها حكما معلوم الوقوع له قبل التكلم بها ولاحكم فى المفرد فضلا عن المعلومية والانشائية لايعرف مضمونها الا بعد ايرادها ولو كان الخبرية غير معلومة له لاتصح ان تكون صلة * وبما ذكرنا اندفع ما يقال ان الموصول لوكان معرفة بالصلة لكان النكرة الموصوفة بالجملة معرفة بها فيلزم عدم الفرق فى من مثلا بين ان يكون موصولا او موصوفا فى مثل قولك لقيت من ضربته اما اندفاع الملزوم فظاهر واما اندفاع اللازم فلان معنى الاول بحسب الوضع لقيت الانسان المعهود بكونه مضروبا لك ومعنى الثانى لقيت انسانا مضروبا لك وفيه تخصيص لكنه ليس بوضعى * والتفصيل يطلب من الرضى والدمامينى شرح التسهيل هذا على ما هو المشهور * وقال الدمامينى والعهد غير لازم بل هو غالب وقد يراد به الجنس فيوافق صلته كقوله تعالى كمثل الذى ينعق بما لايسمع وقد يبهم الصلة قصدا الى تعظيم الموصول كقول الشاعر * فان استطع اغلب وان تغلب الهوى فمثل الذى لاقيت يغلب صاحبه فيها اى الجملة ضمير عائد الى الموصول للربط به خص الضمير بالذكر لغلبته واصالته * وقال صاحب التسهيل اوخلفه اى الضمير وقال الدمامينى فى شرحه المراد به الظاهر كقوله ايا رب ليلى انت فى كل موطن وانت الذى فى رحمة الله اطمع * اى فى رحمته * لكن قال ابو على منهم من لايجيزه وقال بعضهم لم يجزه سيبويه فى الخبر ففى الصلة اولى * فظهر من هذا ما فى الامتحان ان العائد عام كعائد المبتدأ كذا فى التسهيل * وقال الفاضل العصام والاصل كون الضمير غائبا لان الظواهر باسرها غيب وقد يعدل عنه اذا كان الموصول اوموصوفه خبرا عن المتكلم اوالمخاطب نحو

قول

٩ وقد سبق انه من الموضوع
بالوضع العام للموضوع له الخاص
مثلا الذى موضوع لكل معين
مشخص باتصافه بمضمون جملة
خبرية معلوم ثبوته عند السامع
فتح الاسرار

قول على رضى الله عنه انا الذى سمتنى امى حيدرة ٩ ونحو انت الذى قلت واما اذا كان كل منهما مخبرا عنه باحدهما اومشبها به فلايجوز الا الغيبة نحو الذى قال انا اوانت اذ فى الذى قلت اغناء عن الاخبار بانا اوانت ونحو انا خاتم الذى وهب المائين واما اذا وجد ضميران جاز المعاملة بكل منهما على خلاف الآخر نحو انا الذى قلت وضرب زيدا ويجوز حذفه اى الضمير كثيرا لومفعولا ٧ وقليلا لومبتدأ ٤ اومجرورا ٨ عند قرينة اذ لاحذف بدونها الا منسيا ولا يجوز هنا ولو مفعولا لكونه جزأ من الصلة وهو اى الموصول الذى ٩ هو للواحد المذكر واللام الاولى حرف تعريف بالاجماع زيدت لئلايكون وصف المعرفة به كوصفها بالنكرة فانه فى حكم الصفات المشتقة فى وقوع الاوصاف وشئ منها لايكون معرفة بدون اداة التعريف والثانية اصلية كالياء عند البصريين وزائدة عند الكوفيين لفصل بين الاولى والذال الساكنة التى هى الموصول ثم كسرت واشبعت قال الفاضل العصام هذا مما لايجلبه مناسبة فضلا عن شاهد ثم القياس فيه الكتابة بلامين اذ الاولى ليست بجزء منه بل كلمة برأسها لكن عدل عنه هنا لتنزيلها منزلة الجزء منه للزومها له ولمثناه اى الواحد اللذان رفعا واللذين نصبا وجرا وكتب فيه بلامين للفرق بينه وبين الجمع وحمل عليه اللذان واللتان ولجمعه المذكر وقيده فى التسهيل بالعاقل الذين فى الاحوال الثلث من الرفع والنصب والجر والتى كالذى هى للواحدة المؤنث ولمثناها اى الواحدة اللتان رفعا واللتين نصبا وجرا ولجمعها المؤنث اللواتى وجاء فيه اللوا بحذف التاء والياء معا واللائى بالهمزة والياء واللاى بالياء فقط ساكنة اومكسورة واللاتى بالتاء والياء واللات بحذف الياء اكتفاء بالكسر واللوائى بالهمزة والياء * قال مولانا السيد عبد الله فى شرح لب الالباب الظاهر ان هذا واللواتى جمع الجمع وذا عطف على الذى الواقع بعد ما الكائنة للاستفهام نحو ماذا صنعت اما بمعنى ما الذى فالرفع اولى فى جوابه ليطابق السؤال فى كونهما اسميتين ويجوز

آخره اكيلكم بالسيف كيل السندره
٩ ولكون هذا مخالفا للقياس
اشد المخالفة قال المازنى لولم اسمعه
لم اجوزه وقال الشيخ عبد القاهر
لولا اشتهار مورده لرددته *
٧ نحو اهذا الذى بعث الله
رسولا اى بعثه *
٤ نحو من يعن بالحمد لا ينطق
بما سفه اى بما هو *
٨ مثل فاصدع بما تؤمر اى به ومثل
فاقض ما انت قاض اى قاضيه *

النصب بتقدير الفعل المذكور او بمعنى اى شئ فالنصب اولى فيه ليطابق السؤال ايضا فى كونهما فعليين ويجوز الرفع على انه خبر محذوف ومن لذى العلم الا انه يتجوز وما فى الغالب لغيره ولصفات ذى العلم وللمبهم امره ويستوى فيهما الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث كذا ذكره الفاضل العصام واى للمذكر واية للمؤنث والالف واللام اى مجموعهما على ما فى شرح المفتاح للشريف والتفتازانى لا اللام وحده على ما هو المختار فى حرف التعريف فعلى هذا فالوجه ان يقول ال كهل ذكره فى الامتحان لكن هذا مخالف لما سبق ولعله تمشى فى احد الموضعين على احد الرأيين وفى الآخر على الآخر الكائنان فى اسم الفاعل والمفعول بمعنى الذى فى المذكر اوالتى فى المؤنث والنوع الخامس من الستة المعرف باللام سواء كان للعهد الخارجى على ما هو المتبادر عند الاطلاق كما اذا اشير بها الى حصة معينة من ماهية مدخولها اما فردا اوافرادا نحو جاءنى رجل فاكرمت الرجل المعهود المذكور اوللجنس كما اذا اشير بها اليه من حيث هو هو فيسمى لام الحقيقة نحو الرجل اى جنسه خير من المرأة٩ اى جنسها اومن حيث وجوده فى ضمن كل الافراد فيسمى لام الاستغراق كقوله تعالى ان الانسان لفى خسر الا الذين الآية اوفى ضمن بعض الافراد بلاتعيين فيسمى لام العهد الذهنى نحوادخل السوق واشتر اللحم حيث لاعهد والمعرف بحرف النداء اذاقصد به معين نحو يارجل والافنكرة نحو يارجلا * والمتقدمون لم يذكروه لزعمهم انه داخل فى المعرف باللام اذ اصل يارجل مثلا ياايها الرجل والمصنف رح لم يسلك مسلكهم لكونه تكلفا والنوع السادس من الستة المضاف الى احدهذه الخمسة بالذات اوبالواسطة ممايصح الاضافة اليه * ولايلزم من ذلك الكلام صحة الاضافة الى كل من افرادها فلا يرد انه لايصح الاضافة الى المعرف بالنداء وماذا اضافة معنوية ان لم يتوغل فى الابهام كمثل وغير * وقد سبق ان اللفظية لاتفيد تعريفا نحو غلام زيد او يد غلامه وتعريفه مساو

٩ وكلام المص ظاهر فى ان اللام على قسمين للعهد والجنس والعهد الذهنى والاستغراق من فروع الجنس كما عرفت وهو الارجح عند عصام الدين وقال بعضهم ان اللام موضوع للاشاره الى تعين مسمى اللفظ الذى دخلت عليه ويسمى لام الجنس ثم ان الاشاره الى ذلك التعين اما من حيث هو هو فذا لام الحقيقة اومن حيث وجوده فى ضمن بعض الافراد غير معين فى الخارج فهو لام العهد الذهنى او فى ضمن جميع الافراد فهو لام الاستغراق اوفى ضمن حصة معينة فهو لام العهد قسم الاسرار ثم ان اصل ال ان تكون للتعريف وقد تستعمل فى غيره والتعريف هو الاشاره الى معين فى ذهن المخاطب فاما ان يشار بها الى نفس المعنى وحقيقته من غير ٧

لتعريف المضاف اليه عند الجمهور والتابع الثانى من الخمسة العطف بالحروف اى المعطوف باحدها * قدمه مع كونه بالواسطة لاستقلاله لفظا وهوظاهر ومعنى لكونه مقصودا بالنسبة كمتبوعه بخلاف السائر كما يجئ ولانه بدخول الواو على الصفة يكون احق بالاتصال بها كما سيجئ فى التأكيد * وترك تعريف ابن الحاجب لعدم صدقه فى غيرالواو والفاء وثم وحتى الا بتكلف ارتكبه البعض واكتفى عمايفهم من قوله وهو تابع يتوسط بينه وبين متبوعه احد الحروف العشرة التى هى للعطف حقيقة فلايرد الصفات الواردة مع الواو لزيادة اللصوق كقوله تعالى وما اهلكنا من قرية الا ولها كتاب معلوم على رأى والتأكيدات الواردة بالفاء اوثم لمجرد التدرج والارتقاء نحو بالله فبالله ووالله ثم والله وكون المعطوف على الصفة مثل جاءنى زيد العالم والشاعر والكاتب صفة نحوية ممنوع كيف ولوكان كذلك لاستحق الرفع من جهتين وجعل الرفع الواحد اثرا لكلا المقتضيين ممتنع وجعله لاحدهما والتقدير للآخر مما لم يقل به احد وهى اى تلك العشرة ولقد احسن فى عدها هنا وابن الحاجب اخر الى بحث الحروف فلزم الانتظار الطويل الواو للجمع مطلقا والفاء له مع الترتيب بلامهلة وتراخ فيكون للتعقيب وثم للترتيب معها وحتى له معها ايضا لكنها فيه اقل وهى فيه ذهنية لاخارجية كما فى ثم والمعطوف به جزء قوى او ضعيف من المتبوع ليفيد قوة اوضعفا فيه فيصلح لان يجعل غاية للفعل المتعلق بالكل ويدل انتهاء الفعل اليه على شموله جميع اجزاء الكل نحومات الناس حتى الانبياء وقدم الحجاج حتى المشاة فان المناسب بحسب الذهن ان يتعلق الموت اولا بغير الانبياء ثم بهم لانتفاع الناس بوجودهم وتقدم قدوم ركبان الحجاج على رجالتهم وان لم يكن فى نفس الامر كذلك واو واما وام لاحد الامرين اوالامور مبهما غير معين عند المتكلم * وهذا بيان للمعنى المشترك بين الثلثة والا فالاولان قد يجيئان للتفصيل وللابهام فيكونان حينئذ للمعين عنده بخلاف ام وام المتصلة لازمة للهمزة

٧ التفات الى ماصدق عليه من الافراد نحو الرجل خير من المرأة ويسمى لام الجنس ولام الطبيعة والحقيقة وحيثما دخلت على معرف يكون لذلك المعنى لان التعريف انما هو الحقايق الكلية دون الافراد الجزئية ومن ثم الشخص لا يحد ونظير الجنس كاسامة قيل بها علم جنس كقوله تعالى المعرف بها حصة معينة منه فعصى اوالى حصة فرعون رسولا فارسلنا الى فرعون الرسول ويسمى لام العهد الخارجى ونظير المعرف بها علم الشخص كزيد او الى حصة غير معينة كقوله تعالى مثل الذين حملوا التورية ثم لم يحملوها كمثل الحمار يحمل اسفارا فان المراد اى فرد من افراد الحمير ويسمى لام العهد الذهنى ونظير المعرف بها فى المعنى النكرة فى الاثبات او الى الماهية من حيث تحققها فى جميع الافراد ٧

ولو تقديرا يليها احد المستويين والآخر ام ويجاب بتعيين احدهما
اوكليهما اونفيهما لابنعم اولا لانهما انما تستعمل فيما علم ثبوت احدهما
عنده بلاتعيين فيطلبه والمنقطعة للاضراب عن الاول مع الشك
فى الثانى فيستعمل فى الخبر نحو انها لابل ام شاء وفى الاستفهام نحو
ازيد عندك ام عمرو ولا لنفى ما اوجب للاول نحو جاءنى زيد لاعمرو
فهى لازمة للايجاب وبل للاضراب مع الايجاب كجاءنى زيد بل
عمرو واما مع النفى فلصرف حكم النفى عن الاول وجعله كالمسكوت عنه
على قول ولاثباته لما بعده على آخر ولكن فى عطف المفرد للاثبات
بعد النفى كما قام زيد لكن عمرو اى قام عمرو فهو نقيض لا وفى عطف
الجملة للاثبات بعد النفى وللعكس فهو نظير بل نحو جاءنى زيد لكن
عمرو ولم يجئ وما جاءنى زيد لكن عمرو قد جاء فهو لايفارق النفى
واذا عطف ٧ اى العطف بالحروف او وقع العطف على الضمير
المرفوع المتصل بارزا او مستترا احتراز عن المنصوب والمنفصل
فانه لاشرط العطف عليهما يجب تأكيده بمنفصل ويقبح ٦ تركه
يعنى ان شرط العطف عليه التأكيد به فالجزاء شرط لشرطه بناء
على ان الشرط اذا كان علة غائية للجزاء يكون الجزاء شرطا لوجوده
فى الخارج ويكون سببية الشرط بحسب الذهن ولذا يفسر الشرط
فى مثله بالارادة كقوله تعالى اذا قمتم الى الصلوة فاغسلوا وجوهكم ولذا
لم يقيد قوله يجب تأكيده باولا كذا حققه الفاضل العصام
ولما اوهم قوله يجب الى آخره جواز كون التأكيد مؤخرا عن العطف
مع انه ليس كذلك بينه بالمثال فقال نحو ضربت انا وزيد ونحو
زيد ضرب هو وغلامه * وجه الوجوب ان الفاعل المتصل كالجزء
من الفعل فيكون كالعطف على بعض حروف الكلمة فبالتأكيد يظهر انه
منفصل من حيث الحقيقة ولا يجوز العطف على التأكيد
لان المعطوف فى حكم المعطوف عليه فيلزم ان يكون المعطوف
تأكيدا ايضا وليس كذلك الا ان يقع بينهما فصل ولو بعد العاطف
نحو قوله تعالى ما اشركنا ولا آباؤنا فيجوز تركه اى التأكيد بلا قبح

٧ نحو ان الانسان لفى خسر الا
الذين آمنوا فان مدخول الا ههنا
جميع الافراد بدليل ورود الاستثناء
الذى شرطه دخول المستثنى
فى المستثنى منه على تقدير السكوت
عن ذكره ويسمى لام الاستغراق
ونظير مدخولها لفظ كل مضافا
الى النكرة نحو قوله تعالى كل نفس
ذائقة الموت حسن مصرى
٧ قال المص فيما علقه على
الامتحان مثل من قتل قتيلا
فان القتل لا يقع على الحى حين هو
حى بل على المقتول بذلك القتل
فزمان القتل والمقتولية واحد
فالقتيل حقيقة بخلاف من قتل
حيا فانه مجاز باعتبار الكون
فان لم يتنبهوا هذا للدقة فاجعل
القتيل مجازا باعتبار الاول كما جعله
شراح الحديث وقس على هذا
ويعطف المعطوف انتهى وقس *
عليه واذا عطف العطف ان المراد
٦ اشار بهذا الى القبح قال فى ٧
بالوجوب ما يقابل

مع جواز اثباته لانه حينئذ يطول الكلام فيحسن الاختصار كذا
قالوا * وقال المصنف رح وفيه نظر اما اولا فلان الفصل قد يقع
بحرف واحد كما فى الآية المتقدمة فالقول بحصول الطول به حتى
يغنى عن الواجب خارج عن الانصاف واما ثانيا فلان الاختصار
على ما ذكروه استحسانى فكيف يعارض الواجب فضلا عن الرجحان
واما ثالثا فلان الفصل بكلمة اقل حرفا من التأكيد لما كفى كان ما ذكر
فى التأكيد مما لا يغنى انتهى * فالوجه انهم التزموا الفصل بالتأكيد
اوغيره ليحصل به النقصان فى التابع بالبعد عن متبوعه فيعارض
مزيته لاستقلاله على متبوعه الذى هو غير مستقل وهى سبب استقباحهم
العطف بدونه وفى الفصل بالتأكيد فائدة اخرى وهى ايذان
استقلال المتبوع بحسب الحقيقة فيكون الفصل به افضل منه بغيره
فلو قال واذا عطف على الضمير المرفوع المتصل فصل ولو بعد
العاطف كما قال البيضاوى لكان اخصر وانسب وافيد تدبر
وانما جاز التأكيد والبيان له بلا فصل لكونهما غير مستقلين معنى وان كانا
مستقلين لفظا فلا يلزم ما لزم فى المعطوف من المزية وانما جاز البدل
عنه بدونه مع كونه مستقلا لفظا ومعنى كالمعطوف لكون متبوعه
غير مستقل لكونه فى حكم التنحية فلا يلزم ايضا المزية المذكورة
نحو ضربت اليوم وزيد واذا عطف على المضمر المجرور لان العطف
على المظهر المجرور جائز بدون اعادة الجار اعيد الخافض حرفا
او اسما لانه لما اشتد الاتصال بينهما لكون الاحتياج من الطرفين
لفظا ومعنى بخلاف الفعل والفاعل المتصل كانا كواحد فاشتد توهم
العطف على بعض حروف الكلمة فلم يغن الفصل بل لزم اعادة
الجار نحو مررت بك وبزيد وجره بالاول والثانى كالعدم معنى بدليل
قوله والمال بينى وبينك اذ بين لا يضاف الا الى المتعدد وقيل بالثانى
كما فى الحرف الزائد ٩ نحو كفى بالله ثم ان هذا مذهب البصرية
فى حالة الاختيار ويجوزون تركها حالة الاضطرار وجوزه الكوفيون
حالة الاختيار ايضا مستدلين بالاشعار والمعطوف فى حكم المعطوف عليه

٧ الامتحان هذا هو الاولى عند
البصرية ويجوزون على قبح
من غير فاصلة وعند الكوفية
يجوز مطلقا هذا كلامه
وصرح به غيره ايضا
٩ وقال بعض الافاضل ان الحروف
الزوائد من قبيل المجاز لان حرف
الجر مطلقا موضوع للافضاء
والحرف الخاص كالباء مثلا
موضوع للمصاحبة واذا استعمله
زائدا يكون مجردا عن معنى
مخصوص وهو المصاحبة ويبقى
المعنى المطلق وهو الافضاء
فيكون من قبيل اطلاق الخاص
وارادة العام قلت هذا الوجه
ليس بكلى لانه لا يجرى فى كل الزوائد
بل لا يجرى فى الباء ايضا مثل
قولك بحسبك درهم لانه لا افضاء
للباء فيه بل الحق ان الحروف
الزوائد لا تسمى حقيقة كما لا تسمى
مجازا كذا حققه التفتازانى
فى التلويح منه مفتى زاده رحمه الله

فيما يجب ويمتنع له ٧ من الاحوال العارضة له بالنظر الى الغير ٤ فقط او مع نفسه ٨ الا ان يختص سببه باحدهما فيختص العروض به ايضا نحو يازيد والحارث وعمرو وعبدالله ويا عبد الله وزيد فان سبب لزوم تجرد المنادى عن اللام اعنى لزوم اجتماع آلتى التعريف لولم يجرد مفقود فى المعطوف وسبب بناء زيد اعنى كونه منادى مفردا معرفة موجود فى عمرو لافى عبد الله فلا يصح مازيد قائما او بقائم ولاذاهبا عمرو الا برفع ذاهب على ان يكون خبرا مقدما لعمرو اذلونصب اوجر عطفا على قائم او قائما لكان خبرا عن زيد وهو ممتنع لخلوه عن الضمير الواقع فى المعطوف عليه العائد الى اسم ما ويجوز عطف شيئين بحرف واحد على معمولى عامل واحد بالاتفاق لان قيام الواحد مقام الواحد هو الاصل والمعقول نحو ضرب زيد عمرا وبكر خالدا ولله دره حيث صرح بهذا ولم يكتف كابن الحاجب والبيضاوى بمفهوم قوله ولايجوز عطفهما بواحد على معمولى عاملين مختلفين اذ الواحد لايقوى القيام مقامهما * اظهر كالقاضى ما لم يظهره غيرهما دفعا لتوهم الغلط وجعل العطف فى كلام الغير لغويا اعنى الميل او جعل على صلة للبناء المحذوف تكلف ٩ بارد لايدفعه كذا فى الامتحان الا عند تقدم الجار الذى هو احدهما سواء ولى المخفوض العاطف اولا على رأى وهو رأى الكسائى والفراء والزجاج والمروى عن الاخفش على ماذكره ابن هشام فى المغنى نحو فى الدار زيد والحجرة بالجر عمرو وفى الدار زيد وعمرو والحجرة ثم ان كان المراد به تقديمه على الرفع والناصب يلزم ان لايجوز مثل ان فى الدار زيدا والحجرة عمرا بل مثال المتن ايضا اذ تقديمه على المعنوى غير متصور كما لايخفى وان كان تقديمه على المرفوع والمنصوب فيؤل الى تقديم المجرور كما وقع فى عبارة الاكثر فيصح المثالان فالعدول عن عبارتهم اتباعا لابن هشام عدول * ثم ان تلك الرواية عن الاخفش مخالفة لما فى الرضى نقلا عن الجزولى وغيره وما فى التسهيل ان قوله انه يجوز العطف اذا كان احد العاملين جارا واتصل المعطوف بالعاطف

كما فى المثالين اوانفصل بلا نحو ما فى الدار زيد ولاالحجرة عمرو وما زيد بقائم ولاقاعد عمرو وقال الدماميني فى شرحه وعزى هذا القول الى الكسائى والفراء والزجاج ونسبه ابن هشام الى اعلم الشنتمرى وهو ايضا مخالف لمانقله الرضى عنه وارتضاه الفاضل العصام وتلقاه الدماميني بالقبول حيث قال فى شرح التسهيل ان فى هذا اربعة اقوال احدها قول الاخفش وهو ماذكر فى متنه والثانى انه يجوز مطلقا وهو الذى نسبه ابن الحاجب الى الفراء والفارسى الى قوم من النحويين ونقل ابن هشام عن البعض ان الاخفش منهم والثالث الجواز بشرط تقدم المجرور فى المتعاطفين وهو مذهب قوم منهم الاعلم الشنتمرى وابن الحاجب وان اختلفا فى التعليل ٩ والرابع المنع مطلقا انتهى وهو مذهب سيبويه والجمهور فيجعل الجر فى المعطوف عندهم بمضاف محذوف اوبحرف مقدر يدل عليه ماقبل العاطف وهو الاصح عند صاحب التسهيل والثالث التأكيد والافصح التوكيد كذا فى مختار الصحاح وهما فى اللغة التقرير قدمه مع ان البدل بالاتصال بالعطف انسب لكونه مقصودا بالنسبة مثله لانه قد يؤتى العاطف فى اللفظى لمامر فيكون التأكيد بهذا الاعتبار انسب بالعطف فافهم * قال الفاضل العصام لواخر المعطوف عن سائر التوابع لكان ترتيبها فى البيان كترتيب وقوعها فى التركيب وقد راعى ذلك فى ذكر المفاعيل الخمسة * ترك تعريفه وهو مايقرر المتبوع على مايفهم من كلام البيضاوى بان يدل صريحا على ما يدل عليه التأكيدا كتفاء بدلالة اسمه عليه ثم ان ذلك التقرير قد يكون هو المقصود الاصلى وقد يجعل ذريعة الى دفع التجوز اوالسهو اوعدم الشمول كما بين فى المعانى فظهر عدم الاختصاص بالنسبة اوالشمول كما يشعر به عبارة ابن الحاجب والمقصود من البيان والصفة الكاشفة الايضاح لاالتقرير وان لزمه ومن التوكيدية مثل نفخة واحدة والهين اثنين تقريره جزء المتبوع فلا يلزم ان يصح اطلاق التأكيد عليها وهو قسمان لفظى سمى به لانه يقرر لفظه كمعناه بخلاف المعنوى كما يجئ وهو تكرير اللفظ

الاول اما بعينه او بموازنه مع اتفاقهما فى الحرف الاخير او مرادفه
فى الضمير المتصل ويجرى ٧ اللفظى فى الالفاظ كلها اسما اوفعلا اوحرفا
اومركبات قال المصنف رح ومن هذا ايضا يظهر الخلل فى تعريف
ابن الحاجب وان امكن الجواب انتهى بارجاع الضمير الى التكرير
مطلقا لا الى التكرير الذى هو التأكيد الاصطلاحى او بتخصيص
الالفاظ بالاسماء ويكون المقصود من هذا التعميم عدم اختصاصه
بالفاظ محصورة كالمعنوى ولايخفى مافيه من التكلف نحو جاءنى
زيد زيد اوحسن بسن وضربت انت وضرب ضرب زيد ولالا
اونعم نعم فى جواب اقام زيد وزيد قائم زيد قائم ومعنوى لانه يقرر
معناه فقط هو مخصوص بالمعارف من الاسماء لايجرى كاللفظى
فى الالفاظ كلها باتفاق البصريين واما الكوفيون فقد جوزوا
تأكيد النكرة بماعدا النفس والعين اذا كان معلوم المقدار نحو
درهم ودينار ويوم وليلة لا نحو رجال ودراهم وهو اى المعنوى نفسه
وعينه بمعنى ذاته ويجوز الجر بباء زائدة فيهما دون غيرهما نحو جاءنى
زيد بنفسه او بعينه كذا فى التسهيل وشرحه ويؤكد بهما الواحد
والتثنية والجمع والمذكر والمؤنث باختلاف صيغتهما افرادا وتثنية
وجمعا وتذكيرا وتأنيثا تقول جاءنى زيد نفسه وهند نفسها والزيدان
او الهندان انفسهما والزيدون انفسهم والهندات انفسهن وكذا
عينه وكلاهما للمذكر وكلتاهما للمؤنث يؤكد بهما المثنى لكونهما
مثنى المعنى كجاءنى الرجلان كلاهما والمرأتان كلتاهما وكله يؤكد به
الواحد والجمع مطلقا باختلاف الضمير كقرأت الكتاب كله والصحيفة
كلها واشتريت العبيد كلهم والجوارى كلهن واجمع واكتع وابتع
وابصع بالمهملة اوالمعجمة كلها بمعنى اجمع يؤكد بها الواحد والجمع
باختلاف الصيغ كاخذت المال اجمع واشتريت الجارية جمعاء وجاءنى
القوم اجمعون والنساء جمع وكذا البواقى ولايؤكد بكل وماعطف
عليه الا ما يفترق اجزاؤه حسا اوحكما غير المثنى اذ الكلية والاجتماع
لايتصوران الا فى ذى اجزاء واذا لم يصح افتراقها لم يكن فى التأكيد

٧ استواء اول الكلام آخره مع انه
لم يجزه وعلل بورود السماع *
٧ ويجرى ذلك التأكيد اللفظى
فى الاسم نحو جاءنى زيد زيد وفى الفعل
نحو ضرب ضرب زيد وفى الحرف
نحو ان ان زيدا قائم وفى الجملة
نحو قام زيد قام زيد وفى الضمير
نحو ما ضربنى الا انت انت
او مررت بك انت شرح انموذج
٧ ويجرى اى التكرير مطلقا
فيصح قوله فى الالفاظ كلها
على عمومها اسماء او افعالا
او حروفا مفردات اومركبات
او يجرى التأكيد اللفظى من
العمول فيخص الالفاظ بالاسماء
اى فى الاسماء كلها لافى بعضها
كالمعنوى ولكن لايساعده
التنبل فتح الاسرار

بهما فائدة وهذه الثلثة لعدم ظهور دلالتها على معنى الجمعية اتباع
جمع تبع بالفتح بمعنى تابع لاجمع تابع فان كون افعال جمع فاعل مختلف فيه
ذكره الفاضل العصام لاجمع لظهور دلالته عليه يقال تبعه
اذا مشى خلفه اومر به فمضى معه فقوله ولا تتقدم هذه الثلثة عليه
اى اجمع اذا اجتمعت معه ولاتذكر بدونه لعدم وفائها بالمقصود لما مر
فى الفصيح وفى غيره تذكر بدونه عطف تفسير لهذه الجملة وبيان
لمعنى الاتباع فالاول ناظر الى الاول والثانى الى الثانى وفى نسخ الكافية
بالفاء بدل الواو فيكون تفسيرية وتفصيلية واذا اكد المضمر المرفوع
المتصل بارزا اومستكنا بالنفس والعين اى باحد هما اكد اولا
بمنفصل وجوبا دفعا للبس بالفاعل فى المستكن وحمل عليه فى البارز
قال الفاضل العصام ويبطله انهما بالمعنى المذكور لايكونان الا
تأكيدين فلايتصور الالتباس * واقول لوسلم ذلك فالالتباس فى ان
المراد بهما ذلك المعنى فهما تأكيدان اوغيره فهما فاعلان فافهم
واما اذا اكد غيره بهما فلا لعدم اللبس والوجه للحمل نحو ضربتك
نفسك ومررت بك نفسك وكذا اذا اكد بغيرهما لان اجمع واخواته
لاتستعمل لغير التأكيد وكل وكلا المضافين الى الضمير لايقعان غير
التأكيد الامبتدأ فلالبس نحو زيد ضرب هو نفسه اوعينه وضربت
انت نفسك اوعينك * وانما لم يذكر هذا متصلا ببيان النفس والعين
مع انه حكمهما ومع وجود الاختصار فى الكلام حينئذ بالاضمار
لان الكلام السابق مسوق لبيان ذوات المؤكدات فلو ذكر هذا
متصلا به لكان الفصل به بينهما كالفصل بين العصا ولحائها * وقدم
عليه كون الثلثة المذكورة اتباعا لاجمع وما يتفرع عليه عكس ما
فى الكافية ليتصل بيان الحكم ببيان الذوات ولامقتضى للفصل بينهما
كما فى الاول فافهم والرابع البدل فى اللغة الخلف والمناسبة ظاهرة
وهو فى الاصطلاح المقصود بالنسبة ولذا قدمه على عطف البيان
عدل عما فى الكافية وهو ما نسب الى المتبوع لاحتياجه الى التكلف
كما اشار اليه المولى الجامى حيث قال اى يقصد النسبة اليه بنسبة ما

نسب الى المتبوع اذ من البين انه لبس مقصودا بما نسب اليه كالمجئ
فى مثل جاءنى زيدا خوك فان المقصود به لبس اخاك وقال الفاضل العصام
وبعد فيه نظر لان نسبته الى الاخ لبست مقصودة بنسبته الى زيد
بل هى مقصودة من ضمه اليه ونسبته الى الاخ مقصودة من ضمه اليه
فلابد من زيادة تمحل وهو ان المقصود من النسبة الى المتبوع النسبة
اليه كما فى البدل الغلط اوحال نسبته من التقرر والتمكن
فى الذهن كما فى البواقى ولخروج البدل من المنسوب عنه نحوضيق
زيد اخوك اذ لايصدق عليه انه ممايقصد النسبة اليه بنسبة ما نسب
الى المتبوع بل ممايقصد النسبة اليه بنسبة متبوعه الى شئ وما اختاره
المصنف رح من قوله بالنسبة مماصوبه الفاضل العصام دونه اى
المتبوع فخرج ماعدا العطف بحرف الاضراب * قيل يخرج هو
ايضا لان متبوعه مقصود المتكلم ابتداء ثم يبدوله فيعرض عنه
ويقصد المعطوف فكلاهما مقصودان * وهذا سهو لانهم قالوا
فى معنى الاضراب هو الاخبار الذى وقع من المتكلم ولم يكن بطريق
القصد ولذا صرف عنه بيل * وقالوا بدل الغلط ثلثة اقسام ذكر
المبدل منه عن قصد ثم ايهام الغلط * وشرطه ان يرتقى من الادنى
الى الاعلى ويسمى بدل بدء نحو هند بدر شمس وغلط صريح كما
اذا اردت ان تقول حمار فسبق لسانك الى رجل ونسيان المقصود
وسبق اللسان الى غيره ثم التذكر والتدارك ولايقع الاخيران فى كلام
الفصحاء وان وقع فى كلامهم فحقه الاضراب عن المغلوط فيه
بيل * فظهر ان لافرق بين الاضراب وقسمى بدل الغلط الا فى وجه
التدارك فالفصحاء يزيدون بل فيصير اضرابا والاوساط لا فيصير
بدل غلط وان الغلط والنسيان يقعان فى كلام الفصحاء لكن يضربون
عنهما والاوساط يبدلون فالوجه ان يزيد بلاعاطفة كذا فى الامتحان
وينتقض التعريف بصفة اى وهذا وايهذا فى ايها الرجل ويا هذا
الرجل ويايهذا الرجل فانها المقصودة بالنسبة دونها كما لايخفى
كذا قال الفاضل العصام واقسامه اربعة بالاستقراء بدل الكل٩

٩ الاحسن ان يسمى هذا النوع
من البدل ببدل المطابق كما سماه
بذلك ابن مالك فى الالفية لا ببدل
الكل لوقوعه فى اسم الله تعالى
نحو الى صراط العزيز الحميد الله
فيمن قرأ بالجر فان المتبادر من
الكل التبعض والتجزى وذلك
يمتنع هنا الاطلاق
فلا يليق هنا حمل الكل على
يحسن التادب وان حمل على القول
معنى آخر حسن جلى
فى بحث الابدال من المسند اليه

اى بدل هو الكل من الكل وهو المبدل منه ان صدقا اى البدل
والمبدل منه الكلان على شئ واحد وان لم يكونا مترادفين
اومتساويين نحو جاءنى زيد اخوك وبدل البعض اى بدل هو
البعض من الكل ان كان مدلول البدل جزء مدلول
المبدل منه فى الخارج نحو ضربت زيدا رأسه وبدل الاشتمال
اى بدل مسبب غالبا عن اشتمال احد المبدلين على الآخر ان كان
بينهما تعلق وملابسة بغيرهما اى الكلية والجزئية وفيه اشارة
الى ان اشتمال كل منهما على الآخر لبس بشرط بل يكفى التعلق
لكن لامطلقا بل بحيث ينتظر النفس اى نفس السامع بعد
ذكر الاول وهو المبدل منه وتتشوق الى الثانى وهو البدل نحو
سلب زيد ثوبه فانه اذاقيل سلب زيد ينتظر السامع ويتشوق الى ذكر ما
يسلب منه اذ هو لبس ذاته بل ما يحويه من الجلد والثوب وغيرهما
وهذا هو الصواب * واما اقتصار ابن الحاجب على الملابسة بينهما
بغيرهما فيقتضى كون غلامه فى جاءنى زيد غلامه بدل الاشتمال ولبس
كذلك بل هو بدل الغلط وبدل الغلط اى بدل مسبب عنه ان كان
ذكر المبدل منه غلطا صريحا اوغيره فيشمل اقسامه الثلثة الا انه
خلاف الظاهر اذ المتبادر من الغلط ما هو الصريح وحينئذ لايصح
اطلاق قوله ولايقع الى آخره ان رجع ضميره الى بدل الغلط مطلقا
لوقوع القسم الاول فى كلامهم كما اعترف به نفسه وان رجع
الى ما فيه الغلط صريحا بقرينة المثال بقى القسم الاخير مهملا
مع انه لايقع فى كلامهم ايضا * فالوجه ان يختار عبارة البيضاوى فانها
شاملة لها بلا تكلف كما صرح به فى الامتحان نحو رأيت رجلا حمارا
ولايقع فى كلام الفصحاء بل يوردونه ببل ويجب وصف النكرة المحضة
المبدلة من المعرفة فيه اشارة الى انه لايلزم ان يطابق المبدل منه
تعريفا وتنكيرا كما فى الوصف كجاءنى رجل غلام زيد بدل الكل
اذ لايتحد غيره مع المبدل منه فلا يضر تغايرهما فيهما * انما وجب
ليكون كالجابر لما فيه من نقص النكارة ولايكون المقصود انقص

من غيره من كل وجه نحو قوله تعالى بالناصية ناصية كاذبة ولا يبدل
الظاهر من المضمر بدل الكل الا من الغائب نحو ضربته زيدا
لان المضمر المتكلم والمخاطب اقوى واخص دلالة من الظاهر فلو ابدل
منهما بدل الكل يلزم ان يكون المقصود انقص من غيره مع اتحاد
مدلوليهما بخلاف البواقي لتغاير مدلوليهما فيها يقال اشتريتك
نصفك واعجبني علمك واعجبتك علمي وضربتك الحمار وضربتني
الحمار والتابع الخامس من الخمسة عطف البيان وهو تابع يجئ به
لايضاح متبوعه ولا يلزم منه كونه اوضح من متبوعه لجواز حصوله
بالاجتماع وخرج به غير الصفة الكاشفة وخرجت بقوله ولا يدل
على معنى فيه اى في متبوعه نحو اقسم بالله ابو حفص كنية عمر
بن الخطاب رضي الله عنه عمر عطف بيان له فمجموع ما ذكرنا
من المعمولات على ما ذكرنا ثلثون واما ما ذكره ابن الحاجب منها
على ما ذكره فستة وعشرون زاد في المرفوع اسم باب كان والمضارع
المجرد عن الناصب والجازم وفي المنصوب المضارع المنصوب وذكر
بعد المجرور المجزوم الباب الثالث في الاعراب تذكر ما سبق
وهو في الاصطلاح شئ حركة او حرفا او حذفا جاء من العامل
بواسطة لم يذكرها اكتفاء بذكرها في تعريف العامل فلا نقض بها
فانها وان جاءت منه لكنها بلا واسطة يعني جاء منه ذاتا وصفة
معا كما في الاعراب بالحركة او صفة فقط كما في الاعراب بالحروف
فان ذواتها ثابتة قبله مثلا مثل مسلمون ومسلمين صيغ موضوعة قبل
التركيب حتى اذا اردت تعداد الجموع السالمة المذكرة تقول مسلمون
مؤمنون مصلحون او تقول مسلمين مؤمنين مصلحين وكذا التثنية
وملحقاتهما والاسماء الستة المضافة فمسلمون ومسلمين مثلا مترادفان
في اصل الوضع الا ان الواضع شرط استعمال الاول عند ورود
الرافع والثاني عند ورود الناصب والجار لكنهما اما غير دالة على شئ
او دالة على مجرد معنى الجمع والتثنية وبعد العامل كلها دال على المعاني
الموجبة للاعراب وتتعدد الدلالة في بعضها فيحدث فيها بسبب

العامل صفة هي الدلالة كما يحدث به في الاعراب بالحركة صفة هي
الحركة الدالة على المعاني المقتضية ولهذا الكلام مزيد تفصيل
في الامتحان فان شئت فارجع اليه يختلف به اى بسببه ٨ صفة آخر
المعرب لفظا او تقديرا او محلا فالمراد بالآخر هنا هو الحرف الملفوظ
آخرا عند الاضافة ولو فرضا فيشمل الحقيقي كدال زيد والمجازي
كتاء قائمة وياء بصري وواو مسلمون على ما هو المختار ٥ عنده
من ان كلا منها كلمة برأسها * قال المصنف رح للاعراب معنيان عام
وهو ما اقتضاه عروض معنى يتعلق ٧ العامل ليكون دليلا عليه
فان لم يمنع من ظهوره شئ فلفظي وان منع حال في آخره فتقديري
او في نفسه فمحلي وهذا تابع لمقتضيه فيوجد في غير الحرف والماضي
والامر بغير اللام وخاص بالاولين والانواع ٤ للعام وكذا محالها
واقسامها والمعرب في الاصطلاح ما اشتمل على الخاص انتهى
فان كان المراد به العام يلزم ان يكون المراد بالمعرب ما اشتمل عليه
لكن هذا خلاف المتبادر لا الاصطلاحي والا ينتقض التعريف بخروج
المحلي ٦ الذي في المبني فلو قال آخر الكلمة كما في تعريف العامل لكان
اصوب واظهر واسلم من لزوم الدور بذكر المعرب وان لم يسلم منه بذكر
العامل فافهم وان كان المراد به الخاص وبالمعرب الاصطلاحي
يخرج المحلي المذكور من الحد والمحدود مع ذكره في الاقسام وجعله
استطراديا لا يناسب المرام كما لا يخفى على ذوي الافهام * ويمكن
ان يقال انه اخرجه عن التعريف وادخله في التقسيم تنبيها على
انحطاط رتبته لكون المانع عن ظهور نفس محله * ثم انه لا يخفى على كل
من التقديرين ان الجر بالحرف الزائد ومثل رب والمضاف بالاضافة
اللفظية والجزم والنصب بان وان الداخلتين على الماضي الواقع
موقع المضارع خارجة عن الحد والمحدود لعدم مقتضيها فيكون
التعريف للاعراب الاصلي لا الملحق به ولو اريد بالمعرب ما يشملها
وزيد في تفسيره او حمل عليه او لم يعتبر فيه قيد الواسطة واريد بالمعرب
ما اشتمل على هذا العام لم يكن ما ذكر خارجا عنهما واما النقض

٨ فيكون من قبيل عموم المجاز لا قرينة ظاهرة له ذكر ولكن فيما علقه على الامتحان المص الا ان يجعل ذكر الجمع الاعم السالم والمثنى في بيان المذكر قرينة له لكن محل الاعراب اللاحق قرينة في كون تباعدهما خفاء للسابق مع ظاهره * لا يخفى ولذا قال فداخل

٥ واما على غير المختار فداخل في الحقيقي *

٧ متعلق باقتضاه او حال من فاعله لا بعروض والمعنى العارض اعم من المشابهة فيصح التفريع نحو له فيوجد الى آخره فافهم *

٤ وهي هنا الرفع والنصب والجر والجزم *

٦ مع كونه من افراد المحدود ومذكورا في الاقسام *

بالواسطة فمدفوع بان المتبادر من الباء السبب القريب وهى من البعيدة
لكن يأباه مانقلنا عنه وتعريفه للعامل وله اى للاعراب مطلقا
لكن على التقدير الثانى بالاستخدام فافهم تقسيمات اربعة بالاستقراء
متداخلة اى يدخل اقسام بعضها فى اقسام الآخر لان هذه تقسيمات
متعددة باعتبارات مختلفة فلا يلزم التباين والاختلاف بين جميع
اقسامها بل بين الاقسام الخارجة من التقسيم وهذا كتقسيم الاسم
تارة الى المعرب والمبنى واخرى الى المعرفة والنكرة مع ان كلا منهما
اما معرب اومبنى التقسيم الاول منها تقسيمه بحسب الذات والحقيقة
ولذا قدمه فنقول هو اى الاعراب اما حركة ٩ وهى الاصل فيه
لخفتها وكونها ادل على المقصود ولذا قدمها اوحرف وهى ليست
باصل لانتفاء علة الاصالة فيها لكن يكون اعرابا لامر يقتضى ذلك
كاغناء الحرف الصالح للاعراب عن ايراد الحركة اوحذف اى حذف
احدهما للجزم ولذا اخر عنهما والحركة ثلثة ضمة سميت بها لضم
الشفتين عندها وفتحة لفتح الفم عندها وكسرة لتسفل الفك
الاسفل عندها فكانه يكسر نحو جاءنى زيد ورأيت زيدا ومررت
بزيد والحرف اربعة واو والف وياء نحو جاءنى ابوه ورأيت اباه
ومررت بابيه ونون نحو يضربان ويضربون وتضربين والحذف
ثلثة حذف الحركة نحو لم يضرب وحذف الآخر نحو لم يغز وحذف
النون نحو لم يضربا فالمجموع اى مجموع الاقسام الحاصلة من هذا
التقسيم عشرة وهو ظاهر والتقسيم الثانى منها تقسيمه بحسب المحل
فهو اى المحل الذى بحسبه هذا التقسيم امامعرب اوملابس بالحركات
المحضة لا مع الحذف اوبالحروف المحضة لا معه اوبالحركات
مع الحذف اوبالحروف مع الحذف والاول وهو ما بالحركات المحضة
اما تام الاعراب ملتبس اومعرب بالحركات الثلث فى الاحوال الثلث
غير تابع بعضها لبعض فى بعض الاحوال بالضمة رفعا اى مرفوعا
اوحالة الرفع والفتحة نصبا والكسرة جرا هذا هو الاصل ايضا
اذ بالشركة يختل الغرض فان الواحد اذا جعل علامة لشيئين

ونقل عن السيد السند مغالطة
يعم ورودها لجميع تقسيمات الكليات
الى جزئياتها وهى ان القسم
لا يتحقق له الا فى ضمن الاقسام
فاذا اخذ من حيث تحققه فى ضمن
بعض الاقسام لايتناول القسم
الآخر فيلزم انقسام الشئ الى
نفسه والى غيره واذا اخذ من
حيث تحققه فى ضمن جميع
الاقسام يكون كل واحد من
الاقسام قسيما للقسم فيلزم
انقسام الشئ الى الاشياء القسيمة له
واجيب عنها بانا نلاحظ القسم
فى نفسه مع قطع النظر عن تحققه
فى ضمن شئ من الاقسام ونقرر
هذه المغالطة ان هذا التقسيم
اما مقارن بحيثية تحقق مقسمه
فى ضمن بعض الاقسام واما
مقارن بحيثية تحقق مقسمه ٧

على سبيل البدل اوجب اللبس فيحتاج الى علامة اخرى فاوجد فيه
هذان الاصلان وهو ما ذكره بقوله فهو اى تام الاعراب مما بالحركة
المحضة الاسم المفرد لا المثنى والمجموع بقرينة ذكرهما بعده والجمع
المكسر مذكرا اومؤنثا وهو ما تغير بناء واحده للجمعية احترز به
عن السالم مذكرا اومؤنثا اذ اعراب الاول بالحروف واعراب الثانى
ناقص المنصرفان لايحتاج الى علة وبيان وماخرج منهما اومن احدهما
فيحتاج اليهما كما سيجئ احترز به عن غير المنصرف لان اعرابه غير تام
وعن الاسماء الستة المضافة الى غير ياء المتكلم فان المنصرف على ما
فسره غير صادق على المعرب بالحروف كما سيجئ نحو جاءنى رجل
ورجال ورأيت رجلا ورجالا ومررت برجل ورجال اوناقص الاعراب
بالحركتين فقط وهو على نوعين الاول مايكون المتروك فيه الكسرة
واشار اليه بقوله اما بالضمة رفعا والفتحة نصبا وجرا فهو اى
ناقص الاعراب بالحركتين المذكورتين غير المنصرف نحو جاءنى
احمد ورأيت احمد ومررت باحمد وسيجئ ترك الكسرة فيه
وانما حمل فيه على النصب للمناسبة بينهما فى كونهما علامتى الفضلة
بخلاف الرفع فانه علامة العمدة والثانى مايكون المتروك فيه الفتحة
وهو مااشار اليه بقوله واما بالضمة رفعا والكسرة نصبا وجرا وهو
اى ما بالحركتين المذكورتين جمع المؤنث السالم وحمل نصبه
على الجر ليكون على وتيرة اصله وهو جمع المذكر السالم على ما سيجئ
نحو جاءنى مسلمات ورأيت مسلمات ومررت بمسلمات والثانى وهو ما
بالحروف المحضة ايضا اى كما بالحركات المحضة اما تام الاعراب
بالحروف الثلثة فى الاحوال الثلث على ماهو الاصل كما فى الاعراب
بالحركة بالواو رفعا والالف نصبا والياء جرا فهو اى تام الاعراب
مما بالحروف المحضة الاسماء الستة المضافة اذ غيرها بالحركة
الى غير ياء المتكلم اذ المضافة اليها بالحركة تقديرا كسائر الاسماء
المضافة اليها كما سيجئ المفردة اذ المثنى وجمع المذكر السالم وان كان
اعرابهما بالحروف لكنهما ليسا بتامى الاعراب واعراب المكسر

٧ فى ضمن جميع الاقسام والاول
باطل لاستلزامه انقسام الشئ الى
نفسه والى غيره والثانى باطل
لاستلزامه انقسام الشئ الى
الاقسام القسيمة له ينتج ان هذا
التقسيم باطل وتفصيل الجواب
ان هذا القياس قياس مقسم
متحدة فيه نتيجة التأليف لكنه
فاسد اما من جهة المادة اومن
جهة الصورة لان صغراه اما
مانعة الجمع اولا فعلى الثانى
فالصغرى ممنوعة لان المقسم
ملحوظ هنا فى نفسه مع قطع النظر
عن تينك الحيثيتين وعلى الاول
فالانتاج ممنوع فان من شرائط
انتاج قياس المقسم ان يكون
المنفصلة التى فيه حقيقية
او مانعة الخلو كما بين فى محله
محشى على الوالدية

بالحركة لا بالحروف المكبرة اذالمصغرة بالحركة لا بالحروف نحو
جاءنى ابوه ورأيت اباه ومررت بابيه وانما جعل اعرابها بالحروف ٩
لانها اسماء اواخرها ٣ ثابتة فى حال الاضافة ٧ سماعا بخلاف دم محذوفة ٨
نسيا فى حال الافراد بخلاف نحو العصا فاشبهت الزائدة فامكن جعلها
علامة كما فى التثنية والجمع والساكن اخف من المتحرك فانقلب
الحال ههنا بسبب العارض فصار الحرف اصلا لخفته دون الحركة
بخلاف نحو دم اذ يحتاج الى زيادة حرف لمجرد الاعراب وقد صار العين
آخرا محلا للاعراب بحذف اللام نسيا وبخلاف نحو العصا لان اللام
لم يحذف نسيا اصلا فلم يشبه الزائد فكان جزأ محضا من الكلمة
والاعراب وصف فتنافيا ولما لزم التحريك فى التصغير بسبب سكون
باء عاد الى اصل الحركة ذكره فى الامتحان واما ناقص الاعراب
بالحرفين اما بالواو رفعا هذا هو الاصل فيه كالضمة والالف فرع له
فيه للضرورة وللنظر الى هذا قدم الجمع على المثنى عكس ما فى الكافية
واللب والياء نصبا وجرا فهو اى ناقص الاعراب بهذين الحرفين
جمع المذكر السالم وهو ما لم يتغير بناء واحده للجمعية والتغير فى نحو سنين
وارضين وثبين وقلين من الشواذ بعد تحقق الجمعية واولو جمع ذو من
غير لفظه وعشرون واخواتها ٦ اى نظائرها من ثلثين الى تسعين
نحو جاءنى مسلمون واولو مال وعشرون رجلا ورأيت مسلمين واولى مال
وعشرين ومررت بمسلمين واولى مال وعشرين او بالالف رفعا والياء
نصبا وجرا فهو اى ناقص الاعراب بهذين الحرفين المثنى وقد سبق
ما هو واثنان وكذا اثنتان وثنتان وكلا وكذا كلتا بلا تنوين
ولو بلا اضافة * قاله الفاضل العصام مضافا الى مضمر اذ لو كان مضافا
الى مظهر لكان معربا بالحركة التقديرية نحو جاءنى مسلمان واثنان
وكلاهما ورأيت مسلمين واثنين وكليهما ومررت بمسلمين واثنين
وكليهما ووجه عدولهما عن الاصل الاول قد سبق الاشارة اليه
فى الاسماء الستة واما عن الثانى فالاحتراز عن اللبس فى الاحوال
الثلث فلزم التوزيع * فالرفع لكونه علامة العمدة احق بالامتياز الذاتى

ومع ان الاصل فى الاعراب
الحركة *
٧ لاعدل عن قول الفاضل الجامى
حين الاعراب حذرا عن لزوم
المصادرة *
فان آخره غير ثابت فى حال
الاضافة سماعا *
اذ لم يوجد فى آخره حرف
يمكن جعلها اعرابا على ما *
٦ المراد بالاخت المثل على ما
اشار اليه وفسر فى التنزيل حيث
فسر كلما دخلت امة لعنت اختها
فاستعارة الاخت للمثل استعارة
قرينة غير موضوعة للنحاة
عصام الدين عفى عنه
٣ لم يقل لاماتها ليشمل ... حذفا نسيا
وذوفان لاصلها ... صار عيناهما آخرين
فى كل حال *
كلام الاربعة الباقية

والتثنية لكونها اكثر اولى بالالف الاخف ولكونه ضميرها فى نحو ضربا
ويضربان والواو لكونه اخا الضمة اولى لرفع الجمع من الياء فلزم
اشتراك الاربع فى الياء ففتحوا ما قبلها فيها وكسروا فيه ٩ * ولما كان هذه
الحروف دالة على معنى التثنية والجمع لم تمحض للاعراب تمحض الحركة
فلزم الجبر * وايضا لم يمكن الحاق التنوين الدال على تمكن حذرا
عن الساكنين فزادوا نونا عوضا عنهما فبالنظر الى الاول لم تسقط
مع اللام والوقف والى الثانى سقطت بالاضافة عملا بالشبهين وكسروها
فى التثنية وفتحوها فى الجمع تعادلا وفرقا بينهما اذ قد تزول العلامة
الاولى بالاعلال نحو مصطفين ٣ ووجه الحاق اثنين واختيه ظاهر لانهما
كالمثنى لفظا ومعنى واما كلا فمفرد اللفظ ومثنى المعنى فراعوا فى الاضافة
الى المظهر الاصل الاحق بالاصل الاخف جانب اللفظ والى المضمر
الفرع جانب المعنى مع ان اللفظ ايضا اصل فى الاعراب وكذا كلتا والحاق
باب عشرين ايضا ظاهر لكونها كالجمع لفظا ومعنى وكذا اولو وعدم
النون للزوم الاضافة كذا فى الامتحان والثالث وهو ما بالحركة مع
الحذف لا يكون الا تام الاعراب وهو اى الثالث قسمان لان محذوفه
اما حركة او حرف فالاول وهو ما كان محذوفه حركة الفعل المضارع
الذى لم يتصل بآخره ضمير مرفوع بقرينة الآتى اذ باتصال المنصوب
لا يخرج عن هذا الحكم وهو صحيح الواو للحال وهو فى عرفهم
ما ليس آخره حرف علة فرفعه اى رفع ذلك المضارع بالضمة
ونصبه بالفتحة ولو تقديرا كما فى الوقف * ولا يخفى ان لبس المراد بهما
علم الفاعلية والمفعولية وجزمه بحذف الحركة ولو تقديرا كما اذا التقى
الساكن بعده نحو يضرب ولن يضرب ولم يضرب ولم يضرب
القوم والثانى وهو ما كان محذوفه حرفا الفعل المضارع المذكور
الذى لم يتصل بآخره ضمير ان كان آخره حرف علة واوا او ياء
او الفا فرفعه بالضمة تقديرا لاستثقالها عليها ونصبه بالفتحة
ولو تقديرا كما اذا كان الآخر الفا وجزمه بحذف الآخر مطلقا
لان الجازم لما لم يجد الحركة اسقط الحرف المناسب لها نحو يغزو

ويعنى ان الواضع اقتصر عند
الوضع دلالة هذه الحروف على
المعانى الخفية ايضا وعدم
بعضها فيها وعدم امكان
الحاق التنوين بعد التركيب فزاد
نونا عوضا عنهما فلا منافاة بين هذا
وبين ما سبق فافهم *
٣ هذا مخالف لما صرح به
السيد السند فى حاشية الرضى
من انه لا اعلال فى تثنيته فلا التباس
حتى يحتاج الى الفرق ولعل
المص نظر الى وجود مقتضى
الاعلال فيهما مع عدم اللبس
بحركة النون واما اللبس فى حالة
الاضافة فجعله كالعدم لندرته
والاعتماد على القرينة *

٤ المنصرف مأخوذ من الصرف فانه يتأثر بالصرف عن حالته الاصلية بالتركيب اكثر من تأثير غير المنصرف حتى كأنه بالقياس اليه لا ينصرف لانه ينصرف بالتنوين والكسر دون غير المنصرف وقيل جاء الصرف بمعنى الزيادة والمنصرف يشتمل على الزيادة من الكسر والتنوين اوزيادة التمكن عصام الدين

٩ واعلم ان التفسير يقتضى باعثا ومصححا ومن جهة وفائدة لان التفسير يلزم ان يكون واضحا وكاشفا من المفسر فيكون المفسر مبهما والابهام يكون باعثا ويلزم ايضا ان يصح ان يراد التفسير من المفسر فيكون مابه الصحة مصححا ويلزم ايضا ان يحتمل المفسر بالتفسير وغيره فلا بد ٧

ويرمى ويخشى ولن يغزو ولن يرمى ولن يخشى ولم يغز ولم يرم ولم يخش والرابع وهو ما بالحرف مع الحذف لايكون الا ناقص الاعراب وهو اى الرابع الفعل المضارع الذى اتصل بآخره ضمير مرفوع غير النون الذى هو للجمع المؤنث اذ المضارع لواتصل هو به لكان مبنيا كمالو اتصل به نون التأكيد كما سيأتى فرفعه بالنون ونصبه وجزمه بحذفه لان الضمير المرفوع لما عد جزأ بدليل سكون آخر ضربنا دون ضربتا جعلوا الاعراب بعده ولما لم يتحمل الالف والواو والياء الحركة جعلوا اعرابه بالنون لعدم امكان حرف العلة فحذفوها فى الجزم حذف الحركة وحملوا النصب عليه دون الرفع لان الجزم بدل الجر والنصب يناسبه فى مخرج اصلهما وكونهما علامتى الفضلة فلذا يحمل على الجر دون الرفع فى الاسماء فيناسب ذلك فيحمل عليه فى الافعال ايضا نحو يضربان ويضربون وتضربين ويرميان ويرمون وترمين ولن يضربا ولن يضربوا ولن تضربى ولن يرميا ولن يرموا ولن ترمى ولم يضربا ولم يضربوا الى آخره فالمجموع اى مجموع اقسام الاعراب الحاصلة من التقسيم بحسب المحل تسعة ستة منها بانقسام كل من الاول والثانى الى تام الاعراب وناقصه المنقسم الى قسمين واثنان منها بانقسام الثالث الى قسمين وواحد منها الرابع ولما ذكر فيما سبق المنصرف وغير المنصرف وكان للثانى احكام اخر لابد من معرفتها احتاج الى بيانهما فقال والمراد فى الاصطلاح بالمنصرف ٤ سمى به لكونه صرفا فى الاسمية ولذا سمى امكن اولرجوعه عن الاقبال على الفعل بالمشابهة اولتغيره بدخول الجر والتنوين اولازدياده به * قدمه لاصالته ولكون مفهومه وجوديا ما اى اسم ٩ دخله الجر بالكسر لتبادره لاصالته كما سبق والتنوين لعدم مشابهته بالفعل وهذا لايصدق على المعرب بالحروف وبغير المنصرف سمى به لعدم ماذكر فى المنصرف اسم معرب بالحركة فخرج المعرب بالحروف لان المنع انما يتصور فيما شانه الدخول فيكون ذلك واسطة بينهما كما صرح به فى الامتحان لايدخله الجر بالكسر

قدمه

قدمه تنبيها على ان منعه بالاصالة لابالتبع كما زعم البعض والتنوين للتمكن لانه لما شابه الفعل فى تحقق الفرعيتين اذ الفعل فرع الاسم فى الاشتقاق والافادة وكل علة فرع لشئ منع منه ما منع من الفعل اعنى الكسر والتنوين * ولما كان المقصود من التعريف معرفة الافراد ليجرى عليها الاحكام وهذه لا تحصل بتعريف ابن الحاجب بل بمعرفة جميع العلل وشرائط تأثيرها وهى لاتتيسر الا بالتفصيل الآتى بل العجمة ووزن الفعل منها محتاجان الى تتبع الموارد * مع ان فيه ذكر العلة التقريبية وهو مخل بالتعريف كما صرح به فى الامتحان ترك تعريفه واكتفى بما يفيد معرفة الاصطلاح بحيث يحصل بها نوع معرفة وضبط للافراد بالوقوف على الاستعمال فى الجملة واحال تمام المعرفة الى التفصيل الآتى فافهم وهو اى غير المنصرف على نوعين الاول سماعى وهو ما يتوقف منعه بخصوصه على السماع ولايمكن ان يذكر فيه قاعدة كلية موضوعها غير محصور نحو احاد وموحد وثناء ومثنى وثلث ومثلث ورباع ومربع * قال الرضى هذه مسموعة اتفاقا وقد جاء فى الشعر فصالا عشارا * والمبرد والكوفيون يقيسون عليها مافوقها الى التسعة نحو خماس ومخمس وسداس ومسدس وسباع ومسبع وثمان ومثمن وتساع ومتسع بلاسماع بل المسموع مع ياء النسبة نحو خماسى الى تساعى هذا * قال الفاضل العصام انما لم يحكم بالسماع فى عشرة مع وجوده فى الشعر لانه لاينفع فى مفعل ولافى فعال فى السعة ولم يجعل ايضا ماجاء مع الياء دليلا على السماع لجواز ان يكون النسبة لفظية ككرسى مع انه لايفيد فى مفعل * وجعل ابن مالك خماس ومخمس مسموعين ايضا وكل منها معدول عن العدد المكرر اذ فى معناه تكرر والاصل تكرر اللفظ ايضا فاصل جاءنى القوم احاد او موحد جاؤا واحدا واحدا وكذا البواقى واخر جمع اخرى مؤنث آخر وهو اسم تفضيل لان معناه فى الاصل اشد تأخرا ثم نقل الى معنى غير وقياسه ان يستعمل بمن اواللام اوالاضافة وحيث لم يستعمل بواحد منها علم انه معدول من احدها * فقيل انه معدول عما معه من الموافقة

٧ من مخصص فيكون من جهة وايضا يلزم ان يكون التفسير غرض وفائدة لان فعل العبد لايخلو منه فيكون فائدة مفتى زاده على الحسبنية فى اولها

٩ وههنا باعث التفسير ابهام ما وفائدته ازالته ومصححه عموم ما لان العام قد يذكر ويصح ان يراد به الخاص ومن جهة ظاهر من المقام للمتتبع

المعدول للمعدول عنه فى التنكير *وقيل عما معه اللام لموافقته للموصوف
افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتأنيثا *ولم يذهب الى كونه معدولا
عما معه الاضافة لانها توجب التنوين اوالبناء اواضافة اخرى مثلها
كما مر ولبس فى اخر شئ من ذلك ٩ وقال الفاضل العصام ان هذا
الوجه ضعيف لان هذه القاعدة فى تقدير الاضافة لا فى فرضها
فى الاصل المعدول عنه وبينهما بون بعيد *والوجه الوجيه ان جاءنى
الرجل والرجل الآخر وجاءنى رجل ورجل آخر لو فرض فيه
التفضيل لم يكن المفضل عليه الا ما ذكر اولا ولا يتصور ذلك
بالاضافة بل بالاولين فروعى المناسبة بين الحال والاصل وحكم بانه
معدول عن احدى الصورتين منعت تلك الالفاظ اومثلت حال
كونها صفات اذلوكانت اعلاما المذكور صرفت على الاكثر لان العدل
فى هذا الباب تابع للوصف فيزول بزواله وان ذهب جماعة الى منع
الصرف اعتبارا للعدل الاصلى مع العلمية ولوللاناث لم تنصرف بالاتفاق
للتأنيث مع العلمية لكنها لاتكون حينئذ مما نحن فيه *والسبب فى كل منها
العدل التحقيق والوصف الاصلى اذالعارضى صار اصليا فى المعدول
لاعتباره فى وضعه و نحو جمع وكتع وبتع وبصع حال كونها
جموعا فان جمع جمع جمعاء مؤنث اجمع وقياس تكسير فعلاء صفة
فعل واسما فعالى فهو معدول عن احدهما واجمعون شاذ وان كان
اجمع فى الاصل افعل تفضيل لجمعاء شاذ وقس عليه البواقى *والسبب
فيها العدل التحقيق والوصف الاصلى على الاصح ولايضره الغلبة
الاسمية *وقيل التعريف الاضافى لانه بتقدير جميعهم حيث لايؤكد
بها الا المعرفة وعدم ملايمة ظهور الاضافة لمنع الصرف لايستلزم
عدم ملايمة تقديرها *وقيل التعريف الوضعى وهو التعريف بلا اداة
فهو يشبه العلمية ولهذا الاختلاف لم يقيدها بالصفات كما فى الاول
وانما قيد بجموعا لانها لوكانت مفردة بان جعلت اعلاما تكون
كما سبق و نحو عمر وزفر وزحل اسم نجم من الخنس وقزح اسم
جبل فى مزدلفة حال كونها اعلاما والسبب فيها العدل التقديرى

والعلم

٩ والذى بعث على انه معدول
عما عن كون اللام والاضافة
غير ملايمين لمنع الصرف
والباعث لمن جعله من اللام انه
لو كان عن وجب افراده وفى
الاضافة لم يوجد شرط حذف
المضاف اليه والكل ليس بشئ
لانه من عدم الفرق بين تقدير
الشئ والعدل عنه ولا بد فى كونه
اسم تفضيل عدم المعنى لانه
قيل ان آخر فى الاصل بمعنى
اشد تأخرا ثم استعمل بمعنى غير
من جنس ما سبق فلا يقال
جاءنى رجل وحمار آخر
فتح الاسرار

والعلم ولولم تكن اعلاما بان نكرت لانصرفت لبقائها على سبب واحد
و الثانى قياسى وهو ما لا يتوقف منعه بخصوصه على السماع
بل يمكن ان يذكر فيه قاعدة كلية موضوعها غير محصور كما اشار اليه
باداة السور الكلى فى قوله وهو كل علم على وزن اى هيئة مخصوص
بالفعل فى الوضع الاول فلا يوجد فى الاسم الا منقولا عن الفعل
اوالعجم كضرب مجهولا وشمر مشدد العين علم لفرس الحجاج
معناه فى الاصل اسرع فى المشى وبقم منقولا من العجم وانقطع واجتمع
واستخرج وغير ذلك من اوزان الخماسى والسداسى معلومة
اومجهولة وكذا فوعل مجهولا اوفى محل اوله اى الوزن اومجاز
بالحلول احدى زوائد المضارع التى لها نوع اختصاص به
وهى حروف اتين حال كون ذلك الوزن غيرقابل للتاء المتحركة
للتأنيث لان لحوقها به يخرجه عن كونه وزن الفعل لاختصاصها
بالاسم نعم يكون معها غير منصرف للعلمية والتأنيث كيعملة وارملة
اذاسمى بهما فيدخل فى قوله كل علم فيه تاء التأنيث لا لوزن الفعل كما
لايخفى نحو يزيد ويشكر واحمد والسبب العلمية ووزن الفعل وكل افعل
التفضيل والصفة اى كل ما كان على وزن افعل موضوعا للتفضيل
والصفة نحو افضل للتفضيل وابيض للصفة والسبب الوصف
والوزن* ولم يقيد هنا بعدم قبول التاء اذ كل منهما من حيث انه افعل
التفضيل والصفة لبس له احتمال لقبولها بل عدمه قطعى اذ مؤنث
الاول فعلى ومؤنث الثانى فعلاء وكل اسم العجمى غيرعربى فى الاصل
استعمل فى اول نقله الى العرب علما سواء كان علما فى العجم ايضا
اواسم جنس نقل علما فظهر الخلل فى عبارة الكافية حيث قال
شرطها ان تكون علمية فى العجمية *وما وجه من التعميم الحقيقى والحكمى
فجمع بين الحقيقة والمجاز ولاقرينة لعمومه* والاصوب ان يقال ان الثانى
ملحق بالاول دلالة للاشتراك فى العلة لكن الشرط فيها ظهور
العلة للكل وفى وجوده هنا خفأ لايخفى كذا فى الامتحان *وجه
الاشتراط بقاء العجمة بحالها وظهورها اذ لولم يكن كذلك لتصرف

فيه العرب بادخال اللام والاضافة والتعريب والتغيير فيكون كاللفظ العربى فيضعف العجمة فلاتؤثر وهو اى والحال ان ذلك الاعجمى زائد حروفه على الاحرف الثلثة اومتحرك الاوسط نحو قالون كان فى لغة الروم اسم جنس بمعنى الجيد ثم نقل علما لاحد رواة نافع لجودة قراءته *قدمه للتنبيه على دخوله بلا تكلف وابراهيم هما مثالان للزائد على الثلثة الاول للثانى والثانى للاول وشتر وسقر فنوح منصرف *اعلم ان ههنا ثلثة مذاهب *الاول جعل العجمة كالتأنيث المعنوى بدليل اعتبارها فى ماه وجور فيجوز فى نوح الوجهان كهند فهذا للزمخشرى * وقد زيفوه بان التأنيث امر حقيق وله علامة تظهر فى بعض التصرفات والعجمة امر اضافى لاعلامة لها ظاهرة فلا يلزم من اعتبار التأنيث فى نحو هند اعتبار العجمة فى نحو نوح واعتبارها فى نحو ماه للتقوية لا لاستقلال السببية وانه لم يسمع قط منع الصرف فى نوح بخلاف هند *والثانى عدم اعتبار تحرك الاوسط فى العجمة اصلا بخلاف التأنيث لان اعتباره فى التأنيث لقيامه مقام الرابع القائم مقام التاء فيقوى بوجود النائب فى الجملة وهذا لايعقل فى العجمة اذ لاعلامة لها حتى يسد مسدها شئ فلا وجه للتقوية بخلاف الزيادة فان اكثر كلام العجم على الطول والامتداد والعرب يراعون الاوزان الخفيفة ويكثرونها فى كلامهم فتقوية الزيادة للعجمة معقولة ومجرد زيادة حركة لايوجب طولا مؤديا الى القلة فى لغة العرب الاترى الى كثرة نحو حجر بخلاف الرباعى* وهذا لسيبويه واكثر النحاة وارتضاه الرضى* والثالث اعتباره بدليل منع نحو سقر وشتر وهذا لابن الحاجب ومن تبعه *ورد بانهما اسما بقعة وقلعة *وانما يظهر الثمرة فى نحو لمك اسم رجل ولم يسمع منعه ذكره فى الامتحان وتبع ابن الحاجب فى هذه الرسالة وكل مؤنث علما اولا بالالف مقصورة كانت اوممدودة والمراد بها الهمزة المنقلبة لاما قبلها والتسمية بالالف باعتبار الكون وبالممدودة باعتبار السببية فافهم نحو حبلى وحمراء قيل انما قامت مقام العلتين للزومها الكلمة وضعا مثلا لايقال حبل ولاحمر

بخلاف

بخلاف التاء فانها ان لزمت لزمت بعارض كالعلمية *ورده المصنف رح بانه ان ارادوا عموم السلب فى التاء فنقوض بنحو ظلمة اذ لا يقال ظلم بمعناها وان ارادوا سلب العموم فكذا الالفان نحو ذكرى وضراء وان ارادوا مجئ التاء للفرق مطردا فى بعض الصفات فكذا المقصورة فى افعل التفضيل والممدودة فى افعل الصفة الاان يدعوا مع عدم تغير الصيغة والكثرة ولكن ليس بقوى الاان ينضم اليه قلب التاء هاء وهى حرف خفى كانه معدوم فغلب مفارقة التاء وندر مفارقة الالفين فالحكم للغالب والنادر كالمعدوم وكل علم فيه تاء التأنيث لفظا زائدا على الثلثة اوثلاثيا متحرك الاوسط اولا نحو فاطمة وحمزة اوتقديرا انما شرط فيه العلمية ليصير التاء لازما لان الاعلام محفوظة عن التغير بقدر الامكان ولانها وضع ثان فيكون التاء حرف مبنى بلاخلاف بعد ان كان حرف معنى فيلزم وهو اى والحال ان العلم الذى فيه التاء تقديرا زائد حروفه على الاحرف الثلثة علم المؤنث اولا نحو زينب او هو متحرك الاوسط حال كونه علم المؤنث نحو قدم اسم امرأة* وينبغى ان يقول اوعجمة ليشمل مثل ماه وجور *وجه هذا الاشتراط ضعف التاء المقدرة فلاتقوى قوة الملفوظة الابقيام شئ فى اللفظ مقامها ولو بالواسطة والحرف الرابع قائم مقامها بدليل عدم ظهورها فى مثل عقيرب مع وجوبه فى مثل قديرة وحركة الوسط قائمة مقام الرابع بدليل وجوب الحذف فى مثل جمزى مع جواز مثل حبلى والعجمة وان لم تكن مؤثرة فى الثلاثى الساكن الاوسط على الاصح فلا اقل من تقوية التأنيث ولضعف هذين لايؤثران الا فيما فى مسماه تأنيث بخلاف الرابع كما اشار اليه بقوله علم المؤنث وقبل السلامة بثقل احد الامور عن مقاومة الخفة لثقل احد السببين ومزاحمتها لتأثيره *ورده المصنف رح بانه لاطائل له *اما اولا فلان تأثير العلل ليس للثقل بل للفرعية واما ثانيا فلعدم لزوم الثقل كيف والعلمية والوصف والعدل لايتصور فيها الثقل بل حصول الخفة فى الاخير ظاهر *واما ثالثا فلان انصراف نحو قدم وماه وجور اعلاما المذكور يدل على ان مدار الاشتراط وعدمه ضعف التأنيث وقوته اذ الخفة والمقاومة سيان فى الحالين ولو سمى به

اى بذلك المتحرك الاوسط مذكر صرف لغاية ضعف التأنيث
حينئذ فلا يقويه الاالقائم مقامه بالذات فلوسمى بالزائد على الثلثة
منع لو تأنيثه اصليا والا فنصرف فى كل حال ككل مكسر بغير تاء
فان تأنيثه بتأويل الجماعة ولايلزم لجواز تأويله بالجمع فمثل كلاب
اذاسمى به مذكر صرف ولوكان علم المؤنث ثلاثيا ساكن الاوسط
يجوز صرفه لضعف تأنيثه ومنعه لوجود السببين ولوكان احدهما
ضعيفا نحو هند ٩ وكل علم فى الحال ليتحقق الافراد لان منع الصرف
حال الكلمة وهذا اولى من قولهم ليأمن من الزوال فيحصل له نوع
قوة ذكره فى الامتحان مركب من اسمين فى الاصل لان نحو النجم
وبصرى علمين منصرفان لان الحرف لعدم استقلاله لايعتد بجزئيته
فكانهما لا تركيب فيهما حتى يؤثر ونحو من زيد وان زيدا ويزيد
مع الضمير وتأبط شرا علما محكيات فلا يظهر فيها منع الصرف لبس
احدهما عاملا فى الآخر بالاضافة او بكونه بمعنى الفعل احترز به
عن مثل عبدالله وضارب زيدا لانهما محكيان فلا يظهر فيهما المنع
ولان الاضافة لما اثرت فى المضاف الصرف فلا تؤثر فى المضاف اليه
المنع لان غير المختار لايؤثر الضدين فان النار لا تؤثر الاحرارة والماء
الابرودة ولاالثانى صوتا فى الاصل مثل سيبويه فانه مبنى اومحكى
بناؤه ولا متضمنا لمعنى الحرف فى الاصل عاطفا اوجارا كخمسة عشر
وجارى بيت بيت علمين لانهما محكيا البناء على الاصح فلايظهر
اثر المنع * ولقداصاب فى زيادة هذين القيدين كما اصاب فى زيادة اسمين
لكن لابد من ان يزيد ولا معربا قبل العلمية احترازا عن مثل حيوان
ناطق وزيد انسان علمين لكونهما محكيين ايضا بل لوزاد ذلك لكفى
عن قوله لبس احدهما عاملا فى الآخر ولوزاد ايضا ولا مبنيا لاغنى
عن القيدين الاخيرين ايضا * ولو قال بعد قوله مركب بدون النسبة
اومع الامتزاج لكان اخصر واشمل وامنع والثانى اوضح كما لايخفى
نحو بعلبك وحضرموت على اللغة الفصيحة كما سيجئ وسبب المنع
العلمية والتركيب وكل مافيه الف ونون زائدتان فى الآخر لااصليتان

ولذا

ولذا سميتا مزيدتين وتسميان مضارعتين لشبههما بالفى التأنيث * قبل
فى امتناع دخول التاء * وقيل فى كونهما مزيدتين علما ليمتنع بالعلمية
عن التاء وبتحقق المشابهة بهما اووصفا لايدخله التاء لما مر من تحقق
المشابهة بهما نحو عمران والسبب الالف والنون والعلمية وسكران
مثال لوصف له مؤنث لايدخله التاء كسكرى ورحمن مثال
لوصف لبس له مؤنث فضلا عن دخولها والسبب الالف والنون
والوصف وكل جمع حاليا اواصليا كحضاجر تحقيقيا اوتقديريا
كسراويل على وزن فعالل اوفعاليل بان كان اوله مفتوحا
وثالثه الفا بعده حرفان متحركان اوثلثة احرف اوسطها ساكن
ولو فى الاصل كجوار فانه غير منصرف على الاصح ومثل دواب * وجه
الاشتراط اختصاصهما بالجمع وامتناع التكسير مرة اخرى وتكرار
الجمعية فى البعض * ولذا سمى منتهى الجموع فيقوى الجمعية * لم يقل
بلاهاء ولاياء احترازا عن مثل فرازنة ومدائنى بناء على ان المتبادر
كونه على وزن احدهما بدون اتصال شئ وهو الظاهر من المثال
على ان المختار عنده كون التاء فى مثل فرازنة جزأ فيخرج باتصاله
عن الوزن المعتبر فلاحاجة الى الاحتراز كما صرح به فى الامتحان نحو
مساجد ومصابيح وفى التمثيل بهما دون نحو دراهم ودنانير تنبيه على
ان المراد الوزن التصغيرى لاالتصريفى وهو ما يعتبر فيه مجرد مقابلة
المتحرك بالمتحرك والساكن بالساكن بدون اشتراط التعبير عن الاصول
بالفاء والعين واللام وعن الزائد بلفظه كما فى التصريفى ويقال له وزن
عروضى ايضا كما صرح به الفاضل العصام ويجوز صرفه اى
لايمتنع جعل غير المنصرف منصرفا حقيقة بادخال الكسر والتنوين
لما مر من تعريفه لضرورة الشعر بان يخل بالوزن اوسلاسته
لومنع فالاول كقوله * صبت على مصائب لوانها صبت على الايام صرن
لياليا ٩ والثانى كقوله اعد ذكر نعمان لنا ان ذكره هو المسك ما كررته
يتضوع ٤ * اوللتناسب اى ليحصل المناسبة بينه وبين ما يليه من المنصرف
نحو سلاسلا على قرأة نافع والكسائى صرف ليناسب اغلالا بعده

وقواريرا ليناسب قطريرا بعده وكل ما لاينصرف اذا اضيف الى شئ
اودخله لام التعريف انصرف حقيقة وجدفيه السببان اولا لدخول
الكسر عليه وعدم دخول التنوين للاضافة اواللام لا لمنع الصرف
فافهم نحو مررت بالاحمر مثال للثانى* قدمه على مثال الاول لئلا يقع
الفصل بين المثال والممثل واحمرنا مثال للاول ولا مجال لعدم الفصل
فيه فافهم والتقسيم الثالث منها تقسيمه بحسب النوع وهو اى
الاعراب بحسبه اربعة بالاستقراء رفع ونصب هما مشتركان بين الاسم
والفعل غير مختص كل منهما بكل منهما لكن معنا هما فى الاسم
علم الفاعلية والمفعولية وفى الفعل مايشبههما فمعناهما المشترك علم الفاعلية
والمفعولية وما يشبههما كذا ذكره الفاضل العصام وجر مختص
بالاسم لايوجد فى غيره معناه علم الاضافة وجزم مختص بالفعل معناه
مايشبه الجر فى الاختصاص وعلامة الرفع اى علامة هى الرفع
فالاضافة ٩ كشجر الاراك اوعلامة دالة على مادل عليه الرفع لان الاعراب
عنده عبارة عن الحركة والحرف* واما على رأى من جعله نفس الاختلاف
فالمعنى علامة دالة على الرفع الذى هو الاختلاف وهو ظاهر
اربعة ضمة فى الاسم والفعل وواو اى واوالجمع المذكر السالم
والاسماء الستة فى الاسم والف اى الف التثنية فى الاسم ونون
اى نون التثنية والجمع المذكر والواحدة المخاطبة فى الفعل وعلامة
النصب خمسة فتحة فى الاسم والفعل وكسرة فى الاسم الذى هو
الجمع المؤنث السالم والف فى الاسماء الستة السابقة وياء اى ياء
التثنية وجمع المذكر السالم وحذف النون فى الفعل وعلامة الجر ثلثة كسرة
فى المنصرف وفتحة فى غير المنصرف وياء اى ياء التثنية
والجمع المذكر السالم والاسماء الستة وعلامة الجزم ثلثة حذف
الحركة من آخر المضارع الصحيح الذى لم يتصل بآخره ضمير
وحذف الآخر من المضارع المذكور اذا كان معتل الآخر وحذف
النون المذكور والتقسيم الرابع من التقسيمات الاربعة للاعراب
تقسيمه بحسب الصفة فهو اى الاعراب بحسبها ثلثة لفظى يظهر

واعلم ان المضاف اليه اما مباين
للمضاف واما مساوله واما اعم
مطلقا واما اخص مطلقا واما
اخص من وجه فان كان مباينا
وح ان كان ظرفا له فالاضافة
بمعنى فى والا فبمعنى اللام وان كان
مساويا له كليث واسدا واعم مطلقا
كاحد اليوم فالاضافة على
التقديرين ممتنعة وان كان اخص
مطلقا كيوم الاحد وعلم الفقه
فالاضافة بمعنى اللام وقد يسمى
هذا الشق بيانية لايضاحه
وكشفه وان كان اعم من وجه
فح ان كان المضاف اليه اصلا
للمضاف فالاضافة بمعنى من والا
فهى ايضا بمعنى اللام كاضافة
خاتم الى فضة بيانية وعكسها
بمعنى اللام مغنى زاده على الحسينية
فى اولها رحمه الله رحمة واسعة

فى اللفظ اى لفظ ماله الاعراب وهو الاصل لانه علامة وحقها
الظهور وتقديرى ومحلى فلنذكر الاخيرين حتى يعلم ان ماعداهما
لفظى لانحصار الاعراب فى هذه الثلثة فلا حاجة الى الذكر* وفيه بحث
لان من مواضع التقديرى مالايدخل فيما ذكره من المواضع السبعة له
وهو ما سكن آخره لمجرد التخفيف اوللادغام فيما بعده نحو بارئكم
بتسكين الهمزة فى قرأة ابى عمرو ونحو الرحيم ملك يوم الدين فى قرأة
ابى عمرو وغيره ومايتبع حركة آخره بحركة غيره اعرابية اولا للتناسب
نحو للملائكة اسجدوا بضم التاء على قرأة ابى جعفر والحمد لله
بكسر الدال على قرأة الحسن البصرى ونحو يا زيد الظريف بضم
الفاء وجحر ضب خرب بالجر الجوارى فى خرب اذ ليس حركة آخره
بنائية ولا اعرابية بل للمناسبة والاعراب مقدر صرح به الدماميني
فيكون التسمية بالجر للمشاكلة* اللهم الا ان يقال ان الاول ملحق
بالموقوف عليه دلالة للاشتراك فى اشتغال الآخر بالسكون والثانى
بالمحكى للاشتراك فى اشتغال الآخر بالحركة الغير الاعرابية فافهم
فالتقديرى ما لايظهر فى اللفظ بل يقدر فى آخره لمانع فيه غير الاعراب
الحقيقى اذ لوكان حقيقيا يكون محليا كما يجئ ولايكون التقديرى
الا فى المعرب الاصطلاحى كاللفظى وذلك التقديرى فى سبعة
مواضع وجعلها البيضاوى ثمانية والمصنف رح نقصها وجعلها
خمسة بان ادخل فى الثانى ماجعله رابعا وجعل السادس مشتملا على ما
جعله سادسا وسابعا وثامنا وزاد الخامس والسابع فتنبه ولا تكن
من الغافلين الموضع الاول معرب مفرد آخره الف وان حذف
لالتقاء الساكنين لا لمجرد الخفة فهو منوى لامنسى فيكون كالملفوظ
فان كان ذلك المفرد اسما فاعرابه فى الاحوال الثلث تقديرى
لتعذر الحركة على الالف ملفوظا اومقدرا نحو العصا وعصا وان كان
فعلا فرفعه ونصبه تقديرى لوجود ذلك الالف فى تينك الحالين
وجزمه بحذف ذلك الالف لفظى لوجوده فى اللفظ نحو يخشى
ويخشى الله ولن يخشى ولن يخشى الناس ولم يخش والموضع

الثانى ما اى اسم معرب مطلقا اضيف الى ياء المتكلم ولو حذفت
اوقلبت حال كونه غير التثنية فانها اذا اضيفت اليها يكون اعرابها
لفظيا لوجوده فى اللفظ نحو مسلماى ومسلمى و بمسلمى بالتشديد فان كان
ذلك الاسم المعرب جمع المذكر السالم فرفعه تقديرى للزوم القلب
والادغام فقط دون نصبه وجره فانهما لفظيان بياء مدغم فالاولى
تقديمه كما فى الاواتى نحو جاءنى مسلمى اصله مسلموى قلبت الواو ياء
وادغمت وان كان غيره اى غير جمع المذكر السالم فالكل اى كل
اعرابه تقديرى سواء كان مفردا او جمعا مكسرا او مؤنثا سالما
لوجوب الكسر او السكون او الفتح قبل العامل وتعذر اجتماع الحركة
والسكون والحركتين مثلين اوضدين بعده ولم يمكن جعل الكسرة
والفتحة اعرابا بعده وان قاله البعض كما امكن جعل الحروف الثابتة
قبل العامل اعرابا بعده فى التثنية والجمع لعدم التبدل باختلاف العامل
بخلافهما ولاوجه للبناء وان ذهب اليه الجمهور اذ الاضافة الى الضمير
لا يوجبه نحو غلامك وغلامه نحو غلامى وابى ورجالى ومسلماتى و
الموضع الثالث ما اى اسم معرب مطلقا فى آخره اعراب محكى
اى حركة او حرف محكية *والتسمية بالاعراب مجاز بالكون اذ لبست
باعراب فى الحال كما اشار اليه فيما سبق بقوله غير الاعراب الحقيقى
انما جعل اعرابه تقديريا للزوم اشتغال الآخر بالحكاية فصار كالثانى و
ولذا قدم على الرابع عكس ما فى اللب حال كونه اما جملة فى الاصل
منقولة فى الحال الى العلمية نحو تأبط شرا فان الصحيح انه معرب
اعرابه تقديرى *وقيل مبنى كما قبل العلمية اومفردا فى قول القوم الحجازى
واما بنو تميم فلا يرون الحكاية فى المفرد *واليه ذهب كثير من النحاة
منهم سيبويه نحو من زيدا ذكر منصوبا اشعارا بان السؤال عن زيد
المنصوب فتعذر رفعه لفظا مقولا لمن قال ضربت زيدا ونحو دعنى
عن تمرتان اعرابه بياء مقدرة والملفوظ حكاية لمن قال الك تمرتان
وكذا اى كالمذكور فى كون اعرابه تقديريا لاشتغال الآخر بالآخر
كل علم مركب جزؤه الثانى معمول فى الاصل لما لا اعراب له اصلا

فلايمكن

فلايمكن اظهار اعرابه فى هذا الجزء ايضا فيكون تقديريا نحو ان زيدا
وهل زيد ومن زيد اعلاما فان كلا منهما معمول فى الاصل لما لا اعراب له
وهو الابتداء فى الثانى والحرف فى الاول والثالث بخلاف نحو
عبد الله و نحو مضروب غلامه علمين من العلم المركب الذى جزؤه
الثانى معمول لما له اعراب فى الاصل فان اعراب الجزء الاول اى الاعراب
الذى يظهر فيه اذ لا اعراب له فى الحال لكونه جزأ كزاء زيد بل للمجموع
على ما هو المختار عنده كما حقق فى الامتحان منهما اى من نحو عبد الله
ونحو مضروب غلامه لفظى لظهوره فى لفظ ماله الاعراب وان كان
فى وسطه لكونه مما له اعراب فى الاصل والمانع فى آخره وذلك اولى
من اهدار الاعراب وجعله تقديريا كما اذا كان الجزء الاول مما لا اعراب له
بحسب العامل فان رافعا فمرفوع وان ناصبا فمنصوب وان جارا
فمجرور والثانى مشغول باعراب الحكاية اى باعراب ملتبس بها
ولذا لم يظهر فيه الاعراب المذكور مع انه الآخر اوما فى آخره
بناء محكى والتسمية بالبناء كالتسمية بالاعراب نحو خمسة عشر علما
فانه اذا لم يكن علما يكون جزءا مبنيين كما سيجئ واذا جعل علما يكون
معربا باعراب تقديرى على الاشهر لانتفاء موجب البناء الذى
سيأتى وتعذر ظهور الاعراب فى لفظه لمانع هو الحكاية *وقيل يكون
مبنيا كما قبل العلمية ومثله سيبويه كما صرح به فى الامتحان و الموضع
الرابع ما اى اسم اوفعل معرب فى آخره الاولى ترك فى كما فى الاول
ياء مكسور ماقبلها وان حذف لالتقاء الساكنين فانه كالملفوظ
لكونه مقدرا لا منسيا حتى يكون اعرابه لفظيا كما فى يد فان كان ذلك
المعرب اسما فرفعه وجره تقديرى للزوم تسكين الياء المذكورة
لاستثقال الضمة والكسرة عليها *واما نصبه فلفظى لخفة الفتحة
عليها نحو القاضى وقاض وقاضى البلد وان كان فعلا فرفعه
فقط دون نصبه وجزمه اذ هما لفظيان تقديرى لاستثقال
الضمة عليها بخلاف الفتحة ان لم يلحق بآخره ضمير مرفوع فانه
اولحق به فاذ كان نون جمع المؤنث يكون محليا وان غيره يكون لفظيا

فى الاحوال الثلث نحو يرميان ويرمون وترمين ولن يرميا ولم يرميا
الى آخره نحو يرمى هو وترمى انت اوهى وارمى انا ونرمى نحن
والخامس منها فعل آخره واو مضموم ما قبلها اذلم يوجد اسم
كذلك فرفعه فقط دون نصبه وجزمه اذ هما لفظيان ايضا
اى كفعل آخره ياء مكسور ما قبلها تقديرى لمثل مامر من استثقال
الضمة على الواو المذكور ان لم يلحق بآخره ضمير مذكور اذلو لحق به
يكون اعرابه لفظيا اومحليا كما مر نحو يغزو هو وتغزو انت اوهى
واغزو انا ونغزو نحن والسادس منها اسم معرب اعرابه بالحروف
ملاق لساكن بعده اى كلمة فى اولها همزة وصل تفسير للساكن فانها
تسقط عند الملاقاة فيجتمع الساكنان فيحذف حرف الاعراب فان كان
ذلك الاسم من الاسماء الستة المذكورة من المفردة المكبرة المضافة
الى غير الياء فاعرابه فى الاحوال الثلث تقديرى لعدم ظهوره فى اللفظ
لمامر نحو جاءنى ابو القاسم ورأيت ابا القاسم ومررت بابى القاسم
وان كان جمع المذكر السالم فان كان ما قبل حرف الاعراب مفتوحا
نحو مصطفون ومصطفين بفتح النون فى النصب والجر فتحرك
الواو دفعا للساكنين بالضمة للمجانسة والياء بالكسرة لماذكر
فيكون اعرابه لفظيا فى الاحوال الثلث لظهوره فى لفظه نحو جاءنى
مصطفو القوم بضم الواو ورأيت مصطفى القوم ومررت بمصطفى
القوم بكسر الياء فيهما وان لم يكن ماقبل حرف الاعراب مفتوحا
يحذفان اى الواو والياء للساكنين فيكون اعرابه تقديريا
فى الاحوال الثلث نحو جاءنى ضاربو القوم ورأيت ضاربى القوم
ومررت بضاربى القوم وان كان ذلك الاسم تثنية فرفعه تقديرى
لحذف الالف للساكنين وفى نصبه وجره تحرك الياء للساكنين
بالكسر للمجانسة فيكون اعرابه فيهما لفظيا نحو جاءنى غلاما ابنك
بحذف الالف ورأيت غلامى ابنك ومررت بغلامى ابنك بكسر
الياء فيهما والموضع السابع من المواضع السبعة المعرب الموقوف
اى الذى وقف عليه نائب الفاعل بالاسكان حال كونه مما كان

اعرابه بالحركة لا بالحرف اذ حينئذ يكون لفظيا كمسلمون ويضربون
فان كان ذلك الموقوف عليه غير منون بتنوين التمكن منونا بتنوين
المقابلة اولا اوكان فى آخره تاء التأنيث فاحواله الثلث اى اعرابه فيها
تقديرى لعدم ظهوره فى اللفظ نحو احمد فى الاحوال الثلث مثال
لغير المنون وضاربة كذلك مثال لما فى آخره التاء وضاربات مثال
للمنون بغير التمكن وان كان منونا بتنوين التمكن بغيرها بلا همزة
اوبها اى حال كونه بلا تاء التأنيث او بلا هاء منقلبة عنها فرفعه
وجره تقديرى لسقوط الاعراب بالوقف دون نصبه فانه يوقف
عليه بالالف فيكون لفظيا لاقتضائه فتح ماقبله الذى هو النصب
نحو زيد فانه يقال جاءنى زيد ومررت بزيد بسكون الدال ورأيت
زيدا بالالف واما المحلى وهو ما لا يظهر فى اللفظ ولا يقدر فى آخره
بل فى نفسه لمانع عن ظهوره فيها ففى موضعين احدهما الاحسن
الاول اوالآخر بدل الثانى الاسم المعرب المشتغل آخره باعراب
غير محكى لما عرفت انه لو اشتغل بمحكى لكان اعرابه تقديريا نحو
مررت بزيد فانه يحكم على محل زيد بالنصب على المفعولية فيه اشارة
الى ان النصب للمجرور فقط لا له مع الجار لان الجار آلة ووسيلة
فى افضاء معنى العامل الى المعمول فهى اذا من جملة العامل فلا يكون
من جملة المعمول كذا فى الامتحان وكذا اعجبنى ضرب زيد
ومر بزيد فزيد مرفوع المحل على الفاعلية اومنصوبه على المفعولية
فى الاول والنائبية فى الثانى والثانى منهما المبنى العارض الذى
يتوارد عليه المعانى المقتضية * قال فيما علقه على الامتحان قالوا التقديرى
انما يكون فيما يستحق الاعراب فى نفسه ولكن فى آخره مانع والمحلى
فيما لا يستحقه فالمانع فى نفسه ٩ واقول معنى كون الاعراب محليا ومقدرا
فى النفس ان نفس اللفظ محل للاعراب لتوارد المعانى المقتضية عليه
لدلالته على المعنى المستقل بالمطابقة لكن فى نفس اللفظ مانع لظهور
الاعراب مطلقا او مخصوصا ككونه مبنيا او مضافا اليه او مدخول
الجار فلم يوجد فيه ذلك الاعراب اصلا ما دام ذلك المانع باقيا وبقى

مجرد المحلية والاستحقاق له فسمى محليا حتى لوزال ذلك المانع لظهر
الاعراب لفظا او تقديرا نحو يازيد وادعو زيدا وزيد ضارب عمرو
وعمرا ومررت بزيد وقوله تعالى واختار موسى قومه ٩ بخلاف مبنى
الاصل فانه ليس بمحل للاعراب اصلا لعدم توارد المعانى عليه لعدم
دلالته على المعنى المستقل بالمطابقة * وهذا التحقيق مما تفردت به
بتوفيق الله تعالى * والجمهور قصروا المانع على البناء وقالوا معنى كونه
محليا انه فى محل لووقع فيه معرب لظهر الاعراب * فيرد عليهم ان المحلى
قد يكون فى المعرب لانهم اتفقوا على ان يقولوا ان زيدا فى مررت بزيد
وضرب زيد شديد وعمرو ضارب زيد منصوب المحل واما نحو تأبط
شرا علما فالمختار انه معرب اعرابه تقديرى لكون المانع فى الآخر
فقط وهو الاشتغال بالحكاية والمفعولية زالت بالعلمية بخلاف المانع
فى يازيد ومررت برجل ضارب زيد فان البناء وكونه مدخول
الجار ومضافا اليه مانع فى نفس اللفظ لا فى الآخر يمنع عن ظهور
النصب غاية ما فى الباب ان ذلك المانع اوجب فى الآخر مانعا آخر
لكن التسمية بالمحلى باعتبار المانع الاول دون الآخر فلذا لوزال
الاول وبقى الثانى صار الاعراب تقديريا نحو تأبط شرا على الصحيح
الى هنا كلامه وهو اى المبنى عارضا اواصليا بالاستخدام ٤ ما اى
كلمة كان حركته وسكونه اى حركة آخره وسكونه لابعامل اى
لابسببه ولو دخل عليه بل بان الاصل فى البناء السكون والعدول
الى الحركة بسبب آخر كما سيجئ * وبما ذكرنا لايرد ان الاسماء المعدودة
داخلة فيه مع ان كونها مبنية مذهب مرجوح * والمختار عنده مذهب
الزمخشرى وهو كونها معربة موقوفة صرح به فى الامتحان
لان حركتها تكون بعامل لو دخل عليها ملتبس او ملتبسا بخلاف
المعرب فانه ليس كذلك وهو من اعربته اى اوضحته واظهرته * فالمعرب
محل اظهار المعانى لانه محل المظهر اعنى الاعراب ومحل الشئ محل
لوصفه فهو اى المعرب مطلقا * ولما كان هذا تفصيلا لما سبق عطفه
بالفاء لان مرتبته بعد مرتبة الاجمال ما كلمة كان حركته وسكونه

٩ ولما لم يسمع حذف الجار
فى مررت بزيد مثل لزوال المانع
بهذه الآية الكريمة علم
٤ والاستخدام هو ان يراد بلفظ
له معنيان احدهما ثم يراد بالضمير
العائد الى ذلك اللفظ معناه
الآخر او يراد باحد ضميريه احد
الآخر وبالآخر الآخر سواء كان
المعنيان حقيقيين او مجازيين
او مختلفين فالاول كقوله * اذا نزل
السماء بارض قوم رعيناه وان كانوا
غضابا * جمع غضبان اراد بالسماء
الغيث وبضميره فى رعيناه النبت
وكلا المعنيين مجازى * والثانى قوله
فسقى الغضا والساكنيه * وانهم
شبوه بين جوانح وضلوع * اراد
بالضمير الاول المجرور فى الساكنيه
المكان الذى فيه شجر الغضا
وبالضمير الثانى المنصوب ٧

اى حركة آخره وسكونه بعامل اى بسببه بواسطة اوبدونها فيشمل
مدخول الجار الزائد وغيره مما لايتعلق بشئ على ما يشعر به تنكير عامل
فافهم * ثم انه لم يقصد شمول هذين التعريفين للمبنى والمعرب بالحرف
مع انهما مذكوران فى الاقسام لانه اراد التنبيه على انحطاط رتبة ما
بالحرف بعدم جعل التعريف شاملا له والاكتفاء بذكره فى الاقسام
وانه لواراد الشمول بهما وزاد وحرفه بعد سكونه فيهما الصدق تعريف
المبنى على المعرب بالحرف لما مر ان الحرف ثابت قبل العامل وبعده
يحصل صفة له وهى الدلالة ولادلالة له فى المبنى حتى يراد به هذه
الصفة كما فى المعرب على ما لايخفى وانما ترك تعريفى ابن الحاجب
لعدم حصول الغرض الاصلى من التعريف بهما وهو معرفة الافراد
لاجراء الاحكام عليها وهذه لاتحصل الابمعرفة جميع المبنيات حتى
يعلم ان ماعداها معرب * ولايخفى ان تعريفيه لايفيدانه مع اختلافهما
فى نفسهما لانه اطلق المركب واراد جزءه او المركب مع الغير تركيبا
يتحقق معه عامله واراد بالمشابهة المنفية المناسبة التى توجب البناء
وهى مجهولة محتاجة الى تفصيل علل جميع انواع المبنيات واراد
بمبنى الاصل الحرف والماضى والامر بغير اللام دون الجملة وكل ذلك
لاقرينة عليه واكتفى بهذين التعريفين ليحصل نوع معرفة وضبط
بهما بالوقوف على الاستعمال فى الجملة واحال تمامها على تفصيل
المبنيات * وانما عدل عن تعريفى الجمهور وهما مالايختلف آخره بعامل
وما اختلف آخره به لايهام ان الاختلاف بغير عامل حكم المبنى واثره
المترتب عليه من حيث هو مبنى وليس كذلك اذ حكمه واثره المترتب
على بنائه ثبات آخره على هيئة مخصوصة ولذا عرفه المطرزى بما عرفه
المصنف رح به بعد تعريف المعرب بالاختلاف والمبنى مطلقا
ولم يضمر لئلايتوهم رجوعه الى المعرب من اول الامر على نوعين
مبنى الاصل اى مبنى هو الاصل ومبنى العارض اى مبنى هو العارض
والاول اربعة الحرف * قدمه لكماله فى الاصالة اذ لايقع معمولا اصلا
بخلاف الماضى فانه قد يقع موقع المعرب فيكون معمولا كالامر والماضى

٧ فى شبوه النار الحاصلة من شجر
الغضا وكلاهما مجازى
حسن مصرى

قدمه لكون الامر مختلفا فيه والامر بغير اللام عند البصريين
قيد للاخير اذ عند الكوفيين هو معرب مجزوم بلام مقدرة كامر
والجملة من حيث هى هى * اخرها عن الجميع لكون بنائها مختلفا فيه
واعتباريا اذقد يوجد فى جزئيها الاعراب * وجه البناء عدم توارد
المعانى المقتضية عليها اصلا لعدم دلالتها على المستقل المطابق
واعراب المضارع بالمشابهة التامة وهى مفقودة فيها ايضا كما لا يخفى
والثانى ايضا على نوعين لازم وغير لازم واللازم منهما ما لا ينفك
عن البناء اصلا وهو اى المبنى اللازم المضمرات وجه البناء
الاستغناء بدلالة نفس اللفظ بحسب اختلافه مادة وصيغة على المعانى
الخفية عن دلالة الاعراب عليها التى هى الغرض من وضعه * هذا
هو المختار عنده كما صرح به فى الامتحان فى بحث المعرب * وقيل المشابهة
بالحرف فى الاحتياج الى الغير * وقيل كونها على لفظ حرف الخطاب
والفصل واسماء الاشارات قيل بنيت لتضمنها الاشارة وهى لعدم
استقلالها معنى حرفى لكن لم يوضع لها حرف كما فصلها الرضى
وقيل لان وضع بعضها كوضع الحرف وحمل عليه ما عداه * وقيل
لاحتياجها الى القرينة الرافعة لابهامها وهى اما الاشارة الحسية
اوالوصف كاحتياج الحرف الى المتعلق والموصولات وجه البناء
المشابهة بالحرف فى الاحتياج الى الغير اووضع بعضها وضع الحرف
غير اى واية فانهما معربان ما لم يحذف صدر صلتهما لالتزامهم
فيهما الاضافة المرجحة لجانب الاسمية فلا يرد كم رجل وخمسة عشرك
لعدم لزوم الاضافة فيهما ولا حيث واذ واذا لما سيجئ ان الاضافة
فيهما كلا اضافة فلا ترجح جانب الاسمية * وانما بنيا عند حذف
الصدر لتأكد شبههما بالحرف من جهة الاحتياج الى محذوف
منوى فشابها الغايات ولذا بنيا على الضم نحو قوله تعالى لننزعن
من كل شيعة ايهم اشد على الرحمن عتيا وينبغى ان يستثنى منها
ومن اسماء الاشارات تثنيتهما لان المختار عنده كونها معربة
وبين وجهه فى الامتحان بان لفظ التثنية لما كان قياسا مطردا عاما

ارادوا ان يجعلوا كله على وتيرة واحدة من الاعراب * ويدل على هذا
اعراب الجزء الاول من اثنى عشر مع بنائه فى غيره كما سيجئ واسماء
الافعال بناؤها لمشابهتها لمبنى الاصل اعنى الماضى والامر فى المعنى
اوللفعل الذى الاصل فيه البناء لعدم موجب الاعراب كاف بمعنى
اتضجر واوه بمعنى اتوجع واعراب المضارع عارض بسبب المشابهة
التامة المفقودة فيهما كذا فى الامتحان وقد سبقت هذه المذكورات
من المضمرات الى اسماء الافعال فلا حاجة الى ذكرها وما اسم كان
على وزن فعال حال كونه مصدرا معرفة كفجار بمعنى الفجرة
اوالفجور اوصفة نحو يافساق وياخباث بمعنى يافاسقة وياخبيثة
اوعلما للمؤنث نحو حذام اسم امرأة * قيل بناء هذه الثلثة لمشابهتها
فى الزنة والمبالغة لفعال بمعنى الامر المشابه فى المعنى لمبنى الاصل * ورده
المصنف رح بان جهتى المشابهة مختلفان ٤ فلا ينتج قياس المساواة ٧
بخلاف ما ذكر فى بناء المنادى المفرد المعرفة كما سيجئ
٩ فان قيل لم لم يعتبر العدل فى جهة المشابهة كما اعتبر البعض
قلت لان قياس المساواة لا ينتج باعتباره ايضا ولانه لم يرض به
الرضى حيث قال ان كون اسماء الافعال معدولة عن الفاظ
الفعل شئ لا دليل لهم عليه والاصل فى كل معدول ان لا يخرج
عن نوع المعدول عنه فكيف خرج الفعل عن الفعلية الى الاسمية
انتهى اى بلا داع للعدول عن هذا الاصل فلا يرد عليه ما اورده
الفاضل العصام بان خروج فعال من الفعلية اليها كخروج ثلث
ومثلث من التركيب الى الافراد اذ هو لداع كما لا يخفى ثم قال فان ادعى
فى هذه الثلثة العدل المحقق فالدليل عليه وثبوت الاصل لا يدل على
العدل عنه لجواز ترادف لفظين فى معنى لا يكون احدهما معدولا
عن الآخر وان ادعى العدل المقدر لاضطرار وجودها مبنيات
الى ذلك كما فى منع صرف عمر فلا دليل على كون الاصل المحمول
عليه معدولا كما عرفت وان قدر فيه ايضا فهو تكلف على تكلف
عند اهل الحجاز قيد للاخير وهو معرب عند بنى تميم الا ما فى آخره

٤ لان فعال بمعنى الامر مشابه
لمبنى الاصل فى المعنى وما على زنته
مشابه له فى الزنة والمبالغة ولا يصح
ان يقال المشابه للمشابه للشئ
مشابه لذلك الشئ لانتفاء جهة
المشابهة فيه ملا

٩ فان قيل لم لم يعتبر العدل
فى جهة المشابهة كما
اعتبر البعض مع ان قياس
المساواة ينتج باعتباره ايضا
التخلف فيه قلت لانه لم يرض نسخة
به الرضى الخ

٧ وهو ما يتركب من قضيتين
متعلق محمول احديهما يكون
موضوع الاخرى كقولنا ا مساو
لب وب مساو لج فانهما يستلزمان
ان ا مساو لج لكن لا لذاتهما
بل بواسطة مقدمة غريبة وهى
ان كل مساوى المساوى مساو
ولذلك لم يتحقق ذلك الاستلزام ٧

راء فان اكثرهم يوافقون الحجازيين فى بنائه لانهم احرص للامالة
لاسيما فى ذوات الراء والمصحح لها كسرة فالتزموها *وقيل لان الراء
حرف مستثقل لكونه فى مخرجه كالمكرر فاختير فيه البناء
لانه اخف اذ سلوك طريقة واحدة اسهل من سلوك طرائق
مختلفة *وقال المصنف رح وفيه ان هذا يقتضى اختيار الفتح وفيهما
انهما يقتضيان عدم انحصار سبب البناء فى مناسبة مبنى الاصل
وان ضموا ما ذكره الحجازيون الغا ما ذكر والكفايته الا ان يقولوا
هو ضعيف لا يبلغ درجة الايجاب الا ان يضم ما ذكرنا والحصر
للاصل دون الضميمة والاصوات وهو اى الصوت فى عرف النحاة
كل لفظ حكى به صوت اى لفظ غير موضوع لمعنى بدلالة تنكيره
واختياره على اللفظ سواء كان للحيوانات او الجمادات كغاق *والحكاية
اما بنفس المحكى عنه نحو قال زيد غاق اونخ اواخ واما بمشابهه نحو
قال الغراب غاق اوغاق صوت الغراب اوقلت غاق قاصدا اصدار ما
يشابه صوت الغراب عن نفسك من غير تركيب *وتخصيص الحكاية
بآخر القسم الثانى وهم لشمولها لكل معنى وحكما *والغرض الاصلى
من النحو معرفة التراكيب فاخراج ما وقع فيها وادخال ما لم يقع
غير معقول مع انه حينئذ لم ينحصر المبنيات فيما ذكر *والتعليل بانه حينئذ
اسم لاصوت بعد تسليم الاول مردود بان الصوت فى عرف النحاة
اعم للاسم وهو المحكى وبهذا الاعتبار عد من اقسام الاسم وغير الكلمة
وهو ما صوت للحيوان اوصدر عن طبع وبهذا الاعتبار لم يقل اسماء
الاصوات *والتعليل بانه حينئذ يصير القسمان قسما واحدا سهو اذ
الثانى نفس ما صوت والداخل فى الاول حكايته *ثم قالوا فى سبب
بناء الاصوات الغير المحكية هو انتفاء التركيب *وفيه انه مذهب مرجوح
والمختار مذهب الزمخشرى اى كون غير المركب معربا موقوفا *ويدل
عليه جواز الساكنين فى نحو زيد مع امتناعه فى نحو اين وفى المحكية
كونها حكاية عنها *وقد عرفت ما فيه من جهتين *والذى عندى انه
لما تعسر او تعذر الحكاية عن الصوت بنفسه قصدوا غاية المشابهة

فنعوا

فنعوا عن الاعراب لئلا تنقص وتحريك آخر نحو غاق فى التركيب
بالكسر لامتناع الساكنين فاعرابها تقديرى ذكره فى الامتحان
فعدهم هذا القسم من المبنى ليس كما ينبغى اوصوت به للبهايم كنخ
بفتح النون وكسر الخاء المعجمة اوفتحها مع تشديدها او بسكونها
مع التخفيف لاناخة البعير *قال بعض النحاة هذا القسم داخل فى اسماء
الافعال وارتضاه الرضى *وارى انه الحق لدخوله فى حدها كذا
فى الامتحان فلا وجه لعدهم هذا القسم قسما من المبنى على حدة
فذكره هنا اقتداء لهم لا لانه مختاره وقال فيه ايضا بقى قسم ثالث
للصوت وهو لفظ غير موضوع صادر عن الانسان ودال على معنى
بالطبع كبخ عند الاعجاب ووى للمتندم وآه للمتوجع واح للسعال وهذا
القسم ليس بكلمة وحكم آخره ما يقتضيه الطبع فاذا حكى دخل
فى القسم الاول وقد سبق الكلام فيه ولو قال اوصوت به للحيوان
اوصدر عن طبع لكان اشمل وجعل ذكر البهايم وجعلها علة للتصويت
على سبيل التمثيل تكلف لا يرتكب فى مقام التعريف كما لا يخفى على المتتبع
العارف وبعض المركبات اذ ليس كلها من المبنيات فمنه ما صار اسما
واحدا كبعلبك وسيبويه ومنه ما بقى على حاله كخمسة عشر فالمراد
بناء جزئيه وهما كلمتان وهو اى ذلك البعض كل كلمتين فى الاصل
اوفى الحال فيشمل ستة اقسام ليس احديهما عاملة فى الاخرى
فى الاصل سواء كان الاولى مما لها اعراب اولا احتراز عن مثل تأبط شرا
ومثل عبد الله ومثل من زيد وان زيدا اعلا ما اذ كل منها محكى
اعرابه تقديرى *وينبغى ان يقول اسمين كما فيما سبق للاحتراز عن مثل
النجم والصعق وان يقول ولا معربتين قبل العلمية للاحتراز عن مثل زيد قائم
ومثل حيوان ناطق علمين لما مر بل لو قال كل اسمين ليس بينهما نسبة
لكان اصوب جعلتا اسما واحدا بان جعل مجموعهما علما دالا على
معنى واحد وان كان الثانى صوتا بنيا اى الجزآن *اما الاول فلانه
ليس محلا للاعراب لكونه جزأ حقيقيا من الاسم فلم يحتج الى سبب
البناء *واما الثانى فلكونه مبنيا قبل التركيب *وهذا سلوك مسلك الغير

والا فقد مر ان الصواب عنده انه ليس بمبنى قبل الحكاية وبعدها
معرب باعراب تقديرى وكسر الثانى عند الوصل لامتناع الساكنين
وكون الكسر اصلا فى التحريك وفتح الاول للخفة نحو سيبويه معناه
قبل العلمية الراغب فى السيب وهو التفاح اوالرائح اياه اى الواجد
ريحه* سمى به امام النحاة عمرو بن عثمان الشيرازى لكمال رغبته فيه
اولكثرة شمه اياه وان لم يكن الثانى صوتا بنى الاول على الفتح لما مر
ان كان آخره حرفا صحيحا نحو بعلبك اسم بلدة بالشام مركب من بعل
وهو الزوج او الصنم وبك صاحب هذا البلد من بك اى زحم اومن بك
عنقها اى دقها وحضرموت اسم بلد وقبيلة وهما اسمان فى الاصل
جعلا اسما واحدا وعلى السكون ان كان آخره حرف علة لثقل الحركة
عليها من حيث هى حركة وان كانت فتحة نحو معدى كرب واعرب
الثانى حال كونه غير منصرف للعلمية والتركيب* ولا يخفى ان المعرب
وغير المنصرف انما هما المجموع لا الثانى فقط لكن لما كان الاعراب
والمنع ظاهرين فيه وآخره آخر المجموع عبر عنه بهما تسامحا او تجوزا
على اللغة الفصيحة متعلق بالبناء والاعراب معا اما على غيرها فيعرب
الاول تشبيها له بالمضاف حيث يسقط تنوينه بالتركيب فيجرى
الاعراب فيه لفظا او تقديرا على حسب العامل* وقيل يجوز فى مثل
معدى كرب فتح الياء واسكانه فى نصبه ويعرب الثانى ايضا تشبيها له
بالمضاف اليه فى الصورة فيجرى مع منع الصرف على رأى ان قدرانه
اسم للمؤنث كما اذا قدر ان كرب اسم للكربة وبك اسم للبقعة يقال
هذا بعلبك ورأيت بعلبك ومررت ببعلبك بالحركات الثلث فى اللام
وفتح الكاف فى الاحوال الثلث ومع الصرف على رأى آخر ان قدرانه
اسم للمذكر كما اذا قدر ان كرب اسم للحزن وبك اسم للمكان او صاحب
البلد فيكسر الكاف فى الاحوال الثلث ويبنى الثانى ايضا على رأى
تشبيها له بخمسة عشر* وجه عدم فصاحة هذه اللغة كونها مبنية
على تشبيه ما ليس باضافى بتركيب اضافى فى مجرد الصورة وجعل كل
من الجزئين الحقيقيين كلمة باعتبار دلالته على المعنى فى الاصل

على ان التشبيه بخمسة عشر فى وقوع الثانى عقيب الاول غير صالح
للسببية للبناء اذ المضاف والمضاف اليه ايضا كذلك مع انهما غير
مبنيين وان قياس المساواة غير منتج فيه كما مر وان لم تجعلا اى
الكلمتان اسما واحدا ولكن تضمن الثانى حرفا عاطفا او جارا
فان لم يكن الاولى لفظ اثنين بنيا اى اللفظان او الجزآن ٩ قيل* اما الاول
فلوقوع آخره فى وسط الكلمة الذى ليس محلا للاعراب* واما الثانى
فلتضمنه الحرف* وقال المصنف رح وفيه انهما كلمتان بلا خلاف
لدلالة جزء اللفظ على جزء المعنى* وايضا يلزم عدم انحصار سبب البناء
على ما سبق بيانه* والذى عندى ان التضمن للجزئين معا فلذا بنيا
انتهى* وسلك فى هذه الرسالة مسلك الجمهور على الفتح ان كان آخرهما
حرفا صحيحا وعلى السكون ان كان آخرهما حرف علة لما مر
نحو احد عشر واحدى عشرة وثلثة عشر وثلث عشرة وحادى
عشر وحادية عشرة والزائد عليها منتهيا الى تسع عشرة وتاسعة
عشرة يريد به مادون العشرين وفوق العشرة سواء اريد المتعدد
وهو القسم الاول او الواحد منه وهو الثانى والتضمن فى الاول ظاهر
لا فى الثانى اذ ليس المعنى حادى وعشر* فوجهه ان القياس ان يكون المفرد
من المتعدد اسما على صيغة الفاعل مشتقا من ذلك المتعدد ولم يتيسر
ذلك فى احد عشر واخواته فاضطروا الى ان يوقعوا صورة اسم الفاعل
على اول الجزئين ليؤذن من اول الامر ان المراد المفرد من المتعدد
لا العدد وعطف الثانى لفظا على تلك الصورة ومن حيث المعنى
على العدد المشتق هى منه ثم حذف العاطف فى نحو حادى عشر
وبقى فى نحو حادى وعشرون والمعنى واحد ونحوهو اى فلان جارى
بيت بيت اى ملاصقا بيتى وبيته او بيت منته الى بيت منى
او ملصق بيت منى يعنى به الجار القريب وهو بين بين اى وقع بين
هذا وبين ذاك يقال هذا الشئ بين بين اى بين الجيد وبين الردى
اشار بهذا الى ان هذا الحكم غير مختص بالعدد وان كان الاولى
لفظ اثنين بنى اللفظ الثانى لما مر من التضمن واعرب الاول

٩ يشير الى ان الضمير راجع الى اللفظين او الجزئين لا الكلمتين اذ لو كان كذلك لقيل بنتا تدبر*

وحذف نونه *قيل لما حذف العاطف كان على صورة المضاف فحذف النون واعرب *وفيه ان هذا منقوض بمثل خمسة عشر كما لايخفى *وقيل اجراء لباب التثنية مجرى واحدا وهم الذين يقولون باعراب هذان واللذان وان حذف النون للايجاز المطلوب وايناس المحذوف وقال الفاضل العصام لان الجزء الثانى منزل منزلة نون اثنان فكما لايبنى اثنان مع النون لايبنى مع ما هو بمنزلته *ويدل عليه عدم جواز اثنى عشرك وجواز ثلثة عشرك نحو جاءنى اثنا عشر رجلا ورأيت اثنى عشر رجلا ومررت باثنى عشر رجلا وبعض الكنايات لان بعضها معرب كفلان وفلانة وهن وبعضها لبس من هذا الباب كضمير الغائب *انما لم يعرفها لانها على معناها اللغوى وهو ان يعبر عن شئ معين بلفظ غير صريح فى الدلالة عليه لغرض كالابهام على السامعين ونحوه غير انها بمعنى المكنى به وهو اى ذلك البعض كم ويجئ لمعنيين محتاجين الى التميز ففرقوا بين تميزهما فى الاعراب تميزا بينهما اشار اليه بقوله يكون للاستفهام عن العدد فينصب مابعده على التميز حملا على مميز العدد الوسط فان خير الامور اوسطها والحمل على مميز احد الطرفين تحكم نحو كم رجلا ويكون للخبرية عن العدد *سميت بها وان كانت لانشاء التكثير باعتبار ان متعلقها خبر تميزا بينهما بمعنى التكثير فيضاف الى مابعده نحو كم رجل اورجال لانه نقيض رب اومثله فحمل عليه فى الجر به فمميز العدد المضاف بعضه مفرد وبعضه مجموع فحمل عليهما دفعا للتحكم وبناؤها لكونه موضوعة وضع الحرف ولكون الاستفهامية متضمنة بمعنى الحرف وحمل الخبرية عليها وكذا عطف على كم يكون للعدد وقد يجئ لغيره ايضا نحو خرجت يوم كذا كناية عن يوم الجمعة مثلا ينصب مابعده على التميز لمامر فى كم الاستفهامية وبناؤها لكونها فى الاصل ذا دخل عليها كاف التشبيه فصار المجموع بمنزلة كلمة واحدة بمعنى كم فبقى ذا على اصل بنائها نحو عندى كذا درهما قال فى الامتحان وينبغى ان يذكر كاين فانه مبنى ايضا بمعنى كم الخبرية واصلها كاف التشبيه

دخلت على اى فصار المجموع اسما واحدا مبنيا على السكون آخره نون ساكنة لاتنوين ولذا يكتب بالنون وكيت وذيت بحركات التاء ولايستعملان الامكررين بواو العطف يكونان للحديث اى للكناية عنه نحو قال كيت وكيت وكان من الامر ذيت وذيت وبنيا لكونهما عبارتين عن الجملة التى عدت من مبنى الاصل والكلمات المتضمنة بمعنى ان او الاستفهام كمن وما وغيرهما وجه البناء ظاهر غير اى وآية فانهما معربان لمامر وبعض الظروف لان جميعها لبس بمبنى والمراد به اسم الزمان والمكان لاما اعتبر فيه الظرفية لعدم صحته فى مذ ومنذ ذكره الفاضل العصام لكنه خلاف المتبادر *وقال المصنف رح ذكرهما لشبههما بالظرف فى الدلالة على الزمان *ثم المراد به اعم من كونه حقيقيا اوحكميا فيشمل كيف الذى للحال والصفة *واما ذكر الكاف وما عطف عليه فمن قبيل ذكر الشئ فى باب ماينا سبه نحو امس بنى لتضمنه معنى حرف التعريف ولذا صار معرفة وعلى الكسر لاجتماع الساكنين وكونه اصلا فى تحريك الساكن وقط بفتح القاف وضم الطاء المشددة فى اشهر اللغات وقد تخفف الطاء المضمومة وقد يضم القاف اتباعا لضمة الطاء وقد يسكن الطاء فهذه خمس لغات كلها للوقت الماضى المنفى فعله مثل مارأيته قط اى ابدا وبناء المخففة لكون وضعها وضع الحرف والمشددة للحمل عليها وقيل لتضمن معنى الحرف لان معناها الى هذا الآن وقيل لشبهها بالحرف لانها مثل لما فى استغراق النفى وعوض بفتح العين وضم الضاد فى المشهور وقد جاء فتح الضاد وكسرها وهو للزمان المستقبل المنفى فعله نحو لااراه عوض اى ابدا وبناؤه على الضم لكونه مقطوعا عن الاضافة كقبل بدليل اعرابه معها نحو عوض العائضين اى دهر الداهرين والداهر مابقى على وجه الارض ومذ ومنذ وبناؤهما لموافقتهما اياهما حرفين ولكونهما مقطوعين عن الاضافة كقبل ولذابنى الثانى على الضم ولاجتماع الساكنين وبنى الاول على السكون لعدم اجتماعهما واذا لقى الساكن يضم آخره للاتباع اولان اصله

منذ بدليل انه لو سمى به يصغر على منيذ ويجمع على امناذ تدبر
فلما احتيج الى التحريك عاد الى اصله نحو مذ اليوم* قدمه على منذ لما مر
وقيل ان بناءه لكون وضعه وضع الحرف ومنذ محمول عليه * وقال
الفاضل العصام لو ثبت هذا لثبت ان منذ ليس اصلا له والا كيف
يكون اصلا فى البناء سابقا عليه ولانه غالب فى الاسم ومنذ فى الحرف
على ما حكاه الزجاج عن النحاة لان الحذف لايلحق الحروف ولا استبعاد
فى ذلك كما لايخفى على من له ادنى استعداد واذا بنى للزوم اضافته
الى الجملة وما اضيف اليها فهو فى الحقيقة مضاف الى مضمونها وهو
غير مذكور صريحا فكانه محذوف كما فى الغايات* ولم يبن على الضم
لان الالف لايحتمله واذ بنى لما مر ولكون وضعه وضع الحرف ولذا بنى
على السكون مع ان مقتضى العلة الاولى الضم ولما قال الفاضل العصام
فى شرح التلخيص وهو لوقوع امر لوقوع غيره بحيث يكون وقوع
الثانى مع الاول معية المسبب مع السبب المقتضى فيلزم من ذلك اتحاد
زمانهما وذهب ابن السراج وابو على وابن جنى وجماعة الى ان الزمان
مدلوله وانه ظرف بمعنى حين* وردهم ابن حروف بصحة لما اسلم دخل الجنة
واجيب بانه مبنى على المبالغة * وقول سيبويه انما يكون مثل لو محتمل
الى انه مثله فى المضى او فى عدم العمل او فى عدم الظرفية* وقال ابن مالك
انه بمعنى اذ * واستحسنه ابن هشام بانه يختص بالماضى و بالاضافة الى
الجملة قوى القول بالظرفية *ولعل ميل المصنف رح الى ذلك حيث
قرنه معه* وجه البناء مامر ومتى استفهاما اوشرطا للزمان وانى
استفهاما او شرطا للمكان * وجه البناء فيهما تضمنهما اياهما وايان
استفهاما للزمان وكيف استفهاما للحال* وجه البناء فيهما
تضمنهما اياه وان كان بعده اسم فهو خبر نحو كيف انت وان كان
فعل غير ناسخ فحال نحو كيف جئت وحيث للمكان المبهم ويضاف
الى الجملة اكثريا* وجه البناء فيه مامر فى اذا ولدى بالف مقصورة
قال الرضى لا وجه لبنائه لانه بمعنى عند وهو معرب بالاتفاق ثم قال الفه
يعامل معاملة الف على والى يثبت مع الظاهر وينقلب ياء مع الضمير غالبا

وحكى

وحكى سيبويه عن قوم لداك وعلاك والاك *ولا يضاف الى الضمير
مقصور لا اصل لالفه سوى هذه الثلثة ولدن بفتح اللام وضم الدال
وسكون النون وهو اصل اللغات* وقد يتصرف فيه بنقل الضمة الى
الفاء فيدفع الالتقاء بكسر النون وباسكان العين للتخفيف كما فى عضد
فيدفع الالتقاء بفتحه اوكسره اوكسر النون اوحذفه اشار
اليه بقوله ولد بفتح اللام اوضمها وسكون الدال
وربما يتصرف فيه بحذف النون من غير تسكين الدال فيقال لد
بفتح اللام وضم الدال* فهذه ثمانية لغات وعبارة المصنف رح تحتملها
على ما لايخفى * قال الفاضل العصام *ولا يخفى ان الثلثة الاخيرة مبنيات
على السكون لان آخرها النون الساكنة المحذوفة والمعتبرة فى البناء
حال الآخر دون الوسط *والقول بان الآخر فيها منسى والمعتبر هو
الدال مردود بان المحذوف لعلة لاينسى* نعم يصح ذلك فى لد بضم الدال
دون غيره وان دفع التقاء الساكنين بحذف الحرف الصحيح لانظير له
لكن جرأهم على ذلك حذف النون فى لد بلا علة انتهى *قيل بنيت
لوضع بعضها وضع الحروف وحمل الباقى عليه* ورده الرضى بان الواضع
انما يضع وضع الحرف ما كان يعرف انه يكون فى التركيب مبنيا لمشابهته
بالحرف فالوضع وضع الحروف لا يصلح ان يكون وجها للبناء
والفاضل العصام بانه لايجوز تفريع بناء الاصل على ما يحصل
بالتصريف فيه فان وجوده بعد بنائه كما هو الظاهر *وقال الرضى
لاستلزامها الابتداء الذى هو معنى من *وقال الفاضل العصام
والاقرب ان يقال لتضمنه معنى من ويجعل دخول من تأكيدا فعلى هذا
لاحاجة الى تقدير من اذا لم يذكر كما قدره الرضى والكاف الذى
بمعنى مثل نحو يضحكن عن كالبرد المنهم * اى عن اسنان مثل البرد
الذائب للطافتها٩ وعلى بمعنى فوق نحو من عليه وعن بمعنى الجانب
نحو من عن يمينى الاسمية صفة للثلثة الاخيرة والقرينة على اسميتها
دخول حرف الجر عليها لامتناع دخولها على حرف الجر وغير اللازم

٩ فالكاف بمعنى مثل بقرينة
دخول حرف الجر لان حرف
الجر لايدخل على مثله وهذا
عجز بيت قاله العجاج وصدره
بيض ثلث كنعاج جم البيض
جمع بيضا والنعاج جمع نعجة
وهى البقرة ولانفال لغير البقر
من الوحش نعاج والجم الكثير
ويضحكن خبر عن بيض
والنهم الذائب حسن بصرى

من النوعين اربعة اقسام الاول ما اى اسم مطلقا قطع
عن الاضافة بحذف المضاف اليه بلاعوض اذلوعوض عنه فكانه
لم يقطع عنهـا فيعرب وهو فى غير الظرف كثير نحو قوله تعالى وكلا
ضربنا له الامثال وفى الظرف قليل نحو قوله * وكنت قبلا اكاداغص
بالماء الفرات * والمعنى فى الحالين واحد قال بعضهم المحذوف منوى
فى المبنى ومنسى فى المعرب * وقال الرضى الحق هو الاول منويا فيه
المضاف اليه اذلو كان منسيا كما فى الظرف يعرب مع التنوين نحو
رب بعد كان خيرا من قبل * ولم يسمع المنسى فى غيره نحو قبل وبعد
وتحت وفوق وقدام وامام وخلف ووراء واسفل ودون ومن على
ومن علو ولايقاس عليهما ما بمعناها نحو يمين وشمال ولاغير وليس غير
وحسب وجه البناء فى الجميع المشابهة بالحرف فى الاحتياج الى المحذوف
وعلى الضم جبرا للنقصان باقوى الحركات والآن عطف على ما
ولو قدمه لكان اولى واظهر * وجه البناء فيه شبهه بالحرف فى عدم
التصرف بنزع اللام وبالتثنية والجمع والتصغير اوتضمنه معنى اسم
الاشارة اوحرف التعريف والظاهرة زائدة ٩ وعده من غير اللازم
مبنى على رأى من قال انه قد يعرب استدلالا بقوله كانهما ملآن
لم يتغيرا والاصل من الآن حذف نون من وكسر نون الان لدخول من
عليه * ورد بان هذا ليس بقوى لاحتمال كون الكسر بنائيا الا
ان الفتح اشهر واكثر * وقال الدماميني وفيه نظر * لعل وجهه ان هذا
الاحتمال انما يعتد به لو ثبت الكسر بدون حرف الجر ولم يثبت و
الثانى المنادى وهو ما نودى بحرف النداء لفظا او تقديرا نحو يا زيد
ونحو يوسف اعرض عن هذا فيشمل هذا مثل يا الله ويا سماء بلا تعسف
بخلاف تعريف ابن الحاجب المفرد لا المضاف ولا المشابه به المعرفة
قبل النداء او بعده فانه مبنى على ما يرفع ذلك المنادى فى غير صورة
النداء ٧ لفظا او تقديرا او محلا به راجع الى ما الذى هو عبارة عن الحركة
التى هى الضمة والحرف الشامل لالف التثنية وواو الجمع * انما بنى لوقوعه
موقع الكاف الاسمية ومشابهته لها افرادا وتعريفا فى مثل ادعوك

٩ واذ شرط حرف التعريف ان يدخل على النكرة والان لم يسمع مجردا عنها *

٧ واما قبل النداء فيكون اسناد يرفع الى المنادى باعتبار ما يؤول اليه واما بعده فيكون التعبير عن المسند اليه بالمنادى وباعتبار ما كان *

المشابهة لكاف الخطاب الحرفية لفظا ومعنى ذكره فى الامتحان
وهو المشهور * واستبعده بعض الكمل بمنع المشابهة بانه لاتعريف
فى كاف الخطاب الحرفية * والافراد لايكفى فى المشابهة والا لبنى النكرة
المفردة ثم قال والاشبه عندى ان بنائه لتضمنه معنى الامر كتعال
واجب * وانما لم يبن المضاف لمعارضة الاضافة سبب البناء * وحمل
عليه شبه المضاف ولا المقول لغير معين لان الامر خطاب لمعين
والمقول لغيره ليس بخطاب فى الحقيقة فلايناسب الامر * وانما بنى على ما
يرفع به للفرق بين حركتى المنادى المعرب وبين حركة المبنى وحروفهما
كذا فى الرضى * هذا هو الاصل لايعدل عنه مالم يوجد للعدول عنه داع
كما اشار اليه بقوله ان لم يلحق بآخره الف الاستغاثة والندبة هذا
الشرط انما يفيد فى الواحد اذ الالف مادام الفا مناف لضم ما قبله دون
المثنى والمجموع اذهما مبنيان على ما يرفع به لحق بآخرهما الف اولا
نحو يا زيداناه ويا زيدوناه لانتفاء المنافاة حينئذ لوجود الفصل بينهما
بالنون يرشدك اليه الاقتصار على قوله وان لحق بآخره الف يبنى على
الفتح لان البناء على الفتح انما يتصور فى الواحد دونهما * ولذا خص
المثال هناك به ولو غير لحوق الالف بناءهما ايضا على ما يرفع به لبين
حكمهما ايضا * ولك ان تريد بالآخر ما يراد به فى تعريف الاعراب
فحينئذ لايلحق بآخرهما الف بل لو لحق لحق بالنون وهو ليس بآخرهما
على هذا المعنى ولا باوله لام للاستغاثة او التعجب او التهديد اذ به
لايبقى البناء فضلا عن كونه على ما يرفع به نحو يا زيد مثال للمعرفة
قبل النداء والمبنى على الضم ولم يلحق بآخره الف ولا وله لام ويا مسلمان
مثال للمعرفة بعده والمبنى على الالف بلا الف ولا لام ويا مسلمون مثال
للمعرفة بعده والمبنى على الواو بدونهما ويا هذا وفى ايراد المثالين الاخيرين
تنبيه على ان ليس المراد بالمفرد ما يقابل المثنى والمجموع بل ما يقابل
المضاف وشبهه ويرشدك اليه قوله وان كان المنادى مضافا او مشابها به
اراد به ما اتصل به شئ من تمامه معمول له او نعت له جملة او ظرف
او معطوف عليه على ان يكونا اسما لشئ واحد او نكرة ينصب على انه

مفعول به اى يبقى على ما كان عليه من النصب لفظا اوتقديرا اومحلا
الذى هوالاصل لايعدل عنه الى الضم وغيره لعدم الداعى ولان الاضافة
لكونهامن خواص الاسم ترجح جانب الاسمية وتجعل المشابهة ضعيفة
فلايردان نصب المنادى تحصيل الحاصل اذقبل كونه منادى منصوب
ايضا ولانه ان اريد النصب لفظا اوتقديرا يشكل بمثل يايوم لاينفع
مال ولابنون ويامثل ماينفعنى وياغيرما يضرنى مبنيا على الفتح
لان كلا منها لم ينصب لفظا اوتقديرا بل محلا مع انه مضاف
بفعل مقدر عند سيبويه وهوالصحيح فاصل ياعبد الله ادعو اوانادى
عبدالله حذف فعله انشاء حذفا واجبا لدفع اللبس بكونه خبرا ثم انيب
عنه حرف النداء ليدل عليه فيتأكد الوجوب لامتناع الجمع بين النائب
والمنوب وقيل لكثرة استعماله ولدلالة حرف النداء عليه وافادته
فائدته نحو ياعبدالله و ياخيرامن زيد مثل لشبه المضاف وما من تمامه
معمول له ومثال مامن تمامه نعت له جملة اوظرف نحو ياحليما لايعجل
ويانخلة من ذات عرق بخلاف يازيد الظريف ومثال مامن تمامه
معطوف عليه على ان يكونا اسما لشئ واحد نحو ياثلثة وثلثين
عددا اوعلما بخلاف يازيد وعمرو ويارجلا لغيرمعين بان اريد من يأتى
اى رجل كان وان لحق بآخره اى آخر المنادى المفرد المعرفة الف
مذكور بنى على الفتح لاقتضائه فتح ماقبله نحو يازيداه وان اتصل
باوله لام مذكور يجب جره لانها لام الجر للتخصيص دلالة
على انه مخصوص من بين امثاله بالدعاء وهذه اللام مفتوحة حملا
على لك ولو عطف بغيريا نحو ياللكهولة وللشباب تكسر فى المعطوف
ولايستعمل فيها الايا لكونها اشهر * وانما اعرب معها لضعف مشابهته
للحرف بدخول خاصة الاسم نحو يالزيد فى مقام الاستغاثة او التعجب
اوالتهديد ولذا لم يذكر المستغاث له لانه لو ذكره لم يحتمل اخويه
ولما لم يجر الحكم الآتى فى التوابع كلها بل فى بعضها ولم يجر فيما هو جار
فيه مطلقا بل فى بعضها قيد عين التابع الجارى فيه هذا الحكم وصرح
بالقيد فيما هو محتاج اليه فقال والبدل من المنادى المبنى على ما يرفع به

مطلقا والمعطوف عليه الخالى عن اللام اذ الحكم الآتى لايجرى
فى غيره حكمه اى حكم كل واحد منهما حكم المنادى المستقل الذى
باشره حرف النداء مطلقا * وذلك لان البدل هوالمقصود بالذكر
والاول كالتوطئة لذكره والمعطوف المخصوص منادى مستقل فى الحقيقة
ولامانع من دخول حرف النداء عليه فكانه باشر كلا منهما فالاول
نحو يارجل زيد فى المفرد المعرفة والثانى نحو يازيد وعمرو كذلك
ونحو يازيد اخا عمرو او واخا عمرو فى المضاف ويازيد طالعا جبلا
اووطالعا جبلا فى شبهه ويازيد رجلا صالحا اوورجلا صالحا فى النكرة
انما لم يتعرض هنا لبيان حكم غيرهما من التوابع كما تعرض ابن الحاجب
والبيضاوى لكونها كتوابع سائر المبنى فى كونها تابعة لمحل متبوعها
دون لفظه * وقولهم ترفع حملا على لفظه ليس كما ينبغى اذ يلزم حينئذ
ان لايكون اعرب التابع من جنس اعراب المتبوع مع انه لابد منه
والتعميم للحقيقى والحكمى جمع بين الحقيقة والمجاز * والاشبه ان الرفع
فى العاقل مثلا فى مثل يازيد والعاقل لبس باعراب ولابناء كالجر الجوارى
صرح به فى الامتحان فلا وجه لتخصيص هذا البيان ببحث المنادى
المبنى كما لايخفى على الزكى وحروف النداء مبتدأ خبره مجموع يا
وما عطف عليه * قدمه لكونه اشهر ولذا لايستعمل فى الاستغاثة
والتعجب والندبة والتهديد الا هو وهو للبعيد حقيقة كقولك يازيد
للبعيد منك حقيقة اوحكما كقول الداعى ياالله ويارب والله تعالى
وان كان اقرب الى كل شخص من حبل وريده لكن الداعى
يستعمله استقصارا لنفسه واستبعادا لها من المدعو جل وعلا كذا
قال الزمخشرى وقال ابن المنير ان هذا دليل اقناعى لابرهان فان الداعى
يقول ياقريبا غير بعيد ويا من هو اقرب الينا من حبل الوريد فاين
من الانتصاب منصب البعيد كذا فى التسهيل وشرحه للدماميني
فظهر ان لا اختصاص له للبعيد وايا وهيا هما للبعيد * قدمهما لمناسبتهما
ليا لوجوده فيهما وقدم الاول على الثانى لان الهمزة من اقصى الحلق
والهاء مما بعده وآوآى بالمد هما للبعيد ايضا كما فى التسهيل واى

بالقصر للقريب وقيل المتوسط * قدمه لمناسبته ليا فى كونه على حرفين والهمزة للقريب ووا عده منها لان الحق عنده كون المندوب من المنادى كما صرح به فى الامتحان وهو مختص بالندبة لايستعمل فى غيرها بخلاف يا فانه يعمها وغيرها كما سبق و الثالث اسم لاالتى لنفى الجنس اذا كان مفردا اذ لوكان مضافا اوشبهه لم يكن مبنيا بل يكون معربا منصوبا اذ الاضافة ترجح جانب الاسمية نكرة متصلة بلا اذ لوكان معرفة اومفصولا عنها لم يكن مبنيا ايضا بل يجب الرفع على الابتداء والتكرير حال كونها غير مكررة اذ حكم المكررة سيجئ نحو لارجل فى الدار ولا رجلين فيها ولامسلمين فيها ولامسلمات انما بنى لتضمنه معنى من الاستغراقية لانه جواب لهل من رجل مثلا وعلى ماينصب به ليكون البناء على حركة اوحرف استحقها النكرة فى الاصل قبل البناء ذكره الرضى * واقول هذا مخالف لماذكره فى المنادى من انه انما بنى على ما يرفع به للفرق الى آخره فلابد من بيان الفرق حتى يتم الكلامان * ولعله ان لاعامل ضعيف وقد ينعزل عنه فجعل حركة معموله المبنى موافقا لعمله المحلى وهو النصب ليكون امارة ومذكرا له * ولايظن انه معزول بخلاف عامل المنادى فانه قوى لاينعزل اصلا فلا يظن بالعزل حتى يحتاج الى التذكير * هذا ما سنح لخاطر العبد الفقير والعلم بالحقيقة عند العليم الخبير و الرابع المضارع المتصل به نون جمع المؤنث بنى به لكون الآخر بمنزلة الوسط وعلى السكون حملا على الماضى اونون التأكيد خفيفة اوثقيلة * انما بنى بها لكونها بمنزلة الجزء فلودخل الاعراب قبلها يلزم دخوله وسط الكلمة ولودخل عليها فهى كلمة اخرى فى الحقيقة و بنى على الضم فى جمع المذكر ليدل على الواو المحذوفة وعلى الكسر فى الواحدة الحاضرة ليدل على الياء المحذوفة وعلى الفتح فى غيرهما * ذكره فى الامتحان * وقال بعض الكمل يبنى مع الثانى على الفتح ان لم يقع بينهما مرفوع بارز واما اذا وقع فالمضارع معرب تقديرا لوقوع الفصل بينهما بالضمير * ونظر التحرير ادق و بالقبول احق لان هذا الفصل

لايضر

لايضر كونها بمنزلة الجزء لانهم عدوا هذا الضمير جزأ من الفعل استدلالا بسكون آخر مثل ضربنا حتى جعلوا النون بعده اعرابا مثال الاول نحو يضربن للغائبة وتضربن للحاضرة و مثال الثانى نحو هل يضربن بفتح الياء اوضمها وهل تضربن بفتح الباء اوضمها اوكسرها والنون فيهما خفيفة او ثقيلة وهذه الالفاظ من نحو قبل الى هنا يجب بناؤها ولايجوز اعرابها عند وجود شروطها وان كان بناؤها غير لازم لانتفائه عند عدم احدها واما جائز البناء فالظروف المضافة الى الجملة و الى اذ المضافة اليها فانها اى الظروف المذكورة يجوز بناؤها لاكتسابها اياه من المضاف اليه بلاواسطة اوبها على الفتح لخفته نحو قوله تعالى هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم و نحو حينئذ ويومئذ اى حين اذ كان كذا ويوم اذ كان كذا ولم يجب لعدم لزوم الاكتساب وكذلك فى جواز البناء على الفتح للاكتساب والخفة مثل وغير مع الاضافة الى ما و الى ان المصدريتين مع مدخولهما و الى ان المشددة كذلك مثل قيامى مثل ماقام زيد وان يقوم وانك تقوم ونحو اقول غير ما تقول وان تقول وانك تقول واسم لا عطف على الظروف المكررة صفة لا المتصلة بها المفردة النكرة صفات الاسم وقد سبق حكم اسم غير المكررة والمفصول عنها والمضاف وشبهه و المعرفة نحو لاحول عن المعصية ولاقوة على الطاعة الا بهداية الله وعنايته فانه يجوز بناؤهما على الفتح على الاصل المذكور والعطف عطف مفرد اوجملة بتقدير الخبر للاول ورفعهما على الابتداء ليطابق السؤال لانه جواب ابغير الله حول وقوة وفتح الاول على الاصل المذكور مع نصب الثانى عطفا على لفظ الاول اومحله القريب منونا لاعرابه ورفعه عطفا على محله البعيد ولازائدة فيهما وهو بالجر عطف على النصب ورفع الاول بالرفع على ان لابمعنى ليس اوعلى الغاء العمل بالتكرير مع فتح الثانى على الاصل المذكور وهذه الوجوه خمسة اوجه تجوز فى اسماء امثاله اى امثال لاحول ولاقوة الا بالله فى كون لامكررة متصلا بها اسمها

مفردا نكرة مثل لارجل ولا امرأة فيها وصفة اسم لا عطف على الظروف او اسم لا المبنى صفة لاسم لا احتراز عن المعرب فان صفته لايجوز بناؤها اصلا بل تعرب قطعا المفردة المتصلة به اى الاسم صفتان للصفة احترز بالاول عن المضافة فانه لايجوز بناؤها اصلا نحو لارجل حسن الوجه وبالثانى عن المفصولة مثل لاغلام فيها ظريف فانه لايجوز بناؤهما اصلا بل تعربان رفعا ونصبا فانه يجوز بناؤها اى الصفة المذكورة على الفتح حملا على الموصوف للاتحاد بينهما والاتصال وتوجه النفى ٩ اليها حقيقة فكان لا باشرها نحو لارجل ظريف بالفتح ويجوز اعرابها رفعا حملا على محله البعيد ونصبا حملا على لفظه او محله القريب نحو لارجل ظريف بالرفع وظريفا بالنصب واما معطوفه نكرة بلا تكرير لا يرفع حملا على محله البعيد وينصب حملا على لفظه او محله القريب * ولايجوز بناؤه لوجود الفصل بالعاطف * ولذا لم يتعرض له لان كلامه فى جائز البناء وانما لم يتعرض لحكم سائر التوابع ايضا لانه لانص عنهم فيها غير انه نقل عن الاندلسى ان ما عداهما كتوابع المنادى * قد وقع الفراغ

من تسويد شرح اظهار الاسرار بعون الله الملك العزيز الغفار
على يد اضعف الورى الشيخ مصطفى فى الضحوة
الكبرى من يوم الاربعاء السابع والعشرين
من رمضان المبارك من سنة
خمس وثمانين والف

قد تم طبع هذا الكتاب المستطاب بعون الله الملك الوهاب فى
دار الطباعة العامرة للدولة العلية العثمانية لازالت محفوظة
بالتأييدات الصمدانية بمعرفة ابراهيم صائب
نال ما تمناه عاجلا وآجلا فى سنة
ثلث واربعين ومائتين
والف فى اواخر
ربيع الآخر

٩ فان معنى لارجل ظريف نفى ظرافته لا نفسه بخلاف صفة المنادى المبنى كيا زيد الظريف فانها غير مقصودة بالنداء ولذا لم تبن *